المرصد العربي للناشطية المجتمعية

The Asfari Institute for Civil Society and Citizenship
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة
www.activearabvoices.org

التقرير الثاني عن الناشطية المجتمعية في المنطقة العربية (2019):

ساحات تُصادر ومساحات تنتفض

إشراف: د. دينا الخواجة

هيئة التحرير: فرح الشامي وإسلام الربيعي

يوليو 2020

التقرير الثاني عن الناشطية المجتمعية في المنطقة العربية 2019:

ساحات تُصادر ومساحات تنتفض

إشراف: د. دينا الخواجة

هيئة التحرير: فرح الشامي

وإسلام الربيعي

يوليو 2020

حـــــول معهـــــد الأصفـــــري فـــــي الجامعـة الأميركية فـــــي بيـــــــــروت

يسـعى معهـد الأصفـري للمجتمـع المدنـي والمواطنـة، وهـو مركـز أبحـاث للعلـوم الاجتماعيـة عـن المنطقـة العربيـة، إلـى تمتيـن الجسـور بيـن الأكاديمييـن والنشـطاء وصانعـي السياسـات وعمـوم المهتميـن لاستكشـاف كافـة الأشـكال التقليديـة أو المبتكـرة لدعـم عمليـات الديمقراطيـة التشـاركية، ومسـاءلة عمليـات صنـع السياسـات المحليـة، لتحفيـز جهـود المجتمـع المدنـي وتكريـس مبـادئ المواطنـة الفعّالـة فـي العالـم العربـي.

فـي هـذا الإطـار، يركّـز المعهـد علـى تنظيـم ورش وبرامـج عمـل تدريبيـة للشـباب والصحفييـن والنشـطاء إلـى جانـب قيامـه بمهـام البحـث الأكاديمـي وإنتـاج المعرفـة داخـل وخـارج الجامعـة الأميركيـة فـي بيـروت. كمـا يقـوم المعهـد بتنظيـم فـرق بحثيـة جماعيـة فـي مجـالات متعلّقـة بالمشـاركة السياسـية والمسـاءلة والحوكمـة الرشـيدة؛ إضافـة الـى إصـدار توصيـات لدعـم مشـاركة المواطنيـن والمواطنـات، وتعزيـز دور المجتمـع المدنـي فـي الوسـاطة والمـداولات والتنظيـم الذاتـي.

يعمـل المعهـد علـى دعـم الوعـي العـام بـدور المجتمـع المدنـي لرصـد وتحليـل أشـكال المبـادرات المدنيـة المختلفـة فـي مجـالات القانـون والحوكمـة والثقافـة وإدارة الصراعات في المنطقـة، ويحـاول نشـر أنماطًـا جديـدة لتثميـن هـذه المبـادرات عبـر عقـد الاجتماعـات الشـهرية والنـدوات والمحاضـرات وورش العمـل والمؤتمرات والنـدوات، فضـلًا عـن المدوّنـة الخاصـة بالمعهـد، بالإضافـة إلـى مطبوعـات المركـز.

ويُعـدّ معهـد الأصفـري شـريكًا فاعـلًا بالجامعـة الأميركيـة فـي بيـروت، يشـارك فـي إثـراء التـزام الجامعـة بخدمـة وتثقيـف والتفاعـل مـع المجتمـع اللبنانـي. ويقـوم المعهـد حاليًـا بتطويـر اختصـاص ثانـوي عـن المجتمـع المدنـي والفعـل الجماعـي علـى مسـتوى التعليـم العالـي. وأخيـراً وليـس آخـراً، يقـوم المعهـد بتنميـة برامجـه البحثيـة الثـلاث: المجتمـع المدنـي والقانـون والحوكمـة؛ الثقافـة كمقاومـة؛ المجتمـع المدنـي فـي سـياقات النـزاع ومـا بعـد النـزاع.

P.O. Box 11-0236 Riad El Solh,
Beirut 1107 2020, Lebanon
www.aub.edu.lb/asfari

+961-1-350 000-1 ext 4469
asfariinst@aub.edu.lb
ActiveArabVoices.org
AsfariInstitute

Bridging Academia and Activism

قائمة المحتويات

2 **حـــول معهـــد الأصفـــري فـــي الجامعة الأميركية فـــي بيـــــروت**

10 **تقديم: الناشطية المجتمعية في المنطقة العربية:** التقرير السنوي الثاني

-د. دينا الخواجة

21 **القسم الأول:** تصاعد الشعبوية وخطاب الكراهية وتكاثر المظالم

22 **السوريون:** الهروب من الحرب إلى الكراهية

-محمد العجاتي

42 **الحركات الشعبوية ضد السوريين وصعود التمييز في لبنان**

-كريم شهيب

46 **عن خطابات الكراهية في الأردن**

-دانا أمجد

48 **تطورات العنصرية فى تونس: النضال من أجل حقوق السود منذ 2011**

إناس مراد

59 **عن الشعبوية كثورة مضادة**

مصطفى عبد الظاهر

61 **الوصم كسلاح قديم جديد**

ديانا مقلد

65 **القسم الثاني:** ساحات تنتفض

66 **الحركات الاحتجاجية في السودان:** لجان المقاومة والتغيير نموذجًا

عزة مصطفى

74 **الجزائر:** عام على الثورة

زين العابدين غبولي

84 **ساحة النور:** العودة إلى لبنان

ميشال الدويهي

89 **انتفاضة أكتوبر:** العصيان المدني العراقي كسجل أفعال عابر للقوميات

زهراء علي

96 **عن الطابع اللامركزي للثورة اللبنانية وتحدياته**

98 **كنداكات السودان في الساحات المنتفضة**

عهود وافي

107 الدور النسوي في ثورة لبنان: **هل تظهر أدوار سياسية متقدمة**

علياء عواضة

112 النسويات المصريات: **تدعيم لا مركزية الناشطية رغم الملاحقات الأمنية**

محمود عبد الظاهر

117 **التجمعات النقابية في الثورة السودانية**

119 **تجمع مهنيات ومهنيين في لبنان:** الاستفادة من الخبرات السابقة

إسلام الربيعي

123 **دور ميغافون في انتفاضة 17 تشرين الأول في لبنان:** مقابلة مع جان قصير

فرح الشامي

127 **دور الخرائط في الحشد الجماهيري في لبنان منذ 17 تشرين الأول 2019:**
مقابلة مع مجد الشهابي
فرح الشامي

133 **القسم الثالث:** مساحات تُصادر

134 **الإعلام المصري في 2019:** حصار يكتمل ومساحة تفقد
مصطفى بسيوني

145 **حرية التعبير في جمهورية ما بعد 17 تشرين:** كيف تواجه آلة القمع لسلطة متهالكة؟
علي مراد

153 **ليس بالقانون وحده تتم المصادرة:**
استهداف النشطاء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان في مصر
إسلام الربيعي

161 «حروب الفيديو» ..
ثورات افتراضية في مجال عام مُحاصر
محمد أبو الغيط

169 20 سبتمبر:
احتجاجات محدودة وقمع مستمر
إسلام الربيعي

173 المغرب بين الملاحقات القانونية والوصم الاجتماعي

176 الانشقاق والاستنزاف في السودان
إسماعيل محمد علي

9

تقديم: الناشطية المجتمعية في المنطقة العربية: التقرير السنوي الثاني

د. دينا الخواجة[1]

يصدر التقرير الثاني عن أحوال الناشطية المجتمعية في المنطقة العربية في عام ٢٠١٩ متأخرًا هذا العام. حيث لم يكن من اليسير تجميع كل المساهمات وتحريرها نظرًا للأوضاع الاستثنائية التي عاشها لبنان وبشكل أعم كل المنطقة منذ خريف ٢٠١٩ وحتى كتابة هذه السطور في يونيو ٢٠٢٠. وقد تمثلت الأوضاع الاستثنائية تارة في انتفاضات شعبية واسعة النطاق في كلٍ من السودان والجزائر ولبنان والعراق، وتارة أخرى في شكل جائحة استلزمت العزل الصحي وإغلاق كل الأنشطة الاقتصادية لما يزيد عن أربعة أشهر؛ فحال كل هذا دون إصدار تقريرنا الثاني عن الناشطية المجتمعية في نيسان/أبريل ٢٠٢٠ كما كان مخططًا له.

الحث على الكراهية عنوان لعام جديد

ومع انتصاف عام ٢٠٢٠، وما يسمح به من مساحة تحليلية لعام انقضى، يبدو عام ٢٠١٩ عامًا ديناميكيًا ومليئًا بالحركة. كما يعكس تجليات مختلفة وفقًا لكل فصل من فصول السنة، فالمتابع المُدقق في أحداث المنطقة لا يمكن له أن ينفي تصاعد خطاب الكراهية والتحريض على العنف كملمح رئيسي لشتاء وربيع عام ٢٠١٩، حيث برزت الدعوات المنادية بعودة النازحين السوريين إلى بلادهم والتنديد بتأثيرهم السلبي على الاقتصادات الوطنية، من تصعيد أزمة التشغيل، وارتفاع إيجار العقارات وتهالك البنى التحتية، وانتشار العنف غير المُنظم. وانتشر بين الساسة والصحفيين ورجال الأعمال وحتى العاملين في قطاعات الصحة والتعليم في كلٍ من لبنان والأردن ومصر، محاولين بذلك تحويل الانتباه إلى عامل خارجي للتحديات الاقتصادية المتصاعدة في تلك

[1] مديرة معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأمريكية في بيروت

البلدان، وذلك تنصلًا من مسئولياتهم في استفحال الغلاء والبطالة والحرمان من الخدمات الأساسية.

ومن المؤكد أن السوريين لم يكونوا الضحايا الوحيدين لصعود هذه الموجة الشعبوية العربية، إذ عانى التوانسة السود من ذات الخطاب المتوجس من مطالبتهم بحقوقهم المهدرة سياسيًا وثقافيًا واقتصاديًا، حيث تم وصفهم بالمستقوين بالخارج للحصول على مزايا سياسية واجتماعية. كما عاش الأقباط في مصر عامًا آخر من الهجوم على الكنائس والممتلكات الخاصة بالجماعة القبطية دون اكتراث يُذكر من الدولة في إرساء قواعد رسمية للعدالة خارج ما اعتادته من مصالحات شكلية عبر إنشاء المجالس العرفية التي لا تحقق أي عدالة تُذكر أو قصاص يحد من هذه الظاهرة والافتئات على المنشآت والأقباط أنفسهم، كما لم تفلت المجموعات الناشئة من الفنانين والمدونين وكذلك ناشطي مجتمع الميم من ديناميات الوصم والتخوين ولا من الحملات الأمنية والإعلامية التي تصورهم كتهديدات لمنظومة القيم الوطنية للمجتمعات العربية «المتدينة».

هكذا بدى لفريق عمل هذا الإصدار أن جُل أشكال الناشطية لعام ٢٠١٩ ستُركز على التصدي للشعبوية المتصاعدة عربيًا ودوليًا أو تلك المنذرة بخطر تدفقات الهجرة من الجنوب إلى الشمال، أو المُحذرة من تصاعد إمكانيات الصراع الأهلي إلى سياقات وطنية أكثر استقرارًا. ولذلك ركزنا حتى صيف ٢٠١٩ على التواصل مع باحثين ونشطاء يعملون على توثيق ورصد خطابات الكراهية والعنصرية وحملات الحقوقيين والنشطاء للدفاع عن النازحين واللاجئين والأقليات والفئات المضطهدة بسبب أصولها العرقية أو توجهاتها الجنسية. وكان الهدف من هذا القرار فهم طبيعة هذه الخطابات والممارسات ورصد إمكانية تحليلها كحراكات مضادة counter-movements أو كخطاب شعبوي متعاظم.

من خطاب الكراهية لزخم الساحات: صيف وخريف التعبئة

لكن تسارع اندلاع الهبات الجماهيرية واسعة النطاق في السودان والجزائر وتزامن الحشد بعد ذلك بين لبنان والعراق دفع فريق معهد الأصفري إلى إضافة قسمًا آخرًا تحت عنوان ساحات تنتفض. لم نريد هنا أن نستبق الأحداث أو نتبع سرابًا مثل غيرنا من الباحثين اللذين تسرعوا في وصف هذه الهبات بالموجة الثانية من ثورات الربيع العربي. على العكس راقنا أن نتعمق في فهم الاختلافات التي أتت بها هذه الهبات من تمرد على مؤسسة دولة الاستقلال الوطني في الجزائر ومؤسستها العسكرية، إلى الاحتشاد لإنهاء عزلة السودان بسبب نظام عمر البشير، وحتى لامركزيَّة الثورة اللبنانية، وانخراط قطاعات اجتماعية جديدة في سياسات الشارع بغض النظر عن انتماءاتها الطائفية في انتفاضات العراق وكذلك لبنان.

أتت 2019، إذن، بجديد، حيث رفضت الجماهير المحتشدة بالتوازي التنظيمات السياسية الهرمة وتداعيات هذا الفساد على الاقتصادات الوطنية في البلدان الأربعة وما يستتبعه من انغلاق أي أُفق مُحتمَل للحياة الآمنة والعمل اللائق لملايين من الشباب العربي الذي رأى في استمراره في العيش على أراضيه أمرًا مستحيلًا.

هكذا، توالت المفاجآت فخرجت الجماهير إلى الشارع في السودان أولًا تندد بالأزمة الاقتصادية والعزل المفروض على البلاد من جراء سياسات عمر البشير الفاسدة والقمعية. وتوالت قطرات غيث 2019 عندما لحقت جماهير الجزائر بالمثال السوداني وخرجت إلى الميادين مطالبةً برحيل الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة أو على الأقل عدم الترشح لولاية رئاسية خامسة. كما أمتدت هذه الإرهاصات المبشرة في لبنان في شكل تنامي الإضرابات القطاعية على مدار ربيع وصيف 2019 للمطالبة بتحسين شروط التعاقد والتقاعد لعشرات الآلاف من المواطنين المنددين بفساد السلطة السياسية وطائفيتها في تخصيص الموارد العامة والتشغيل وتوزيع منافع شبكات الأمان الاجتماعي. وامتزج على مدار هذه الفترة معلمو المدارس مع أساتذة الجامعات والعسكريون المتقاعدون والمهنيون العاملون في قطاع الدولة اللبنانية في تنظيم المظاهرات والإضرابات بشكل غير مسبوق في طول مدته، واضطرار وزارة التعليم مد العام الدراسي لشهر إضافي بسبب إيقاف الدراسة في الجامعات لمدة زادت عن ستة أسابيع متصلة بسبب إضراب أساتذة الجامعات آنذاك.

لم تخفت الإضرابات حتى تموز/يوليو 2019 ولم تقم الحكومة اللبنانية باتخاذ أي إجراءات لرفع المظالم عن هذه القطاعات. وعلى هذه الخلفية ظل صيف لبنان مُلتهبًا يشهد تربص بين المواطنين وبين الحكومة اللبنانية، بينما يزداد خروج الدولارات بالملايين خلسة من أرصدة المتنفذين سياسيًا وماليًا، كما تحولت العديد من الإضرابات إلى اعتصامات ومواجهات عنيفة حول الاستخدامات غير القانونية للمرافق البحرية أو تكرار عجز الحكومة في تطبيق نظام كُفء لجمع النفايات وحماية مرافقه البحرية العامة؛ مما أدى إلى تسجيل لبنان نسب تلوث غير مسبوقة إقليميًا ودوليًا. وكانت القشة التي قسمت ظهر البعير هي قرار الحكومة اللبنانية بزيادة تسعيرة الواتساب وهو وسيلة التواصل الأكثر رواجًا في لبنان. هنا تراكمت المظالم وخرج الآلاف إلى الشوارع في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019 معلنين

عـدم قدرتهـم علـى تحمـل إخفـاق هـذه النخـب الطائفيـة الحاكمـة أكثـر مـن ذلـك ومطالبـة كل المجموعـات التـي اشـتركت فـي الحكـم منـذ إتِّفـاق الطائـف بالاسـتقالة وتـرك الحكـم لمجموعـات مُسـتقلة طائفيًـا وسياسـيًا.

هكـذا إمتَـلأَ خريـف 2019 بالوعـود التـي بـدت مسـتحيلة منـذ اندثـار حشـود الربيـع العربـي لسـنوات، فجـاء تزامـن اكتظـاظ الميادين فـي كل مـن السـودان والجزائـر ولبنـان والعـراق مبشـرًا بـولادة ثانيـة للثـورات العربيـة. وبـدون الخـوض فـي دقـة المقولـة المبشـرة بالموجـة الثانيـة مـن الربيـع العربـي، لا يمكننـا تجاهـل تكرار بعـض سـمات الانتفاضـات العربيـة فـي 2011 وكذلـك ظهـور سـمات جديـدة تمايـزت بهـا السـاحات فـي هـذه البلـدان الأربعـة مـن أكتوبر/تشـرين الأول إلـى ديسـمبر/كانون الأول 2019 عـن مراحـل الربيع العربـي فـي 2011.

فلوهلـة اختفـى الزمـن الفاصـل مـن 2011 إلـى 2019، وبـدت شـعارات الثـورة فـي السـودان «تسـقط بـس» و «تسـقط تانـي» وكأنهـا تـرد على رديفهـا القديـم «الشـعب يريـد إسـقاط النظـام»، كمـا بـرز شـعار «كلـن يعنـي كلـن» مربوطًـا بخيـط سـحري بحشـود 2015 فـي لبنـان. وبـدون سـابق إنـذار تلونـت الشـوارع مـن جديـد بجداريـات وصـور الفتيـات التـي تـرد بركلـة القـدم على مُعنفِيهـا، أو بمسـبات للزعمـاء الطائفييـن مُنـذرةً بثـورة كل طائفـة علـى رموزهـا بشـكل لـم يشـهده لبنـان أو العـراق مـن قبـل. وعـادت الأغانـي الثوريـة مـن القاهـرة إلـى السـودان إلـي بيـروت إلـى الجزائـر فـي شـبه حلـم قصيـر بـدأ إجهاضـه بعنـف دمـوي فـي العـراق وبمؤامـرات نخبويـة فـي الجزائـر لإحتـواء الغضـب الشـعبي. واسـتتبع ذلـك اسـترجاع القبضـة الحديديـة مـن المؤسسـة العسـكرية فـي الجزائـر قبيـل الانتخابـات الرئاسـية فـي ديسـمبر، لتتبقـى سـاحتي السـودان ولبنـان كمسـرح لمفاوضـات لا نهائيّـة بيـن جمـوع غاضبـة ورجـال سـلطة مراوغيـن فـي ردود أفعالهـم. بالطبـع لاقـى هـذا الاسـتخدام للشـعارات والأدوات اهتمامًـا بحثيًـا مـن دارسـي الحـركات الاجتماعيـة ومـا يسـمونه بسـجل الأفعـال الدائـري.

ولـم تكـن هـذه هـي الصلـة الوحيـدة بيـن العاميـن الأشـهر فـي العقـد الثانـي مـن القـرن الحـادي والعشـرين، فجـاءت تسـمية سـاحة التحريـر فـي بغـداد ووجـود الخيـم لعقـد النـدوات فـي ميـدان ريـاض الصلـح وسـاحة الشـهداء لتُذكـر بالخيـم التونسـية والمصريـة بشـكل يومـي، وبـل وتجـاوز التشـابه تسـمية السـاحات إلـى رفـع شـعارات مناصـرة لسـجناء الـرأي ورموز ثـورات 2011 -مثـل علاء عبـد الفتـاح فـي مصـر- فـي انتفاضـات 2019 فـي لبنـان والجزائـر. كمـا تـم إعـادة تدويـر الشـعارات المصريـة المنـددة بالمؤسسـة العسـكرية مثـل «يسـقط يسـقط حكـم العسـكر» ليسـجل رفـض تعسـف وتآمـر السـلطات الماليـة فـي لبنـان ليصبـح «يسـقط يسـقط حكـم المصـرف» فـي لبنـان، مؤكديـن بذلـك الضـم مـن مـوارد أثبتـت شـعبيتها كسـجل للفعـل الاحتجاجـي.

ولـم يقتصـر خريـف 2019 علـى مجـرد إعـادة انتـاج لحظـة تمـرد عربيـة بقـدر مـا أتـى بصرخـات فاعليـن جـدد لـم يكـن بعضهـم جـزءًا مـن المعـادلات السياسـية مـن عشـر سـنوات مضـت، هكـذا فاجئتنـا الجزائـر بمدنهـا المختلفـة بطـلاب المـدارس الثانويـة ينظمـون مسـيراتهم الأسـبوعية كل يـوم ثلاثـاء وجمعـة علـى مـدار عشـرة أشـهر ويجبـرون معلميهـم وإدارات

مدارسهم على اللحاق بهم كفعل من أفعال الاحتجاج الجماعي. لم يكن هؤلاء الفتية والفتيات أكثر من أطفال رُضع إبان انتفاضات الربيع العربي، كما لم يأتوا من المعسكر الإسلامي كما حاولت النخبة الجزائرية الحاكمة تصويرهم مع بداية الاحتجاجات، وكذلك لم يكن الإسلاميين في السودان هم محركي الانتفاضة حيث خرجت الفتيات الكنداكات من بين العاملات والطالبات وبالأساس من بين أعضاء التجمعات المهنية لرفع الظلم الواقع على السودانيين وعزلهم عن العالم طوال فترة حكم البشير. لم يكن المحتجون كذلك مجرد سُنة معبرين عن مظالم طائفية في العراق، بل اختلطت شبيبة الشيعة والسنة في مسيرات مُلهمة ضد زعامات الطائفية قبل أن تستهدف العالم الغربي أو حتى إيران.

أضف إلى ذلك، اللامركزية التي ظهرت في الانتفاضات الأربع، وتدافع فقراء المدن، حيث تزعمت المدن الصغيرة والفقيرة الاشتباكات والمسيرات مستخدمين عدة طرق للتعبير عن الغضب: فلُقبت طرابلس ب»عروس الثورة» بدلًا من «قندهار العرب»، وظهرت على خرائط الاحتجاجات أسماء مدن صغير في كلٍ من السودان والعراق كانت قد وقعت في طي النسيان منذ عقود مثل ولاية النيل الأبيض في السودان، أو المدن ذات الأغلبية الشيعية في العراق، ولم تقتصر الاحتجاجات في الجزائر على العاصمة فقط وإنما شملت مدن أخرى مثل وهران وقسنطينة؛ تلك المدن التي تميزت بخروج الطلاب ومشاركتهم في الاحتجاجات، وتلاحقت المظاهرات من الموصل والرمادي والفالوجة إلى بغداد ومحافظات الجنوب لترمز إلى انتهاء التمزق الطائفي العراقي بين الشيعة والسنة الذي ساد منذ 2003. وربما تجسدت اللامركزية الأروع فيما سمي ببوسطة الثورة أو «حافلة الثورة» والتي قرر القائمون عليها المرور بكل مدن لبنان المحتجة لربط المتظاهرين ببعضهم البعض ولبناء ما سُمي وقتها بجسر المحبة والوحدة الوطنية بعيدًا عن التمترس الطائفي والمناطقي الذي طالما ميز العمل العام في لبنان.

ولم تقتصر الاحتجاجات على تلك البلدان الأربع فقط، بل وصل صدى هذه الاحتجاجات إلى كلٍ من المغرب ومصر، وهي الدول ذات النظم السلطوية المستقرة والمحرومتين من مجال عام بقوة القانون والأمن لنجد رموزًا جديدة وقديمة تتحدى السلطة ولو على شبكات التواصل الاجتماعي وصحافة المواطنة. وتجدر الإشارة أخيرًا وليس آخرًا إلى بروز لاعبين محددين كقادة لانتفاضات 2019. هنا يلقي التقرير إضاءات مفيدة حول:

- دور النساء الإيجابي في تأنيث الحراك الشعبي وفي كسر أي إمكانية لترويع النساء في المجال العام، مستفيدات هنا بما حققته الثورات العربية السابقة من كسر للصور النمطية لمشاركة المرأة في الفعل الاحتجاجي وسياسات الشارع.

- القطاعات المهنية وبالذات النقابية منها وقدرة هذه التنظيمات على بلورة أشكال تنظيمية، أو لدعم الفاعليات الجماهيرية الأسبوعية، أو تحديد أولويات التفاوض بشكل سريع خاصة مع صناع القرار أو محتكري المشهد السياسي في لبنان والسودان والجزائر.

- الخيال الخصب للشباب الثوري في التجارب السودانية واللبنانية والعراقية والتي استخدمت أدوات جديدة للحشد والتنظيم كالخرائط الافتراضية لتحديث المعلومات عن مواقع الحشد والاشتباكات, وكذلك لتقديم الخدمات أو عبر بناء مواقع لصحافة المواطنة تمزج بين الأكاديميين والصحفيين والحقوقيين وقادة الشارع في قوالب قصيرة يمتزج فيها مقال الرأي بالفيديو باللقطات الساخرة من الزعامات الطائفية والتصريحات العسكرية والقادة النخبويين في مواقع الانتفاضة العربية الأربعة لهذا العام.

- استبسال فقراء المدن عن طيب خاطر في احتلال المواقع وقطع الطرق وتنظيم المبادرات المسؤولة عن الغذاء ومعالجة المصابين في الساحات والتبليغ عن أي انتهاكات بين الصفوف والتصدي لاشتباكات مع الميليشيات أو قوى الأمن عند اللزوم. وكذلك الفئات المهمشة من نازحين وعمالة مهاجرة ويومية فاتحين بذلك الباب للثورات الصُغرى والتي عرفتها المنطقة على مدار السياق الثوري لعامي 2011 و2012 بين صفوف الطبقات الحضرية وتوسعت وتبلورت بوضوح في 2019.

تعميم المصادرة كنهاية لعام

على الرغم من كل ما سبق لم تشأ 2019 أن تنتهي بنهاية سعيدة. فعلى الرغم من احتفاء قوى التغيير في كل المنطقة بما حققه السودان من مكاسب سياسية غير مسبوقة في إرساء نظام جديد يتسع للقوى المشاركة في الثورة بشكل مساو للعناصر العسكرية جاءت انتخابات الرئاسة الجزائرية كلحظة تحول استهدفت بالأساس إنهاء حالة الزخم الميداني وبدء عمليات التوقيف والاستجواب والتخوين على نطاق واسع, أضف إلى ذلك الآثار المترتبة على مقتل قاسم سليماني، قائد فيلق القدس، من إذكاء المظلوميات الشيعية و إنتهاء شهر العسل القصير الذي عاشه شباب الثوار من العراقيين ضد نخبهم المتواطئة مع القوى الإقليمية.

كما تفرد لبنان، بخفوت الحشود إبتداءًا من ديسمبر/كانون الأول لأسباب أخرى كان أهمها ما قامت به قوى الثورة المضادة مقتديةً بما حدث سابقًا في كلٍ من تونس ومصر وما سُمي حين ذاك ب»المندسين»؛ فقد قامت كلٌ من حركة أمل وميليشيات حزب الله بإطلاق «زعرانيها» لترويع وضرب المتظاهرين ولافتعال اشتباكات يومية مع قوى الأمن والجيش اللبناني، أضف إلى ذلك قيام السلطات المالية في لبنان بتطويق وإحتِواء الثورة اللبنانية عبر سلسلة إجراءات متعلقة بالسلطة المالية المتمثلة في مصارف لبنان –المملوك معظمها للزعامات الطائفية- والتي نجحت في ذلك –ولو حتى وقت كتابة هذه السطور- من خلال إعلاء نغمة الانهيار الاقتصادي وتراجع قيمة العملة المحلية, وتبني سياسات مالية تمنع التعامل بالدولار وتُقيد حق المودعين في الوصول إلى أرصدتهم البنكية مما أدى إلى إنهيار العملة المحلية وإشاعة حالة ذعر وإفقار بين المواطنين وإفلاس لمئات المشاريع الخاصة.

على صعيدٍ آخر، استمرت النظم التي لم تشهد انتفاضات كبرى مثل المغرب ومصر وتونس والأردن في إتباع سياسات التضييق والملاحقة سواء الأمنية والقانونية لكل أشكال الناشطية المجتمعية سواء كانت حقوقية أو نقابية أو متعلقة بمبادرات شبابية تُعلي مطالب حرية الرأي والتعبير أو تدعو لاحترام الحريات الشخصية ومن ضمنها حريات مجتمع الميم.

هكذا انتهى عام 2019، بعدد غير مسبوق من التوقيفات، وحجب المواقع الالكترونية، وتزايد قضايا التشهير والتخوين للناشطين في كلٍ من مصر والمغرب وتونس، وترويع ذويهم عند الحاجة لابتزازهم سياسيًا أو الضغط عليهم أمنيًا. كما كان من الملفت تبني لبنان لهذه الإجراءات السلطوية التي طالما اقتصرت على السلطويات المستقرة في المنطقة. لترى بدايات 2020 هجمات أمنية غير مسبوقة على صانعي المحتوى على مواقع التوصل الاجتماعي في لبنان، وملاحقة بعض الإعلاميين قانونيًا عن طريق قضايا سب وتشهير أو عبر توقيفات متزايدة ومتكررة للكثير من الرموز الميدانية للثورة اللبنانية، أضف إلى ذلك، استمرار التضييق على أي فعل جماعي في المجال العام من خلال عمليات الإيذاء البدني مُجَهل المصدر للكثير من مشاهير الحراك، وقد استمر هذا النوع من حملات الضرب والتنكيل الجسدي في كلٍ من مصر والمغرب وحتى تونس مع تنصل السلطات الرسمية في كل مرة من أي مسئوليات لها عن هذه العمليات، وذلك لرفع تكلفة الاستمرار في الناشطية في معظم بلدان المنطقة.

هكذا يأتي تقريرنا لهذا العام ليرصد أدوات التعبئة صعودًا وهبوطًا وليتتبع فاعليها على اختلاف انتماءاتهم الطبقية والعمرية والمناطقية والطائفية، راسمًا بذلك صورة مغايرة لما تصدره المؤسسات البحثية المعنية بدراسات الأمن أو بانتاج السياسات العامة أو برصد المؤشرات للاقتصاد الكلي في المنطقة. ورغم احترامنا لهذا الانتاج الغزير يهدف معهد الأصغري عبر تقريره الثاني انتاج صورة أكثر إدماجية تتسع للمواطنين الناشطين والمحتجين والمضربين وحتى قاطعي الطرقات وراسمي الخرائط الافتراضية كفاعلين سياسيين كاملي الأهلية تمتلئ بهم منطقتنا العربية جنبًا إلى جنب مع خبراء السياسات العامة وإعلامي السلطة وتقني الإدارات المالية.

لم نتبنى عمدًا في رصدنا للناشطية المجتمعية للمنطقة العربية في عام 2019 أن نشتبك مع أدبيات الناشطية كنسق معرفي ناشئ في نظريات الحركات الاحتماعية، على العكس من ذلك، تتطلعنا إلى التوسع في الرصد الميداني هذا العام وإلى التشبيك مع عدد متزايد من الراصدين سواء الحقوقيين أو من منابر صحافة المواطنة لإرساء تقليد جديد من التعاون والتكامل بين منتجي المعرفة داخل المنطقة عن يدلل على أهمية ظاهرة الناشطية كأداة للتنشئة السياسية وللاحتجاج، ومن ثم لتوسيع فرص التفاوض على التغيير السياسي، وسيجد القارئ والقارئة هذا السعي في أقسام التقرير الثلاثة.

ينصب **القسم الأول** على تتبع انتاج خطاب العنصرية في كلٍ من لبنان والأردن وتونس ويشارك فيه عدة أجيال ودول وخلفيات مختلفة, وحيث نرى فئات مستهدفة جنبًا إلى جنب مع النازحين من أقليات أثنية أو فئات اجتماعية مهمشة أو ناشطين يسعون إلى كسر التابوهات الأخلاقية في المجتمعات العربية المحافظة.

يتبع ذلك **قسمًا ثانيًا** هو الأطول نحاول فيه رصد الانتفاضات الشعبية في كلٍ من السودان والجزائر ولبنان والعراق ثم نفرد مساحة خاصة لإبراز الدور المحوري لقطاعات بعينها وعلى رأسها النساء المحتجات, والناشطين النقابيين, والشباب الذي يتخذ من وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا سلاحًا للوصول لجمهور أوسع وقواعد شعبية أعرض بشكل أقوى مما سبقه في انتفاضات بداية العقد المنصرم.

وينتهي التقرير **بقسمٍ ثالث** يحاول فيه رصد ما تسميه أدبيات سوسيولوجيا الناشطية بمشاريع الحركات الاجتماعية, والمقصود هنا الحملات أو التعبئة قصيرة الأمد والتي تستهدف مظلمًا محددًا يختفي إما عبر القمع أو الانشقاق أو تحقيق المطلب, ونهتم في ذلك القسم الأخير بالمواقع الالكترونية وإعلامييها وما يتعرضون له من ملاحقات يومية, وكذلك نشطاء العالم الافتراضي في ابتكاراتهم ولكن في صراعاتهم الثنائية فيما بينهم. يلي ذلك الغوص في أمثلة للتضييق على المؤثرين في المجال الافتراضي سواء داخل القطر الواحد أو بين بلدان مختلفة, لنرسم بذلك تنوع أدوات المصادرة ما بين الملاحقات القانونية والمصادرات الأمنية والإيذاء البدني وحتى الخطف والوصم والتشهير والتخوين, آملين بذلك توثيق أدوات ومحاولات ضغط واحتواء الناشطية بشكل دوري لفهم عمق التحديات التي تواجهها في الساحات المنتفضة وتلك المصادرة لعام ثان, نقدم هنا أهم ملامح ناشطيته آملين في إثراء المكتبة العربية بمعارف جديدة ومساعدة على التغيير.

المواقع والصحف المشاركة في محتوى التقرير

I DARE FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT

ANADOLU AGENCY

INDEPENDENT عربية

MEE
MIDDLE EAST EYE

الشرق الأوسط

هيباتيا
مدونة مصرية لنشر ثقافة حقوق الانسان

صوت ultra

القسم الأول:

تصاعد الشعبوية وخطاب الكراهية وتكاثر المظالم

السوريون: الهروب من الحرب إلى الكراهية

محمد العجاتي [1]

مقدمة:

منذ إنـدِلاع الأزمـة السـورية فـي 2011 توافـد علـى مصـر ولبنـان الكثيـر مـن السـوريين فـي صـورة لاجئيـن أو غيـر ذلـك، الأمـر الـذي أعـاد إلـى منطقتنـا قضيـة مفهـوم الكراهيـة الـذي لا يمكـن نفـي وجـوده مـا قبـل ذلـك، لكـنّ هـذه الحالـة تحديـدًا تُعتبـر حالـة معبّـرة، ففـي مصـر تتضـارب الأرقـام بشـدة حيـث قُـدّرت أعـداد السـوريين بحوالـي 85 ألفًـا فـي عـام 2013 وفقًـا لتقريـر اللجنـة السـورية لحقـوق الإنسـان[2]، بينمـا تُرجّـح المفوضيـة السـامية لشـؤون اللاجئيـن أعـداد اللاجئيـن السـوريين فـي أيلـول/ سـبتمبر مـن العـام نفسـه بمـا يزيـد عـن 120,000 لاجـئ[3]. ويشـير تقريـر وزارة الخارجيـة المصريـة إلـى أن أعـداد السـوريين فـي مصـر تُقـدر بـ 320 ألفًـا منـذ بدايـة الاحتجاجـات فـي سـوريا وحتـى عـام 2014.[4] وتأتـي إحصائيـات كانـون الثانـي/ ينايـر 2019 لتقـدّر عـدد اللاجئيـن المسـجلين لـدى المفوضيـة بحوالـي 133028 ألفًـا[5]، فيمـا أعلنـت الحكومـة المصريـة أن أعـداد السـوريين فـي مصـر 550 ألفًـا.[6] إذا كنـا لا نسـتطيع تحديـد رقـم بشـكل دقيـق لكـن فـي كل الأحـوال ووفقًـا لهـذه البيانـات فـإن عـدد السـوريين هـو الأعلـى بيـن المقيميـن فـي مصـر مـن حيـث المُسـجّلين بشـكل رسـمي والثانـي مـن حيـث غير المُسـجّلين بعـد السـودانيين، وفقًـا لتقديـرات المنظمـات غيـر الحكوميـة لأعـداد السـودانيين.

أمـا بالنسـبة للبنان فيقـدّر عـدد اللاجئين السـوريين وفقًـا للمفوضيـة السـامية لشـؤون اللاجئيـن بمـا يقـرب مـن مليـون لاجـئ.[7] أمـا الحكومـة اللبنانيـة فتقـدّر أعـداد اللاجئيـن بمـا يقـرب مـن 1.5 مليـون لاجـئ.[8] وتـرى الحكومـة اللبنانيـة أن السـوريين يمثلـون نسـبة 40% مـن المجتمـع اللبنانـي بينمـا يوضـح معهـد عصـام فـارس للسياسـات العامـة أن النسـبة الحقيقيـة هـي 24.7%.[9] وتختلـف أوضـاع السـوريين فـي لبنـان عـن مصـر حيـث تُصعِـب سياسـات الإقامـة فـي لبنـان علـى السـوريين إقامتهـم بشـكل قانونـي، مـا يعرّضهـم إلـى تزايـد خطـر الاسـتغلال والإسـاءة وتحـدّ مـن قدرتهـم علـى الوصـول إلـى العمـل والتعلـم والرعايـة الصحيـة. ويُقـدّر أن حوالـي 74% مـن السـوريين فـي لبنـان يفتقـرون إلـى الإقامـة القانونيـة ويواجهـون خطـر الاعتقـال بسـبب وجودهـم غيـر الشـرعي فـي لبنـان. وفـي آذار/ مـارس 2018، ألغـى لبنـان بعـض القيـود المفروضـة علـى الإقامـة للأطفـال السـوريين اللاجئيـن الذيـن تتـراوح أعمارهـم بيـن 15 و18 سـنة.[10] إلا أنـه مـع الحكومـة التـي تولّـت

[1] مدير منتدي البدائل العربي للدراسات، مساعد الباحث: شروق محمود الحريري
[2] تقرير حول أوضاع اللاجئين السوريين في مصر، اللجنة السورية لحقوق الإنسان، 13/ 8/ 2013، https://www.shrc.org/?p=16659
[3] مصر استعراض عام، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27904.html
[4] عاطف عبد الحميد، السوريون في مصر: محطة في رحلة البحث عن فرصة للاستقرار، bbc، 19/ 3/ 2014، https://cutt.ly/kwnjtZj
[5] UNHCR Egypt Monthly Statistical Report, 31 January 2019, https://cutt.ly/Zwnjtjl
[6] السوريون في مصر... من يتلاعب بورقة الانتماء السياسي ضدهم؟، إندبندنت عربية، https://cutt.ly/rwnjrJw
للمزيد: السيسي: لدينا 500 ألف لاجئ سوري يتمتعون بنفس حقوق المصريين، أخبار اليوم، 24/ 10/ 2017، https://cutt.ly/gwnjyKg
[7] لبنان، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، https://www.unhcr.org/ar/4be7cc278c2.html
[8] لبنان أحداث 2018، human rights watch، https://cutt.ly/mwnjpLP
[9] تصاعد خطاب الكراهية ضد السوريين في لبنان، فنك، 18/ 7/ 2019، https://cutt.ly/ywnjlT8
[10] تقرير 2019 لبنان أحداث 2018، human rights watch، مرجع سابق.

مقاليد الحكم بمنتصف العام 2019 ومن خلال خطاب وزير الخارجية وسياسات وزارة العمل، تزايد خطاب الكراهية ضدهم وعادت من جديد التضييقات على السوريين.

وقبل الدخول في الحالة محل الدراسة من المهم وضع إطار نظري لمفهوم الكراهية لاستخدامه في التحليل، فدائمًا ما تُدرس الكراهية في «إطار مفهوم آخر كالشر عند ديكارت والغضب عند أرسطو والعقل عند أفلاطون وشقاء الغير والتألّم لسعادته عند هيوم، ويرتبط عند نيتشه بمفهوم الضغينة والتمرّد عند كامو والفشل في إلغاء الآخر لدى سارتر.» [11]

خطاب الكراهية من المفاهيم الحديثة نسبيًّا وغير المحددة بشكل دقيق، ففي اللغة يُعرف مفهوم الكراهية من فعل كره، وفي استخدام المفهوم في حقل العلوم السياسية تنوّعت التعريفات الخاصة به كباقي المفاهيم الأخرى. ومع تزايد وتيرة العنف في الآونة الأخيرة تزايد استخدام المفهوم وانتشاره بشكل كبير في المجال الأكاديمي.

إن تاريخ محاولة تعريف مفهوم الكراهية ممتدّ بدايةً من أرسطو وأفلاطون، وتكمن إشكاليته الأهمّ في أنّه دائمًا ما يرتبط بالطبيعة الإنسانية ودائمًا ما يحاول الفلاسفة والمفكرون التطرق إليه ومعالجته، لذلك لا توجد نظرية في الكراهية ولكن تتواجد كمفهوم يدور دومًا حول ما لا يجب أن يكون جزءًا من فضيلة أحد، وكمفهوم في إطار مجموعة العلاقات الإنسانية المتّسقة ليس كقيم مجتمعية تُقبل وتُرفض.[12] وعليه، نجد كثيرًا من علماء القانون يعرّفونه من خلال القوانين الخاصة به كقانون التحريض على الكره في بريطانيا[13] على أنه «الخطاب الذي استخدم في الماضي أو سيستخدم في المستقبل من أجل الإشارة إلى كراهية».

بناءً على ذلك حاول الكثيرون في الفترة الأخيرة تعريف المفهوم عبر الإحالة إلى التعريف القانوني «لجريمة الكراهية»، والتي تُعرف بأنها **«الإهانة أو الاعتداء الذي تتعرّض له الضحية بسبب العرق أو الدين أو التوجه الجنسي أو الإعاقة الجسدية أو الهوية، بشتى الوسائل التقليدية والحديثة مثل استخدام تكنولوجيا الاتصالات الحديثة، ومواقع التواصل الاجتماعي سواءً بنشر مقاطع مسجلة صوتية أو مرئية، أو من خلال خطابات أو كتابات مسيئة تُعبّر عن التحيّز ضد مجموعة معينة، بسبب خلفية الوضع الجغرافي أو الديني أو الأيديولوجي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي»،**[14] ومن هذا التعريف فإن الكثير من أشكال التعبيرات التي تنشر أو تحرّض أو تعزز أو تبرر أو تكرس النظرة الدونية والتعالي والتمييز ضد شخص أو مجموعة وعدم التسامح وقبول الآخر لأسباب إقصائية هي خطاب للكراهية.[15]

على المستوى الدولي، تحاول المنظمات الدولية وضع تعريف واضح لخطاب الكراهية والممارسات المرتبطة به؛ إذ حاولت الأمم المتحدة ومفوضية حقوق الإنسان وضع تعريف لخطاب الكراهية، مستندةً في ذلك إلى

[11] عيسي جابلي، فتحي المسكيني: الكراهية ثقب أسود يمتصّ كلّ ما هو إيجابي ويلفظه في شكل فراغ أخلاقيّ مرعب، مؤمنون بلا حدود، أيار/ مايو 2019، https://cutt.ly/EwbBcwo
[12] المرجع السابق.
[13] ALEXANDER BROWN, WHAT IS HATE SPEECH? PART 1: THE MYTH OF HATE, 2017, https://cutt.ly/Pwngfqi
[14] سالم سالمين النعيمي، مكافحة خطاب الكراهية، العربية نت، 26 آذار/ مارس 2019، https://cutt.ly/xwbV9M0
[15] المرجع السابق.

العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والذي تطرّق في المادة 19 إلى احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم, ونصّت المادة 20 على حظر أي دعاية للحرب أو أي دعوة للكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية. [16]ويعرّف المجلس الأوروبي لحقوق الإنسان خطاب الكراهية على أنه **«جميع أشكال التعبير التي تنشر الكراهية والعنصرية أو كره الأجانب أو معاداة السامية أو الإسلاموفوبيا وغيرها من أشكال الكراهية على أساس التعصب, والتي تحرّض عليها أو تشجّعها أو تبررها».**[17] وفي هذا السياق يتحول الأفراد إلى أدوات تستخدم من أجل تنفيذ سياسات وممارسات الكراهية, وبذلك تُدان مفاهيم كبرى ترتبط بمعتقدات ملايين البشر كما حدث بين الأجناس والأعراق والأديان المختلفة عبر التاريخ, والأخطر من كل ذلك عندما تعمل الأيديولوجيات على تحويل الكراهية إلى مسار إيماني يشجع بعض الأفراد سلوك الكراهية كطريق للخلاص أو المغفرة,[18] وهو ما يصاحبه صعود للخطاب الهوياتي الذي يدّعي التميز **«خير الشعوب, الشعب المختار...إلخ»**, وبالتالي تطرح شعارات شوفينية مثل **«بلدنا أوّلاً, بلدنا فوق الجميع, إلخ».**

في ظل التطور الذي نعيشه اليوم ودور وسائل الإعلام في نشر المحتوى والخطابات المختلفة, تتأثر الهويات الوطنية بالخطابات المختلفة والتي تُحرّض على العنف بشكلٍ كبير, فمع نشر ما يحدث في العالم أصبح يؤثّر المحتوى الإعلامي على الاندماج المجتمعي والهوية المجتمعية, إذ تُشكّل الخطابات المختلفة أرضًا خصبةً لنشر المحتوى المحرّض على الكراهية. ويعتمد خطاب الكراهية على العديد من الأشكال ويُنشر عبر منابر رقمية مختلفة من الجماعات عالية التنظيم المحرّضة على الكراهية التي تُجنّد الأتباع وتقنعهم بالتطرف وتوجّههم للاعتداء على الجماعات المُستهدفة؛ وإصدار «قوائم الأهداف» الداعية إلى العنف ضد الأفراد, و«التحرش عبر الإنترنت» الذي يستهدف الشباب بالأساس وكثيراً ما ينشأ عن التعصب العنصري أو الإثني أو الديني.[19]

وعلى الرغم من دور وسائل الإعلام الحديثة التي تعرض وجهاتٍ لا تعرضها الوسائل التقليدية إلا أنّ تعرّضنا إلى جرعاتٍ معيّنةٍ من المعلومات, سواءً صحيحةً أو مغلوطة, يؤدي إلى تغيير أو ترسيخ رؤيتنا للآخر. وبغض النظر عن مخالفة ذلك الآخر لنا في الهوية الاجتماعية أو الإثنية أو الدينية, أو حتى مجرد آرائنا السياسية أو الفنية, فلهذا التأثير أهمية كبرى في تشكيل مجتمعاتنا المعاصرة الساعية أحيانًا لدمج الثقافات وكسر الحواجز والحدود. فتعرضنا لخطاب تحريضي قد يؤدّي إلى التّقليل من حساسيتنا تجاه الآخر وزيادة التباعد بيننا مما يعزّز من التحيزات والأحكام المسبقة لدينا.[20]

وفقًا للتعريفات السابقة لمفهوم خطاب الكراهية والممارسات المرتبطة به يمكن وضع

[16] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية, http://hrlibrary.umn.edu/arab/b003.html
[17] Katarzyna Bojarska, THE DYNAMICS OF HATE SPEECH AND COUNTER SPEECH IN THE SOCIAL MEDIA SUMMARY OF SCIENTIFIC RESEARCH, https://cutt.ly/kwngzxX More: Factsheet Hate speech, European court of human rights, 2019, https://cutt.ly/Mwng2Av
[18] علي الخشيبان, أيديولوجيات الكراهية وأيديولوجيات الاحترام, الرياض, 25 آذار/ مارس 2019, http://www.alriyadh.com/1745517
[19] ريتا إيجاك, تقرير المقررة الخاصة المعنية بقضايا الأقليات, مجلس حقوق الإنسان الدورة الثامنة والعشرون البند 3 من جدول الأعمال, 5 كانون الثاني/ يناير 2015.
[20] محمد علام, إعلام أسود.. الامتداد الرقمي لساحات العنف وخطاب الكراهية, المركز الاقليمي للإعلام مجلة الإنساني, 28 كانون الثاني/ يناير 2019,العدد 64, https://blogs.icrc.org/alinsani/2019/01/28/2572/

مجموعة من المعايير والمحدّدات التي تشكّل المفهوم ومن ضمنها:[21]

- سياق الخطاب: ويقصد هنا السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي للفئة التي استهدفها الخطاب. ورؤية صاحب الخطاب وخلفيته السياسية والاجتماعية ومدى تأثيره في المجتمع.

- طبيعة الخطاب: ويقصد هنا محتوى الخطاب ومكوناته, وقصد أو نية المتحدث وسبب استهداف فئة معينة ومدى إدراكه للعواقب التي يمكن أن يُحدثها خطابه. وكذلك نطاق الخطاب وشدة تردّده والوسيلة التي ينتشر بها والأدوات التي يتم تداوله من خلالها بين الناس.

- تأثير الخطاب: قدرة هذا الخطاب على التحول إلى ممارسة فعلية على أرض الواقع سواء عبر سياسات أو حركات مجتمعية أو حملات إعلامية, ومدى ارتباط الخطاب بضرر يقع كنتيجة له.

كيف ومتى تُصنع الكراهية؟

تعكس الشعارات السياسية والمواقف والخطابات السياسية والدينية والوطنية المتطرفة الكراهية وتنمّيها في المجتمعات. ومن أهم مُسبّبات الكراهية عدم الاستقرار سواء كان سياسيًّا أو اجتماعيًّا أو اقتصاديًّا؛ فلا تنمو الكراهية إلا في المجتمعات غير المستقرة والتي تعاني من انقسامات عرقية وطائفية ومذهبية وتغيب عنها ثقافة التنوّع وقبول الآخر؛ فحتى المجتمعات الغربية الآن لا تتّسم بصفة الاستقرار نتيجة الأزمات الاقتصادية التي بدأت منذ 2008 والتي ما زالت آثارها مستمرّةً في ظل سياسات نيو ليبرالية أدّت إلى تراجع كبير في منظومة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول. وبدأت هذه الظاهرة ضد الأجانب والأقليات تعود إلى الساحة, إذ شهدنا عودة أحزاب اليمين المتطرف بقوة حتى ما قبل ظاهرة اللجوء. ومع الثورة المضادة على «الربيع العربي» وازدياد الهجرة إلى الغرب, أصبحت هذه المجتمعات تتمتّع بقدرٍ من عدم الاستقرار الذي أدى إلى تنامي حركات العنف والكراهية ووجود بيئة حاضنة لها, فخطاب الكراهية لا ينبت من فراغ إنما هو مُرتبط سياسيًّا بالخطاب الشعبوي واقتصاديًّا بالأزمات الرأسمالية واجتماعيًّا بالعلاقة مع الآخر وثقافيًّا بقضية الهوية وطريقة فهمها أو استخدامها في المجتمع.

«يمكن لقضية الأقليات العرقية والدينية أن تُشكّل مدخلاً للتوظيف السياسي لدى بعض الدول بأن تُثار كراهية كيانات ضد كيانات أخرى, كما أن للمحسوبيات والمنفعة الخاصة والتهميش والإقصاء الذي تمارسه البطانة دور في توليد الكراهية والعنف».[22]

[21] ريم المصري, في تعريف خطاب الكراهية, حبر, 15/ 10/ 2017, https://cutt.ly/RwFWrLf

[22] المرجع السابق.

تواجد خطاب الكراهية تاريخيًّا في مجتمعاتنا لكن يمكننا أن نقول إنه عاد وبقوة في آخر خمس سنوات ليس فقط في منطقتنا بل في معظم مناطق العالم، إذ تتشارك أحزاب اليمين الصاعدة في خطابها الإقصائيّ الذي يدعم سردية نحن ضد الآخرين.[23] واستخدمت الهجرة كأداة لهذا الخطاب وممارساته من خلال السياسات المعادية للمهاجرين، إذ ترى أحزاب اليمين أن تدفّق المهاجرين من شأنه أن يشكل تهديدًا لهوية الدول ومستقبلها وتجانسها؛ حيث يستفيد المهاجرون من برامج الرعاية الاجتماعية التي يموّلها دافعو الضرائب في تلك الدول بينما يرفعون معدلات البطالة والجريمة ويشكّلون خطرًا على النسيج الاجتماعي لتلك الدول. ومن هذه الرؤية تأتي خطابات وبرامج أحزاب اليمين في تطبيق سياسة الحدود المُغلقة وفرض المزيد من القيود على الهجرة، «فعلى سبيل المثال على المستوى الأوروبي أدّت هذه السياسات إلى معارضة أوروبا الشديدة للميثاق العالمي للهجرة الذي وقّعه القادة الأوروبيون في مراكش في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨. فوافقت الحكومة الإيطالية على سبيل المثال في العام ٢٠١٨ على قانون الأمن الذي يفرض قيودًا شديدةً على الحماية الإنسانية وحق اللجوء كما يشدّد الحراسة على حدود إيطاليا البحرية وكذلك التعاون مع أمن السواحل الليبية لمنع المهاجرين من الوصول للسواحل الإيطالية، وضغط بعض أحزاب اليمين من أجل مراجعة اتفاقية شنجن وجعل شروطها أكثر صرامة وكذلك إعادة صياغة مساحة المناورة المتاحة لفرنسا وإيطاليا بشأن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلنطي بحيث تقيم الدولتان علاقات أقوى مع روسيا.»[24] هذا إلى جانب دعوات اليمين للحدّ من الهجرة والتأكيد على الأصول البيضاء المسيحية للقارة الأوروبية، ولذلك تبني الخطابات المعادية للإسلام وتنتشر هذه الأفكار وتبرر لها، ونتيجة لذلك يتقبل المجتمع الإجراءات الأمنية الصارمة والقمعية في بعض الأحيان سواء على المستوى المحلي أو الدولي، «مثل التواجد الأمني المكثف في الفضاء العام وانتهاك خصوصية المواطنين أو المستوى الدولي مثل إغلاق الحدود. وتتضح أهمية الخطاب المعادي للإسلام في الأجندة السياسية لأحزاب اليمين وكذلك الخطابات التي يلقيها السياسيون المنتمون لها. وبالطبع لاقى هذا الخطاب رواجًا ملحوظًا مع موجات الهجرة التي تلت اندلاع الثورات العربية» حيث استخدمت الظواهر المرتبطة بعملية الهجرة واللجوء كسند لخطاب الكراهية، وتم ربطها في أحيان أخرى بشكل متعسف بأزمات اقتصادية ترتبط ببنية النظام الاقتصادي مثل ظاهرة البطالة التي كانت تعاني منها أوروبا حتى قبل موجات الهجرة المذكورة[25] .

وفي المنطقة العربية خلال الفترات التي أعقبت الربيع العربي، تزايد خطاب اليمين والخطاب الشعبوي خصوصًا في بلدان الربيع العربي. ويُرجع البعض هذا الصعود إلى الظروف العالمية لصعود اليمين العالمي. كما يُرجع الصعود إلى الظروف الإقليمية من ضعف الدولة وعدم قدرة مؤسساتها على مواكبة طموحات الحراك، ما سمح للخطاب الديني اليميني بالانتشار، إذ اهتمّ بخطاب التركيز على مؤسسات الدولة وحمايتها من الفوضى، هذا

[23] - Thomas Greven. "The Rise of Right-Wing Populism in Europe and the United States", May 2016:https://goo.gl/mMRJyu.
[24] جينارو جيرفازيو، ظهور اليمين الجديد في أوروبا وأثره على العالم العربي، ورقة ضمن كتاب « التغيرات في المنطقة العربية وأثر التطورات الدولية بين تيارات الشعبوية والأصوات البدلية»، منتدى البدائل العربي للدراسات؛ دار المرايا، تحت النشر، 2019
25 المرجع السابق.

إلى جانب ضعف القوى السياسية على طرح بدائل ما بعد الثورات العربية أو حتى الاتِّفَاقُ على بديل مناسب، فاستغلّت أحزاب اليمين هذا الخلل في القوى السياسية وطرحت بدائل مناسبة للشارع العربي الأمر الذي دفع قطاعًا واسعًا من الجماهير إلى دعم خطاب اليمين، بل «إن بعض تيارات اليسار نفسها قد ساندت صعود الخطاب اليميني».[26]

الكراهية، الخطاب والممارسات ضد السوريين بين سياقين:

للعلاقات السورية - اللبنانية تاريخ مشترك من التعاون والعداء، فقد خاضت الدولتان معًا في منتصف القرن الماضي معركة الاستقلال من الانتداب الفرنسي. وعقب مرحلة الاستقرار دخلت العلاقات السورية - اللبنانية في فترة عداء مع تعرّض مصر للعدوان الثلاثي ومحاولة الرئيس اللبناني كميل شمعون عقد صفقات مع الغرب ومع تدخل الرئيس المصري جمال عبد الناصر لحل ذلك الخلاف. ومع الحرب الأهلية اللبنانية دخل الجيش العربي السوري لبنان عام 1976 وعرفت تلك الفترة بالوصايا السورية، والتي ما زالت الممارسات السلبية المرتبطة بها عالقةً بذاكرة كثيرٍ من اللبنانيين. وفي أعقاب اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري توتّرت العلاقات بين الدولتين أكثر؛ حيث أدّى اغتيال الحريري إلى انتفاضة لبنانية ضد الوجود السوري في لبنان والتي انتهت بالانسحاب السوري في 26 نيسان/ أبريل 2005.[27] على الجانب الآخر اتّسمت العلاقات المصرية السورية على طول تاريخها بأنّها علاقات متميّزة تجد جذورها في التاريخ المشترك، ومن ذكريات الوحدة عام 1958، إلى الحروب المشتركة ضد إسرائيل[28] ، وعلى الرغم من توتّر العلاقات الرسمية في أعقاب حرب تشرين الأول/ أكتوبر وعدم عودتها إلا في العام 1989، ظلّت الذاكرة المشتركة للشعبين إيجابية. وفي أعقاب الثورة السورية استقبلت مصر اللاجئين السوريين بشكلٍ منفتحٍ إذ لم تضعهم في معسكرات ولكن عملت على إدماجهم في المجتمع المصري، كما ساهم اللاجئون السوريون في رفع الاقتصاد المصري عن طريق المشروعات التي أقاموها بمختلف أحجامها من أعمال يدوية إلى استثمارات كبيرة.

منذ عام 2015 بدأ النظام السوري بإعادة السيطرة على أغلب المناطق المتنازع عليها بالتعاون مع إيران وروسيا، وفي أعقاب سيطرة النظام السوري من جديد بدأ الحديث عن تسوية الأزمة السورية وعودة اللاجئين السوريين العالقين على الحدود واللاجئين في الأردن ولبنان ومصر والعراق وتركيا، وقد وصل عدد اللاجئين السوريين حول العالم 6.7 مليون نازح لعام 2018.[29]

ومنذ الحديث عن تسوية الأزمة السورية تجتاح موجةُ الكراهية ضد السوريين الكثير من البلاد التي تأويهم، ففي تركيا على سبيل المثال ظهرت حملات ضد اللاجئين السوريين، حيث قامت السلطات التركية بترحيل مئات اللاجئين السوريين بعد القبض عليهم في مدينة اسطنبول،

[26] جورج فهمي، كيف صعد اليمين بنماذجه العربية المختلفة بعد 2011 رغم خطاب الربيع العربي المطالب بالحقوق السياسية والاجتماعية للشعوب العربية؟، ورقة ضمن كتاب « التغيرات في المنطقة العربية وأثر التطورات الدولية بين تيارات الشعبوية والأصوات البدلية»، منتدى البدائل العربي للدراسات؛ دار المرايا، تحت النشر، 2019.

[27] بول سالم، لبنان والأزمة السورية: تداعيات ومخاطر، مركز كارنغي للشرق الاوسط، 11 كانون الأول/ ديسمبر 2012، https://carnegie-mec.ar-pub-50324/11/12/org/2012

[28] يوسف محمد؛ فهد عباس، العالقات السورية – المصرية، https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=43677

[29] المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة تحذر من أن هناك أكثر من 70 مليون نازح حول العالم، bbc، 19/ 6/ 2019، https://cutt.ly/8wJKlnL

وظهر وسم #تركيا_تطرد_السوريين للتنديد بما تقوم به السلطات التركية ضد السوريين،[30] هذا إلى جانب التضييق على اللاجئين السوريين في أوروبا خصوصًا مع تصاعد خطاب اليمين الأوروبي ووجود شعبية وأرضيه لهذه الخطابات.

شهدت مصر حالات إغلاق للمحلات السورية بشكلٍ متتالٍ في منتصف العام 2019، وهو ما يطرح تساؤلاً حول ما إذا كانت سياسة مقصودة من قبل الدولة أم لا؟ وخصوصًا مع تزامنها مع مُوافقة لجنة الدّفاع والأمن القومي في مجلس النواب المصري على مشروع قانون حُكومي يمنح الجنسيّة المِصريّة لكل مُستثمر (أيًّا كانت جنسيته) يدفع 10 آلاف دولار لخزينة الدولة ويُؤسّس مشاريع استثماريّة، أو يمتلك عقارًا أو يُودِع مبلغًا بالعُملة الصّعبة في المصارف المِصريّة،[31] ففي 15 آب/ أغسطس 2019 قامت حملة من حي المنتزه بالإسكندرية بإغلاق محل عروس دمشق السوري، وذلك بعض انتشار فيديو لسيدة عجوز تتشاجر مع صاحب المحل، وجاءت أسباب الإغلاق في مخالفة اشتراطات الأمن الصناعي. وعقب إغلاق المحل تم انتقاد السلطات المصرية من قبل النشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي.[32]

وفي لبنان قامت السلطات اللبنانية بإغلاق محلات تعود ملكيتها للاجئين سوريين في منطقتي الدكوانة وجونية وهي مناطق مسيحية يتمتع فيها التيار الوطني الحر التابع للرئيس ميشال عون بتأييد واسع، وأوضحت وسائل الإعلام أن حملة إقفال المحلات التي يشغلها سوريون وغيرهم جاءت إنفاذًا لقرارات وزارة العمل وتطبيقًا للقوانين ومنع مزاحمة التجار اللبنانيين.[33] هذا إلى جانب الحملة التي أطلقها «التيار الوطني الحُر» عبر موقعه الرسمي تحت عنوان «سوريا آمنة للعودة ولبنان لم يعد يحتمل».[34]

وفي أعقاب هذه الحملة قام شبابٌ من التيار بالمرور على المطاعم والمحال والمقاهي والمنشآت التجارية داعين إلى طرد العمال السوريين واستبدالهم بلبنانيين في خضم حملة «بتحب لبنان وظّف لبناني». وتزامنت آخر حملات الكراهية ضد السوريين في بيروت بعد زيارة الرئيس اللبناني ميشال عون ووزير الخارجية جبران باسيل إلى موسكو. وقد بدأ التضييق على إصدار الإقامات للسوريين، ورخص العمل وتدمير المخيمات الإسمنتية في بعض المناطق اللبنانية بعدها، كأنها موافقة لبنانية على خطة روسيا لعودة اللاجئين السوريين.[35] أشار الباحث والأستاذ في الجامعة الأميركية في بيروت ناصر ياسين إلى أن **«الهدف من وراء هذه القرارات واضح ويتمثل بمحاولة الضغط على السوريين من أجل إجبارهم على العودة وإظهار أن هذا الأمر تم طوعيًّا، فالجميع مع تطبيق القانون، لكن في نفس الوقت يجب إعطاء اللاجئين السوريين مُهلاً كافية لتصحيح**

[30] تركيا: كيف تؤثر عملية ترحيل اللاجئين السوريين على حياتهم؟, bbc, 23/ 7/ 2019, https://cutt.ly/7wJXkZZ
للمزيد حول وضع السوريين في تركيا: السوريون في تركيا: بالأرقام, bbc, https://cutt.ly/PwJXEFU
[31] كيف نفهم تزامُن حمَلات التّحريض في مِصر ضِد اللاجئين السوريين الذين استثمروا 23 مِليار دولار مع قانون منح الجنسيّة مُقابل 10 آلاف دولار؟ وهل من المَنطقي "مُعايَرة" هؤلاء بابتسامتهم ووجههم البَشوش وكرمهم الحاتمي؟ ماذا يُريدون؟ وجوهًا عابسةً وعصابات إجراميّة؟ واللّه هذه ليست مِصر الحنونة الكبيرة التي نَعرِفها؟, صحيفة رأي اليوم, 10 / 6/ 2019, https://cutt.ly/4wKHEY5
[32] ناصر الشرقاوي, بالصور.. غلق المطعم السوري المتسبب في أزمة «السوشيال ميديا», المصري اليوم, 16/ 8/ 2019, https://cutt.ly/2wKwKmr
[33] إغلاق المحلات العائدة لسوريين في لبنان, موقع اشكرة, 14/ 9/ 2018, https://cutt.ly/2wKr0oe
[34] سوريا آمنة للعودة ولبنان لم يعد يحتمل, التيار الوطني الحر, 6/ 7/ 2019, https://cutt.ly/EwQcC7L
[35] الأرقام تكذّب الحملات العنصرية ضد السوريين في لبنان, تلفزيون سوريا, 14/ 6/ 2019, https://cutt.ly/wwK21eL

أوضاعهم وخاصة في ما يتعلّق بالأبنية»، كما يرى المحلل السياسي لقمان سليم أن **«هذه المضايقات تجاه اللاجئين السوريين لم تكن وليدة اليوم فهناك خطاب سياسي تقوده شخصيات رسمية بشكل مُعلن تستهدف السوريين في لبنان وأن إثارة أزمة اللاجئين السوريين في هذا الوقت محاولة من قبل المسؤولين اللبنانيين لتعليق فشل سياساتهم الداخلية على شماعة ملف اللاجئين».** [36]

جاءت الاحتجاجات اللبنانية عام 2019 كنتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لبنان وعدم تحمل الحكومة اللبنانية مسؤولية تردّي هذه الأحوال، بل تحميلها للاجئين السوريين، فلم تتوانَ الحكومة اللبنانية عن التلميح والتصريح أحيانًا عن أن أحد أسباب هذه الأزمة هو اللاجئون السوريون وضغطهم على الاقتصاد اللبناني وتأثيرهم على معدلات البطالة والتنمية، ففي خطاب رئيس الجمهورية ميشال عون بتاريخ 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2019 أكد الالتزام تجاه عودة النازحين السوريين إلى بلادهم، وأن لبنان دفع ثمن رفضه فرض التسويات واستخدام ملف النازحين السوريين ورقة ضغط،[37] كما أنه أكد خلال العديد من الاجتماعات الدولية ضرورة عودة النازحين السوريين-وهو لم يسمّهم لاجئين- ففي إطار القمة الاقتصادية العربية التي عقدت في بيروت في كانون الثاني/ يناير 2019[38] وأمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في كلمة في 25 أيلول/ سبتمبر 2019 تحدث عن أنه «لا يمكن للمجتمع الدولي أن يجتمع فقط على تأمين الحد الأدنى من المساعدات للنازحين، ويغيب برامج العودة الآمنة لهم، خاصة بعد ما أصبحت شروط هذه العودة متوفرة، والوضع الأمني في معظم أراضي سوريا وفقًا للتقارير الدولية أضحى مُستقرًا». [39]

تضامن السوريون في لبنان مع الثورة اللبنانية سواء عبر المشاركة في التظاهرات أو عبر احترام خيارات الشعب اللبناني من إضراب عن العمل، فقد أقفل السوريون محالهم وورش عملهم والتزم أصحاب المهن الحرة ممن يعملون في أعمال البناء والنجارة والدهان والباعة الجوالين خيامهم احترامًا وتعاطفًا مع خيارات الشعب اللبناني الثائر الذي قرر الإضراب عن العمل.[40]

وخلال الاحتجاجات اللبنانية رفع اللبنانيون في أكثر من موضع شعاراتٍ تُرحّب بالسوريين في لبنان ليدل ذلك على أن ما ظهر من عنصرية ضد اللاجئين السوريين هي شعارات لأغراض سياسية فقط ولا وجود لها على أرض الواقع فرفع اللبنانيون شعار «أهل وسهلا باللاجئين». [41]

طبيعة خطاب الكراهية ضد السوريين، وممارسات الخنق المتعمد:

لخطاب الكراهية مصادر عدة، يمكننا القول إنها كانت في الماضي خطابات في الأغلب تأتي من أعلى وتنتشر أو تتقبلها المجتمعات، حتى لو

[36] لبنان والتضيق على اللاجئين السورين، الحرة، مرجع سابق.
[37] كلمة ميشال عون، فيديو، 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، https://www.youtube.com/watch?v=gFDYnGl94qw
[38] عون يدعو إلى عودة اللاجئين السوريين لبلادهم، سكاي نيوز عربية، 20 كانون الثاني/ يناير 2019، https://cutt.ly/qe4EBbF
[39] الرئيس اللبناني: شروط العودة الآمنة للاجئين السوريين إلى بلادهم أصبحت متوفرة، المصري اليوم، 25 أيلول/ سبتمبر 2019، https://www.almasryalyoum.com/news/details/1429584
[40] اللاجئون السوريون في لبنان يدفعون ضريبة ثورتين، زمان الوصل، 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2019. https://www.zamanalwsl.net/news/article/115966/
[41] فيديو، لبنان ينتفض وحضور للاجئين السوريين في المظاهرات | لم الشمل، https://www.youtube.com/watch?v=SHDP5ijNBZY

كانت لها جذور مجتمعية، لكن صياغة الخطاب كانت في الأغلب تأتي من النخب/السلطة. مع تطورات التكنولوجيا الحديثة أصبح هناك تشكل جديد لهذه الخطابات على المستوى والتفاعل المجتمعي، ينتقل من أسفل إلى أعلى عبر الإعلام ليُشكل جزءًا من وعي جمعي، قد تستجيب له السلطة، وفي الأغلب تفعل. يبدأ هذا الخطاب في كل أحماله بالتنميط ويمرّ عبر التبرير ليصل إلى دعوات الإقصاء.

في الحالة المصرية على سبيل المثال جاء التنميط للسوريين من خلال اتهامهم بمساندة الإخوان في عام 2013 وتمويل اعتصام رابعة وممارسة البغاء مع المعتصمين، وتولّى هذه الحملة إعلاميون محسوبون على 30 يونيو، هذا إلى جانب قيام الحكومة المصرية بفرض تدابير أكثر صرامة بدأت من عام 2013.[42] أما التبرير فتظهر صورته في تبرير حصول السوريين على فرص العمل والوظائف التي هي من حق المصريين والتي عليها أن تقلل معدلات البطالة في المجتمع، كما يحصل السوريون على حقوق المصريين في التعليم والصحة لمعاملتهم معاملة المصريين وهو ما يُهدر فرص حصول المصريين على رعاية وتعليم أفضل، ويُظهر الإقصاء في دعوات المحامي المصري سمير صبري في بلاغه للنائب العام ضد السوريين والذي طالب فيه بتقنين نشاط المستثمرين السوريين، وكان هذا البلاغ نواة للجدل الدائر على مواقع التواصل الاجتماعي وفي المجتمع المصري بشكل عام حول السوريين في مصر.[43] ويصف بعض اللاجئين وضعهم في مصر فيقول أب سوري **«كان المصريون يرسلون مندوبين من السفارة السورية والفلسطينية لإقناعنا بالرحيل وذلك بأسلوب تهديد واضح»**، واعتبر ذلك سوء معاملة من المصريين لهم بعد التحريض عليهم من قبل الإعلام واعتبارهم من الإخوان حتى لو كانوا مسيحيين.[44]

وفي الحالة اللبنانية بدأ خطاب الدولة تجاه اللاجئين السوريين والتنميط والتحريض عليهم منذ عام 2011، فجاءت تصريحات وزير البيئة آنذاك الذي قال **«عندما نقول لا نريد نازحين سوريين وفلسطينيين يأخذون مكاننا، هو أمر يجب تكريسه بالفعل وليس بالقول، فبوجودهم وبعملهم وبعيشهم يأخذون مكان اللبناني. ألا يكفينا وجود الفلسطينيين في لبنان لتأتي بقية المخيمات إلى لبنان أيضًا؟ هذا التفكير ليس عنصريًّا أبدًا، بل إنه تفكير وطني ونفتخر به».**[45] كما تحدث رئيس الجمهورية الحالي ميشال عون عن أهمية عودة السوريين وحدد رقمهم بـ360 ألفًا ووصفهم بالمهاجرين الاقتصاديين، بما يتجاهل عن عمد الوضعية المأسوية في سوريا التي دفعتهم لهذه «الهجرة». أما الانتقال إلى التبرير، فجاءت عبر الدعوات بأن السوريين يأخذون أماكن العمالة اللبنانية ويُنهكون الاقتصاد اللبناني، إذ غرّد وزير الخارجية اللبنانية جبران باسيل على موقع التواصل الاجتماعي تويتر **«من الطبيعي أن ندافع عن اليد العاملة اللبنانية بوجه أي يد عاملة أخرى أكانت سورية، فلسطينية، فرنسية، سعودية،**

[42] القاهرة تفرض تأشيرات على السوريين الراغبين في زيارتها، France 24, 9/ 7/ 2013, https://www.france24.com/ar/20130709-مصر-سوريا-احتجاجات-تأشيرة-دخول-قنصلية-لبنان-

[43] المرجع السابق.

[44] نائل الطوخي، السوريون في مصر: المضايقات الأمنية ضدنا لم تنقطع، DW, 27/ 10/ 2013, https://cutt.ly/TwTgZEb

[45] أرشيف نشرة فلسطين اليوم: كانون الأول/ ديسمبر 2012: Palestine Today Newspaper ..., https://bit.ly/2kSlYti
للمزيد: وزير لبناني يدعو لبحث ترحيل النازحين من سوريا، CNN بالعربية، 21/ 1 /2013، https://cutt.ly/1wKsccM

إيرانية أو أميركية، فاللبناني قبل الكل».[46] وأثناء الاجتماع الوزاري العربي الأوروبي هاجم باسيل في كلمته اللاجئين السوريين، معتبرًا أن مليونًا ونصف المليون من النازحين السوريين أرهقوا لبنان ماديًّا بخسائر وصلت إلى 40% من ناتجه القومي.[47] أما الإقصاء، فقد جاءت دعوات السلطات اللبنانية في عام 2017 بعودة اللاجئين إلى سوريا وضغطت على المفوّضية لتنظيم عمليات العودة،[48] إذ دعا رئيس الجمهورية ميشال عون المجتمع الدولي إلى التكاتف من أجل عودة اللاجئين السوريين عودةً آمنةً، وطلب من منظمات الإغاثة الدولية **«عدم تخويف الراغبين منهم بالعودة إلى بلادهم طالما أن هذه العودة تتم بناء لرغبتهم»**. وقامت بلديات في لبنان قسرًا بإجلاء سوريين منها، إذ أعلنت منظمة هيومن رايتس ووتش في التقرير الصادر عنها «منازلنا ليست للغرباء»، **«أن 13 بلدية في لبنان على الأقل أجلت قسرًا 3664 لاجئًا سوريًّا من منازلهم وطردتهم من البلديات، على ما يبدو بسبب جنسيتهم أو دينهم»**، مشيرة إلى أن 42 ألفًا آخرين يواجهون الخطر ذاته.[49] تطرقت المنظمة إلى أسماء بعض البلديات كبلدية مزيارة في الشمال، وبلدية بشري، وشبعا وقرى العرقوب جنوبي لبنان.[50]

وعليه لم يكن الترحيل القسري ضد السوريين في لبنان وليد اللحظة الحالية، لكنه أسلوب ممنهج اتبعته الحكومة اللبنانية منذ أواخر عام 2015 وفقًا لتقارير بعض المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية ومن ضمنها «هيومن رايتس ووتش» و«المركز اللبناني لحقوق الإنسان»، إذ قامت وما زالت تقوم السلطات اللبنانية بمجموعة من الإجراءات الممنهجة ضد اللاجئين السوريين. وقد استطاعت أكثر من منظمة حقوقية رصد هذه الإجراءات من بينها «مركز وصول لحقوق الإنسان» الذي رصد عددًا من حالات الترحيل القسري للاجئين السوريين في تقرير بعنوان «حول الترحيل القسري للاجئين السوريين من لبنان». وبدأت هذه الإجراءات، ففي تموز/ يوليو2017 أوقفت قوات الأمن اللبنانية عددًا من اللاجئين السوريين أثناء عودتهم إلى مخيماتهم بحجة البحث عن إرهابيين، وتم التعامل معهم بقسوة إذ تعرّضوا للتعذيب والضرب المبرح، وقد صرخ معذّبوهم بأنّ عليهم العودة إلى سوريا. وفي عام 2018 قام باسيل بتهديد موظفي المفوضية السامية بعدم تجديد الإقامة، وقامت السلطات اللبنانية بإصدار قرار بتاريخ 15 نيسان/ أبريل 2019 بترحيل اللاجئين الذين دخلوا لبنان بطريقة غير قانونية، وفي 26 نيسان/ أبريل 2019 قامت السلطات اللبنانية بترحيل 16 سوريًّا على الأقل من مطار بيروت، هذا إلى جانب خطابات الرئيس اللبناني ووزير الخارجية ووزير العمل الخاصة بالسوريين على وجه الخصوص واللاجئين بشكل عام، وكذلك إلى جانب قرارين تمّ اتخاذهما من جانب المجلس الأعلى للدفاع في 15 نيسان/ أبريل 2019 أحدهما خاص بهدم الأسقف الإسمنتية التي تأوي اللاجئين في المخيمات والثاني خاص

[46] «اللبناني قبل الكل».. باسيل يغضب سعوديين، الحرة، 10/ 6/ 2019، https://cutt.ly/CeuwjF0
[47] جبران باسيل يواصل تصريحاته العنصرية ويهاجم اللاجئين السوريين، شبكة شام، 4/ 2/ 2019، https://cutt.ly/iwUocnP
للمزيد، باسيل في تصريح عنصري جديد يتهم السوريين بتهديد وجود لبنان، تلفزيون سوريا، 5/ 2/ 2019، https://cutt.ly/GwUpHjo
[48] لبنان أحداث 2018، human rights watch، https://cutt.ly/mwnjpLP
[49] هيومن رايتس ووتش تندد بطرد لاجئين سوريين من مدن وبلدات لبنانية، https://cutt.ly/twYGbzq، France 24، 21/ 4/ 2018
[50] تقرير منازلنا ليست للغرباء، human rights watch، https://cutt.ly/IwYGViY
for English copy: "Our Homes Are Not for Strangers", https://cutt.ly/jwYHgi2

بترحيل السوريين خلسة، وقد بدأ تنفيذهما يوم الإثنين منذ 24 نيسان/ أبريل 2019 وفقًا للتقرير.[51]

هناك العديد من المشكلات التي تواجه السوريين في لبنان مثل الحصول على أوراق الثبوتية التي تقنّن تواجدهم، وكذلك القدرة على الوصول للخدمات مثل السكن والصحة والتعليم وباقي الخدمات العامة. ونموذج لذلك قضية التعليم، حيث قُدِّر عدد الأطفال السوريين المقيمين في لبنان ممَّن هم ما بين الخامسة والسابعة عشرة من العمر بأكثر من 300 ألف في العام 2013، في حين بلغ عدد الأطفال اللبنانيين المسجّلين في المدارس العامة في البلد كله حوالي 300 ألف. وقد أوعزت الحكومة اللبنانية إلى المدارس الرسمية بقبول الأطفال السوريين، لكن في الواقع يحصل حوالي 30 ألفاً منهم فقط على التعليم. في المقابل، يعود بعض السوريين إلى ديارهم، متحدّين الحرب كي يتمكنوا من تسجيل أنفسهم أو أبنائهم في المدرسة أو الجامعة. وفي العام 2013، قُدِّرت نسبة أبناء اللاجئين في لبنان ممَّن يتلقون تعليمًا رسميًّا 10% فقط. وإلى جانب ذلك يقابل السوريون مشكلة في المناهج اللبنانية حيث أن هناك العديد من المناهج الدراسية في حين كان السوريون يتبعون المنهج السوري التقليدي. وهناك إشكالية تتعلق بسن الطفل؛ إذ كلما زاد سن الأطفال افتقروا إلى المهارات اللغوية الأساسية للالتحاق بالمدارس الرسمية اللبنانية التي تدرّس المنهج الإنكليزي أو الفرنسي. وفي حين يمكن للأطفال الأصغر سنًّا التعويض عن ذلك بسرعة نسبيّة من خلال برنامج التعلّم السريع، هذا إلى جانب جاذبية سوق العمل للأطفال والأسر السورية لاحتياجهم للمال.[52] ولمواجهة ذلك قامت العديد من المؤسسات السورية العاملة في لبنان بحملات لمواجهة هذه الوضعية، ومن ضمن هذه الجهود مبادرة «اللاجئون الشركاء» التي نظمتها «الجمعية الاقتصادية اللبنانية» و«المركز السوري لبحوث السياسات» وهي مبادرة مستقلة قائمة على الأبحاث تهدف إلى مواجهة المشاعر السلبية ضد اللاجئين وتشجيع إصلاح السياسات التي تحمي حقوقهم.[53] هذا إلى جانب إصدار بيان بعنوان «سوريين فقدوا الحياة في لبنان» يدعون فيه إلى مقاطعة التجار اللبنانيين والقطاعات الاقتصادية الحيوية في لبنان لمدة ثلاثة أيام بدءًا من 20 حزيران/ يونيو 2019، احتجاجًا على الإجراءات الحكومية بحق السوريين،[54] ومن خلال هذا البيان دعي النشطاء على وسائل التواصل الاجتماعي إلى إضراب الكرامة وجاءت هذه الدعوات نتيجة الاجراءات القاسية من قبل الحكومة اللبنانية بحق النازحين، وبسبب «عنصرية الشعب اللبناني».[55]

وبالنسبة لطبيعة الخطاب ضد السوريين، فقد تميّز بأنه خطاب ممتزج بين خطابات من الأعلى وخطابات تشكل على مستوى التفاعل المجتمعي، ففي مصر انتشرت بعض الخطابات في مواجهة الخطاب التحريضي من الإعلام المصري ضد السوريين في مصر. وبدأ الخطاب تحديدًا من الإعلامي توفيق عكاشة عام 2013 الذي حرّض بشكلٍ صريحٍ على السوريين عبر قناته الخاصة «الفراعين» فقال **«إذا قعدوا**

[51] أحمد سامي لطف وآخرون، حول الترحيل القسري للاجئين السوريين من لبنان، مركز وصول لحقوق الإنسان، آب/ أغسطس 2019، ص9-11.
[52] عمر ضاحي، اللاجئون السوريون والأزمة الإقليمية، مركز كارنغي للشرق الاوسط، 30 ديسمبر 2014، https://carnegie-mec.org/2014/30/12/ar-pub-60232
[53] ربيع مصطفي، «اللاجئون شركاء» مبادرة لإصلاح السياسات في لبنان، العربي الجديد، 2 اغسطس 2019، https://cutt.ly/ne4WUtf
[54] إضراب السوريين في لبنان.. من يقف وراءه؟، المدن، 16 يونيو 2019، https://cutt.ly/ne4WV4j
[55] احتجاجاً على التضييق والعنصرية.. سوريون في لبنان يدعون لـ«إضراب الكرامة»، بروكاربرس، 16 يونيو 2019، https://cutt.ly/Ue4WBnJ

مـع الإخـوان بعـد 48 سـاعة، الشـعب هيطلـع يدمّـر بيوتكـم.. عناوينكـم كلهـا موجـودة».[56] ثـم اسـتكمل التحريـض فـي حلقـة أخـرى **«مـش عاوزيـن نتعاطـف مـع حـد ونقـول أصلهـم بيتقتلـوا ويتضربـوا، مـا همـا كمـان بيضربـوا، المعارضـة فـي سـورية معاهـا سـلاح، النظـام السـوري مـا بيضربهـم وهما قاعديـن ومخبيين السـلاح تحـت السـرير بـل وهـو يضربهـم لأنهـم يضربونـه».**[57] كمـا حـرّض الإعلامـي يوسـف الحسـيني علـى اللاجئيـن السـوريين فاتّهمهـم بمسـاندة نظـام مرسـي.[58] جـاءت هـذه الاتهامـات والتحريـض علـى السـوريين فـي مصـر وكأنّهـا سلسـلة متّصلـة يوميـة علـى أكثـر مـن قنـاة تلفزيونيـة وأكثـر مـن برنامـج لتوجيـه الـرأي العـام باتجـاهٍ وهـدفٍ معيّـن. كمـا اسـتخدم بعض نشـطاء وسـائل التواصـل الاجتماعـي وسـائل التكنولوجيـا مـن أجـل الهجـوم علـى السـوريين.[59] وعلـى الرغـم مـن حـدة الخطـاب المسـتخدم ضـد السـوريين فـي مصـر، إلا أنّـه اقتصـر علـى خطـاب الإعـلام وبعـض النشـطاء؛ فلـم تشـبه الحالـة المصريـة الحالـة اللبنانيـة بوجـود خطـابٍ مـن الأعلـى مصـدره النخب السياسـية والسـلطة بحجم كبير، إذ أسـتمر الخطاب الرسـمي للدولـة المصريـة فـي مسـاندةَ اللاجئيـن السـوريين، إلا فـي حـالاتٍ معـدودة كتعديـل قانـون مسـاواة السـوريين فـي الجامعـات، فالحاصـل علـى شـهادة ثانويـة مصريـة يعامـل كمصـري، والحاصـل علـى شـهادة سـورية أو يمنيـة تخفـض لـه التكاليـف بنسـبة 50% مـن الرسـوم كأجنبـي، ويعامـل الحاصـل علـى شـهادة ثانويـة مـن أي دولـة أخـرى كأجنبـي، علـى أن تتـم المحافظـة على المسـاواة فـي المـدارس.[60]

أمـا الخطـاب فـي الحالـة اللبنانيـة فـكان أكثـر حـدة مـن قبـل الدولـة والنخبـة السياسـية، ففـي عـام 2017، صعّـدت السـلطات اللبنانيـة مطالبتهـا بعـودة اللاجئيـن إلـى سـوريا وضغطـت علـى المفوّضيـة لتنظيـم عمليـات العـودة. كمـا زادت صعوبـة إجـراءات الإقامـة فـي لبنـان علـى السـوريين ممـا لـم يمكـن العديـدون مـن المحافظـة علـى الصفـة القانونيـة لتواجدهـم، ما يعرّضهـم إلـى تزايـد خطـر الاسـتغلال والإسـاءة وتحـدّ مـن قـدرة اللاجئيـن علـى الوصـول إلـى العمـل والتعليـم والرعايـة الصحيـة. كمـا أن هنـاك أكثـر مـن 250 ألـف طفـل سـوري لاجـئ لا يذهبـون إلـى المدرسـة، غالبًـا بسـبب عـدم قـدرة الأهـل علـى تحمّـل تكاليـف المواصـلات وعمالـة الأطفـال وفـرض شـروط تسـجيل اعتباطيـة مـن قبـل المـدراء وغيـاب الدعـم اللغـوي.[61] وتقـدّر السـلطات اللبنانيـة أعـداد السـوريين العائديـن إلـى سـوريا بـ55 ألفًـا إلـى 90 ألفًـا عـادوا مـا بيـن تمـوز/ يوليـو إلـى تشـرين الثانـي/ نوفمبـر 2018

[56] الإعلام المصري: اختبار كراهية اللاجئين السوريين، العربي الجديد، 13/ 10/ 2015، https://cutt.ly/leuwcNm

[57] أخبار سوريا توفيق عكاشة يهدد بقتل اللاجئين السورين في مصر وحرق منازلهم، فيديو يوتيوب، 16/ 7/ 2013، https://cutt.ly/HwmNcL3

[58] يوسف الحسيني لـ اللاجئين السوريين: لو جايين تنصروا مرسي هتاخدوا على أفاكوا وهتضربوا بالجزمة، فيديو يوتيوب، 11/ 7/ 2013، https://cutt.ly/6wmNhFd

[59] بعد بلاغ للنائب العام بمراقبة ثرواتهم.. شاهد ماذا فعل المصريون مع اللاجئين السوريين؟، دنيا الوطن، 10/ 6/ 2019، https://cutt.ly/MwQc9mB نموذج منهالا كان الناشطة المصرية المقيمة في أوروبا ماجدة حلبي والتي هاجمت السوريين في منشوراتها عبر (فيسبوك)، وكتبت: «إخواننا اللاجئون السوريون اللي بقالهم يومين بيدخلوا صفحتي علشان يشتموني ويشتموا رئيسنا السيسي، أحب أعرفكم، إن السيسي اللي بتشتموه هو اللي حمى الشعب المصري إنه يكون (شعب لاجئ) زي حضراتكم، وإن دولة السيسي هي اللي أوياك كلاجئ دلوقتي، وبالمناسبة أحب أعرفك أنت وكل المتعاطفين معاك.. أنت مش لاجئ.. أنت مجرد خاين لبلدك، وأول حاجة عملتها إنك خنت علم بلدك، ورفعت علم تاني ونسيت رموز بلاد الشام، والدولة الأموية ومليت دماغك بأسطورة (أرطوغرول) وبالمرة كنت عاوزة الإخوة المصريين.. والسوريين يقولولي هما من امتى بيسمعوا عن (أرطوغرول) بس بالأدب».

[60] عبد الرحمن طه وآخرين، «السوريين منورين مصر»: أزمة السوريين بين الوهم والحقيقة، إضاءات، 15/ 6/ 2019، https://cutt.ly/CwPuQNq

[61] «يَكبرون بلا تعليم»: حواجز تعليم الأطفال السوريين اللاجئين في لبنان»، human rights watch، 19/ 7/ 2016، https://cutt.ly/bwQo5Rg

بموجب اتفاقات محلية محددة لم تشرف عليها المفوّضية.[62]

وفي عام 2018 رفع سياسيون أصواتهم مطالبين بعودة اللاجئين السوريين -لم يطالبوا مباشرة بالإعادة القسرية، وقال الرئيس ميشال عون إنه سيسعى للحصول على حل للاجئين من دون الأمم المتحدة. كما دعا الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر إلى المساعدة في تسهيل عودة اللاجئين.[63] وقامت وزارة الخارجية باستدعاء مندوبة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واتهمت المفوضية بإثارة الذعر بعد أن أصدرت بيانًا محايدًا قالت فيه إنها لم تشارك في إعادة 500 لاجئ إلى سوريا في نيسان/أبريل، وأمهل وزير الخارجية جبران باسيل مؤخرًا المفوضية أسبوعين لوضع استراتيجية لإعادة اللاجئين، حيث يرى أنّها تحاول تأجيل عودتهم إلى سوريا، ثمّ جمّد تصاريح الإقامة لموظّفي المفوضية في لبنان -من دون دعم من الحكومة- متّهمًا إيّاها بعرقلة عودة اللاجئين السوريين من خلال «نشر الخوف».[64] وقبل ذلك، في عام 2017، أوضح في خطابه أن **«كل أجنبي قابع على أرضنا من غير إرادتنا هو محتل من أي جهة أتى»؛ و«أمام المواطن السوري الشقيق طريق واحدة هي طريق العودة إلى وطنه»**[65]. كما قام «التيار الوطني الحر» بتدشين حملة عبر موقعه الرسمي تحت عنوان «سوريا آمنة للعودة ولبنان لم يعد يحتمل»، وقام شباب من التيار بالمرور على المطاعم والمحال والمقاهي والمنشآت التجارية للدعوة إلى طرد العمال السوريين واستبدالهم بلبنانيين في خضم حملة «بتحب لبنان وظّف لبناني».[66]

خطاب المواجهة بين الحراك والتنظيم:

لا يمكن في المطلق وصف الخطاب المضاد للكراهية بأنه حملة أو حملات، فعلى الرغم من اشتراك منظمات من المجتمع المدني وحركات اجتماعية فيه إلا أن تصويره على أنه حملة غير دقيق، فلكي نطلق على حملة ما هذا المصطلح لا بدّ أن يتوفّر فيها عددٌ من الملامح والمحدّدات من ضمنها أن يكون لها هدفٌ تسعى إلى تحقيقه، وجدولٌ زمني تسعى من خلاله إلى تحقيق خطة العمل الموضوعة، ويجب أن تسعى إلى إحداث تغيير، وأن تكون ذات طابع تنظيمي، أي يكون لها هيكل متماسك، ويكون هناك من هو مسؤول عن الحملة كما لابد أن يكون للحملة من يؤمن بها، أي نشطاء للترويج لها والدفاع عنها.[67] ويظهر بوضوح غياب عنصر التخطيط والتنظيم وكذلك وحدة الهدف، فالمتفق عليه هو غاية ولكن ليس هدفًا أو مجموعة أهداف محددة. ولا ينفي ذلك وجود حملات منظّمة، لكن الغالب هو الجهود الفردية، لذا يمكننا القول إنّ بعض ما يحصل حملات والبعض الآخر مبادرات، كما أن هناك حالات يمكن وصفها بأنها مجرّد تفاعل.

الحركات المضادة لخطاب الكراهية، سواء اتخذت شكل الحملة أو المبادرة، تظلّ مفيدةً لأنها تمثّل صوتًا يعتمد بالأساس استراتيجية الدفاع

[62] تقرير 2019 لبنان أحداث 2018، human rights watch، مرجع سابق.
[63] "President: Lebanon 'Can No Longer Cope' with Syrian Refugees," Associated Press, October 16, 2017, https://cutt.ly/ewQaMrP
[64] بسام خواجا، لا مجال للبحث في حقوق اللاجئين في لبنان، human rights watch، 4/ 7/ 2018، https://cutt.ly/PwmNulc
[65] Marc Daou, "Lebanese leaders divided over fate of Syrian refugees," France 24, October 16, 2017, https://cutt.ly/nwQajxb
[66] سوريا آمنة للعودة ولبنان لم يعد يحتمل، التيار الوطني الحر، 6/ 7/ 2019، https://cutt.ly/EwQcC7L
[67] The Modern Political Campaign, lumen learning, https://cutt.ly/reyKHOo

عن الفئات الواقع عليها عبء خطاب الكراهية، فنجد في إطاره حملات تتبنى تكتيكات قانونية وسياسية لمواجهة هذا الخطاب. في لبنان استخدمت الحملات المضادة للدفاع عن العمالة الأجنبية بمواجهة العمالة المحلية، كما استخدمت سرد مميزات اللاجئين وكيف ساعدوا في رفع الاقتصاد اللبناني، وفي مصر جاءت الحملات للتذكير بالمواقف التاريخية بين الشعبين وكيف ساعدت سوريا مصر في حربها، والعلاقات الثنائية على المستوى الشعبي، كما تميزت الحملات بالدفاع والتبرير بعدم انتماء السوريين إلى جماعة الإخوان المسلمين أو تمويل التنظيمات الإرهابية وكيف ساعد السوريون في زيادة الاستثمارات داخل مصر. كما استخدمت هذه الحركات مساحات التواصل الاجتماعي لخلق وعي يواجه العنصرية وخطاب الكراهية ضد الفئات المستهدفة، كما قام فنانون والكتاب ونشطاء سياسيون بالتدوين على الوسم الخاص بالخطاب المضاد «السوريين منورين مصر» «ضد خطاب الكراهية» في لبنان.

تميّز الخطاب المضاد للكراهية باستخدام الفضاء الالكتروني، ففي مصر تم تدشين وسم «السوريين منورين مصر» الذي تصدّر باقي الوسوم على مواقع التواصل الاجتماعي خلال يومين خلال باشتراك ما يقرب من 18 مليون متفاعل. أما في لبنان فكان الوسم الخاص بالخطاب المضاد هو «ضد خطاب الكراهية» الذي دعا إلى النزول والاحتجاج في وسط بيروت، وبالفعل في كلتا الحالتين تشارك عشرات المفكرين والكتاب والصحفيين والفنانين في الوسم.[68] جاء هذا الوسم كرد فعل على البلاغ المقدّم ضد السوريين في مصر وعلى الحملات التي طالتهم خلال السنوات الأخيرة، وقد اعتمد الوسم في بعض الأحيان على الدفاع عن تواجد السوريين، وأكد المغرّدون أن مصر تُعتبر بلد السوريين الثانية، مشيدين بالمشروعات الناجحة التي أقاموها في مصر والتي ساهمت في رفع الاقتصاد المصري.[69] وتراوحت الكلمات بين الترحيب بهم وتشجيعهم على الاستمرار، فيقول خالد محمد صاحب مطعم بالدقي **«السوريين مش ضيوف دول أصحاب بلد»** مؤكّدًا أنه لم يرَ أي سوري يتسوّل في الشارع، **«همّا بتوع شغل وناس كويسة، وحق مصر عليهم أنها تقف جنبهم مش تصادر أموالهم».** ويقول أحد العاملين بنفس المطعم، **«أينعم السوريين سيطروا على مطاعم الأكل في مصر، ولكن واجبهم علينا نشيلهم فوق راسنا»،** مؤكدا أن أغلبهم يعمل من أجل لقمة العيش،**«دي ناس غلابة جايين من حرب، علشان يعيشوا وسطنا».**

ولم تتطرّق الحملات المضادة للكراهية في مصر إلى الرد والحشد في الشارع على عكس الوضع في لبنان، حيث اتسم المشهد بمزيد من الحركية عن المشهد المصري[70]، واستطاعت القوى اللبنانية الحشد الإلكتروني عن طريق هاشتاج «ضد خطاب الكراهية» الذي دعا إلى النزول إلى ساحة سمير قصير للتعبير عن رفض

[68] مثقفو لبنان يعلنون «قرفهم الصريح» من عنصرية باسيل ضد السوريين، الخليج أونلاين، 25/ 6/ 2019، https://cutt.ly/vwUzelZ

[69] #السوريين_منورين_مصر يجتاح مواقع التواصل الاجتماعي، الأمارات اليوم، 10/ 6/ 2019، https://cutt.ly/AwKVtGr

[70] نماذج للتغريدات: وقال الفنان رامي جمال «في حملة قذرة على إخواتنا السوريين أتمنى نفهم إن الناس دي جابتهم عندنا ظروف قاسية جدًا وحاولوا يتعايشوا مع الأمر الواقع بإيجابية ونجحوا فعلا علشان الإخلاص والضمير والإصرار، يا ريت منبقاش أقسى من الظروف اللي حطتهم في الموقف دة، أنا عن نفسي بقولهم بحبكم وبحب أكلكم وذوقكم وصبركم وبتعلّم منكم، ربنا يكرمكم وينجحكم وتعيشوا معززين مكرمين سواء في بلدكم مصر أو بلدكم اللي واثق هترجع وهتتبني بإيدكم عن قريب». وقالت أحد مستخدمي تويتر نوارة نجم «أهلا وسهلا بالسوريين في بلدهم الثاني مصر منورين البلد بشغلكم وتعبكم وكدكم ونضافتكم وذوقكم وادبكم وامانتكم وذمتهم النضيفة، احنا زارنا النبي واي مكان تحلوا فيه بتخلوه أجمل بوجودكم».

خطاب الكراهية الموجه ضد السوريين، ورغم هذا الحشد إلا أن الأعداد كانت قليلة جدًّا بالنسبة للحشد عبر مواقع التواصل الاجتماعي.[71]

ونتبيّن هنا أنّ الحملات المستخدمة على وسائل التواصل الاجتماعي كان لها الفضل في انتشار الحملات المضادة لخطاب الكراهية والممارسات المرتبطة به. في مصر انتشر الوسم الخاص بالسوريين «منورين في مصر»، الذي استطاع خلال الفترة الممتدّة بين 9 إلى 19 حزيران/ يونيو 2019 أن يحقق تداولاً بين النشطاء ومستخدمي «تويتر» أو القنوات الإعلامية، في ما قُدّر بـ1097390 مستخدمًا، ووصل التداول ذروته يوم 11 حزيران/ يونيو بتداول حوالي 800 ألف مستخدم للوسم وتراوحت الأيام الأخرى بين 200 ألف إلى 800 ألف. وبلغ التداول ذروته خلال الأيام الثلاثة الأولى ليصبح بعدها متقطعًا، ففي الفترة بين 12 حزيران/ يونيو إلى 14 حزيران/ يونيو قلّ استخدام الوسم إلى أقل من 200 ألف متداول، ولم يُستخدم الوسم يوم 14 يونيو ثم عاد بدرجة أقل كما يوضح الرسم البياني ما بين 15 إلى 19 يونيو. كما استطاع الوسم أن يصبح الأكثر تداولاً في الكثير من القنوات الإعلامية على وسائل التواصل الاجتماعي في تلك الفترة كقناة الـBBC news عربي.[72]

وعلى أرض الواقع أيضًا انعكست درجة من درجات التفاعل مع الخطاب المضاد، إضافة للوقفة الاحتجاجية في حديقة سمير قصير بوسط بيروت،[73] عكست الحركة الأكاديمية في الحالة اللبنانية تواجدها، فقام معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت بنشر إحصائية لتصحيح الأرقام المغلوطة عن أعداد السوريين في لبنان.[74] أما في الحالة المصرية فقد تحركت الخارجية المصرية بالتعاون مع الأمم المتحدة وشركائها بإطلاق خطة رئيسية لمساعدة اللاجئين السوريين في مصر والمجتمعات المضيفة لهم. تسعى هذه الخطة إلى توفير أكثر من 8.4 مليار دولار كتمويل؛ بهدف مساعدة ما يقرب من 18 مليون شخص داخل سوريا وفي المنطقة في العام 2015.[75] هذا إلى جانب سنّ قانون لمّ الشمل للأسر التي

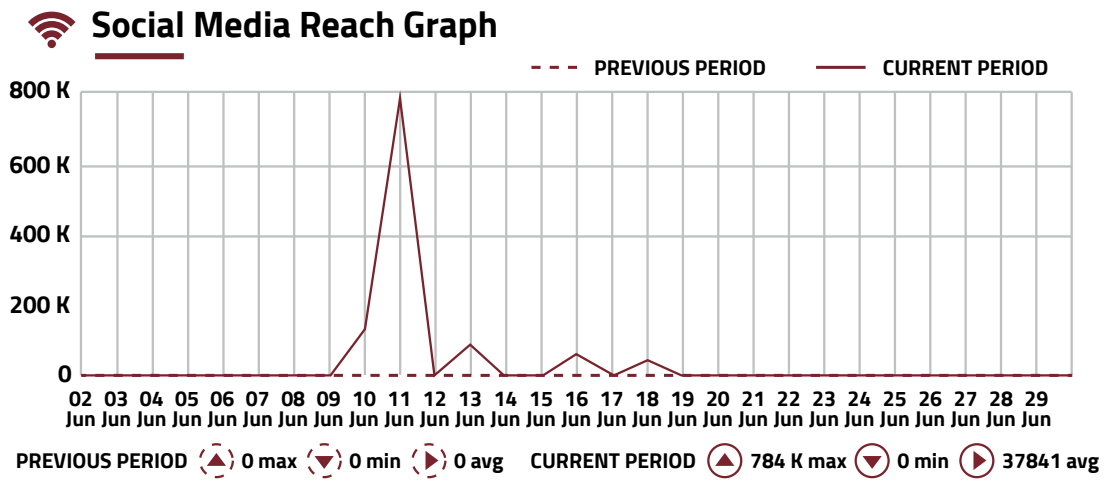

71 غسان صليبي، «ضد خطاب الكراهية» ولكن كيف؟، النهار، 17 حزيران/ يونيو 2019، https://cutt.ly/ewK1E1t

72 Tracking hashtag السوريين منورين مصر, attached report, brand 24.

73 لبنان.. اعتصام ضد خطاب الكراهية ردًّا على تصريحات باسيل، sky news ، 12 حزيران/ يونيو 2019، https://www.youtube.com/watch?v=YGRY3rOhZ6o

74 ناصر ياسين، من الحقائق والأرقام حول أزمة اللجوء السوري، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بالجامعة الأمريكية في بيروت، كانون الثاني/ يناير 2018، https://cutt.ly/kwPZkZi

75 الحكومة المصرية، والأمم المتحدة وشركاؤها يطلقون خطة رئيسية لمساعدة اللاجئين السوريين في مصر والمجتمعات المضيفة لهم، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، 14/ 2/ 2015، https://www.unhcr.org/ar/54e2f0bd6.html

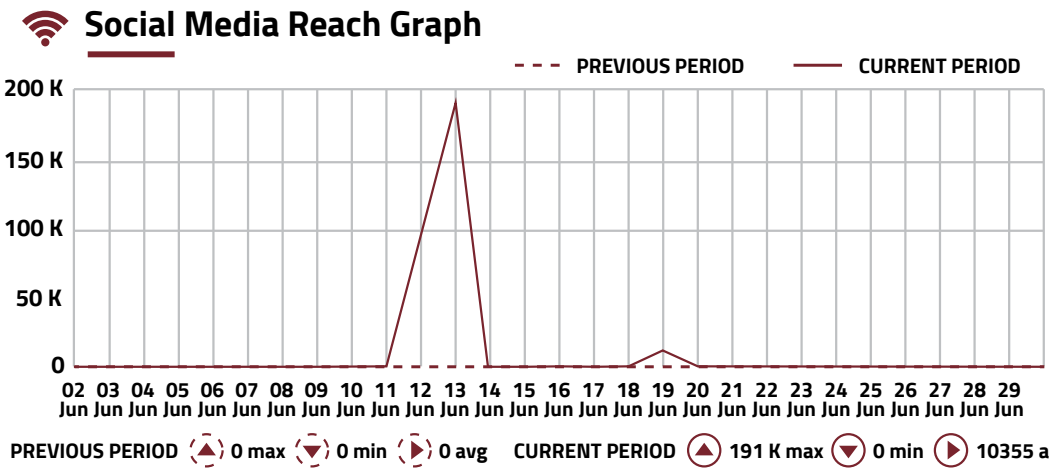

يقيم بعض أفرادها خارج مصر.[76] أما منظمات المجتمع المدني سواء الدولية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين[77] أو الإقليمية اللجنة السورية لحقوق الإنسان أو المحلية المفوضية المصرية للحقوق والحريات[78] فندّدت بما يتعرّض له السوريون في مصر سواءً في شكل تقارير أو بيانات صحفية أو مؤتمرات .كما بدأت مبادرات أخرى لدعم لاجئين من جنسيات أخرى، حيث استشعر النشطاء أن حملات الكراهية يمكن أن تطولهم لأن خطابها ينشر حالة ذهنية ترسم ملامح التعاطي مع لآخر بشكل سلبي.

أما الموقف العام للسوريين أنفسهم فاختلف في الحالة اللبنانية عن الحالة المصرية، إذ عمد السوريون بالأساس في الحالة الأولى إلى تأسيس حراكٍ موازٍ للخطاب الداعم لهم، إذ دعوا إلى إضراب الكرامة، وهي حملة تدعو جميع السوريين الموجودين في لبنان إلى مقاطعة العمل وإغلاق الهواتف وتحويل الدولار والإضراب عن استخدام وسائل المواصلات العامة لمدة 6 أيام،[79] هذا إلى جانب تنظيم نشطاء سوريين بالتعاون مع نشطاء لبنانيين ومنظمات المجتمع المدني يوم 16 حزيران/ يونيو 2019 في وسط بيروت،[80] وكذلك انطلاق العديد من الحملات الأخرى على مواقع التواصل الاجتماعي منذ عام 2013 مع ازدياد وتيرة الحملات ضد السوريين كحملة «الحملة الداعمة للسوريين بوجه العنصرية».[81]

كما تم تأسيس مبادرة «اللاجئون شركاء» في 2018 من قبل المركز السوري لبحوث السياسات والجمعية الاقتصادية اللبنانية للدفاع عن مساحة كرامة للاجئين السوريين في لبنان، كما طرحوا أيضًا مقاربة للجانب الاقتصادي لأزمة اللاجئين.[82]

على عكس ذلك، تشارك السوريون في مصر مع المصريين حملاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي بالوسم «السوريين منورين مصر»، وبدأ يتحدث السوريون عن مواقف المصريين معهم ومن ضمنهم كتّاب وفنانون سوريون، حيث عبّر الكثير من المقيمين في مصر عن امتنانهم وفرحهم بحملة الترحيب التي

[76] فراس حاج يحي، مصر تسمح للسوريين حاملي الإقامة السنوية بتقديم طلب لم شمل، تلفزيون سوريا، 20/ 11/ 2018، https://cutt.ly/lwH9r7i
[77] 80 % من اللاجئين في مصر يعيشون في أوضاع إنسانية بائسة، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، 28/ 2/ 2019، https://cutt.ly/KwH9EC6
[78] بيان بشأن حالة حقوق السوريين الفارين من جحيم الحرب، المفوضية المصرية للحقوق والحريات، https://www.ec-rf.net/?p=438
[79] السوريون في لبنان يدعون لإضراب عام ردًّا على الحملات العنصرية، أورينت تي في، 16/ 6/ 2019، https://cutt.ly/9wZ3vvZ
[80] ناشطون سوريون في لبنان يدعون لإضراب عام، الأيام السورية، 17/ 6/ 2019، https://cutt.ly/TwZ3Qcm
[81] العداء للاجئين السوريين في لبنان يثير ردود فعل غاضبة على شبكة التواصل الاجتماعي، https://cutt.ly/GwX9z7b، bbc، 4/ 4/ 2014
[82] أنطونيو مخمدوف، لبنان: حملة مسعورة على اللاجئين السوريين والفلسطينيين، جدلية، https://www.jadaliyya.com/Details/39880

تلقّوها.[83] كما وصف راسم الأتاسي، رئيس الجالية السورية في مصر، الأزمةَ الحالية بالأزمة المفتعلة التي يثيرها أعداء الوحدة العربية، مؤكدًا أن المواطنين السوريين أثناء دخولهم إلى أرض مصر يحتاجون إلى استكمال الأوراق الرسمية الموثّقة من الجهات الحكومية المصرية، ويتطلب العديد من الشهور حتى يستطيع المواطن السوري الحصول عليها بعد اطمئنان الحكومة المصرية من الانتماء الوطني، وتقف على تفاصيل الوضع الاجتماعي والسياسي لهم.[84]

طالت حملات الكراهية في طريقها فئات أخرى تعاني من عنصرية تاريخية، ففي لبنان في أعقاب خطاب الكراهية الموجّه ضد السوريين في البلاد قامت السلطات اللبنانية ببناء جدار عازل من الإسمنت يطوّق مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين،[85] ومع إعلان السلطات اللبنانية خطتها لمكافحة العمالة الأجنبية في حزيران/ يونيو 2019 والتي شملت الفلسطينيين أيضًا على الرغم من أنها كانت موجّهة في الأساس ضد السوريين، فشهدت المخيمات الفلسطينية احتجاجًا على خطة السلطات اللبنانية،[86] كما قام ائتلاف حقّ العمل للاجئين الفلسطينيين بتنظيم مسيرةٍ للاحتجاج على الإجراءات الجديدة التي تتّبعها السّلطات اللبنانيّة لملاحقة وخنق العاملات والعمّال الفلسطينيين.[87] وتأتي هذه الإجراءات التعسفية على الرغم من نص القانون على معاملة الفلسطينيين كاللبنانيين، فلم يكن العمل متاحًا لهم قانونيًّا في أغلب المهن إلى أن أقرّ البرلمان اللبنانيّ عام 2010 تعديلاتٍ على قانون العمل والضمان الاجتماعيّ في مواده 128 و129، حيث تم استثناء اللاجئين الفلسطينيين من المعاملة «كأجانب» بسبب وضعهم الاستثنائي، وإنشاء صندوقٍ خاصٍّ لهم يضمن الحقّ في تعويض نهاية الخدمة أسوةً باللبنانيين. وصدر عام 2018 القرار 1/29 عن وزارة العمل، والذي يحدّد المهن المحصورة باللبنانيين فقط، وهو يستثني جزءًا من الفلسطينيّين من هذا القرار، ولكنّه في الوقت ذاته يمنعهم من مزاولة المهن المنظّمة والحرّة (هندسة، طب، صيدلة، محاماة، إلخ)، ثم في أيّار/ مايو 2019، أُصدِر قرار 1/82 والذي يكلّف الأجهزة المختصة بالتفتيش على المؤسسات المُخالفة على كافة الأراضي اللبنانيّة، أو ما يعرف بـ«حملة الوزارة لمحاربة اليد العاملة الأجنبية غير الشرعيّة»، والتي تمّ الترويج لها في حملة إعلامية تحت شعار «ما بيحرّك شغلك...غير ابن بلدك».[88] وفي رد الدولة على الاحتجاجات الفلسطينية، قالت وزارة العمل إن من أصل 550 مخالفة قانونية لم يكن هناك غير مخالفتين لفلسطينيين، وهو ما يوضح أنه كانت هناك حالة ترقّب ومبادرة من جانب قوى الخطاب المدافع عن حقوق الفلسطينيين بسبب الحملة على السوريين.

إذًا لا يمكننا تتبّع من بدأ الوسم لكننا نجده في الحالة المصرية قد ظهر قبل مرور 24 ساعة على البلاغ الذي تقدم به المحامي سمير صبري، ومن لحظاته الأولى شارك فيه نشطاء معروفون بعدم انتمائهم لكيانات، وبسرعة تجاوبت معه شخصيات عامة، الأمر الذي يوحي

[83] لماذا اجتاح هاشتاغ "السوريين منورين مصر" مواقع التواصل ؟، سناك سوري، 11/ 6/ 2019، https://cutt.ly/EwCMQR2
[84] محمود هاشم، المصريون: أبناء الشام في العين والقلب أزمة السوريين.. تثير عاصفة الحب، الوفد، 13/ 6/ 2019، https://cutt.ly/mwCthO6
[85] كمال خلف، خطاب الكراهية في لبنان نظرة واقعية، الرأي اليوم، 24/ 11/ 2016، https://cutt.ly/EwLxfDM
[86] احتجاجات فلسطينية ضد وزارة العمل في لبنان، قناة العالم، 16/ 7/ 2019، https://cutt.ly/ywLvfLT
[87] الإجراءات اللبنانيّة: دقّ الأسافين بين الفلسطينيّ والسوريّ، متراس، 17/ 7/ 2019، https://cutt.ly/CwLG9Tn
[88] المرجع السابق.

بأنـه بـدأ بشـكلٍ تلقائـي كـردّ فعـلٍ ثـم تطـور ليشـكل حملـة تضامـن مـع السـوريين. ولعـل إغـلاق المجـال العـام فـي مصـر كان سـببًا فـي عـدم نـزول هـذه الحملـة إلـى الشـارع للتعبيـر عـن هـذا التضامـن، كمـا لـم تكـن محـل تنـاول واسـع مـن الإعـلام الرسـمي إلا أن أثرهـا كان واضحًـا علـى وضـع السـوريين فـي مصـر وهـو مـا انعكـس فـي مشـاركتهم فـي الحملـة. كمـا أن أثـره فـي دعـم السـوريين المقيميـن فـي مصـر كان واضحًـا «بعـد هـذه الحملـة زاد الطلـب مـن أصدقـاء وأصدقـاء للأصدقـاء علـى طلـب مأكـولات مـن مجموعـات النسـاء السـوريات المقيميـن فـي مصـر والذيـن يعـدون الطعمـة المنزليـة». [89]

أمـا فـي الحالـة اللبنانيـة فطبيعـة الوسـم ذاتهـا وانضباطـه مصطلحيًّـا وظهـوره بعـد أيـام مـن أحـد خطـاب الوزيـر جبـران باسـيل التـي تنـاول فيهـا موضـوع اللجـوء بشـكل سـلبي، يوحـي بأنـه كان منظمًـا وأنّ وراءه مجموعـات تعمـل علـى هـذا الموضـوع، كمـا أن ربطـه بتحـرك فـي الشـارع يظهـر أن هنـاك خطـة مسـبقة للتعامـل مـع العنصريـة وخطـاب الكراهيـة، وعـدم المشـاركة الواسـعة لـه تعـود لوجـود بالأسـاس لتواجـد مؤسسـات سـورية تعمـل فـي لبنان علـى عكس مصـر، ويبـدو أن هذه المؤسسـات لـم تكـن مشـاركة فـي هـذا التخطيط، رغـم ذلـك كان أثـره إيجابيًّـا إلـى حـد بعيـد «كنـا نعمـل بشـكل طبيعـي، حتـى فـرض علينـا وضـع لافتـه لطلـب عمالـة لبنانيـة، وبعـد جملـة التضامن بـدا الكثيـر مـن الزبائـن يتحدثـون معنـا عـن وضعنـا ومشـاكلنا وإذا كنـا نتعـرض لأي مضايقـات». [90]

إذًا كان يمكننـا تشـبيه الحملـة فـي مصـر بكـرة الثلـج التـي تبـدأ صغيـرة وتكبـر مـع الحركـة، فالحملـة اللبنانيـة أشـبه بالطلقـة التـي تنطلـق سـريعًا وتصيـب الهـدف مباشـرة، ولكـن تظـل لكرة الثلـج أثـر أكبـر فـي الذاكـرة الجماعيـة للمجتمـع.[91]

الخاتمة:
دورات الحشد والحشد المضاد

إن كان هنـاك اختلافـات واضحـة بيـن الحالتيـن اللبنانيـة والمصريـة إلا أنهمـا اشـتركا فـي اسـتخدامهما للخطـاب الـكاره للسـوريين كأداة ومصـدر للحشـد الهوياتـي وفـي السـعي لتعزيـز النظـام الحاكـم فـي الدولتيـن، بـل وأسـتخدم أحيانًـا فـي الحالـة اللبنانيـة كما فعل جبـران باسـيل كأداة لصراعـات حزبيـة داخليـة وشـد عصب جمهـوره في مواجهـة الأطـراف الأخـرى فـي الصـراع بخطـاب وطنـي شـوفيني بـل وعنصـري فـي أحيـان كثيـرة.

وهنـا لا بـدّ أن نتسـاءل «هـل كان هـذا الخطـاب المضـاد للعنصريـة أو خطـاب الكراهيـة مـرآة لخطـاب الكراهيـة أم أنـه نتـاج لتغيّـر فـي الوعـي ما بعـد الحـراك العربـي؟» ولا بـد مـن الإشـارة إلـى أن هـذا الخطـاب المضـاد مـا زال يتعامـل مـع الأعـراض الرئيسـية للمـرض ولكنـه نـادرًا مـا يتعامـل مـع أسـبابه وبنيتـه، حيـث لا يذهـب هـذا الخطـاب إلـى أبعـد مـن الدفـاع المباشـر عـن الضحايـا ليتعامـل مـع البنيـة بروافدهـا الأربعـة التـي سـبق ذكرهـا. وقليـلاً مـا يطـرح حلـولاً تقـوم علـى أفـكار مثـل المواطنـة والتـي ترتبـط بصياغـة خطـاب مضـاد

[89] حوار مع سورية مقيمة في مصر، تعمل على دعم مجموعات السوريات في مصر.
[90] حوار مع صاحب متجر سوري في بيروت.
91 للمزيد حول الحملات يمكن مراجعة:
- مبادرة الاصلاح العربي، اللجوء السوري إلى لبنان: بين اللاسياسة وسياسات الإحباط، https://cutt.ly/6e4mRpc
- زين خزام، كيف يتفاعل السوريون مع انتفاضة لبنان؟، فويس، https://cutt.ly/ie4AV1g
- أسماء رمضان، إعلام الثورة المضادة في لبنان: تلويح بالحرب واتهامات بالعمالة، نون بوست، 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، https://cutt.ly/He4SoXl

ومتضافر ومتكامل. كما أنه دائمًا ما يأتي كرد فعلٍ، مما يجعله ينزلق كثيرًا إلى استخدام مصطلحات وحججٍ تتعارض مع المبادئ التي يمكن أن يواجه بها خطاب الكراهية، ويقع في فخ العنصرية المضادة في ما يمكن أن نسميه «تساوى الشكل» isomorphisme وهو ما يكرس لمفاهيم التمييز ويغذي خطاب الكراهية من دون عمد عبر تكريس المنطق التمييزي القائم على أفضليّة طرف على آخر، وهو منطق إذا تم إطلاقه فمن الطبيعي أن يكون الانحياز العام للذات وبالتالي ينعكس ذلك على الطرف الأضعف سلبًا.

في لبنان ظهر الخطاب المضاد بصورة تُسيء للبنانين بشكل كبير حيث أجريت مقارنة بين كلٍّ منهما، فيرى أصحاب العمل أن العمالة السورية «بيشتِغِلوا أكثر وبيقبَضوا أقل»، هذا إلى جانب اِتِّهام العمالة اللبنانية بالكسل والكذب وعدم الأمانة بالعمل على عكس العمالة السورية، كما يجد البعض، من اللبنانيين أنفسهم، في التعامل مع العمالة اللبنانية إرهاقًا ومتاعب كثيرة، الأمر الذي أساء إلى العمالة اللبنانية حيث استخدم نفس خطاب الكراهية الذي وُجّه إلى السوريين ولكن بشكلٍ آخر. أما في مصر فكان الخطاب المضادّ يعكس خطاب كراهية ضدّ المصريين حيث وَضع المصريين في مقارنةٍ مع السوريين في ما يخصّ الذمة والأمانة والإخلاص والنظافة في العمل، وخصوصًا مع الوضع الاقتصادي في مصر، هذا إلى جانب أن هذه الحملات استطاعت أن تكشف عن استغلال المصريين لموقف السوريين سواء عن طريق استغلال الوضع برفع الإيجار ومحاولة استغلال الوضع للحصول على أكثر المكاسب، أو من خلال استغلال السوريين بعملهم بأجور متدنيّة حيث لا يوجد تأمين وضرائب تدفع لهم. وهنا نرى أن هذه النوعية من الخطاب بُنيت على العناصر الثلاثة لخطاب الكراهية؛ التنميط ثمّ التبرير وأخيرًا التحريض، وإن كان هذا الأخير غير مباشر لكنّه محمول في طيّات الخطاب، فبعد كلّ الأوصاف السلبية على المصريين أو اللبنانيين، فالطبيعي أن يكون الحلّ في الوعي المتلقّي هو إقصاؤهم عند القدرة على ذلك فتظهر عبارات من نوعية «أنا دايمًا بادوّر على عامل سوري بطّلت أتعامل مع مصريين»، «القرمة اللي ان واضعها غصب، بس إذا الخيار بين السوري واللبناني باختار السوري».

إذا رجعنا إلى مفهوم الحركات الاجتماعية الجديدة في ستينيات القرن الماضي مع تراجع الصورة الكلاسيكية للحركات العمالية وظهور حركات جديدة بسمات جديدة تختلف في مجملها عن الحركات التقليدية، أدّى هذا التغيير في السمات إلى إعادة مراجعة الحركات الاجتماعية وإعادة دراستها من قبل علماء الاجتماع , وبدأت الدراسات على دراسة الحركات الجديدة آنذاك كالحركات النسوية وحقوق السود في أمريكا[92]، أما مفهوم الحراك المضادّ فتمّ ربطه بالحركات المحافظة الرجعية، أي أنّه مرادف لليمين الجديد أو اليمين الحذر، «وتُعرف على أنها حركات تعبئ موارد بشرية ورمزية ومادية من أجل عرقلة تغيير اجتماعي مؤسسي أو العودة إلى الوضع القائم السابق».[93] وعلى ذلك يمكننا أن نرى أنّ الخطاب الأصيل هو نتاجُ للثورات العربية التي ولّدت مشاعر تضامن عالية في الإقليم خاصّةً بين الشباب من دون الحاجة إلى نظريات أو خطابات قومية، وأتى خطاب

[92] عمر الشافعي، قاموس الحركات الاجتماعية، تحرير: دينا الخواجة، مبادرة الاصلاح العربي باريس، 2017، ص124.
[93] المرجع السابق ص130-131.

الكراهية كما هو واضح من تزامنه مع انتصار الثورات المضادّة كخطابٍ ممثّلٍ للحراك المضادّ بكلّ المعاني والملامح التي يحملها التعريف السابق، وخطاب المواجهة للكراهية هو إعادة إحياء لخطاب الحراك العربي في مواجهة الثورة المضادة ولو كان على مستوى قضايا محددة ولو كان مازال يعاني من نقص التنظيم ووضوح الهدف والمبادرة. ويتبقّى في الختام سؤالٌ هامٌّ للربط بين هذه الوضعية والصعود العالمي لتيارات اليمين الشعبوي، هل بعد حركاتٍ مثل النجوم الحمراء في إيطاليا والسترات الصفراء وإن كان بدرجة أقل في فرنسا، ما زالت بالضرورة الحركات الاجتماعية حركات تطرح رؤى وسياسات بديلة تقدمية؟

الحركات الشعبوية ضد السوريين وصعود التمييز في لبنان

كريم شهيب[1]

«تصاعد المشاعر المعادية للاجئين السوريين في لبنان وتُصبح أكثر عدائية كلّ يوم بين تصريحات كراهية الأجانب التي أدلى بها وزير الخارجية اللبناني والحملات العامة العدائية، يشعر السوريون بقبول وترحيب أقل من أي وقت مضى»[2]

في الثامن من حزيران/يونيو، نشر وزير الخارجية اللبناني جبران باسيل مقطع فيديو على تويتر تظهر فيه بضع عشرات من أنصار حزبه السياسي وهم يهتفون النشيد الوطني أمام مطعم. لكن هذا المشهد لم يكن مناسبة إحتفالية، بل كانوا يحتجون على توظيف إدارة المطعم لعمال سوريين. وفي اليوم نفسه، أعلن حزب باسيل السياسي، التيار الوطني الحرّ، أن متطوعين من جناح الشباب الخاص بالتيار سيشنون حملة لإغلاق الأعمال التجارية التي توظف اللاجئين السوريين، وغير اللبنانيين بشكل عام. وتم توزيع منشورات في أنحاء بيروت، داعيةً اللبنانيين إلى إرسال صور ومقاطع فيديو تدلّ على الشركات التي توظّف سوريين.. وتضمنت المنشورات: «إحمي العمال اللبنانيين وقدم شكوى بشأن المخالفين. سوريا آمنة للعودة ولم يعد بوسع لبنان التحمّل».

وفي حين أن تعليقات باسيل المثيرة للجدل على التويتر وفي خطاباته في السنوات الأخيرة لم تكن تُعتَبَر شاذّة، فقد قوبلت تصريحاته في الأسابيع الأخيرة ببعض العدائية. وهذا يشمل تغريدة له في 7 حزيران/يونيو، حيث قال: «انتماؤنا اللبناني فوق أي شيء آخر»، مضيفاً أن هذا أمر «وراثي» وأن هذا الانتماء الوطني يكمن في «الاندماج والتكامل» بين اللبنانيين كما في «رفض اللاجئين واللجوء». وقد قوبلت تعليقات وزير الخارجية هذه بحملتين متعارضتين على وسائل التواصل الاجتماعي. فدعم البعض تعليقات باسيل واعتبرها وطنية، بينما طالب البعض الآخر باستقالته، مقارنين إياه مباشرةً بالرئيس الأمريكي دونالد ترامب وبأدولف هتلر، لما يظهره من كره وعنصرية.

[1] كتب الصحافي كريم شهيب في صحيفة الMEE (Middle East Eye) بتاريخ 14 حزيران/يونيو 2019

2 أُخِذَ من:
https://www.middleeasteye.net/news/anti-syrian-refugee-sentiment-ramps-increasingly-unwelcome-lebanon
ترجمت هذا المقال فرح الشامي، مسؤولة برنامج «المجتمع المدني والقانون والحوكمة» في معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأميركية في بيروت.

التزام أخلاقي

أولئك الذين احتجوا على تعليقات باسيل خرجوا إلى الشوارع رفضاً لما وصفوه بخطاب الكراهية. قالت المتظاهرة مايا عمار لـ Middle East Eye: **«خطاب الكراهية هذا ليس جديدًا. ولكن عندما يتعلق الأمر بحملة مُنظَّمة من قبل حزب سياسي ومدعومة من قبل وسائل الإعلام وأمن الدولة، فهذا تصعيد».** وكانت عمار من بين حوالي 100 شخص يحتجون في وسط بيروت يوم الأربعاء ضد ما يعتبرونه تحريضًا عنصريًا ضد اللاجئين وكرهًا للأجانب. وقف معظم المشاركون في المظاهرة بصمت، وكانوا يحملون شعارات ولافتات تندد بخطاب الكراهية، وأخرى تستهدف وزير الخارجية بشخصه وبشكل مباشر. وقالت عمار: **«لا أعتقد أن هذا الاحتجاج سيغيّر أي شيء. لكن من المهم أن نقف متضامنين مع هؤلاء العمال الذين لم يعد يشعر أحدًا منهم بالأمان أبدًا».**

وقال متظاهر آخر، جان قصير، لـMEE أن على اللبنانيين «واجب أخلاقي» في الاحتجاج على السردية التحريضية والخطاب المشتعل ضد اللاجئين. وأضاف الناشط اللبناني الشاب أن **«علينا أيضاً أن نرفض الأكاذيب التي تُقال عن مدى التأثير الاقتصادي السلبي للاجئين السوريين، دون ذكر أي من الإيجابيات. وعلينا أن نقف ضد خطاب الكراهية الصادر عن كبار المسؤولين اللبنانيين، بما فيهم وزير الخارجية».**

في المقابل، يزعم باسيل وحزبه، وأولئك المتعاطفين مع مبادرتهم، أن حملتهم ليست عنصرية، رغم أن بعض الأجانب متشبث فيها بوضوح، ولكنهم يعتبروا أنها -ببساطة- تسعى للتخفيف من انتهاكات قانون العمل اللبناني الذي يقصر السوريين على وظائف محدّدة. وأفاد متظاهرون لـMEE أن الوضع ليس بالوضوح والبساطة التي يزعمها باسيل. فتعتبر عمار قانون العمل «عنصريًا» وتعتقد أنه من الظلم أن يصبح اللاجئون السوريون غير قادرين على العمل في معظم الوظائف في لبنان في حين أنهم غير قادرين أيضًا على التسجيل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعد قرار الحكومة في العام 2015 الذي يقضي بتعهدّهم بعدم العمل. فاللاجئ السوري المُسجّل لدى المفوضية، قبل هذا القرار، كان يحصل على مساعدات ومزايا مثل حصص الطعام والإعانات، وكان يتمتع كذلك بحرية أكبر في التحرك. «ولكن اليوم لا يستطيع [اللاجئون السوريون] العمل بشكل قانوني ولا حتى التسجيل كلاجئين. فما المُتوقّع إذاً من هؤلاء اللاجئين؟».

غالباً ما يدّعي المسؤولون اللبنانيون، بما فيهم رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري والرئيس ميشال عون، أن العدد الكبير من اللاجئين السوريين يُثقِل كاهل لبنان ذي الموارد المحدودة والبنية التحتية غير المجهزة للاستيعاب، وأن اللاجئين يتنافسون مع القوى العاملة اللبنانية لقبولهم بأجور منخفضة نسبيًا. ويصوّر المسؤولون اللاجئين السوريين، الذين يبلغ عددهم حوالي المليون في لبنان- أي ربع سكان لبنان، كسبب رئيسي للتحديات الاقتصادية المستمرّة. إلا أن قصير يرى أن هذا الخطاب يتسم بقصر النظر. وقال: **«إن الحكومة تستخدم أزمة اللاجئين كذريعة لتبرير المشاكل التي تواجهها المناطق الضعيفة والمهمشة**

[اقتصادياً]، مشيراً على وجه الخصوص إلى منطقتي شمال عكار والبقاع الشرقي، حيث أن هذه المناطق مُهملة من قبْل أزمة اللاجئين السوريين».

الخوف من العودة القسرية

قال يزن، وهو سوري كندي مُقيم في بيروت منذ ستّة أعوام، رسميًا لـMEE: **«مضت سبع أو ثماني سنوات من الفوبيا المضادة للأجانب [قاصداً اللاجئين السوريين] في لبنان. أعتقد أن الإلحاح والظرف الطارئ الذين نراهما الآن يعكسان الرغبة في عودة اللاجئين إلى سوريا. فإن حظر التجول واقتحام المخيمات وعمليات الإخلاء، التي يُنظَر إليها على أنها هجمات إنتقامية من الجماعات المتشددة السابقة والتي تُعتَبَر من المشاكل الشائعة في لبنان منذ وقت طويل، أصبحت في تزايد كبير مؤخراً».** ففي أقل من أسبوعين، تم إخلاء 25000 لاجئ سوري من منازلهم. وفي 9 يونيو/حزيران، في عرسال، شمال شرق لبنان، تم تدمير أكثر من 5600 مبنى يسكنه لاجئون سوريون بعد قرار مجلس الدفاع الأعلى اللبناني التابع للجيش اللبناني، الذي اعتبر مباني ومنشآت الخرسانة هناك غير قانونية. ناهيك عن حظر لبنان لبناء المنشآت الدائمة لإيواء اللاجئين السوريين بشكل عام.

وبحسب المنظمة الإنسانية الدولية Save the Children، فإن حوالي 15000 طفل ما زالوا معرضين للتشرد. وتتوقع المنظمة إجلاء مئات العائلات السورية الأخرى لأسباب مماثلة في المحافظات الشرقية في لبنان. وقد تم مؤخرًا إجبار حوالي 700 لاجئ سوري على الفرار من دير الأحمر، وهي بلدة تقع في شرق لبنان، بعد خلاف بين بعض السوريين والدفاع المدني اللبناني. وقالت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لوسائل الإعلام المحلية أن هذا شكل من أشكال «العقاب الجماعي»، مضيفة أنه لم يُسمَح للاجئين بالعودة إلى خيامهم لاستلام وثائق شخصية وأدوية وممتلكات أخرى. وفرضت الحكومات المحلية حظر التجول على اللاجئين السوريين، مدّعية أن ذلك سيمنع العنف والتشاجر بسبب التوترات بينهم وبين المجتمعات المُضيفة. كما أعلن أحد المخاتير أن بعض السكان المحليين أرادوا حرق مخيمات اللاجئين.

ويشعر يزن بأنه أقل أمانًا وأكثر إنزعاجًا في لبنان من أي وقت مضى، لكنه يعتقد أن اللاجئين السوريين ذوي الوضع الاجتماعي والاقتصادي الأكثر انخفاضًا منه، بما في ذلك العمال الزراعيين، هم أكثر عرضة للمخاطر. فقد أفاد: **«عندما تتحدث [الحكومة اللبنانية] عن السوريين، فإنها تقصد هذه الطبقة بالذات. السلطات اللبنانية لن توقّف سيارة رينج روفر في الشارع ليلاً للتحقق مما إذا كان السائق والركاب فيها سوريين أم لا».**

وقالت الباحثة في منظمة العفو الدولية في لبنان، سحر مندور، أن هناك ما يدعو للقلق بشأن تزايد العدائية تجاه اللاجئين السوريين. وصرحت لـMEE: **«يخبرني اللاجئون أن وضعهم سيء ويريدون العودة، لكن ليس إلى سوريا لأنهم يخافون على أنفسهم وعلى حياتهم».** وشددت مندور على ضرورة احترام لبنان لحقوق اللاجئين والتوقف عن «مضايقتهم وتعقّبهم».

عالقون في طيّ «النسيان القانوني»، غير قادرين على تغطية نفقاتهم وفقدان منازلهم المؤقتة، يواجه اللاجئون السوريون ضغوطاً متصاعدة لحثّهم على العودة إلى بلادهم التي دمّرتها الحرب بعد ثماني سنوات من النزوح. فأكد يزن أنه «من الواضح أن معظم السوريين يريدون العودة إلى ديارهم، بيد أن استمرار الصراع في سوريا يمنعهم من ذلك». وأشار إلى الضربات الجوية المستمرة في إدلب، وعدم الاستقرار في المدن الشرقية في سوريا، ومزاعم التحرش والتجنيد القسري والتعذيب من قبل الحكومة السورية، باعتبارها من العوامل التي تعيق العودة الآمنة للاجئين.

وقد أضافت عمار أنه من المُفجِع والمُثير للسخرية سماع هذه الدعوات للعودة إلى سوريا فيما لا يزال الرئيس السوري بشار الأسد في السلطة، خاصةً وإذا أُخِذ بعين الاعتبار الوجود العسكري السابق لنظامه في لبنان لمدة 15 عامًا، والذي غالبًا ما يُشار إليه على أنه اِحتلال. **«إنه أمرٌ محير أن نجد أشخاص يطالبون بعودتهم إلى سوريا، رغم أنهم ذاقوا [سابقًا] طعم القمع من قبل النظام السوري».**

دانا أمجد [1]

«الكراهيـــة والعنـف الموجهيـــن ضـــد النـــازحين والمهاجريـــن واللاجئيـــن» [2]

تؤكد الإعلامية سوسن زايده أن وسائل إعلامية أردنية كرست خطابًا عنصريًا ضد اللاجئين السوريين لدى فئات واسعة من المجتمع الأردني، بعد أن حمّلت هذه الوسائل الإعلامية مشاكل المملكة للاجئين كالتعليم، وتقوم هذه الوسائل بتسليط الضوء على الجرائم التي يرتكبها السوريون في مقابل إخفائها في حالة كان مرتكبها أردنيًا، وكذلك من خلال إهمالها للجوانبِ الإيجابيةِ التي جلبها اللجوء السوري، وأهمها عناصر التنوع الثقافي".

أمّا أنا فأكاد أجزم بأن مخازن الكراهية التي تخاطب المواطنين من المنابر الإعلامية على إختلاف أشكالها لها الدور الرئيس في التحريض على كراهية اللاجئين الذين برأيهم هم من سرقوا قوت أبنائه وقضوا على بنيته التحتية. أمّا بالنسبة للصحف اليومية فتجد الكثير من المقالات والتقارير والتحليلات التي تطالب الدولة بموقف حازم تجاه اللاجئين، فإحدى المواد المنشورة في الرأي حملت عنوان «أعباء ثقيلة للجوء السوري وارتفاع البطالة بين الأردنيين إلى ٢٢%». وغيرها الكثير من خطابات الكراهية المبنية على تحليلات وآراء فردية كلها تحليلات مجحفة لحق الإنسان وكرامته والسبب الرئيسي لذلك هو غياب الرقيب الأخلاقي عن وسائل الإعلام.

وقالت الصحفية الأردنية هبة عبيدات -للجزيرة نت-إن التغطية الإعلامية تجاه اللاجئين السوريين أفرزت ضحايا هم المواطن الأردني واللاجئ السوري معاً، بسبب وجود خطاب كراهية في بعض الصحف والمواقع الإلكترونية. وأضافت عبيدات -التي تتابع قضايا اللاجئين السوريين- أنه عند رصد الأخبار المتعلقة بالسوريين في الإعلام الأردني، نجد أنها تتم من وجهة نظر المواطن الأردني في غياب اللاجئ السوري، وبالتالي غياب وجهة النظر الأخرى، الأمر الذي يقود إلى خطاب كراهية ضد اللاجئ.

وتبيّن ذلك جليّاً من المواد الإعلامية التي تبين حال مناطق استضافة اللاجئين والجرائم التي إقترفها اللاجئون وما أحدثوه من تغيير في عادات المجتمع وثقافته ناهيك عن تصريحات المسؤولين فوزارة التربية والتعليم تعاني ازدحامًا طلابيًا سببه الطلبة السوريون، أما وزارة الصحة فالتهافت على المستشفيات أثّر على مستوى الخدمة والسبب واضح كالعادة

[1] كتبت دانا أمجد لمنظمة «أنا أتجرأ» للتنمية المستدامة (Idareact) في العام 2018 :

[2] أُخِذَ من:
http://www.idareact.org/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%88%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D9%87%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D9%84%D9%86-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%8A%D9%87%D9%88%D8%AC%D9%85%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%6%D9%86%D8%A7%D9%8A%D9%D8%B2%D8%AD%D9/

تمت كتابة هذا المقال ضمن مشروع الخطاب البديل الذي تنفذه منظمة أنا أتجرأ للتنمية المستدامة.

وهـو اللاجئـون السـوريون، أمّـا بالنسـبة لرئيـس الـوزراء فالتوتـرات الأمنيـة فـي المنطقـة ونكبـة إقليـم الشـمال تـورط بهـا أيضًـا السـوريون.

ولا بـد لنـا مـن ذكـر بعـض صـور مـن خطابـات الكراهيـة الموجهـة ضـد اللاجئيـن السـوريين فـي الأردن حيـث عنـون أحـد المواقـع الإلكترونية الأردنيـة خبـرًا مفـاده " 17 ألـف عاهـرة سـورية لجـأن إلـى الأردن". وأبـرزت صحيفـة يوميـة تقريـرًا تحـت عنـوان " الطلبـة السـوريون يتسـببون بتراجـع التحصيـل العلمـي للأردنييـن". بينمـا نشـر موقـع إخبـاري آخـر خبـرًا تحـت عنـوان "آخـر إبتـكارات اللاجئـات السـوريات لابتـزاز الأردنيـات". فكمـا نـرى العديـد مـن وسـائل الإعـلام فـي الأردن تحمّـل وبشـكل ملفـت اللاجئيـن السـوريين مسـؤولية رفـع أسـعار الشـقق والضغـط علـى البنيـة التحتيـة ومنافسـة أبنـاء البلـد علـى فـرص العمـل .....!

بنـاءً علـى مـا سـبق ذكـره كيـف يمكننـا القضـاء علـى خطـاب الكراهيـة ضـد اللاجئيـن فـي الأردن وكيـف يمكننـا تنـاول موضـوع اللاجئيـن بـكل موضوعيـة وحياديـة؟! ربمـا يمكننـا ذلـك إذا قامـت الدولـة بتفعيـل مسـودة أخلاقيـة تلتـزم بهـا جميـع وسـائل الإعـلام، بالإضافـة إلـى تفعيـل دور القضـاء المسـتقل فـي المراقبـة ومحاسـبة ناشـرين الكراهيـة و تأهيـل صحفييـن مختصيـن لتغطيـة قضايـا اللاجئيـن وحقـوق الإنسـان بشـكل عـام إضافـةً إلـى التركيـز علـى واقـع حيـاة اللاجئيـن اليوميـة مـن حيـث ظـروف سـكنهم وحياتهـم داخـل المخيمـات.

لا أحـد يختلـف علـى تحمّـل الأردن للكثيـر مـن الصعوبـات بسـبب اللجـوء، لكـن هـذا لا يعنـي اسـتخدام هـذا الملـف بطريقـة سـلبية ضـد اللاجئيـن أنفسـهم، فهـم لا ذنـب لهـم ولا حـول ولا قـوة؛ هربـوا بسـبب الاضطهـاد والخـوف علـى حياتهـم، ومـن المجحـف أن يتحولـوا إلـى ورقـة ضغـط سياسـية واقتصاديـة، ومـن غيـر العـدل والمنطـق أن نحملهـم مسـؤولية جميـع مشـاكل الدولـة، فالمملكـة الأردنيـة الهاشـمية لـم تكـن جنّـة الله علـى الأرض مـن قبـل، والمشـاكل السياسـية والاقتصاديـة والبنيـة التحتيـة نتيجـة تراكمـات أعـوام سـابقة وحكومـات متعاقبـة. وعلينـا ألّا ننسـى أنّ اللاجـئ هـو إنسـان لـه كل الحـق فـي الاحتـرام والحمايـة فهـو هـارب مـن المـوت فـي بلـده حاميًـا حياتـه فـي بلـد اللجـوء التـي وقـت مـا ومـن ثـم سـيعود إلـى وطنـه فلنحافـظ علـى حقوقهـم ونحميهـم مـن خطابـات الكراهيـة الموجهـة لهـم.

تطورات العنصرية في تونس: النضال من أجل حقوق السود منذ 2011

إناس مراد [1]

صُنّفت الأقلية التونسية السوداء قبل 2011 كفئة «صامتة»[2]، مثلها مثل كل المجتمع التونسي خلال عصر ديكتاتورية زين العابدين بن علي؛ مقيدة بالصمت وغير قادرة على الاعتراض، خاضعة ل»قوة الطاعة»[3] والموافقة السلبية والاستسلام. ومع ذلك، فمنذ عام 2009-2010، وظهور شبكات التواصل الاجتماعي واعتماد الشباب عليها كفضاء للتعبير سمح لغير المرئيين بخلق مساحات للتحرّر النسبي وتبادل الآراء وخاصة على شبكة التواصل الاجتماعي فيسبوك. ومن أهداف هذا الحوار بشكل عام هو خلق هوية للتونسيين السود. وعبّر آخرون بنوع من الخجل عن رغبتهم في إنشاء وسائل إعلام سمعية بصرية لتجميع الشهادات والوقائع وفضح العنصرية في تونس. لكن مع ثورة يناير 2011 وسقوط الديكتاتورية ومع بداية الانتقال الديمقراطي ظهرت أشكالًا جديدة من الإدانة والنضال على الساحة التونسية العامة والسياسية، والتي تشكل جزءًا من ديناميكية جديدة من الاحتجاجات يحتويها مناخ هائل من حرية التعبير ومساحة اوسع من العمل السياسي من ضمنها موجات جديدة من التعبئة والانخراط المؤسسي للتونسيين السود، وأحيانًا الأجانب من أفريقيا جنوب الصحراء، تنظّمت في شكل جمعيات وجماعات مستقلة، وغالبًا ما تقودها النساء.

وتثير ظروف ظهور هذه الحراكات والآليات، التي يتم تسييسها، العديد من الأسئلة: هل الوجود الجديد على الساحة العامة هو علامة على تغيير اجتماعي جذري يعمل في إطار سياسي محاولًا تعديل وتحديد موقع الهوية في سياق العولمة الأكثر ملاءمة لتعبئة الأفكار والحراكات الأيديولوجية؟ وهل أدّت هذه التعبئة إلى ظهور أو تكثيف للممارسات أو الحركات العنصرية كما اتضح من خلال الحوادث العنيفة والخطيرة التي أدت في بعض الأحيان إلى قتل مهاجرين قادمين من جنوب الصحراء الكبرى؟ أم أنها فقط رغبة معلنة في التنديد بهذه الحراكات وبالمناخ الذي يجعل وجودها ممكنًا الآن في تونس؟

بداية الحركة الاحتجاجية

منذ عام 2011 تواتر عدد من الكتابات في وسائل الإعلام الاجتماعية والبديلة ونُشرِت مقالات صحفية إضافة إلى عدد من البرامج الإذاعية والتلفزيونية. وقد احتلت مكانًا مهمًا في مجال النقاشات العامة للتنديد بحقائق العنصرية ومظاهرها، التي كانت تعتبر قبل الثورة عادية ومقبولة وإن لوحظت وجب إخمادها لأسباب سياسية.

إن كان هناك تغيير، فهو يتمثل في الإمكانيات الجديدة للتعبير عن الجوانب الفظيعة وغير

[1] باحثة حاصلة على دبلوم الدراسات العليا ودكتوراه في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والإثنولوجيا من كلية الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية في باريس

[2] L. Valensi, « La tour de Babel : groupes et relations ethniques au Moyen Orient et en Afrique du Nord », Annales. Économies, sociétés, civilisations, vol. 41, n° 4, 1986, p. 817-838.

[3] B. Hibou, La force de l'obéissance, Paris, La Découverte, coll. « Textes à l'appui /Hors Série », 2006.

المقبولة في مجتمع يدعو اليوم إلى الكرامة والمساواة بين المواطنين، وذلك في البداية من خلال مواجهة هذه الظواهر مع الرأي العام ومؤخرًا مع القانون.

بدأت أول الاحتجاجات العلنية ضد العنصرية في مقالات منشورة على الإنترنت. أدانت التصريحات العنصرية التي أُدلي بها من قبل مسؤولين خلال حوارات تلفزيونية والتي أثارت بعض التحركات الميدانية خاصة في الشارع التونسي وتلقت هذه الأخيرة العديد من ردود الفعل المتنوعة للغاية، في سياق موجة غير مسبوقة من النقاشات العامة لجميع الأطياف في تونس حول المسؤولية المدنية أو الظلم الاجتماعي ومسؤولية الهياكل السياسية.

كانت مها عبد الحميد[4] أول من نشر للتعبير عن غضبها في 10 فبراير 2011، أي بعد أقل من شهر من ثورة 14 جانفي وبداية مرحلة الانتقال الديمقراطي. استنكرت كاتبة المقال ما قاله صحفي تونسي استخدم مرارًا مصطلح «وصيف»[5] –وهو ما يغني الخادم أو العبد أو الشخص الثاني-على شاشات التلفزيون للإشارة إلى التونسي الأسود اللون، مما أثار ردود فعل غاضبة ولكن قليلة نسبيًا. بعدها بفترة كان للمقال الثاني الذي نشر في يونيو 2011 صدى مدوي[6] ، حيث خلق مشاعر قوية بين قراءه وحماس جديد للقضية المناهضة للعنصرية. ركز المقال على سليم مرزوق وهو زعيم انفصالي تونسي أسود ناضل في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي واضطهده نظام بورقيبة. كان سليم مرزوق من مواليد 2 مارس 1928 في قابس، وهو نجل امرأة تونسية ومهاجر ليبي طرابلسي جاء للعمل في شركة السكك الحديدية. كما كانت خطبه العلنية في قرية قرب مدو قرب قابس تندد بالعنصرية والتمييز ضد السود، وذلك في الفترة بين 1962 و1963، وهو ما أدى إلى سجنه، ثم إلى اعتقاله في مستشفى الأمراض العقلية في العاصمة في عام 1968، والذي ظل محبوسًا فيها حتى وفاته في العام 2000.

في 11 كانون الأول (ديسمبر) 2011، نشرت نفس الكاتبة مقال ثالث بعنوان «خطاب من مواطنة إلى المجلس الوطني التأسيسي والمجتمع المدني» يشير إلى بداية تسييس النضال[7] . وبعد شهر بالكاد، في 14 يناير 2012[8] ، نشرت كذلك على وسائل التواصل الاجتماعي شهادة على حادثة وقعت في شارع حبيب بورقيبة الرمزي للغاية[9] تدل على العنصرية «العادية»، الذي تم الإبلاغ عنها واستخدامها للتأكيد على ضرورة العمل لإيجاد معالجة سياسية استنادًا إلى النص الدستوري الذي خلى من أي إشارة إلى العنصرية وتجريمها. أكدت هذه الشهادة على الحاجة إلى قانون جديد يجرّم صراحة أي فعل أو ممارسة على أساس عنصري، واقترحت إنشاء جمعية

[4] عالمة في الجغرافيا , مها عبد الحميد هي شخصية مهمة بين هؤلاء الناشطين التونسيين السود

5 هذه الكلمة هي الأكثر استخدامًا من قبل التونسيين لتعيين الأسود

[6] M. Abdelhamid, « Les histoires sous ombre : Slim Marzoug ou l'homme noir que Bourguiba a enfermé » [en ligne], Facebook, 16 juin 2011, <web.facebook.com/notes/maha-abdelhamid/les-histoires-sous-ombre-slim-marzoug-ou-lhomme-noir-que-bourguiba-a-enfermé/204234526287395>, consulté le 20 juin 2011

[7] M. Abdelhamid, « La minorité noire tunisienne » [en ligne], Citoyens à la Une, 13 décembre 2011, <https://citoyensalaune.wordpress.com/2011/12/13/la-minorite-noire-tunisienne/>.

[8] يوم الاحتفال بالذكرى الأولى للثورة

[9] « Kahla, une Noire fête le 1er anniversaire de la révolution tunisienne. 14 janvier 2012 » [en ligne], <web.facebook.com/notes/maha-abdelhamid/kahla-une-noire-fête-le-premier-anniversaire-de-la-révolution-tunisienne-14-jan/309517159092464>

تدافع عن السود الذين يتعرضون للتمييز. وتم تأسيس جمعية «آدم»[10] خلال نفس العام 2012, وكانت مؤلفة هذه المقالات من بين أعضائها المؤسسين.

الإجراءات المختلفة والعلاقات مع السياسة

بالإضافة إلى المقالات وغيرها من المنشورات المنتظمة على شبكات التواصل الاجتماعي تم أيضًا القيام بحملات على الصعيد الميداني يهدف بعضها إلى تحسين الظروف الاجتماعية للسود في المناطق الداخلية من البلاد, أو رفع الوعي تجاه آفة العنصرية, والبعض كان أكثر تسييسًا, تهدف مباشرة إلى معالجة الفجوات الدستورية في مجال الحقوق والحريات, من بينها المظاهرات أمام المجلس الوطني التأسيسي للحصول على إدراج فصل دستوري واضح بما فيه الكفاية ينصّ على إدانة الدولة لجميع أشكال التمييز والتمييز العنصري بصفةٍ خاصة[11] .

منذ ذلك الحين وحتى عام 2018, كان هذا الطلب هو العمود الفقري لهذه الحركة, لأن النص على ذلك في الدستور كان بمثابة حل لآفة العنصرية من وجهة نظر النشطاء, باعتباره السبيل الوحيد للحصول لاحقًا على قانون يعاقب على التصريحات والممارسات التمييزية ضد السود وهو القانون الذي يمكن استخدامه أي شخص يتعرّض للظلم للحصول على تعويض. لكن في 2013, تم التصويت على المادة 21 من الدستور الجديد بدون أن تأخذ في الاعتبار هذه الطلبات, والتي يبدو أنه تم تجاهلها كليًا أثناء المناقشات التي دارت في المجلس التأسيسي وهذا على الرغم من اللقاءات بين ناشطي القضية وبعض النواب.

صِيغ الفصل المعني بعبارات فضفاضة إلى حدًا ما: «المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات, وهم سواء أمام القانون من غير تمييز. تضمن الدولة للمواطنين والمواطنات الحقوق والحريات الفردية والعامّة, وتهيئ لهم أسباب العيش الكريم» وهذه الصيغة الغامضة جعلت من الضروري, في نظر المدافعين عن كرامة الأقلية السوداء, الحاجة إلى مادة دستورية تسمح بإنشاء قانون يعاقب على «التمييز على أساس اللون» في تونس ويجرمه. هكذا أعلن النشطاء التونسيون, بعد التصويت على الدستور الثاني للجمهورية في جانفي 2014, أنه يجب عليهم الحشد أكثر للانتقال من الآن فصاعدًا إلى مرحلة أكثر حراكًا.

أدت الرغبة في تنفيذ إجراءات أكثر قوة لدعم التعريف بقضيتهم إلى تنظيم «مسيرة من أجل المساواة وضد العنصرية». في 18 مارس 2014 تابع النشطاء والمؤيدين مسيرة طويلة من الجنوب إلى شمال البلاد, انطلقت من جربة نحو تونس عبر قابس وصفاقس, رفعوا فيها شعارات عديدة للتنديد بالتمييز السائد. انتهت هذه المسيرة في 21 مارس, وهو اليوم العالمي للقضاء على التمييز العنصري الذي أعلنته الأمم المتحدة, بتظاهر منظمي

[10] « Adam est un symbole. L'humanité a une seule origine. On est tous descendants d'Adam. Et parler de race est une aberration. Il y a une seule race humaine. C'est un esprit malveillant, colonialiste qui est à l'origine de ce mensonge monumental ». Voir C. Ata, « Taoufik Chairi, président de l'association Adam : "Éradiquer le racisme est la responsabilité de tous" » [en ligne], Espace Manager, [12] juin 2012, <www.espacemanager.com/taoufik-chairi-president-de-lassociation-adam-eradiquer-le-racisme-est-la-responsabilite-de-tous>

[11] « Constitution de la République tunisienne » [en ligne], Journal Officiel de la République Tunisienne, 20 avril 2015, <www.legislation.tn/sites/default/files/news/constitution-b-a-t.pdf>

المسيرة ومساندیهم أمام مجلس النواب، حيث استقبل نائبان بعض ممثلي هذا الحراك.

لكن مع عدم اعتماد فصل واضح في صياغة الدستور الثاني في عام 2014، كان الأمل في نجاح هذه القضية قد اختفى في وقت ما بسبب فترة طويلة من اليأس مرت خلالها تونس بساعات مظلمة: عدم الاستقرار السياسي، وتعثر الانتقال الديمقراطي، والاغتيالات السياسية والهجمات الإرهابية المرعبة والتي كان لها تأثير اقتصادي كبير، وضع هذا الطلب وجميع الطلبات المتعلقة بالكرامة الإنسانية والتي كانت الأهم في ثورة 2011 في آخر اهتمامات الدولة والمجتمع المدني والرأي العام بشكل عام.

إن الفترة طويلة من النضال والمثابرة من بعض النشطاء التونسيين والأجانب السود وجمعياتهم وتصاعد العنف تجاه الأجانب السود ومحاولة اغتيال ثلاثة أفارقة من جنوب الصحراء الكبرى التي تزامنت مع عقد قمة عالمية في تونس، ومحاولات التخفيف من حدة توتر الوضع السياسي والأمني والاجتماعي، سمح بسنّ هذا القانون المنتظر في وقت قياسي: صوت البرلمان في 9 أكتوبر 2018 بأغلبية، 125 صوتًا مؤيدًا وصوت واحد ضد، مع امتناع 5 أعضاء عن التصويت (ولكن في غياب 86 نائباً). ينص هذا القانون على معاقبة الخطب العنصرية بالسجن من شهر إلى سنة واحدة يمكن زيادتها إلى 3 سنوات في حالات التحريض على الكراهية أو التهديد العنصري أو التحريض على العنصرية[12] .

من المهم التأكيد والتذكير أنه قبل هذا القانون العقابي الذي صدر في 18 أكتوبر 2018 بدى وكأنه لا مفر من طريق طويل مزدحم بجرائم عنصرية ونضال ومواجهات كرستها أحيانًا شكاوى من العديد من الجمعيات والناشطين مثل المنظمات الدولية. أيضاً قبل إصدار هذا القانون، كان الرد على النشطاء والجمعيات في كثير من الأحيان ولفترة طويلة أن هذا الطلب ليس أولويا بسبب المخاوف الأكثر استعجالا، ولكن أيضًا في بعض الأحيان يعتبرون أن العنصرية ليست حقيقة أو يعتبرونه إثارة جدل حول حقيقة «بسيطة» أو بالنسبة للبعض «غير موجودة» بل أحيانا يعتبر الخوض في هذه المسالة عارا أو خيانة . هذا الإنكار للعنصرية، يدل بوضوح عن عمق وتجذر العنصرية العادية في العقليات. وربما يمكن القول أنه كان من الضروري أن تكون هناك محاولات اغتيال، حتى يسرع السياسيون وخاصة السلطة التنفيذية للتفاعل مع هذه المطالب.

ظاهرة عنف العنصرية ضد السود

قد يكون من الخطأ أو المبالغة القول إن تونس تشهد اليوم ظهور «حركات» و «ممارسات عنصرية» منظمة كظاهرة جديدة. مثل هذا القول منح من ناحية شكل منظم لأفعال متفرقة وكامنة لأنها تعمل على نطاق فردي، والتي تبقى مؤقتة حتى عندما يتم تنظيمها مثل ما سنشرحه، ومن ناحية أخرى، قول هذا قد يكون أيضًا إنكار وجود هذه الظواهر المتمثلة في الرفض أو

[12] Loi organique n° 2018-50 du 23 octobre 2018, relative à l'élimination de toutes les formes de discrimination raciale. Cf. https://legislation-securite.tn/fr/node/104416

إزدراء أو كراهية الآخر، التي كانت موجودة قبل عام[13] 2011.

ولكن، الحدث النموذجي للعنف العنصري الذي لم يسبق له مثيل والذي ولّد حركة جماعية كبيرة عنصرية انتشرت بشكل علني كان في عام 2015، عقب مباراة لكرة القدم في بطولة كأس الأمم الأفريقية. والتي أسفرت عن خروج المنتخب التونسي في الدور ربع النهائي. بسبب ضربة جزاء مشكوك في شرعيتها وممنوحة لغينيا، تصاعد العنف الجسدي واللفظي بسرعة كبيرة وبشكل غير مسبوق ضد مهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى في أكبر مدينتي البلاد؛ تونس وصفاقس. وقد نقلت العديد من وسائل الإعلام التونسية والأجنبية الأحداث مستعرضة ظاهرة تثير حيرةٌ متزايدة. ظهرت مجموعة جديدة على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك تسمى «لا نريد أن تكون تونس جزءًا من إفريقيا» وقد انضم إليها 7000 عضو، تقول سعدية مصباح رئيسة جمعية «منامتي HEDUCAP» **«وقد كان ملفتًا للنظر أن أعضاء هذه المجموعة مثلوا جميع فئات المجتمع: أطباء ومحامون وعلماء الاجتماع وعمال يوميين، وإلخ. لقد دهشنا وقلقنا حقًا»**[14] .

تجاوزت ردود الفعل هذه المجال الرياضي، واتخذت شكل موجة عنصرية مؤكدة، معلنة ومفتخرٌ بها. نشر الصحفي الاستقصائي التونسي ثامر مكي، تغريدة على فيسبوك الذي ورد فيها وصفه للهجمات التي وقعت في تلك الليلة في برج لوز؛ أحد أحياء العاصمة، حيث يقيم العديد من المهاجرين الأفارقة، روى كيف **«بمجرد مغادرة شاب أسود للمقهى، قامت مجموعة من أكثر من 10 تونسيين بضربه بشدة. وتمت سرقة شخص آخر بعد الاعتداء عليه من قبل مجموعة أخرى. ثم تنازع المهاجمون حول مشاركة المسروقات؛ من سيأخذ جهاز الكمبيوتر الخاص به، كما تعرض عدد قليل من التونسيين الذين تدخلوا للهجوم»** ويؤكد أنه هنا **«يتجلى الجانب الأكثر جبنًا والأكثر حقارة والأكثر غباءًا في مجتمعنا»**[15] .

لقد استخدم بعض رواد مواقع التواصل الاجتماعي صياغات عنصرية في هذا السياق مثل **«معركة بين المغاربة والأفارقة»**، كما لو أن تونس لم تكن في هذه القارة. كانت عبارات الكراهية هذه سخيفة لدرجة أن الصحيفة الساخرة التونسية «Lerpesse» كتبت ساخرةً أن تونسيًا **«يكتشف [فجاةً] أن تونس تنتمي إلى القارة الإفريقية فألقى بنفسه من الطابق الخامس»**[16] . طالبت جمعية الطلبة والمتربصين الأفارقة في تونس (AESAT) مساء المباراة ولأسباب أمنية على حد وصفها **«إلى جميع المعنين البقاء في منازلهم ليلة السبت إلى الأحد 1 فبراير 2015»**، قد نددت الجمعية ذاتها بعشرات الاعتداءات الجسدية، وكانت تتابع أيضًا العديد من التصريحات العنصرية والمسيئة على شبكات التواصل الاجتماعي

[13] S. Mazella, “Une minorité visible: les cadres subsahariens de la BAD en Tunisie”, in Noirs au Maghreb. Enjeux identitaires, Stéphanie Pouessel (dir.), PAris, Karthala coll.,2012
[14] Heducap : Humanité, éducation, diversité, unité, citoyenneté, amour, paix. « M’Nèmty Heducap » [en ligne], Facebook, 15 avril 2013, <web.facebook.com/Mnemty/posts/505855349477854>
[15] https.//www.mag14.com/actuel/35-societe/2962-racisme-ratonnades-dapres-match-a-tunis.html
[16] https.//www.lerpesse.com/il-decouvre-que-la-tunisie-appartient-au-continent-africain-et-se-jette-5e-etage/

التي حدثت في نفس الفترة الزمنية، وأشارت إلى أن **«هذا النوع من الفعل ليس معزولًا: لقد واجه السود في كثير من الأحياء اعتداءات مماثلة. ما حدث بعد مباراة كرة القدم هذه فقط أبرز وجوه العنصرية التي يواجهها السود في تونس من طرف التونسيين ».** وقد قاموا بتقديم عدة شكاوى إلى السلطات المعنية[17] .

في تلك الأيام، كتبت الطالبة المالية ميريم توريه، والتي تدرس في تونس، رسالة مفتوحة إلى التونسيين معبرةً أن تونس أصبحت جحيمًا للسود وتم تداوله بشكل كبير على الإنترنت و أثر كثيرًا في قرائه[18] . أخيرًا، أصدرت الجمعية التونسية لمساندة الأقليات بيان تدعو أعضاء البرلمان إلى **«تحمل مسؤوليتهم من خلال سن قانون يعاقب أي ممارسة تمييزية».**

لن تكون هذه هي المرة الأخيرة التي صارت فيها تونس مسرحًا للعدوان على الطلاب السود والمهاجرين، والتي ستتحول فيما بعد إلى محاولات اغتيال أو حتى عمليات قتل. في الواقع، بعد أكثر من عام بقليل في 24 ديسمبر 2016، تم طعن ثلاثة كونغوليين، امرأتين ورجل في وسط العاصمة تونس **«لأنهم كانوا سودًا»** وفقًا لـ AESAT. أثار هذا الحدث موجةً من المظاهرات لمئات الأشخاص في تونس، بمن فيهم مهاجرون وتونسيون مثل النائبة لحزب النهضة جميلة ديبش كسيكسي[19] أو أعضاء اتحاد الطلاب التونسيين. ربما كانت هذه هي المرة الأولى التي نرى فيها ردود فعل سياسية: في نفس اليوم، ذهبا كلًا من وزيرة الصحة سميرة مرعي ووزير العلاقات مع الشؤون الدستورية مهدي بن الغربية إلى المستشفى لزيارة إثنان من الضحايا الذين كانوا في حالة صحية خطيرة. وقع هذا الحادث تزامنًا مع انعقاد قمة للشركاء الاجتماعيين الأفارقة بشأن تعزيز العمالة، والتي كانت برئاسة رئيس الحكومة وقد ضمت أيضًا العديد من كبار المسؤولين في المنظمات الدولية، والذي دفعه إلى المطالبة بمراجعة برلمانية عاجلة لمشروع قانون يجرم العنصرية وأمر لمتابعة تطورها الوزير الأخير، الذي أعلن من جانبه، أنه من الضروري التوقف عن الاستمرار في إنكار «وجود هذه الآفة».

لكن جريمة أخرى بلغت ذروتها هذه المرة بالقتل وقعت بعد التصويت على القانون الذي يجرم العنصرية، وذلك في 24 ديسمبر 2018: تمت عملية اغتيال بالطعن على رئيس جمعية الإيفواريين في تونس، كوليبالي فاليكو من طرف 5 أشخاص. كان فاليكو نشيطًا للغاية ضد العنصرية التي كانت تمارس على أتباعه. تم القبض على المجرمين ومحاكمتهم، أحدهم بتهمة القتل والأربعة الآخرين بتهمة التواطؤ. هذا الحدث جمع في العاصمة مظاهرات كبيرة نسبيًا حضر فيها تونسيون سود وغير سود، وحضر أيضًا مهاجرين من جنوب الصحراء الذين غنوا هنالك النشيد الوطني التونسي ورسم بعضهم وجوههم باللون الأبيض. كانت الشعارات تميل إلى القول إن هذا كان كافيًا، وللتذكير بإفريقية التونسيين الذين يجب أن يكونوا بالتالي متضامنين وليسوا أعداء لإخوانهم.

[17] https://www.mag14.com/actuel/35-societe/2962-racisme-ratonnades-dapres-match-a-tunis.html

[18] https://www.espacemanager.com/comment/6316

[19] في الانتخابات البرلمانية لعام 2014، تم انتخاب هذه النائبة للحزب الإسلامي النهضة التي برزت من سلفها بشير شمام بنضالها في الدفاع عن قضية السود خاصة في مجلس النواب. دافعت بحماس عن مشروع القانون وأصبحت واحدة من الشخصيات البارزة في هذه المعركة. صرحت يوماً: «لقد عانيت الكثير من التعليقات العنصرية مثل كل السود في تونس. هذا عزز فقط عزمي على الكفاح «

إلى جانب هذه الأحداث و الأخبار، والتي تتمثل في خطورتها في الاعتداءات على كرامة الإنسان، يجب أن نذكر أيضًا الإدانات والشهادات التي صدرت في بعض المقالات المنشورة عن المعاملة المهينة والسيئة التي يعاني منها أحيانًا العاملون في خدمة الأسر التونسية والتي تكشف بشكل خاص عن تهريب حقيقي ومنظم لضحاياه الذين يتم إحضارهم من بلدانهم عبر شبكات يديرها وسطاء تونسيين وأفارقة من جنوب الصحراء وهي ككثير من شبكات التهريب تستفيد من تواطئات عديدة[20].

ما يجب التأكيد عليه هو أن السود يواجهون يوميًا في تونس المشاجرات المهينة التي يتم إقحامهم فيها، والاعتداء اللفظي والتحرش الجنسي في وسائل النقل أو في الأماكن العامة. وهذا يحدث في كثير من الأحيان أمام لا مبالاة من العامة، دون إثارة رد فعل من شهود هذه الاعتداءات. وتتفاقم هذه المآسي بسبب أن الضحايا غير التونسيين لا يجرؤون في كثير من الأحيان على تقديم شكاوى، لأنهم غالباً ما يكونوا في وضع إقامة غير قانوني وبالتالي يخشون أن يتم إجبارهم على مغادرة البلاد بمجرد إبلاغهم للشرطة.

يتقاسم مسؤولية هذه العنصرية المنتشرة المواطنين الذين يمثلون بشكل مباشر أو غير مباشر الجهات الفاعلة في الاعتداءات التي يتعرض لها السود في هذا البلد، ووسائل الإعلام التي تنقل أحكامًا خاطئة وتؤثر بالضرورة على الرأي العام وأخيرًا من قبل المجال السياسي الذي ساهم وما زال يؤجل إمكانيات القضاء على هذه الآفة.

دور وسائل الإعلام في نقل الخلط والتعميم

لعبت وسائل الإعلام دوراً لا يمكن إنكاره في التنديد بواقع العنصرية وزيادة الوعي العام بهذه الحقائق، وتساهم أيضًا بشكل متناقض في التأثير المعاكس. في الواقع كلًا من وسائل الإعلام -المرئي والمسموع- أثبتت مرارًا أنها ساهمت في رسم صورة سلبية للأسود مساهمةً إلى حد في تشكيل تلك الصورة التي يتوقعها الجمهور، لا سيما من خلال نقل الأفكار المواتية للحفاظ على عقلية تفوق التونسيين البيض واعتقادهم بأنهم ليسوا أفارقة. على سبيل المثال، أثناء القبض في عام 2014 على مجموعة من الأفراد لحيازتهم مخدرات، قدمت إذاعة جوهرة إف أم -وهي إذاعة ذات رواج في الداخل التونسي- الحقائق من خلال الإشارة إلى اعتقال 20 شخصًا «من الجنسية الإفريقية»، كما لو أن هذه الجنسية موجودة. مثلت هذه الطريقة في صياغة الخبر انطباعًا سلبيًا عن المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى. يساهم مثل هذا التعميم وهذه الأخطاء الشائعين في وسائل الإعلام سواء العامة أو الخاصة، في الحفاظ على فكرة أن تونس خارج إفريقيا المُعدمة. يتم استخدام تصفيات «الأصل» و «الجنسية الأفريقية» بشكل مشابه من قبل وسائل الإعلام وكتلة التونسيين لتعيين أي شخص ذو بشرة سوداء، وهو ما يعني أنهم ينفون

[20] https://www.diwanfm.net/news/صفاقس-العاملات-المنزليات-الإفريقيات-القادمات-من-جنوب-الصحراء-بصفاقس-عبيد-في-زمن-الحرية?fbclid=IwAR3m06LGRgoF8QgGsVZB1WfJ_WZ8EaXS8MbS2mO59aRE7PF0d3IkRVKL6QA
https://www.radioexpressfm.com/ar/amp/الأخبار/مالك-الخالدي-الهيئة-الوطنية-لمكافحة-

عضويتهم عن القارة الأفريقية وحقيقة أن تونس كانت تسمى في الأصل «إفريقية»[21] .

ترتكب مؤسسات الدولة أيضًا مثل هذه الأخطاء أحيانًا: في عام 2014, على موقع وزارة المالية التونسية, الذي كان يروج لمركز التدريب الفني في التأمين, تم ذكر «قبول حاملي شهادة الدراسة الثانوية أو ما يعادلها ومن جنسية إفريقية». على مستوى آخر شهدت إحدى القنوات الخاصة تنكر مقدمًا لبرامج ترفيهية على أساس أنه إفريقي غير تونسي وقام بالعديد من الحركات والعبارات الكاريكاتورية والذي يعبر على أفكار مسبوقة مثل أن السود آكلو البشر أو في ما معناه وحشيين, وغيره من هذه الصور النمطية الجاهزة.

لا يمكننا إنكار, على الرغم من ذلك, الدور الرئيسي الذي تلعبه وسائل الإعلام في التنديد بآفة العنصرية في البلاد, وذلك خاصة من خلال العديد من الأفلام الوثائقية والتقارير والنقاشات. لا شك أن بفضل تحرر الخطاب الذي يستغل أيضا الفضاءات الإعلامية, تمكن العديد من السود من الإدلاء بشهاداتهم إلى الرأي العام والتعبير عن الصعوبات والإهانات وجميع المظالم التي تنتهك كرامتهم. لقد ساهم هذا بالتأكيد في توعية التونسيين بهذه القضية وجعل هذه المشكلة الوطنية لها نوع من الأولوية. لكن يبدو أن مسؤولية التوعية -على الأقل أوليًا بعدم نقل المفاهيم الخاطئة ونقلها إلى في المجال العام- ليست متحملة بصفة كاملة من بعض الأطراف كما في الإعلام.

ماذا عن مسؤولية الدولة؟

لا يمكن إنكار مجهودات الدولة حول هذه المسالة ولكن يبقي تفاعلها خجولًا وبطيئًا مع كل هذه الحقائق والإدانات, والتي يجب أن تتحمل فيها مسؤولية عميقة تاريخية كانت أو آنية. الدولة التونسية منذ استقلالها عام 1956, أهملت بلا شك المواطنون السود: ضاعف التمييز العنصري المنتشر الذي تعبر عنه أيضًا الكلمات المسيئة والتدابير التمييزية على المستوى الفردي[22] والتي أدت إلى فشل العديد في دراستهم مثلاً, ولم تلعب دورًا كبيرًا في التصدّي لإبقاء التونسيين السود في الطبقات الاجتماعية الأكثر حرمانًا. يضاف إلى هذا النقص, عدم المعرفة وغياب أي إشارة عن تاريخ السود في البرامج المدرسية, وكذلك المعاناة التي تحمّلها جزءًا منهم عندما كانت تمارس العبودية وحتى بعدها. الجهل أيضًا بتاريخ متعدد الأوجه: خلافًا للافتراضات والمفاهيم المسبقة, فإن تاريخ السود في تونس ليس فقط نتيجة تجارة الرقيق والاستعباد ولكنه أيضًا في علاقته بالهجرة الطوعية والتوطين[23] . في هذا المجال, فإن فكرة الغربة المطلقة للسود موجودة بقوة اليوم: في الخيال الجماعي التونسي, لا يمكن أن يكون السود إلا سليلي العبيد من أصل جنوب الصحراء أو أجنبيًا وليس تونسيًا حقًا.

[21] Sandro Lutyens, « Quand les médias tunisiens (et le gouvernement) se trompent sur « l'origine » et la « nationalité africaine », HuffPost Maghreb, 24/04/2014

[22] بعض الشهادات تبلغ على سبيل المثال عن استبعاد المرشحين السود من قبل هيئة محلفين خلال مسابقات أو السلوك العنصري لبعض المعلمين الذي يسبب فشل دراسي للأطفال الذين يعانونه

[23] I. Mrad Dali, « De l'esclavage à la servitude. Le cas des Noirs de Tunisie. », Cahiers d'Études africaines, n° 179-180, 2005, p. 935-955.

يدين النشطاء اليوم مأسسة العنصرية ويقدمون إجابات واضحة لأولئك الذين ينكرون هذه الحقيقة, استنادًا إلى عنصرين أساسيين: الأول: حقيقة مضامين الولادة التي تقدمها الدولة, والتي لا تزال تحمل آثار ماضي العبودية, للتونسيين ذوي الألقاب المصحوبة بعناوين مثل «عبد» أو «معتوق». تستمر الدولة أيضًا حتى اليوم في رفض طلبات إزالة أو تغيير الألقاب التي تتضمن ذكر أصل من لديه علاقة بالعبودية. بينما يوجد قانون صار فيه تنقيح في عام 1964 يسمح بتغيير الاسم واللقب مثلًا إن كان الاسم محل التباس أو سخرية, وقد كُلفت لجان محلية للنظر في الأمر. بعد ثورة 2011 أصبح تغيير اللقب يرضخ لأوامر خاصة تصدر عن رئيس الحكومة بطلب من وزير العدل. وعندما حاول في السنين الأخيرة بعض المواطنين الحاملين لألقاب تتضمن إشارة رمزية للعبودية اللجوء للقضاء, تلقوا ردًا بالرفض. وهذا الرفض تم تبريره على مستويين: المستوى الأول يتمثل في أن اللقب لا يستوفي شرط الإيحاء بالسخرية والثاني يكمن في أن اللجان التي كانت مكلفة بتغيير الألقاب في تونس لم تعد موجودة.

أما العنصر الثاني: لا تزال حافلات شركة النقل الوطنية تواصل نقل بشكل منفصل إلى مدرسة واحدة, الأطفال السود والبيض في قرية القصبة في جنوب البلاد إذ بدأ هذا الفصل على أساس النمط الظاهري بين الأطفال منذ عام 2000, بعد نزاع غامض وعنيف صار بعد زواج مختلط بين فتاةً بيضاء وشابًا أسود. يشير الناشطون إلى هاتين الحقيقتين كدليل على أن الدولة نفسها عبر مؤسساتها تتغاضى صراحة عن العنصرية, وما زالوا يدعون السلطات حتى اليوم إلى اتخاذ مواقف واضحة بشأن هذه القضايا.

إلى جانب هذه الحقائق الواضحة, فإن العنصرية على مستوى المؤسسات العامة هي في الواقع خبيثة ومخادعة للغاية. إذ كانت تعمل وتقرر وتُنظم, أولاً وقبل كل شيء على نطاق فردي بدون نصوص أو تعميمات رسمية تعطيها طابعًا ملموسًا, يمكن للأفراد إدانته بخلاف الشكاوى. حين يعتمد ضحايا العنصرية على اجراءات الشكاوى العادية, يجدوا أنفسهم في مواجهة مع الاجراءات الإدارية البطيئة وعدم التفهم وكل المناورات والمماطلات من قبل المؤسسات العمومية, التي هي في حد ذاتها غير واضحة والتي لا يخلى ردود فعل موظفيها أنفسهم من ردود أفعال عنصرية.

خلال تحرير هذا التقرير, وقعت حادثتان هامتان والتي وجب ذكرها لأنها تعبر بشكل جدي على تناقض الوضع التونسي, الأولى توضح مرة أخرى العقلية العنصرية السائدة وخطورة عواقبها: خلال جلسة عامة في البرلمان في أوائل ديسمبر 2019, تجرأت النائبة النهضوية جميلة كسيكسي واتهمت المجموعة البرلمانية التي تمثل النظام السابق؛ الحزب الدستوري الحر واصفةً إياهم بالمافيا و»المتشردين كلوشارات» وهو ما تسبب في غضب المستهدفين و موجة من التصريحات العنصرية الخطيرة والمنشورات السيئة على شبكة الإنترنت والتواصل الاجتماعي, ومقارنة النائبة بالغوريلا في هذه التصريحات مع نشر صور تعبر عنها. أدت كل هذه التجاذبات الحزبية واختلاف الآراء إلى التقاذف بالألفاظ العنصرية وانتهاك لكرامة الإنسان وحرمته الجسدية

وعليه وهو ما تسبب في ضجة أدت إلى انقسام الرأي العام وتوقف عمل البرلمان.

انقسمت المواقف العنيفة للغاية التي دارت على مدار عدة أيام بين أولئك الذين يدينون العنصرية غير المقبولة، وهؤلاء الذين لا يتنازلوا عن كراهيتهم للحزب الإسلامي ونوابه مهما كانوا ومهما كانت الاعتداءات التي قد يتعرضون لها، وتقديم دعم غير مشروط للقوة البرلمانية التي تجسد النظام القديم، لأنها تتسم صراحة بأنها مناهضة للإسلاميين. وبسبب الغضب الشعبي الناجم عن الجمود السياسي الذي أثارته، وبعد مظاهرة أمام البرلمان في 8 ديسمبر تندد مرة أخرى بالعنصرية، أسفر هذا كله عن تقديم اعتذار متبادل وتقديم شكاوى من جانب النائبة الضحية[24] ، وحزبها، وجمعية Mnemty «منامتي» على أساس القانون الجديد الذي يجرم العنصرية. فكيف، إذن، للمواطن أن يكون واعي بخطورة مأساوية ما يقوله حين يكون صانع القرار ذاته مستوعب ومتصالح مع تلك الأفكار والأفعال؟

جلب الحدث الثاني، منذ 2 يناير 2020، أمل كبير وكان سببًا لفرحة التونسيين السود وغير السود المدركين لأهمية تطور العقلية: حين تم الإعلان عن قائمة وزراء الحكومة الجديدة، والتي تنتظر موافقة البرلمان -تخضع تونس لحكم برلماني منذ الجمهورية الثانية، اكتشف التونسيون أنه تم اختيار تونسي أسود لمنصب وزير الشغل، وهو الأول في تاريخ هذا البلد، حتى لو أن دبلوماسيون سود عظماء قد أشرقوا في زمن بورقيبة مثل بشير قبلاوي.

أثارت هذه الأخبار البهجة، خاصةً بين الناشطين السود الذين رأوا أنها خطوة عظيمة للأمام، واعترافًا بالمواطنة الكاملة والكفاءات العالية لهم وفرصة لتعزيز صورة السود في هذا البلد. في النهاية، تم رفض هذه الحكومة بأكملها من قبل البرلمان، وكما جاء في الدستور، تم من قبل رئيس الجمهورية اختيار رئيس جديد للحكومة الذي شكل الحكومة الحالية والتي جاءت خالية من أي تمثيل لهم.

الوضع اليوم: التقدم الخجول

صدر مؤخرًا حكم قضائي على أساس القانون الجديد لمكافحة العنصرية في مدينة صفاقس ضد والدين اعتدوا بشكل عنصري على معلم ابنتهم خلال تأديته لمهام عمله، حاتم الطرابلسي المعلم الأسود الذي بعد أن تعرض لهذه الإهانة عدة مرات ووافق على عدم الرد، رفض في يناير 2019 الخضوع لضغوط زملائه، وأكمل شكواه حتى النهاية. ومع ذلك، فإن الحكم لم يكن إلا بثلاثة أشهر في السجن مع وقف التنفيذ وغرامة 300 دينار للأم مع رفض الشكوى المدنية التي قدمها المعلم. هذا يوضح الخجل الذي لا تزال تنظر به العدالة إلى هذه الهجمات العنصرية على السود حتى لو كانوا موظفين عموميين يهانون أثناء ممارسة وظائفهم. إن هذه المقاومات الكبرى، مثل ما عبرنا عليه في هذا التقرير، تؤدي بهذه البلاغات إلى انعكاسات كبيرة وسلبية على الذين شهدوا لدرجة أنهم يرون في بعض الأحيان أن حالتهم أصبحت مضيقة أكثر مما كانت.

[24] ابنتها خولة كيسيسي، التي أصبحت تشارك في صفوف الناشطين السود المناهضين للعنصرية، وجدت نفسها مستهدفة بتصريحات عن حياتها الخاصةوهي تصريحات غير صحيحة بثت على شبكة الإنترنت، ونقلت بواسطة آلة الدعاية نفسها التي كانت تعمل خلال عهد الدكتاتورية

عبر العديد من السود وخاصة ممن أدلو بشهاداتهم علنًا بعد تحرر الخطاب وتواتر النضال ضد العنصرية منذ 2011 عن زيادة شعورهم بالخوف. يكشف هذا الشعور عن مناورات تخويف واضحة: أولئك الذين شاركوا علنًا في الأحداث الثقافية والمظاهرات والمسيرات وخاصةً في وسائل الإعلام، إلى التنديد العلني بحقائق العنصرية التي يتعرضون لها أو يتعرض لها إخوانهم من المواطنين، يشعرون اليوم بأنهم ضحية ردود فعل في الأوساط الاجتماعية والمهنية التي يعيشون فيها من قبل جيرانهم وزملائهم. يبدو أن العنصرية المتجذرة بالفعل تأخذ منعطفًا أكثر خطورة متمثلًا في التخويف؛ يجد هؤلاء الناس أنفسهم متوقفين في تطورهم المهني ويتم تعيينهم كأنهم «متسترون» أو «خائنون» في الأحياء أو القرى التي يعيشون فيها وأكثر من ذلك، متهمين بإعطاء أنفسهم أهمية أكبر مما لديهم: يُقال لهم إن هذه العنصرية التي يشعرون بها ليست سوى ثمرة خالصة لخيالهم نتيجة عقدة النقص التي يحملونها وهذا يقودهم إلى تفسير كل ما يحدث لهم من على أنه مرتبط بلون بشرتهم، وأن أوجه القصور الشخصية الخاصة بهم، مثل عدم الكفاءة المهنية وما إلى ذلك، هي التي تكون وحدها، وفقا لحاملي هذه التصريحات العنصرية، سبب مثل هذه «العقبات». كل ذلك لأنه أخذ الكلمة لينددد علانية بالتمييز الذي تعرض له هو وعائلته، الأسود التونسي، الذي يعيش في القرى الصغيرة وبالتالي يواجه اختلال العلاقات الاجتماعية، يوجد الآن وبسبب هذه التخوفات يفضّل الصمت وإنكار حقيقة العنصرية. لا شك أن الوضع أصبح بالنسبة للكثير من المواطنين السود لا يطاق في بيئتهم من حيث التخويف وفي الواقع هناك الكثير من أنوع المضايقة المعنوية، خصوصًا بعد شهاداتهم.

بشكل عام وبالنظر إلى السرعة والوتيرة التي يتم بها ربط الأحداث الكبرى في تونس منذ ثورة 2011، تتراوح البلاد على مدى هذه الفترة بين حالة من الأمل واليأس لجميع الذين يعيشون فيها والذين ينظرون إليها على حد سواء وأحيانًا كأرض حرية أو انعدام الأمن، لا يزال الأمل هشًا للغاية. لكن ما نلاحظه هو أنه في «مراحل اليأس» من الصعب أن نجد صدى لمطالب هؤلاء الذين يطمحون إلى المزيد من الكرامة ولهذه الإدانات للعنصرية التي تؤثر على كل من التونسيين السود والمهاجرين والطلاب من إفريقيا جنوب الصحراء. لا يمكن إنكار أنه قد تم تحقيق تقدم كبير في البلاد لحقوق شعبها ولكن يبدو أنه مازال أمامنا وقتًا طويلًا حتى يمكن استيعاب هذه الأفكار الإنسانية الحقوقية من أجل «العيش معا» بشكل أفضل وأن تندمج مثل هذه الأفكار في وعي الأجيال المقبلة.

بعد قرون من الاعتداء النفسي والجسدي الذي تعرض له السود المحليون والأجانب في الأراضي التونسية، مازال من الصعب على العديد من التونسيين قبول النقد الذاتي وتوسيع رؤيتهم إلى رؤية شاملة وغير أنانية حول ما ينبغي أن يكون عليه مجتمعهم وما ينبغي أن يتمتع به المواطنون والأجانب من حقوق ومساواة وكرامة على حد السواء.

عن الشعبوية كثورة مضادة

مصطفى عبد الظاهر[1]

«الشعبوية: ثورة للقضاء على كل ثورة «يُمكن للمقاومة أن تكون مُستلبة، ويمكن للخضوع أن يكون مُحرّراً؛ هذا هو تناقض الخاضعين الذي لا مفر منه»

-بيار بورديو

في العقود المتأخّرة من القرن العشرين، تعرّضت القوى الديمقراطية واليسارية بوجه خاص لسؤال حتمي ومأزق تاريخي كان واضحًا من قبل، وبلغ ذروة وضوحه مع احتجاجات العام 1968.

لقد تغيّرت الحالة التاريخية للطبقة العاملة، وتغيّر تكوينها الداخلي، ولم يعد بالإمكان اعتبارها الفاعل الرئيسي ضد الاضطهاد السياسي أو الاستغلال الاقتصادي، لأنها افتقدت الشروط الموضوعية التي يُمكن أن تؤسس لوعيها بذاتها.

ربما توجد الطبقة العاملة «في ذاتها» كحالة موضوعية، على الرغم من اتساع رقعة المُعرّضين للاستغلال، الذين يعتمدون على بيع قوة عملهم، لكنها لن تتمكّن من تأسيس وعي «لذاتها»، لأنها افتقدت شروط العفوية والتسلسل التي تؤدي إلى الانخراط في تنظيمات سياسية تُمكّنها من أن تعمل معاً تحت لواء برنامج سياسي واحد، سواء كان يستهدف الإصلاح السياسي أو خلق نمط إنتاج جديد.

كاستجابة لهذه المعضلة، طُرح العديد من الأفكار التي يُمكن أن تجمع ما هو متفرق عبر مرحلة «توسط». وتضمّنت هذه المحاولات العديد من الإجابات «الما بعد» بنيوية أو ماركسية أو حداثية، من بينها فكرة ما تزال تحظى بزخم نظري جاد إلى اليوم، ألا وهي الحل الشعبوي.

لقد ساهم العديد من المنظّرين السياسيين المعاصرين في النقاش حول الشعبوية، رفضاً وقبولاً، ويُمكن أن نجد أكثر أشكالها تماسكاً عند المنظّر الأرجنتيني أرنستو لاكلاو. باختصار أرجو ألا يكون مُخلّاً، وبالتخلي عن الكثير من المصطلحات المعقّدة التي يستخدمها لغرض الشرح، يرى لاكلاو أن الشعبوية هي العملية التي يتم فيها خلق فاعل سياسي عابر للطبقات تحت اسم الشعب، يُمكنه عبر تراكم «المطالبات» التي ستُشكّل مع تصاعدها واختلاطها هوية

[1] كتب الباحث والمترجم المصري مصطفى عبد الظاهر لموقع «الخندق» في آيار/مايو 2020 (العدد الثاني)
أُخِذَ من:
http://www.al-khandak.com/articles/24?fbclid=IwAR2rj-P_zClbqnJJSYkA-Truq8US6nOikrbgzgJl5KmE4UJ3voS100jjlE0

جمعية واحدة، يمكن أن تُضفي معنى واضحًا على «دالّ فارغ من المعنى»، مثل الشعب، بالشكل الذي يسمح له أن يكون «خصمًا» سياسيًا مُتماسكًا يستطيع أن يقف في وجه السلطة. هكذا يمكن التغلّب على أزمة عدم تماسك الفاعل السياسي الرئيسي.

في العالم العربي، وعلى الرغم من أن كلمة شعبوية تتخذ في تجلياتها السياسية والإعلامية اليومية معاني تشبه التلاعب بعواطف الجماهير أو التماشي مع «نزق العوام»، وبعض الدلالات الفولكلورية الأخرى، أرى أن ثورات العالم العربي، بموجتيها، شكلت معملًا اجتماعيًا وسياسيًا لاختبار حقيقة الشعبوية كاستراتيجية سياسية يُمكن للقوى الديمقراطية أن تنتهجها في ظل ما تواجهه من تفكك.

ديانا مقلد [1]

«لبنان: الحريات بين كرّ السلطة وفرّ الانتفاضة»[2]

يمكن الجزم بأن الانتفاضة الشعبية التي اندلعت في لبنان في 17 تشرين الأول/أكتوبر الماضي، نجحت في إنعاش الأمل رغم كل الصعوبات التي يعيشها البلد. والأمل هنا ليس بالمعنى السياسي المطلبي فقط، ولكن أيضًا من خلال انتزاع المتظاهرين والمتظاهرات لمساحات تعبير وشعارات متنوعة، ولغة فيها سقف حرية فردية عال لم يسبق أن ارتفع على هذا النحو من الوضوح.

فرغم كل التضييق الذي يُمارس على اللبنانيين في السياسة والاقتصاد والحريات العامة، كانت الانتفاضة فرصة لهم لينتزعوا تلك المتعلقة بالحريات الفردية مساحات في الفضاء العام، وهذا ما ظهر من خلال مراوحة واسعة من المطالب، خصوصاً تلك المتعلقة بالحريات الفردية والجنسية والسياسية. برز ذلك أيضاً من خلال ميل اللبنانيين إلى السخرية والرقص والشتم والتفنن في الهتافات التي تحولت إلى أغنيات وشعارات ملأت جدران المدن ورددها لبنانيون ولبنانيات.

وانتشار الشتائم في هتافات المحتجين فتح جدلاً مهماً، حول اسقاط قدسية رموز وقيادات تماماً كما فتح جدلاً موازياً حول موقع المرأة من تلك الشتائم، وحقوق مجتمع الميم.

سمعنا هتافات «عضوي ليس شتيمة» و«لوطي مش مسبة»، كردّ على العقلية الذكورية المسيطرة.

وكأن الشارع اللبناني انتفض على كل شيء من خلال طرح قضايا جندرية وقضايا حريات مناهضة للخطاب الشعبوي، ورافضة للتمييز القانوني والاجتماعي السائد، ففي الساحات شجب المحتجون التمييز الجنسي والنظام البطريركي الظالم للنساء، وأعلنوا رفضهم لرهاب المثلية، ودعوا لرفع سقف الحريات الفنية والاجتماعية.

لبنان والحريات والمثلية الجنسية

رغم أنه يُنظر إليه على أنه بلد ليبرالي اجتماعيًا بشكل نسبي، فإن لبنان ما زال يميز بشكل كبير ضد النساء خصوصاً في قوانين الأحوال الشخصية. وغم حرياته النسبية لكن قوانين القدح والذم وسطوة الطوائف تتحكم بالكثير من العروض الفنية والسينمائية والانتاج الأدبي بذرائع دينية أحياناً وسياسية في أحيان أخرى.

[1] كتبت ديانا مقلد لمعهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأميركية في بيروت، في تشرين الثاني/نوفمبر 2019

[2] أُخِذَ من:
84%D8%D8%A7%D9%_-_86%86%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%D9%/80849840/4/8/0/http://www.activearabvoices.org/uploads/8
84%D%84%D8%B3%D9%D8%A7%D9%_91%83%D8%B1%D9%D9%_86%8A%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%A8%D9%%AD%D8%B1%D9
81%D8%A7%D8%B6%D8%A9.pdf%86%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%D8%A7%D9%_91%81%D8%B1%D9%88%D9%8%B7%D8%A9_%D9

ولبنان، يجّرم المثلية الجنسي وفقًا لقانون يعود إلى الأيام الأخيرة من الانتداب الفرنسي، والمؤسسات الدينية التي ترفض العلاقات الجنسية المثلية تتمتع بقوة هائلة. من هنا بدت الهتافات المنادية بحقوق المثليين تحولاً مفاجئا وقويًا، تمامًا كما بدا الظهور القوي للنساء اللبنانيات مشاركة واحتجاجًا، فقدً قامت الجماعات النسوية والنشطاء الشباب بتنظيم فعاليات عامة تدعو إلى وضع حد للتمييز، وكانوا في الخطوط الأمامية للاحتجاجات، ووقفوا بين قوات الأمن والمتظاهرين الذكور في محاولة للحفاظ على السلم.

أظهرت استطلاعات سابقة أن المجتمع اللبناني بشكل عام موقفه سلبي تجاه المثلية الجنسية، حيث أظهر استطلاع أجرته مؤسسة بيو للأبحاث عام 2013 أن 80 % من السكان يرفضونه. لكن المدافعين عن المثليين يطالبون بأن تكون دعوات التغيير السياسي وموجة الاحتجاجات المناهضة للحكومة، فرصة لإعادة النظر في المشاعر المعادية للمثليين في المجتمع اللبناني.

تلك الحيوية المطلبية، كانت قد سبقت الانتفاضة اللبنانية لكنها وجدت في زخمًا هائلًا ساحات الاحتجاج.

خطاب السلطة

في مقابل ارتفاع نبرة الاحتجاج، ركز الخطاب الموالي للسلطة على استنهاض رهاب المثلية وإثارة المخاوف بشأن تنوع المحتجين وانفتاحهم، والنيل من نساء مشاركات ومحاولة وسم المطالب العالية السقف بأنها وليدة أجندة خارجية تسللت عبر منظمات غير حكومية تسعى لتقويض قيم المجتمع اللبناني.

«معتبرين اذا نجحت هيدي الثورة وأقرت قانون بعيد عن الطائفية رح يطبقوا القوانين المتعلقة بمثليتهم الجنسية... شياطينكم ومشاريع ليلى تبعكم ما رح تمرق»... لم يصدر هذا التهديد عن رجل دين أو مرجعية سياسية تقليدية، بل قاله مخرج برامج لرئيس الجمهورية ميشال عون ضد الانتفاضة الشعبية. ساخرة لبناني معروف هو شربل خليل في سياق القائه خطاباً داعماً ومضمون كلام خليل ليس بعيداً عن أدبياته، فقد تكرر هجومه في أكثر من مناسبة باتجاه فنانين وفنانات على نحو ينطوي على الكثير من الهوموفوبيا والاسفاف. كان خليل ضمن مجموعة من السياسيين والشخصيات العامة وحتى الفنانين الذين رموا سهام الإدانة والتشهير والتحريض ضد المثليين جنسياً، وضد اللاجئين وضد نساء وضد مغنين وفنانين ومجموعات مدنية كان لها دور فاعل في الانتفاضة اللبنانية. وفي الحقيقة فقد برزت مقاربة مماثلة بل وأكثر حدة في مساحة واسعة من الإعلام الموالي للسلطة باختلاف ألوانها، فقد تكرر اتهام المتظاهرين بأنهم «مثليون» وبأنهم أيضاً يتناولون المخدرات و»ملحدون»، بل إن واحدة من الإعلاميات المعروفات الموالية لرئيس الجمهورية سخرت علناً من أخلاقيات المتظاهرات والمتظاهرين وقالت عبر برنامج تلفزيوني «خلينا نشوف كام حالة حبل رح يصير».

حصل ذلك أيضًا قبل الانتفاضة عندما جرى منع حفل فرقة «مشروع ليلى» في مدينة جبيل في صيف 2019 واتهامهم

بتحقير الشعائر الدينية والتعرض للمقدسات المسيحية. تلا الاتهامات عاصفة من الإهانات والشتائم والتهديد بالعنف، وبدلًا من التمسك بحق الفرقة في الغناء وحرية التعبير قبلت النيابة العامة شكوى المدعين والغت العرض.

من هنا، بدت شعارات المحتجين في الانتفاضة اللبنانية بمثابة ردّ على ما حصل أيضًا مع فرقة «مشروع ليلى» بصفته انتهاك يهدف إلى تقويض حرية التعبير بمجملها. صحيح أن رهاب المثلية لن يختفي من المجتمع إذا سقطت الطبقة الحاكمة، لكن الدولة العلمانية ستكون بداية لعملية طويلة الأجل لتشجيع القبول والحماية المتساوية بموجب القانون، وهذا ما كان في لغة المحتجين وفي دوائر النقاش الجريئة التي ملأت ساحات التظاهر.

على الرغم من أن سمعة لبنان هي أنه بلد يحوي مساحة واسعة نسبياً لحرية التعبير، لا يزال المتظاهرون الذين يسعون لإزاحة الطبقة السياسية الحاكمة يواجهون تحديات ليست سهلة، إذ يجري استخدام قوانين التشهير من قبل "شخصيات سياسية ودينية قوية" من أجل إسكات المنتقدين.

فمثلًا، حقق مكتب الجرائم الإلكترونية في لبنان بما مجموعه 3599 حالة تشهير بين كانون الثاني 2015 وأيار 2019، وهو ما يمثل زيادة مذهلة بنسبة 325 % في حالات التشهير بسبب الخطاب عبر الإنترنت خلال تلك الفترة. كما يجري استسهال استهداف من لديهم انتقاد سياسي عالي اللهجة بتهم العمالة والتبعية وأيضًا قوانين القدح والذم الفضفاضة في لبنان.

زمن ما قبل انتفاضة 17 تشرين الأول مختلف عما بعدها. ليس هناك أوهام بأن الطريق إلى انتزاع حقوق عامة وفردية وسياسية هو طريق طويل وشائك، لكن ما حققته الانتفاضة، هو قدرة اللبنانيين واللبنانيات على استعادة الحق العام والحيز العام، عبر إعلاء المطالب ورفع سقف النقاش واستنباط الحلول وربما ...انتزاعها بقوة الحق. والذي لا شك فيه هو أن الانتفاضة رفعت منسوب النقاش حول مفاهيم رجعية، كانت السلطة قد أرستها، وهي تتعلق بحقوق أقليات جندرية وجنسية، أيضًا الانتفاضة وضعت خطاب النظام كلغة وكقاموس في موضع السخرية، وهذا ما يؤشر إلى رغبة بالإطاحة بلغة السلطة وبزمنها.

القسم الثاني:
ساحات تنتفض

الحركات الاحتجاجية في السودان:
لجان المقاومة والتغيير نموذجًا

عزة مصطفى [1]

«الحركات الاحتجاجية هي سياسة يقوم بها الناس وليست بحال سياسة النُخب» -هانك جونستون

مقدمة

تسعى الورقة إلى التعرف على الحركات الاحتجاجية في السودان مركزةً على لجان المقاومة والتغيير كإشارة واضحة للتغيرات في المظهر السياسي, فارضةً نموذجًا مُختلفًا عما كانت عليه الحركات الاحتجاجية من قبل في السودان, التي شهدها منذ زمن بعيد قبل الاستقلال كحركات مقاومة للوجود الاستعماري والسياسات البريطانية في البلاد, وفيما بعد الاستقلال كحركات تنادي بضرورة تغيير سياسيات الحكومات الوطنية خاصة التي جاءت بانقلابات عسكرية. أكتوبر 1964, وأبريل 1986 هما ثورتان قامتا من أجل محاربة الحكم العسكري وضرورة قيام نظام ديمقراطي يحقق إرادة الشعب في العيش بكرامة, وهو إلى حد كبير يتشابه مع ما حدث في ديسمبر 2018 من حراك واحتجاج مناهض لحكم العسكر الاستبدادي.

الحركات الاحتجاجية في السودان, لجان المقاومة والتغيير: النشأة والصيرورة

تُعد لجان المقاومة والتغيير بمثابة تنظيمات قاعدية تأسست في ديسمبر/ كانون الأول 2018, كمحرك أساسي للحراك في الخرطوم وفي مناطق أخري بهدف إسقاط نظام عمر البشير, والذي يحكم البلاد منذ 1989 بقبضة أمنية باطشة, وقد هدفت هذه اللجان المقاومة إلى تعبئة الشارع وتنظيم المواطنين وقيادة الفاعليات المقاومة للحكومة, وقد تأسست بشكل غير مركزي؛ كانت كل منطقة تتخذ قراراتها منفصلة بحسب الوضع والظرف القائم آنذاك, كما تشكلت لجان المقاومة في كل مدن السودان, مما حدا للأجهزة الأمنية إلى تكثيف قبضتهم الأمنية, مما أدى إلى زيادة أعداد المعتقلين. [2]

كانت لجان المقاومة في توافق تام مع تجمع المهنيين السودانيين[1], ونشأت تكوينات اللجان كجناح سياسي وليس نقابة تهتم بعمل الندوات السياسية وتنسيقها إضافةً لعمل المتاريس في الشوارع كنوع من أنواع الاحتجاج, إضافةً إلى أنها تعمل

[1] باحثة في قضايا الديمقراطيّة والأحزاب السياسيّة والمجتمع المدني في السودان

[2] للمزيد حول نشأة لجان المقاومة أنظر/ي صلاح الدهني, «لجان المقاومة بالسودان..محرك رئيس للشارع يؤسس لجسم تنظيمي» في m.arabi21.com بالإضافة الى اللائحة التنظيمية للجان المقاومة والتغيير تحتوي على 10 مواد تنظيمية مجازة في 3 سبتمبر/أيلول 2019. كذلك
Magdi El- Gizouli, «Mobilization and Resistance in Sudan›s Uprising, from neighborhood committees to zanig queens « Rift Valley Institute ,briefing paper, January,2020.

عمل القناة في توصيل مطالب القواعد وما تريد إيصاله للتجمع أو إلى قوي إعلان الحرية والتغيير-أثناء فترة الحراك وكذلك فترة اعتصام القيادة, فقد تغير شكل العلاقة والصلة فيما بعد. كما تولت لجان الأحياء ولجان المقاومة تسيير المواكب الأسبوعية في الأحياء وفي كل موكب يكون لديها مطلب محدد تجوب به المدينة معلنةً عنه في شكل شعارات أو أهازيج غنائية مصحوبة بطبل, وقد تولى تجمع المهنيين السودانيين التخطيط لمسارات المواكب الجماهيرية في العاصمة ومدنها الثلاث الرئيسية إضافة إلى الأقاليم فقد تولي تجمع المهنيين في كل ولاية تحديد مسار مواكبه هناك. فكانت التظاهرات تبدأ في تمام الساعة الواحدة ظهرًا في التزام تام بالموعد رغم التواجد الكثيف للقوة الأمنية والمحيطة بأماكن المسارات المعلنة, غير أن الجماهير تُصر على تنفيذ الجدول كما هو مخطط في إصرار واضح وحماس عالي.

يقود معظم لجان الأحياء مجموعة من الشباب تتراوح أعمارهم ما بين 18 إلى 30 سنة, مما عكس روح المقاومة والصدام, وكذلك النشاط المتواصل والدؤوب. هنا, استطاع الشباب توظيف طاقاتهم ومعرفتهم الوثيقة بالوسائل التقنية الحديثة وكذلك معرفتهم التأمينية العالية للوسائط في أن يستخدم كل ذلك في توثيق المواكب من خلال تصويرها وبثها مباشرة في طريقة تبادلية ما بين المواكب في جميع أنحاء البلاد وهو عمل توثيقي محترف لا يمكن تجاهله, إضافةً إلى توثيق أي انتهاك تقوم به الجهات الأمنية ضد المُحتجين. كما عملت الوسائط كرقيب لتصرفات الأجهزة الأمنية والتي أصبحت تتعامل معها بحذر وتدبير. [3]

استمرت اللجان في دورها المقاوم إلى أن سقطت حكومة البشير في 6 أبريل\نيسان 2019, تمثلت مطالب الحراك في شعار «حرية, سلام, عدالة» وهي ضالة الشعب السوداني منذ 1989. يعكس الشعار مطالب تحقيق ما هو مفقود بسبب المحسوبية والولاء للنظام والتمتع بموارد الدولة دون حسيب أو رقيب, واستمداد القوة من الولاء للنظام. وبما أن الشباب كان أكثر الفئات العمرية تضررًا من النظام, حيث كانت البطالة ونسبتها العالية محرك هام لهؤلاء الشباب في هذا الحراك, فحسب تقرير وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي, فإن نسبة البطالة بلغت 32.1% من حجم القوى العاملة في البلاد والبالغة 25 مليون شخص من إجمالي عدد السكان 41.7 مليون نسمة [4]. ومن ثم جاءت قيادة التحركات في الغالب من بين صفوف الشباب, وقد عملوا في تناسق وتخطيط دقيق عكس مدى الإيمان بضرورة وحتمية التغيير.

شارك لأول مرة في تاريخ السودان النساء بأعداد كبيرة في الحراك الاحتجاجي دون خوف أو تراجع بسبب العنف والقمع المفروض, فواجهن الاعتقال, الضرب والاغتصاب بكل شجاعة في صورة تعكس مدي الإصرار لتحقيق الهدف خاصة أن النساء قد أُهينت من حكومة الإخوان الإسلامية, حيث حُرم عليهم ارتداء البنطلون أو الخروج من غير

[3] أنظر\ي عزة مصطفى, هذا هو تجمع المهنيين السودانيين, مجلة بدايات, العدد 23-24-2019, بيروت
[4] تقرير سيف اليزل بابكر « 8 ملايين عاطل يؤرقون السودان, تضاعف البطالة أحد أكبر تحديات الاقتصاد» https:\\m.aawsat.com 4 سبتمبر/أيلول 2019

غطاء الرأس وذلك وفقًا لقانون النظام العام, وخاصة المادة 152 الخاصة بالزي الفاضح والسلوك, فقد أعطى هذا القانون رجال الشرطة سلطة تقديرية مما تسبب في إهانة النساء[5] , كل ذلك شكل تراكم وغضب على مر السنين, وجد في حركات المقاومة والتغيير قناة تنظيمية لحراك شعبي يوحد الأهداف ويحقق المطالب.

لجان المقاومة والتغيير: ماذا بعد فض الاعتصام؟[ii]

جعلت المعاناة التي واجهها السودانيون طوال الثلاثين عامًا حافزًا للدخول في صفوف حركات ومجموعات تقاوم أساليب وسلوك النظام السابق في محاولة لإيجاد مساحات للحرية والسلام والعدالة كهدف يُبتغي تحقيقه, وعليه ترسم وتخطط الاستراتيجيات لتنفيذ تلك الأهداف مع الوضع في الاعتبار ضرورة التكيف مع البيئة السياسية القائمة, واضعين في البال التساوي في نجاح وفشل الاستراتيجيات المرسومة وبالتالي تأجيل تحقيق الأهداف.

في هذا الجزء نتطرق لمعرفة الفعل الاجتماعي والسياسي الذي أتبعته اللجان في تحقيق مطالبها وتثبيت أدوارها, في استعارة لوصف كلاوزفيتز للحرب **«أن الاحتجاج والحركات الاجتماعية ما هما إلا سياسة بمعان أخري, فالجماعات الفقيرة في مواردها أو التي يكون موقفها ضعيفًا بحيث تكون قادرة على ممارسة تأثير على القرارات السياسية, يمكن بالرغم من ذلك أن تنخرط في عملية سياسية عن طريق النزول إلى الشوارع».**[6]

في هذا الجانب نستطيع القول بتداخل الفعل السياسي والدور الاجتماعي في عمل لجان المقاومة, فاللجان تأسست كحاضنة لفعل سياسي محدد وموجه غايته إسقاط المنظومة السياسية الحاكمة بكامل أركانها واختُزل المطلب في كلمتين **«تسقط بس»** أي لا شيء غير سقوطها وزوالها. وقد تحقق لها ذلك في يوم 6 أبريل 2019, سقط النظام, وامتلأت الشوارع بالجماهير تعبيرًا عن الانتصار كتتويج لرغبات ومطالب سياسية. هنا, قررت الجماهير الاعتصام أمام القيادة العامة للقوات المسلحة حتى رحيل جميع أركان النظام, ومن هنا بدأ دور جديد للجان المقاومة والتغيير في كيفية حماية الثورة من الاختطاف وضمان استمرارية الروح الثورية.

بدأ التنسيق الفعلي ما بين اللجان وقوى إعلان الحرية والتغيير[iii] ؛ المحركان الرئيسيان للعملية السياسية بعد عزل البشير, منذ بدء الاعتصام في 6 أبريل وحتى يوم فض الاعتصام ففي 3 يونيو. هكذا, برز الدور المتكامل للجان المقاومة في كيفية إدارة شئونها من خلال التنسيق مع لجنة الميدان بقوى إعلان الحرية والتغيير, تفاعل شباب اللجان طيلة الفترة بصورة عكست مدي الوعي السياسي لديهم بأن الثورة يجب أن تُحرس وتظل مترابطة, وقد شكلت ساحة الاعتصام نواة لتوافق جماعي بين كل القوى السياسية أوضحت توحد الأهداف والإصرار على تحقيق الغايات. وقد أفردت الساحة مساحات واسعة للشباب لممارسة

[5] للمزيد حول قانون النظام العام أنظر\ي قانون الأحوال الشخصية السوداني لسنة 1996
[6] هانك جونستون, الدول والحركات الاجتماعية, ترجمة أحمد زايد, المركز القومي للترجمة, القاهرة 2018

الفعل السياسي بصورة عملية وهو شيء افتقدوه طيلة الثلاثين عامًا؛ فقد تشكلت لديهم فرص في تلك الفترة للالتحام بالقيادات السياسية بصورة يومية عبر المخاطبات وإرسال الاعتراضات وسماع الرأي والرأي الأخر، وقد ساعدهم ذلك فيما بعد في التعامل مع الظروف التي جدت بعد فض الاعتصام. كما استطاع الشباب أن يوصلوا أصواتهم وآرائهم حول القضايا التي تُناقش أثناء بدايات التفاوض مع المكون العسكري، وشكلت مجموعة ضغط مؤثرة على طرفي التفاوض لا يمكن تجاوزها. كان الدور السياسي الذي لعبته اللجان أثناء فترة الاعتصام يُنبئ ببزوغ شكل جديد من أشكال المقاومة الشعبية.

استطاعت اللجان إعادة تكوين وترتيب نفسها من جديد وبدأت في العمل على مستوي الأحياء في جميع مدن السودان، تزامنًا مع تشكيل الحكومة الانتقالية والتي أصبحت قوى إعلان الحرية والتغيير حاضنتها السياسية، نشبت خلافات ما بين اللجان وقوى الحرية والتغيير في هذه الفترة بسبب الاختلاف حول كيفية التعامل والتباطؤ في متابعة ما حدث وأنه يجب عدم التعامل مع المكون العسكري لضلوعه بصورة أو بأخرى في أحداث فض الاعتصام. هذا الموقف عرض العديد من شباب لجان المقاومة للتهديدات؛ الخطف والاختفاء القسري من قبل مجموعات مجهولة تحاول تخويف اللجان ومحاولة منها لتحجيم أدوارهم داخل الأحياء والساحة السياسية عمومًا[7].

اتجهت اللجان للدور الاجتماعي بتقديم جزء من الخدمات داخل الأحياء، مثل توفير المواد الصحية مع التوعية الصحية والنظافة للأماكن العامة، وإقامة الأسواق للبيع المُخفض لتجنب ارتفاع الأسعار ومحاربة انتهازية بعض التجار، ومراقبة توزيع الخبز والوقود في زمن الأزمة، وقد شهد لهم الجميع بالتنظيم العالي والعمل الجماعي في إدارة تلك الشؤون. هذه التفاصيل توضح التغيير الذي حدث في الحياة الاجتماعية في السودان وكيف أن الأدوار واللاعبون تغيروا وفقًا لمتطلبات المرحلة، وكيف أصبح هؤلاء الشباب بقصد أو بدون قصد لاعبين جدد ذو تأثير واضح في الحياة العامة في السودان.

دفع هذا التصاعد في دور لجان المقاومة والتغيير وزير الحكم الاتحادي، وهو يمثل الجهة التي تتبع لها جميع المحليات المسئولة عن إدارة شئون الأحياء، إلى إصدار قرار يقضي بتبعية لجان المقاومة والتغيير إلى المحليات وتتشاور المحليات في اختيار هياكلها مع قوى الحرية والتغيير، وهو أمر رفضته جميع اللجان وأعلنت عدم موافقتها ورفضها التام أن تتبع لجهة مهما كانت وأنها سوف تعمل باستقلالية وحيادية في القضايا الاجتماعية والقاعدية. ويعكس ذاك الرفض مدي الفجوة والتباعد ما بين اللجان وقوى الحرية والتغيير، ومحاولة النخب الجديدة تحويل لجان المقاومة إلى لجان خدمات عبر سن قوانين ولوائح تُحجم وتَحصر دورها في نطاق محدود يجعل منها تابعة ويُنقص من دورها.

[7] سعاد الخضر، ظاهرة الاختفاء القسري..(ظلال تتمدد في براحات الثورة ..اختفاء الناشطين)، 18 , www.sudanile.comأبريل /نيسان 2020

من ناحية أخرى سعت لجان المقاومة لتدريب مجموعاتها على عملية السلام التي تتم الآن في جوبا عاصمة جنوب السودان، وأن السلام أصبح ضرورة تتطلبها المرحلة الحالية والقادمة، ونظمت ندوات وورش عمل حول موضوع السلام استضافت فيه سياسيين وأكاديميين وناشطين لتبصيرهم حول أهمية السلام وماذا يدور في المفاوضات[8]، وقد نظمت لجان الخرطوم لقاءًا عبر الهاتف مع القائد عبدالعزيز الحلو قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال، وهذا الفعل يوضح أنهم أكثر فئة تأذت من قضايا الحرب والسلام وأنه قد آن أوان المساهمة والمشاركة، وأن الشباب لديه صوت ولديه فعل، وهو بمثابة رسالة للقوى السياسية في الداخل بأنهم يمكن أن يتجاوزوا في عديد من القضايا التي عملوا على احتكارها كفاعلين أساسيين في إنجازها وتخطيط مصيرها، وهو أمر واضح أنه يصب في خانة أن لجان المقاومة والتغيير مستمدة إرادتها من اسمها، تبرز المقاومة في الجانب الرقابي والخدمي، ويبرز التغيير في السعي لاختلاق العمل السياسي بصور مختلفة عن التي كانت عليه وأن العمل السياسي يمكن أن يتأتى بعيدًا عن قنوات الأحزاب السياسة، وأن **«الشعب يبتدع فهمًا جديًدا للسياسة عنوانه من الملموس نبدأ، وأن الإحتجاجات المطلبية، مهما إبتعدت عن السياسة، ستصطدم بها عاجلًا، فارضةً نفسها في قمة تكتيكات العمل السياسي»**[9].

سيناريوهات مستقبل لجان المقاومة والتغيير:

يوضح الشكل أدناه السيناريوهات المتوقعة لحال لجان المقاومة والتغيير، وما يترتب على كل سيناريو من نتائج:

[8] مقابلة هاتفية مع الشفيع خضر سعيد، كاتب ومسئول التنظيم السابق في الحزب الشيوعي السوداني 28\مارس/أذار2020
[9] الشفيع خضر سعيد، معالجة جذور الصراع وعدم الإستقرار في السودان، مجلة القدس العربي، 19نوفمبر/تشرين الثاني 2019

- سوف تنخرط في دوامة الأحزاب والعراك\الخلاف السياسي وتذوب تمامًا , تتماهي مع الخط الرئيسي للحزب

- تصبح كمية عددية داخل الحزب يُستفاد منها كنسبة في الأنتخابات القادمة.

- تستمر في حالها لجان مقاومة وقوة ضغط على الحكومة, الأحزاب وقوى إعلان الحرية والتغيير.

- بجانب مواصلة عملها الرقابي والخدمي .

- قد تتوفر لهم فرصة تصعيد بعض من قياداتهم للعمل السياسي في المجالس التشريعية والبرلمان مع الدعم الكامل من جميع لجان المقاومة والتغيير.

السيناريو الأول: **الاندماج داخل الأحزاب السياسية:**

يتوقع هذا السيناريو محاولات الأحزاب «مغازلة» لجان المقاومة حتى تستفيد من أعدادها في التجهيزات للمرحلة القادمة بالتحضير لفترة الانتخابات التي تعقب الفترة الانتقالية. كما ذكرنا سابقًا, هناك عدد من لجان المقاومة تضم عدد غير قليل من المُنتمين للأحزاب السياسية ولكنهم انضموا للجان بصفة غير حزبية, فقط انتمائهم للحي الذي تقع فيه اللجنة, وهذا السيناريو يتطلب جهد كبير من جانب الأحزاب في استعادة ثقة هؤلاء الشباب خاصة بعد فترات ثورات الربيع العربي ومُطالبتهم بضرورة تجديد أنماط والسياسيات الهيكلية للأحزاب وإعطاء الشباب فرص أكبر في القيادة والتمثيل داخل الهياكل العليا. جدير بالذكر أنه هناك فجوة واضحة بين أعلى الهرم الحزبي وقواعده التي ترى أن القيادة تنظر لهم بوصفهم كم وليس كيف.[10]

[10] ملخص مقابلات ومجموعات أجرتها كاتبة الورقة مع مجموعات من الشباب أعضاء في أحزاب الأمة القومي والشيوعي السوداني, كانت بغرض بحث حول الأحزاب السياسية في السودان, 2018

السيناريو الثاني: **الاتحاد مع قوي الحرية والتغيير:**

في ظل الفجوة الواقعة ما بين اللجان وقوى الحرية والتغيير تكون التوقعات بحدوث هذا السيناريو بعيدة بعض الشيء، بسبب الاختلاف في وجهات النظر حول سياسيات قوى الحرية والتغيير وإبعادها وتجاهلها للقوى الشبابية في التمثيل داخل المشهد السياسي، وهي التي تحمي الثورة كقوة عددية فاعلة. ترى اللجان أن السيطرة على الشارع وتحريكه تحت إرادتها ويدها وهي الحارسة الأمينة للثورة، لذلك على قوى الحرية والتغيير أن تتصرف معها بناءً على هذا الاعتبار، أو تظل المسافة موجودة لحين الوصول الى اتفاق مُرضي.

السيناريو الثالث: **أن تبقى مستقلة:**

من خلال تنظيم نفسها في حزب سياسي أو تيار جديد، لكن هذا السيناريو يتطلب العديد من الجهود والتدريبات للمجموعات الشبابية لأنها بالتأكيد تتفاوت في مستوياتها المعرفية والتدريبية وكذلك إدراكها السياسي وممارسته، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تكون احتياجات التمويل والإجراءات التنظيمية المُعقدة عائقًا مؤثرًا يُعطل أمر تنظيمها في تيار مالم تتحد مع بعض القوى السياسية الأخرى غير الأحزاب والتكتلات السياسية والتي تعمل بصورة مستقلة، ومن ثم يمكن للجان أن تثق في طرحها وبرامجها وتدخل في تحالف يخلق تيارًا أو تنظيم سياسي جديد.

السيناريو الرابع: **الاستيعاب داخل قوات الدعم السريع:**

يبدو أن هذا السيناريو مُستبعد، نسبةً لأزمة الثقة من جانب اللجان وهي ترى في القوات جزء أساسي من القوى التي فضت اعتصام القيادة العامة، وقد حاولت بالفعل قيادات من جانب قوات الدعم السريع استيعابهم ودمجهم ولكن قُوبلت بمقاومة ورفض شديد.

خاتمة

تمثل متطلبات المرحلة الانتقالية الحالية التي يمر بها السودان والتي حُددت بثلاث سنوات، بداية لمرحلة مُختلفة عن سابقتها، ويُنظر لها الجميع على أنها مرحلة تحول حقيقية سياسيًا واجتماعيًا وثقافيًا، وهذا ما عكسه شعار الثورة «حرية، سلام، عدالة» وهو شعار مضمونه الوعي الجماهيري بضرورة تحقيق الثلاث مبادئ لتتم عملية الاستقرار واستدامة السودان، هذا كله لن يتأتى إلا بتحقيق المشاركة الفعالة للجميع دون استثناءات من خلال رغبة وإرادة سياسية حقيقية تسعى إلى تنفيذها. وأن يكون الشباب هم المحرك للعملية السياسية والاجتماعية القادمة في السودان، كما يجب أن تضع الأحزاب السياسية في برامجها للمرحلة الديموقراطية القادمة المطالب الشبابية وتضمينها بما يتفق ورغباتهم وأن يكون دورهم القادم أكثر تأثيرًا نظرًا لثقلهم وتأثير فعلهم على أرض الواقع.

[i]يعرّف التجمع نفسه بأنه «امتداد لتاريخ طويل للمهنيين السودانيين ومحاولات لم تستمر بسبب تضييق السلطة وحرمان المهنيين من حق التكون النقابي»، لافتاً إلى أنه «كانت هنالك محاولات تاريخية عديدة لتكوين أجسام للمهنيين تدافع عنهم وتعمل علي تحسين وضعهم أبرزها تجربة تكوين جسم تحالفي للمهنيين في 2012 ثم 2014». ويضم تجمع المهنيين عدداً من اللجان والجمعيات والتجمعات, بينها ميثاق وأهداف مشتركة تم إعلانها في منتصف عام 2018, مع وجود عدد كبير من الأجسام المهنية التي أعلنت دعمها للتجمع في انتظار الانضمام الرسمي. شهدت سنة 2012 تحديداً في شهر يوليو التحرك لتكوين جسم يضم المهنيين ويوحد مطالبهم, فكانت الدعوة الى أول اجتماع بخصوص هذا الغرض في عيادة الطبيب: أحمد عبدالله الشيخ-نقيب نقابة أطباء السودان الشرعية-حضره لجنة المعلمين ونقابة أطباء السودان الشرعية. بدأ ب11جسم واقاموا عدة ندوات وورش عمل منذ 2012-2014 للمزيد أنظر/ي www.sudaneseprofessionals.org

[ii]مجزرة حصلت يوم 3 يونيو/حزيران 2019, فقد اقتحمت مجموعات مسلحة ترتدي أزياء قوات رسمية مقر الاعتصام مُستعملة الأسلحة والغاز المسيل للدموع لتفريق المعتصمين السلميين, نتج عنه 100 من القتلى, عدد غير مؤكد من الجرحى وأعداد من المفقودين والمُغتصبين والمُغتصبات. للمزيد حول الموضوع يمكن متابعة تقارير هيئة الإذاعة البريطانية .bbc Comإضافة الى عدد من الفيديوهات التوثيقية على YouTube.

[iii]قوي إعلان الحرية والتغيير تضم قوي الأجماع الوطني, قوي نداء السودان وتجمع المهنيين السودانيين, والاتحاد المعارض, تأسس في يناير/ كانون الثاني 2019 خلال الاحتجاجات 2018-2019, فقامت المكونات بصياغة «إعلان الحرية والتغيير» الذي دعا الى إقالة الرئيس عمر البشير الذي أستولي على السلطة بانقلاب عسكري في 30 يونيو/حزيران 1989. قادة التنسيق للاحتجاجات الى سقط النظام وبعدها أصبحت الحاضنة السياسية للحكومة الانتقالية. www.sudaneseprofessionals.org

الجزائر: عام على الثورة

زين العابدين غبولي [1]

في 22 فبراير 2019، خرج ملايين الجزائريين إلى الشوارع احتجاجًا على العهدة الخامسة للرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة[2]. اتحدت جميع الطبقات الاجتماعية والسياسية الجزائرية ضد الشخصية الحاكمة التي سيّرت البلاد منذ 20 عامًا. أسقطت هذه الاحتجاجات الحكومة[3]، ودفعت الرئيس إلى الاستقالة[4] وكسرت النظام السياسي. ومع ذلك، بعد أكثر من عام، لا يزال الجزائريون في الشوارع يطالبون بالديمقراطية والحرية[5]. كانت حركة الاحتجاج هذه أكثر نقطة تحول ملحوظة عبر التاريخ السياسي الحديث للبلاد. لقد غيرت هذه الحركة الجزائر[6] بشكل أساسي ودفعت بسلسلة من الأحداث غير المتوقعة.

لذلك، فإن التعبئة الاحتجاجية الجزائرية الجارية منذ 2019 تعتبر بمثابة حالة جيدة لدراسة الحركات المدنية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يتطلب فهم الأحداث التي دامت سنة في الجزائر تحليلًا دقيقًا لجذور هذه الثورة التي اندلعت فجأة في فبراير الماضي، وهيكل وخصائص حركة الاحتجاج السلمي وردود النظام السياسي المختلفة.

جذور الثورة

كانت الجزائر منذ فترة طويلة واحدة من أكثر الدول تعقيدًا وغموضًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. بفضل اقتصاد ريعي، تمكنت السلطات الجزائرية من النجاة من الدعوة الإقليمية للتغيير في عام 2011 باستخدام سياسات الرّفاه الاجتماعي[7]. ومع ذلك، بقيت المظالم الاجتماعية والسياسية، بما في ذلك الحريات السياسية المحدودة[8]، وزيادة معدلات البطالة[9] والفقر[10] كما هي، مما سمح للجزائريين، تدريجيًا، بتشكيل شعور بالاستياء الشعبي.

[1] باحث مشارك في معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأمريكية في بيروت

[2] Slimani, S. (2019, February 22). Protests Held Across Algeria Against Fifth Term for President. Retrieved from https://www.bloomberg.com/news/articles/2019-02-22/protests-held-across-algeria-against-fifth-term-for-bouteflika

[3] Dardar, J. (2019, March 11). Algerian Prime Minister Ahmed Ouyahia Resigns. Retrieved from https://www.moroccoworldnews.com/2019/03/267776/algerian-prime-minister-ahmed-ouyahia-resigns/

[4] Abdelaziz Bouteflika: Algerian leader resigns amid protests. (2019, April 3). Retrieved from https://www.bbc.com/news/world-africa-47795108

[5] Allouche, Y. (2020, February 21). Algeria's popular movement, one year on. Retrieved from https://www.middleeasteye.net/news/algeria-protests-hirak-one-year-anniversary

[6] Charef, A. (n.d.). The Hirak transformed Algeria, but not the system. Retrieved from https://www.middleeasteye.net/opinion/hirak-transformed-algeria-not-system

[7] BENLİ ALTUNIŞIK, M. (2014). Rentier State Theory and the Arab Uprisings: An Appraisal. Uluslararası İlişkiler, 11(42), 75–91.

[8] Algeria: Bouteflika Resignation an Opening for Rights. Human Rights Watch. (2019, April 9). Retrieved from https://www.hrw.org/news/2019/04/09/algeria-bouteflika-resignation-opening-rights

[9] Algeria Unemployment Rate [1982 - 2020] [Data & Charts]. Retrieved from https://www.ceicdata.com/en/indicator/algeria/unemployment-rate

[10] 10 Disturbing Facts about Poverty in Algeria. The Borgen Project. (2019, December 11). Retrieved from https://borgenproject.org/facts-about-poverty-in-algeria/

منذ أن عانى الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة من سكتة دماغية في عام[11] 2013، ومع تدهور حالته الصحية وغيابه طوال السنوات التالية[12] ، بدأ الوضع السياسي في الجزائر يُظهر علامات الرّيبة وأصبح الاستقرار السائد محل تهديد[13] . لقد عنى إعادة انتخاب بوتفليقة في عام 2014 في حالة طبية صعبة[14] أن النظام غير قادر على تجديد نخبته، الأمر الذي أثار تساؤلات جدية بشأن خلافة بوتفليقة. شعر الجزائريون بالإذلال لأن رئيسهم تعرض للسخرية من وسائل الإعلام الكبرى؛ ساهم هذا الإذلال في انتاج رغبة في تغيير سياسي جذري[15] .

في هذا السياق، لم تكن ثورة 22 فبراير الشعبية في الجزائر مفاجأة في الواقع بقدر ما كانت النتيجة الطبيعية للوضع المتدهور في البلاد. من الواضح أن هناك جذور عميقة لإحباط الجزائريين. قاد الوضع السوسيواقتصادي، والظلم الطويل الأمد، وعدم اليقين السياسي والشعور بالذل في نهاية المطاف الناس إلى الشوارع بإعتباره الخيار الأخير.

في النهاية، كانت ثورة الجزائريين متوقعة لفترة طويلة. فقد فشل النظام في توفير بديل سياسي جديد يقود المرحلة الانتقالية الحرجة بعد بوتفليقة[16] . كانت المحاولة الخامسة لبوتفليقة بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير لأنها أثبتت عدم وجود «خطة تغيير» لنظام ما بعد بوتفليقة. وكان نتاج ذلك حركة الاحتجاج الاستثنائية، المعروفة باسم «الحراك»، ووضع الجزائر أمام مستقبل ضبابي.

الحراك: تفصيل حركة الاحتجاج

شكّل الحراك الجزائري بلا جدال أحد أهم الحركات السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ عقود. منذ أول مظاهرة حاشدة جمعت آلاف الجزائريين يوم 22 فبراير ضد عهدة خامسة للرئيس السابق بوتفليقة[17] ، واصلت الحركة ترك بصمتها على التاريخ السياسي الحديث للبلاد. ومن أجل فهم الحراك، من الضروري التركيز على تقنيات التنظيم الذاتي الخاصة به، وتحوّل مطالبه وشعاراته، وتطوّر تقنيات التعبئة الخاصة به والآفاق الحقيقية لإمكاناته.

[11] Algeria's Bouteflika shown in first images since stroke. (2013, June 12). Retrieved from https://www.bbc.com/news/world-africa-22883164
[12] Ouali, A. (2014, October 1). Algeria's ailing president absent amid crises. Retrieved from https://www.washingtonexaminer.com/algerias-ailing-president-absent-amid-crises
[13] Bendaoudi, A. (2018, December 12). Hints of Crisis as Algeria Enters Election Mode. Retrieved from https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/hints-of-crisis-as-algeria-enters-election-mode
[14] Markey, P. (2014, April 18). Algeria's Bouteflika wins re-election with 81.5 percent: official results. Retrieved from https://www.reuters.com/article/us-algeria-election-idUSBREA3H0D620140418
[15] Boubekeur , A., Zoubir , Y., Tlemçani , R., Ghanem , D., & Addi , L. (2019, March 5). What Bothers Algerians Most in a Fifth Term for Abdelaziz Bouteflika? Retrieved from https://carnegie-mec.org/diwan/78502
[16] Political and Economic Instability in Algeria. (2019, March 7). Retrieved from https://www.cfr.org/report/political-instability-algeria
[17] Thousands of Algerians hit streets of capital on protest movement anniversary. (2020, February 22). Retrieved from https://english.alarabiya.net/en/News/north-africa/2020/02/22/Thousands-of-Algerians-hit-streets-of-capital-on-protest-movement-anniversary-

التنظيم الذاتي

بينما كان أول احتجاج ضخم في الجزائر يوم 22 فبراير، فإن رفض الجزائريين للعهدة الخامسة لبوتفليقة كان واضحًا خلال الأيام القليلة التالية لإعلان بوتفليقة عن ترشحه يوم 10 فبراير. شوهد مواطنون ينظمون احتجاجات عفوية في عدة مناطق عبر الجزائر؛ في خنشلة، قام الجزائريون بتمزيق ملصق لبوتفليقة[18]، وقد مهدت أعمال الرفض الصغيرة المنفصلة هذه الأرضية لاحتجاج 22 فبراير.

في البداية، صحيح أن الدعوات للاحتجاجات في 22 فبراير انبثقت من مصادر مجهولة بالنظر إلى مخاوف النظام الاستبدادي في البلاد[19] . جاء الاحتجاج الأول بهذا المعنى غير منظم وبدون قائد؛ وكانت الزيادة في أعداد المتظاهرين عفوية وغير متوقعة. رغم ذلك، ومع مرور الوقت، أصبحت الاحتجاجات أكثر تنظيمًا وبدأت العديد من الهياكل السياسية في الحراك في الظهور وتمثيل الطبقات المختلفة للمجتمع الجزائري.

بعد مظاهرة 22 فبراير، خرج الطلاب الجزائريون إلى الشوارع في أول احتجاج أسبوعي لهم يوم الثلاثاء 26 فبراير[20] 2019. جاءت تعبئة الطلاب من إيمانهم بضرورة الالتزام والانخراط في الحركة. وقد لوحظت احتجاجات طلابية في العديد من المدن الكبرى بما في ذلك العاصمة ووهران وقسنطينة؛ ساهمت هذه الاحتجاجات في تحضير الأرض لاحتجاجات الجمعة التالية وأظهرت دور الشباب. علاوة على ذلك، كان من الرائع أيضًا ملاحظة بِدأ تشكّل العديد من تجمعات الطلاب في جميع أنحاء البلاد[21]وتنظيم الاحتجاجات الأسبوعية والاعتصامات والنقاشات السياسية. بهذا المعنى، شكل الطلاب أساس هذه الحركة، والقوّة التي لا تزال تُنشطها وتحفزها.

بالإضافة إلى منظمات الطلاب، من المهم أيضًا تسليط الضوء على دور النقابات والجماعات المهنية المختلفة. لقد كافحت الجزائر منذ زمن طويل مع القيود المفروضة على الإعلام العام والخاص[22] . لذلك، كان من المثير للاهتمام ملاحظة كيفية اتحاد عمال الإعلام والصحفيين للمطالبة بحرية الصحافة[23]. علاوة على ذلك، انضمت النقابات إلى الناس في المطالبة بتغيير سياسي، ودعا البعض إلى العصيان المدني وإضرابات لزيادة الضغط على الحكومة حتى بعد استقالة بوتفليقة[24]. كل هذه المبادرات عززت الحركة بشكل كبير وحافظت على قوتها على مدى أسابيع.

[18] Goumrassa, B. (2019, February 20). Protests in Algeria after Opposition Candidate Barred from Holding Rally. Retrieved from https://aawsat.com/english/home/article/1599691/protests-algeria-after-opposition-candidate-barred-holding-rally

[19] Oumansour, B. (2019, February 27). Algeria: What's fueling the country's mass protest movement? Retrieved from https://www.middleeasteye.net/news/algeria-whats-fuelling-countrys-mass-protest-movement

[20] Thousands of students join Algerian protests against Bouteflika's bid for a fifth term. (2019, February 26). Retrieved from https://www.france24.com/en/20190226-thousands-algeria-students-protest-bouteflika-5th-term-president-elections

[21] صوت الطلبة الجزائريين يواكب الحراك الشعبي ويتبرأ من بدوي. (2019, March 20). Retrieved from http://elmihwar.com/ar/الوطني/117229.html

[22] el-Issawi, F. (2017). Algerian National Media: Freedom at A Cost. LSE Middle East Centre Report. Retrieved from http://eprints.lse.ac.uk/69567/1/AlgerianNationalMedia.pdf

[23] Hajjaji, D. (2019, March 29). Barred from covering unrest, Algerian journalists hold own protests. Retrieved from https://cpj.org/blog/2019/03/algeria-protests-censored-journalist-bouteflika-lynda-abbou.php

[24] Population out in force for general strike in Algeria. (2019, November 8). Retrieved from http://www.industriall-union.org/population-out-in-force-for-general-strike-in-algeria

علاوة على ذلك، أخذت الهيئة القانونية الجزائرية زمام المبادرة وأكدت نفسها كمكون مهم لثورة 22 فبراير. قام المحامون الجزائريون، مباشرة بعد بداية الاحتجاجات الشعبية، بتوحيد وتنظيم مظاهرة تاريخية[25] لدعم الحركة الاحتجاجية وكإشارة للتضامن مع نضال الشعب من أجل التغيير. استمرت هذه الاحتجاجات في الوقت الذي اتخذت فيه مشاركة المحامين أشكالًا أخرى مثل الدفاع عن السجناء السياسيين الذين تم اعتقالهم أثناء التظاهر السلمي. لقد التزمت اللجنة الوطنية بالإفراج عن المعتقلين بلا هوادة بمتابعة قضايا المعتقلين السياسيين والقيام بدورها كهيئة للدفاع[26] .

بالإضافة إلى ذلك، أظهر القضاة الجزائريون تعلقًا بصوت الشعب في الأسابيع القليلة الأولى عندما هددوا بعدم مراقبة الانتخابات إذا واصل بوتفليقة في ترشحه[27] . كان دعم الهيئة القانونية حاسمًا لاستمرارية الحراك لأنها مكنت السلطة القضائية من بدء نضالها من أجل الاستقلالية ومهدت الطريق لمطالب الفصل بين السلطات.

تُظهر دراسات الحالة القليلة هذه أنه في حين أن الحركة الاحتجاجية بلا قيادة بالفعل، فقد اختارت نوعًا غير نمطي من التنظيم الذاتي. بدلًا من تعيين لجان وطنية وشخصيات سياسية للتحدث باسم الحركة، اختار الحراك العمل على التنظيم القاعدي الذي يمثل القطاعات المختلفة التي تعتبر مشاركتها حاسمة لاستمرارية الحركة الاحتجاجية. في حين أنه من الصحيح أن الحراك ليس له متحدثون رسميون ولا قادة، إلا أن له فاعلين سياسيين واجتماعيين في شكل منظمات ونقابات وجماعات تمثل أساسه الراسخ. وبالتالي، فإن أي انتقال سياسي في الجزائر سيعتمد على الأرجح على هؤلاء الفاعلين الذين يمكنهم المشاركة في مفاوضات مع النخبة الحاكمة وليس شخصيات محددة ستحتاج إلى شرعية شعبية غير قابلة للتحقيق قبل تمثيل الحراك على أرض الواقع.

المطالب والشعارات

قادت محاولة بوتفليقة الحصول على ولاية خامسة وشعور الإذلال الشّعبي المرتبط بها الجزائريين إلى الشوارع. تركزت الاحتجاجات الأولى أساسًا على رحيل بوتفليقة عن السلطة بعد قرابة 20 عامًا من حكم البلاد. ومع ذلك، فإن تردد النظام في التضحية بالرئيس السابق خلال الأيام القليلة الأولى أدى إلى تطور مطالب المحتجين وشعاراتهم. في النهاية، حتى عندما أعلن بوتفليقة استقالته في 2 أبريل 2019، كانت مشكلة الجزائريين مع النظام قد تجاوزت -منذ زمن- شخص بوتفليقة. لقد تطورت لتصبح استياءًا شعبيًا من نظام حكم بأكمله مما أدّى إلى شعارات أعمق وأكثر تعقيدًا.

كسرت شعارات الجزائريين، في بداية الحركة الاحتجاجية، جدار المحظورات والمخاوف

[25] Hundreds of Algerian lawyers protest against Bouteflika. (2019, March 23). Retrieved from https://www.mtv.com.lb/news/articles/910815/hundreds-of-algerian-lawyers-protest-against-bouteflika

[26] L, S. (2019, August 22). Installation d'un comité national lundi prochain : Toute l'actualité sur liberte-algerie.com. Retrieved from https://www.liberte-algerie.com/actualite/installation-dun-comite-national-lundi-prochain-322344

[27] Algeria protests: Judges refuse to oversee poll. (2019, March 11). Retrieved from https://www.bbc.com/news/world-africa-47528292

من خلال مخاطبة الأجهزة الأمنية مباشرةً التي كان يُنظر إليها على أنها حامية عهد بوتفليقة. وردّد المتظاهرون مرارًا وتكرارًا «جيبوا البياري وزيدوا الصّاعيقة]احضروا قوّات مكافحة الشّغب والقوّات الخاصة[, لن يكون هناك عهدة خامسة لبوتفليقة»[28] للتأكيد أنهم لا يخشون مواجهة قوات الأمن. رغم ذلك، أكد المتظاهرون بشكل دائم أن احتجاجاتهم لا تزال سلمية وأنهم لا يرغبون في إيذاء الدولة وهم يصرخون «سلمية. سلمية»[29] . بالإضافة إلى ذلك، صرح المتظاهرون، عبر شعار «لا خوف ولا رعب, الجزائر ملك للشعب»[30] , أن السبب وراء حركتهم هو فقط الدفاع عن سيادتهم؛ كان هذا بمثابة رد على تهديدات رئيس الوزراء السابق أحمد أويحيى الذي قال بأن الحرب الأهلية في سوريا بدأت أيضًا باحتجاجات سلمية[31] . أكّدت هذه الشعارات عزم الجزائريين وسلميتهم وحسن نواياهم خاصة في بلد لا يزال يعاني من جروح الحرب الأهلية في التسعينات.

مع بدء بوتفليقة بوعده ببعض التغييرات الجذرية, بما في ذلك دستور جديد ومؤتمر وطني[32], بدأ الجزائريون أيضًا في تطوير شعاراتهم وفقًا لذلك. رفض المتظاهرون وعود بوتفليقة بالقول «لا تمديد لا تأجيل, الشعب يطالب بالرحّيل»[33] مما يوحي بوعي متزايد لدى الناس شكلته التجارب السابقة. علاوة على ذلك, تطور عمق شعارات الثورة أيضًا حيث جاء الجزائريون بهتافات جديدة لا تركز فقط على بوتفليقة ولكن أيضًا على وضع البلاد والإصلاحات المطلوبة. تم تناول قضية الفساد بشكل كبير من قبل المتظاهرين الذين طالبوا برحيل القادة الفاسدين وإجراء تحقيق جاد في مصادر ثرواتهم[34]. كما اتسع نطاق الشعارات من بوتفليقة إلى جميع رموز حكمه[35] الذين ذكّرهم المحتجّون بأنهم مجرد خُدّام الشعب.

في حين كانت الشعارات معادية لبوتفليقة وعهده, كانت حياديّة وغير مسيئة للمؤسسة العسكرية[36] ؛ هذا ما عقّد العلاقة بين الشعب والجيش في وقت لاحق. في 2 أبريل, استقال الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة من منصبه بعد حكم البلاد منذ 1999. وفي خضم هذا الحدث السياسي الهام, دخلت شعارات حركة الاحتجاج مرحلة جديدة. أصبح من الواضح للجزائريين أنه في حين أن بوتفليقة هو المسؤول بشكل كبير عن الوضع الحالي للبلاد, فإنه ما كان ليواصل

[28] Lahyani, O. (2019, March 7). الجزائريون يبتكرون شعاراتهم: الشعب يريد بناء النظام
Retrieved from https://www.alaraby.co.uk/politics/2019/3/7/الجزائريون-يبتكرون-شعاراتهم-الشعب-يريد-بناء-النظام

[29] الجزائر.. الجمعة التاسعة 'سلمية.. سلمية' (2019, 19 April).
Retrieved from https://www.alhurra.com/algeria/2019/04/19/الجزائر-الجمعة-التاسعة-سلمية-سلمية

[30] Al Jazeera. (2019, April 29). شعارات حراك الجزائر.. أكبر من بيان وأشبه بدستور
Retrieved from https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/4/29/الجزائر-مظاهرات-شعارات-العهدة-الخامسة-عبد-العزيز-بوتفليقة

[31] Arabicpost. (2019, February 28). سوريا بدأت بالورود وانتهت بالدم".. رئيس الحكومة يستفز الجزائريين من جديد ويهددهم بالعشرية السوداء"
Retrieved from https://arabicpost.net/الأخبار/2019/02/28/أويحيى-يهدد-الجزائريين-بالعشرية-السو/

[32] Ould Khettab, D. (2019, March 4). Bouteflika's offer fails to appease Algeria's protesters. Retrieved from https://www.aljazeera.com/news/2019/03/bouteflika-offer-fails-appease-algeria-protesters-190304172453716.html

[33] Ouimer, I. (2019, March 12). الجزائر- "لا تأجيل.. لا تمديد" الشارع يقول لا لقرارات بوتفليقة
Retrieved from https://www.tsa-algerie.com/ar/الجزائر-لا-تأجيل-لا-تمديد-الشارع-يقول/

[34] Alanenews. (2019, April 19). الشعب يطالب بمحاسبة الفاسدين في مسيرات الجمعة التاسعة
Retrieved from https://www.alanenews.dz/الشعب-يطالب-بمحاسبة-الفاسدين-في-مسيرا/

[35] BULOS, N. (2019, April 9). Algeria protesters press for new government leadership beyond a new president. Retrieved from https://www.latimes.com/world/la-fg-algeria-student-protests-presidency-20190409-story.html

[36] Solieman, M. (2019, March 6). جيش شعب خاوة خاوة' و 'سلمية سلمية' شعارات احتجاجات الجزائر'
Retrieved from https://web.archive.org/web/20191102012941/https://www.ahlmasrnews.com/807527

دون دعم وتأييد الطّغمة العسكريّة. كما أقر الجزائريون بمسؤولية بوتفليقة لكنهم تذكروا أيضًا أنه لم يكن يحكم بمفرده. كان جزءًا من سلسلة واسعة من القادة التي تضمنت كبار مسؤولي الدولة. ونتيجة لذلك، كان رد الجزائريين على استقالة بوتفليقة هو أنها ليست كافية، وأنهم «يجب أن يتنحّوا جميعاً!». كان هذا الشعار، الذي أعلنه مواطن عادي ليلة الاستقالة، بمثابة المبدأ التّوجيهي للثورة منذ ذلك الحين[37] .

أثارت استقالة بوتفليقة الجدل حول الطغمة العسكرية المسيطرة على البلاد وتحكمها بعد أسابيع من الاحتجاجات، فهم الجزائريون أنه إذا كان بوتفليقة رئيسًا لما يقارب 20 عامًا، فإن الجنرالات الجزائريين كانوا المخرجين، وراء الكواليس، لمدة 57 عامًا، أي منذ استقلال الجزائر عام[38] 1962. أيضًا، بعد أسابيع من الحفاظ على موقف محايد وحتى إيجابي تجاه القيادة العسكرية، بدأ المتظاهرون في استهداف كبار المسؤولين العسكريين وخاصة رئيس أركان الجيش السابق، أحمد قايد صالح[39] . في وقت سقطت فيه الواجهة المدنية للنظام العسكري الجزائري، أصبح الصراع في المقام الأول بين الشعب والقادة العسكريين. ميّزت شعارات مثل «دولة مدنية ماشي]ليست[عسكرية» [40] بشكل كبير الحراك منذ 2 أبريل.

من الواضح أن الطغمة العسكرية كانت خاضعة لضغوط كبيرة بعد رحيل بوتفليقة لأنها شكلت، بالنسبة للجزائريين، القاعدة الصلبة للنظام الاستبدادي للبلاد. ومع ذلك، كانت شعارات الحراك أكثر من مجرد رفض لقيادة البلاد. في الواقع، بدأت الاحتجاجات الشعبية تمثل مساحة آمنة للنقاش العام حول وضع الجزائر ومشاكلها وآفاقها[41] . وبهذا المعنى، حاولت الشعارات تطوير منصة دولة ودستور بديل ومشروع للمجتمع.

بعد سنوات من الانسحاب الشّعبي من السياسة، أعادت مظاهرات يوميّ الجمعة والثلاثاء ربط الناس بالقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في بلادهم. عبّر الجزائريون طوال العام الماضي عن مطالبهم بسلطة قضائية مستقلة عندما ردد المتظاهرون «العدل هو أساس الحكم»[42] . بالإضافة إلى ذلك، دعا المتظاهرون السلطة القضائية للقيام بدورها ومساءلة المسؤولين السابقين. كان هذا التركيز على القضاء بمثابة تذكير هام لمشكلة داخل المؤسسات الجزائرية، وهي حقيقة أن الفروع الثلاثة الحاكمة؛ السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، ليست منفصلة مما يشجع الفساد ويسهّل إساءة استخدام السلطة.

[37] Houssem Eddine, I. (2019, April 2). "يتنحّاو قاع".. عبارة عفوية أضحت شعارا لحراك الجزائر
Retrieved from https://www.aa.com.tr/ar/1440077/التقارير/يتنحّاو-قاع-عبارة-عفوية-أضحت-شعارا-لحراك-الجزائر-/

[38] Addi, L. (2012, July 5). Lahouari Addi. "L'Algérie est le seul pays au monde où le pouvoir est caché, clandestin". Retrieved from https://lequotidienalgerie.org/2012/07/05/lahouari-addi-lalgerie-est-le-seul-pays-au-monde-ou-le-pouvoir-est-cache-clandestin/

[39] «قايد صالح.. ارحل» .. شعار جديد في الحراك الجزائري. (May 3 ,2019).
Retrieved from https://24.ae/article/504873/قايد-صالح-ارحل--شعار-جديد-في-الحراك-الجزائري-

[40] France 24. (2019, July 13). 'A civilian, not military state': Algerians stage new major protest. Retrieved from https://www.france24.com/en/20190712-algeria-protest-reform-democracy-elections-government-bouteflika

[41] Hadaqa, A. (2020, February 23). يدخل عامه الثاني.. ماذا بقي من حراك الجزائر؟.
Retrieved from https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/2/22/يدخل-عامه-الثاني-ماذا-بقي-من-حراك-الجزائر

[42] Hiyam, L. (2019, June 9). لافتات الحراك تفضح الفاسدين!
Retrieved from https://www.wakteldjazair.com/لافتات-الحراك-تفضح-الفاسدين/

إدراكًا بأن وحدة «الحراك» تشكّل جزءًا أساسيًّا من نجاحه، ركّزت شعارات المحتجين على مفهوم المواطنة بغض النظر عن الأصول الإثنيّة واللغات المنطوقة والجندر. حمل الجزائريون لافتات كتب عليها «شاوي، قبايلي، مزابي، عربي... كلنا جزائريون»[43] في إشارة إلى التنوع الإثني في الجزائر ولكن أيضًا إلى الحاجة للبقاء متحدين. كان هذا بمثابة رسالة لنداءات التمييز الإثني ضد منطقة القبايل التي صورت الحراك كحركة سياسية مدفوعة ومُقَسِّمة من طرف منطقة القبايل.[44] عزّز هذا الشعور بالوحدة الوطنية والتضامن الحركة وسمح لها بتمثيل مختلف مكونات المجتمع الجزائري.

ليس من المستغرب أن الحراك الجزائري، كونه حدثًا سياسيًا تحويليًا على مدار تاريخ البلاد، واجه الكثير من الرّيبة والشّكوك حول أصله وأهدافه. في بلد غالبًا ما ينظر فيه النظام إلى مبادرات المعارضة كأداة تخدم أجندات خارجية[45]، حرصت الحركة الاحتجاجية على إعادة تأكيد وطنيتها بشكل متكرر. في هذا السياق، رفض الحراك جميع التدخلات الأجنبية وأكد أن ما يحدث في الجزائر هو قضية وطنية تخص الجزائريين فقط. شعارات مثل «فرنسا والولايات المتحدة، ابقوا بعيدين» لم تظهر فحسب رغبة الجزائريين في حل مشكلاتهم بأنفسهم[46] ، بل قامت أيضًا بحماية الحراك من مشاكل المصداقية واتهامات الخيانة.

طوال المشاركة السياسية للحركة على مدى عام، وضعت الأخيرة معيارًا لأهدافها وتطلعاتها. على الرغم من القمع المستمر ومحاولات الثورة المضادة، حافظ الحراك على مواقفه الثابتة وأصبحت شعاراته في نهاية المطاف طريقة لرفع الوعي السياسي. لقد مكّن الوعي الجماعي من استعادة أهميته لضمان مواطنة فاعلة. في النهاية، تحوّلت الشعارات والمطالب إلى منصة سياسية جماعية. أظهر المواطنون أنهم يدركون ما لا يريدون، أي النظام السياسي الحالي، وما يطمحون إلى تحقيقه، أي جزائر حرّة وديمقراطية. لقد ساهم ذلك في استمرار الحراك حتى بعد الانتخابات المتنازع عليها في ديسمبر/كانون الأول 2019 والتي أوصلت عبد المجيد تبّون، رئيس الوزراء السابق خلال عهد بوتفليقة، إلى السلطة[47] . وأعلن المتظاهرون أنهم لا يعترفون بتبّون[48] هاتفين «لم نصوت، وليس لدينا رئيس».

حتى وقت كتابة هذه السطور، كانت شعارات ومطالب الحراك بمثابة أساس لمشروع حقيقي؛ لقد تم تشكيلها وفقًا لمحورين رئيسيين. أولاً، الرفض المطلق لنظام

[43] Belaaliya, M. (2019, June 25). الجزائر – الحراك الشعبي: الطلبة يؤكدون على التماسك والوحدة ويحافظون على التعبئة. Retrieved from https://www.tsa-algerie.com/ar/الجزائر-الحراك-الشعبي-الطلبة-يؤكدو/

[44] Hamouda, A. (2019, June 17). «الزواف».. مصطلح عنصري لتشويه وتقسيم حراك الجزائريين. Retrieved from https://alkhaleejonline.net/سياسة/الزواف-مصطلح-عنصري-لتشويه-وتقسيم-حراك-الجزائريين

[45] Deutsche Welle. (2014, March 13). «بركات» الجزائرية في مواجهة السلطة وحملات التخوين والعمالة: DW: 13.03.2014. Retrieved from https://www.dw.com/ar/بركات-الجزائرية-في-مواجهة-السلطة-وحملات-التخوين-والعمالة/a-17492867

[46] Amir, N. (2019, March 6). «المسيرات السلمية.. واشنطن تراقب والجزائريون يرفضون أي تدخل في «الأمور العائلية. Retrieved from https://almasdar-dz.com/?p=73680

[47] Alilat, F. (2019, December 17). Algeria: Who is new president Abdelmadjid Tebboune? Retrieved from https://www.theafricareport.com/21301/algeria-who-is-new-president-abdelmadjid-tebboune/

[48] The National. (2019, December 17). Algerians protest in thousands and reject talks with new president. Retrieved from https://www.thenational.ae/world/mena/algerians-protest-in-thousands-and-reject-talks-with-new-president-1.952939

استبدادي عسكري؛ وبدلًا من ذلك، تمدين الحياة السياسية لتأسيس دولة ديمقراطية حقيقية. ثانياً، تحضير نموذج جديد للدولة باستخدام وجهات نظر مختلفة ساهمت في إعادة تشكيل المخطّطات التي تحكم الدولة الجزائرية والمجتمع والشؤون العامة. إن الشعارات تُمثّل أكثر من مجرد رفض لنظام الحكم، لقد تطوّرت لتمثيل مشروع سياسي عفوي، لكنه صلب، شرع المتظاهرون في الدفاع باستخدام عدة استراتيجيات.

التّكتيكات

منذ 22 فبراير 2019، لم تنتج الحركة الاحتجاجية الجزائرية فقط مطالب وشعارات سياسية مثيرة للاهتمام، بل اتخذت أيضًا عدة أشكال من النشاط. اختار الحراك، الذي بدأ بيوم واحد فقط من الاحتجاج في الأسبوع، مزيدًا من الاستراتيجيات مع مرور الوقت لزيادة ضغطه على الحكومة إلى أقصى حد. لقد تعلّم المتظاهرون من الدروس السابقة المأخوذة من الربيع العربي سنة[49] 2011، وتمكنوا من الحفاظ على قوّة حركتهم باستخدام خطط عمل مبتكرة. شملت هذه التقنيات، على مدى الأشهر القليلة الماضية، إيقاعًا متزايدًا من الاحتجاجات، الاعتماد على تعبئة شعبية لوسائل التواصل الاجتماعي، وإشراك المنظمات المختلفة في المجتمع.

ميّزت الاحتجاجات الجزائر إلى حد كبير خلال العام الماضي وشكّلت، بالتالي، أقوى أداة لهذه الحركة السياسية حديثة. شهدت الجزائر مئات المظاهرات المتفرقة خلال حكم بوتفليقة؛ لكن هذه الاحتجاجات ركّزت على المظالم الاجتماعية والاقتصادية وقليل منها انطلقت لدوافع سياسية[50] . كانت التوترات الاجتماعية الأولى التي اندلعت ردًا على مسعى الرئيس السابق لعهدة خامسة تمثّل ظهور اتجاه جديد للاحتجاجات في الجزائر، اتجاه يعتبر الوضع السياسي هو الشاغل الرئيسي وسبب جميع المشاكل الأخرى. وسمت المظاهرات حياة الجزائريين اليومية كل ثلاثاء وجمعة؛ امتلأت الشوارع بالطلاب يوم الثلاثاء وشرائح أخرى من المجتمع يوم الجمعة. مع ذلك، بعد الانتخابات الرئاسية، كانت هناك دعوات لتصعيد الضغط على الحكومة والاحتجاج في أوقات أكثر. نتيجة لذلك، بدأ الجزائريون في التظاهر يوم السبت وهو ما قوبل بقمع عنيف من قبل الشرطة[51] .

حتى وإن كانت الاحتجاجات تمثّل المكوّن الأساسي للحراك، لجأ الجزائريون أيضًا إلى آليات أخرى للضغط على الحكومة والتوصل إلى التغيير السياسي الذي يسعون إليه. عملت وسائل التواصل الاجتماعي كأداة أساسية لحركة الاحتجاج منذ نشأتها. في وقت مبكر، كان فيسبوك وتويتر المنابر الأساسية التي استخدمها الجزائريون للدعوة إلى مظاهرات حاشدة ضد حكم بوتفليقة [52]. كانت هذه

[49] Bouandel, Y. (2019, March 6). Algerians have learned the lessons of the Arab Spring. Retrieved from https://www.aljazeera.com/indepth/opinion/algerians-learned-lessons-arab-spring-190305111758425.html
[50] Crisis Group Report. (2019, February 26). Breaking Algeria's Economic Paralysis. Retrieved from https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/north-africa/algeria/192-breaking-algerias-economic-paralysis
[51] Lahyani, O. (2020, February 29). مظاهرات في "حراك السبت" بالجزائر.. والشرطة تقمع المحتجين. Retrieved from https://www.alaraby.co.uk/politics/2020/2/29/مظاهرات-في-حراك-السبت-بالجزائر-والشرطة-تقمع-المحتجين
[52] France 24. (2019, March 5). Thousands of Algerian students gather for fresh anti-Bouteflika protests. Retrieved from https://www.france24.com/en/20190305-algerian-students-anti-bouteflika-protests

الدّعوات مجهولة المصدر باستثناء تلك التي بدأتها الحركات السياسية المعروفة مثل مواطنة[53] . هذا يشير إلى أن الجزائريين كانوا لا يزالون خائفين من الاضطهاد النّظامي لكنهم كانوا أيضًا ضد النظام، وبقوة.

بعد احتجاجات الجمعة الأولى، بدأت عدة صفحات بالظهور كمنصات سياسية عبر الإنترنت تمثل مختلف شرائح المجتمع. كان دعم المنظمات الطلابية والنقابات والشخصيات السياسية واضحًا على صفحات الفيسبوك لحركة الاحتجاج[54] . كانت هذه المنافذ قادرة على تعبئة الناس وتوفير منبر للحوار غير خاضع للرقابة بين الجزائريين عندما لا يكونون في الشوارع. اتخذ هذا الحوار حتى شكل البثّ المباشر على مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر لتغطية حركة الاحتجاج وآخر أخبارها، ولكنه قدم أيضًا نقاشات حول مستقبل البلاد والخطوات القادمة اللازمة[55] .

حرّرت الحركة الاحتجاجية الأماكن العامة وسمحت للمجتمع بإعادة تنظيم نفسه بعد سنوات من الانقطاع السياسي. وقد ساعد ذلك الجزائريين على خلق شكل آخر لنضالهم السلمي من أجل الحرية والديمقراطية. ساهمت منظمات واتحادات الطلاب إلى حد كبير في عملية التفكير داخل الحراك لانتاج بديل لنظام الحكم. كان إسقاط الرئيس السابق والشخصيات الرئيسية لنظام الحكم هو الخطوة الأولى فقط لتحقيق تغيير سياسي دائم. تتطلب عملية التحول الديمقراطي مشاركة فردية وجماعية للتوصل إلى نماذج جديدة في كل قطاع.

لهذا الغرض، يعدّ التنظيم الذاتي القاعدي لحركة الاحتجاج عنصرًا رئيسيًا في استراتيجيات الحراك. ظهرت العديد من الاقتراحات في قطاعات مختلفة، بما في ذلك التعليمية والاقتصادية والقانونية والسياسية. تم تعبئة الطلاب والمحامين والصحفيين والنشطاء السياسيين لتقديم وجهات نظر جديدة حول ما تحتاجه قطاعاتهم وما هي مطالبهم الرئيسية[56] . ونتيجة لذلك، وبعيدًا عن المطلب العام للتغيير السياسي، كانت هناك أيضًا إصلاحات محددة لا بد من اعتمادها في كل قطاع لضمان تنمية الدولة الجزائرية. أعطى هذا الإحساس بالانخراط الحراك أداة أخرى، وهي الخطط البراغماتية الضرورية لإحداث تغيير حقيقي.

إمكانات الحراك

نجت الحركة الاحتجاجية الجزائرية في عامها الأول على الرغم من الظروف السياسية غير المواتية التي تضمنت قمعًا واسعًا ومضايقة قضائية متواصلة للمتظاهرين السلميين. كان القمع هو استجابة النظام للضغط المتزايد

[53] مواطنة هي مجموعة من الأحزاب السياسية والجمعيات والنشطاء المستقلين. تأسست لمعارضة حكم عبد العزيز بوتفليقة ودعت علنا إلى احتجاجات شعبية ضد ولاية خامسة للرئيس السابق في 24 فبراير 2019، 2019. انظر:
AFP. (2019, February 24). New anti-Bouteflika protests take place in Algeria›s capital. Retrieved from https://apnews.com/20c23e5cf44543ab8974b5b74c4b53a9

[54] RFI. (2019, March 3). Bouteflika appoints new campaign manager as Algerian protests peak on social media. Retrieved from http://www.rfi.fr/en/africa/20190302-social-media-bouteflika-algeria-sacks-campaign-manager

[55] Meyers-Belkin, H. (2019, February 26). MediaWatch - Social networks take centre stage in Algerian protests. Retrieved from https://www.france24.com/en/26022019-media-watch-algeria-protest-student-social-media-cardinal-pell-australia

[56] Rochebrune de, R. (2020, February 11). The Hirak continues Algeria's struggle for liberation. Retrieved from https://www.theafricareport.com/22764/the-hirak-continues-algerias-struggle-for-liberation/

الـذي يواجهـه. خـلال العـام الماضـي، سُـجن العشـرات مـن النشـطاء والصحفييـن، وتـم «إخطـار» العديـد مـن المنظمـات[57] , وتدهـور الوضـع الصحـي لبعـض النشـطاء بشـكل ملحـوظ[58] كمـا اسـتعملت السّـلطات القـوّة المفرطـة[59] . رغـم ذلـك، أثبـت الحـراك مرونتـه وتصميمـه؛ إلّا أن عمليـة التحـول الديمقراطـي البطيئـة فـي الجزائـر تطـرح أسـئلة جديـة حـول الإمكانـات الحقيقيـة للحـراك وقدرتـه علـى إحـداث تغييـر جوهـري.

لقـد أطـاح المتظاهـرون بالفعـل برئيـس حكـم لفتـرة طويلـة، وقامـوا بتمزيـق جـزء كبيـر مـن نخبتـه المتواطئـة ومثّلـوا تهديـدًا وجوديًـا لنظـام سياسـي اسـتمر لعقـودًا طويلـة. لكـن الانتخابـات جـرت فـي ديسـمبر؛ وبغـض النظـر عـن شـرعيتها، فقـد أسـفرت عـن رئيـس رسـمي هـو عبـد المجيـد تبـون. لذلـك، مـن الضـروري النظـر إلـى مـا يمكـن أن يجلبـه الحـراك كبديـل سياسـي براغماتـي لتغييـر ديمقراطـي سـلمي ومسـتدام.

فـي حيـن أنـه مـن الصحيـح أن المتظاهريـن يتفقـون علـى ضـرورة تغييـر النظـام وتحقيـق دولـة عادلـة، فإنـه مـن غيـر الواضـح مـا إذا كانـوا يتفقـون أيضًـا علـى أفضـل وأنسـب طريـق للوصـول إلـى هـذا الطمـوح. بعـد اسـتقالة بوتفليقـة، وعلـى الرغـم مـن وحـدة الحـراك، ظهـرت الانقسـامات السياسـية ببـطء فيمـا يتعلـق بالخطـوات التاليـة التـي يجـب اتخاذهـا بيـن مـن يؤيـدون المجلـس التأسيسـي وأولئـك الذيـن يؤيـدون الانتخابـات الرئاسـية[60] . الآن وقـد جـرت هـذه الانتخابـات التـي أطّرهـا النظـام، لا يـزال هنـاك غمـوض غامـض حـول كيفيـة المضـي قدمـا.

مـن العوامـل المهمة الأخـرى التي سـتحدد آفاق الحـراك هـو قدرتـه علـى التحـول مـن أداة ضغـط إلـى بديـل سياسـي حقيقـي. إن التّنظيـم الذاتـي الـذي تـمّ علـى مـدار عـام، وهـو أمـر مهـم لأنـه يمكـن أن يوفـر قاعـدة لهـذا البديـل السياسـي. **أحـد الـدروس المسـتخلصة مـن الربيـع العربـي هـو أنـه فـي حيـن أن الاحتجاجـات الشـعبية الهائلـة يمكـن أن تُسـقط الأنظمـة، فإنهـا غيـر مناسـبة بطبيعتهـا لبنـاء الـدول، وهـي العمليـة التّـي تتطلـب خطـة براغماتيـة وواضحـة وقائمـة علـى التوافـق.**

لذلـك، فـإنّ جميـع المبـادرات مـن الفاعليـن الاجتماعييـن والسياسـيين فـي الجزائـر سـيكون لهـا تأثيـر ضئيـل مـا لـم يتـم توحيدها ومناقشـتها وتنظيمهـا كمنصـة توجيهيـة واحـدة. **سـوف تتطلـب الديمقراطيـة فـي الجزائـر فـي نهايـة المطـاف مفاوضـات بيـن النظـام والحـراك؛ ومـا لـم ينخـرط الحـراك فـي حـوار خـاص بـه للاتفـاق علـى مـا سـيأتي مسـتقبلاً، فـإن أي مفاوضـات محتملـة حـول فتـرة انتقاليـة سـتكون غيـر مثمـرة.**

[57] Human Rights Watch. (2019, November 14). Algeria: Escalating Repression of Protesters. Retrieved from https://www.hrw.org/news/2019/11/14/algeria-escalating-repression-protesters

[58] Asharq Al-Awsat. (2020, March 24). Algeria Jails Prominent Opposition Figure Karim Tabbou for 1 Year. Retrieved from https://aawsat.com/english/home/article/2197376/algeria-jails-prominent-opposition-figure-karim-tabbou-1-year

[59] القدس العربي . (March 7 ,2020). الجزائر: مظاهرات «تصعيدية» للحراك وقمع واعتقالات في العاصمة ـ (فيديوهات) . Retrieved from https://www.alquds.co.uk/الجزائر-مظاهرات-تصعيدية-للحراك-وقمع-و/

[60] Zahar, H. (2019, July 19). الجزائر.. جدل "المرحلة الانتقالية" يقسم الحراك. Retrieved from https://arabi21.com/story/1195467/الجزائر-جدل-المرحلة-الانتقالية-يقسم-الحراك

ساحة النور: العودة إلى لبنان

ميشال الدويهي [1]

لم تنتظر ساحة النور في طرابلس انطلاق الانتفاضة العارمة التي عمّت الأرجاء اللبنانية كافة في السابع عشر من تشرين الأول/أكتوبر لكي تستحيل إلى مكان تُعبّر فيه الجماعات الطرابلسية على اختلاف انتماءاتها وتنوّع مطالبها وأشكال اعتراضها أو تأييدها، عما تصبو إليه من عيش كريم وحقوق بديهية. في الواقع لقد سبق لها أن احتضنت جملة من التحركات منذ ما يقرب العقود الثلاثة الأخيرة. ففي رحابها كانت تعلو الصرخات المطالبة بقانون جديد للانتخابات النيابية وضد الإهمال المزمن الذي أصاب المدينة جاعلًا منها أفقر مدن شرق المتوسط وضد تقاعس البلدية في حل مشكلة النفايات، فضلًا عن مظاهرات اللبنانيات المتزوجات من غير لبنانيين اللواتي يطالبن بحصول أولادهن على الجنسية اللبنانية، وعلى الخصوص التظاهرات المتكررة المُطالبة بإصدار قانون عفو عام عن السجناء الإسلاميين، وغيرها من التظاهرات والمطالبات. إلا أنه كان هناك علامتين تميّزان تلك التحركات؛ من جهة كانت تقتصر على المجموعات المعنية بهذه القضية أو تلك، وبالتالي لا يتعدى المشاركون فيها المئات، ومن جهة أخرى كانت تنقضي في بضع ساعات تعود بعدها الساحة سريعًا إلى مجرى حياتها العادية. مهما يكن من أمر، ينبغي الاعتراف أن ساحة النور كانت باحتضانها صرخات الناس خلال هذه العقود الأخيرة تبني صورتها كمجال عام (Public Space)، وهو المكان الذي يحضر فيه بقوة ما اصُطلح على تسميته الشأن العام. (Jürgen Habermas)[1]

هذا كله سيدفع بالساحة إلى تحقيق عموميتها على نحو متنامٍ وصريح بدءًا من السابع عشر من تشرين الأول، بادئاً، لم يسبق للساحة أن شهدت هذا الحجم الضخم من المشاركين، حجم كان يتزايد على نحو مطّرد يومًا بعد يوم وبوتيرة عالية جدًا. إلى هذا، لم تكن الحشود الكبيرة تقتصر على هوية اجتماعية وسياسية أو طائفية بعينها ولا على فئات عمرية أو جنسية بعينها، بل كانت مزيجًا من هذا كله، كما أن تلك الحشود لم تكن حكرًا على أبناء طرابلس وساكنيها، ذلك أن مجموعات عديدة لم تتأخر، مع تنامي الانتفاضة، عن الالتحاق بالساحة آتية من ضواحي المدينة القريبة والبعيدة، وكذلك من بعض الأقضية الشمالية، هذا الخليط من الناس الذي وسم الساحة بطابعه لم يمنع من أن يكون الغالب الأعم منه هم من فقراء المدينة الذين وجدوا في هذا الحيّز منبرًا لإيصال صرخاتهم إلى من يعنيهم الأمر، وهؤلاء جاؤوا رجالًا ونساءً وأطفالًا من عمق المدينة أو قاعها من باب التبانة والسويقة والحدادين والتربيعة وبعل محسن ومنطقة المنكوبين، أي من المدينة القديمة التي باتت محط رحال وسكن أبناء المدينة من الفقراء وكذلك الطارئين من هنا وهناك. إلى هؤلاء ضمّت الساحة شرائح تنتمي إلى فئات اجتماعية متوسطة الحال مكوّنة من أصحاب المهن الحرة على أنواعها (رجالًا ونساءً)، ومن الموظفين والمستخدمين ومن بعض أصحاب المحال التجارية الذين تضرروا مما

[1] ناشط سياسي وأستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية في بيروت

آلت إليه الأوضاع الاقتصادية والمالية. فضلًا عن العديد من العمال والحرفيين وبطبيعة الحال من العاطلين عن العمل ومنهم على الخصوص أصحاب الشهادات الجامعية الذين كان وجودهم، شبانًا وشابات، لافتًا في أرجاء الساحة نتيجة المهام التي اضطلعوا بها (سوف نأتي لاحقًا على ذكر بعض هذه المهام). إلى هذا، لم تخلُ الساحة من وجود مثقفين أصحاب اختصاصات واهتمامات متنوعة، قسم منهم من الفنانين وقسم آخر من أساتذة الجامعة. إلى جانب هذا الجمهور ثمة جمهور آخر ينتمي إلى تنظيمات تُدرج عادة في ما يسمى بالمجتمع المدني وخاصة الجمعيات التي ترعاها السيدات اللواتي كان حضورهن لافتًا في مدينة أُلصقت بها شتّى أنواع تهم التزمُّت والانغلاق. وأخيرًا، وليس آخرًا، طلاب الجامعات والمدارس. أما الأحزاب السياسية -وحتى رجالات السياسة ممن هم خارج الأحزاب- فمن الملاحظ أن دخولها إلى حلبة الانتفاضة لم يكن بالأمر اليسير، ذلك أن الأجواء الطاغية التي فرضها المتظاهرون بالساحة منذ الأيام الأولى للانتفاضة كانت ولا تزال أجواء نفور من الأحزاب. لذا، فإن محاولات بعضها ولوج الساحة تم التصدي له. هذا ما حصل مع نائب سابق ومرافقيه الذين أُخرجوا عنوة من بين صفوف المتظاهرين، وهذا ما حصل أيضًا مع تيارات سياسية –مثل تيار المستقبل وحركات إسلامية أيضًا- حاولت الدخول إلى الساحة بأعلامها، الأمر الذي رفضه المتظاهرون، ولم يُسمح لها بالدخول إلا تحت راية العلم اللبناني. هذه أمثلة كانت تحدث كل يوم.

وعليه، وحَّدت مشهدية الساحة التي بنتها ساحة النور ما كان عصيًّا على التوحّد قبل السابع عشر من تشرين الأول؛ مشهد ضم، كما أسلفنا، فقراء المدينة وميسوري الحال في بوتقة كان يُعاد إنتاجها كل يوم بزخم لا مثيل له. «عروس الثورة» أو «أيقونة الثورة»، كما درج على تسميتها، أخرجت قاع المدينة وفقراءه إلى الساحات العريضة (من مدينة طرابلس القديمة وأحيائها إلى الشوارع المؤدية إلى ساحة النور) ليلتقي بعالم آخر مارسه هذه المرة (ليس كعامل أو شغيل أو ماسح أحذية...) على قدم وساق مع الأستاذ الجامعي والموظف والمثقف من دون أية عقدة نقص. المهم في كل هذا أنه كان يتكلم بغضب شبيه بغضب تلامذة المدارس. باختصار، وحّدت الساحة مدينة طرابلس التي كان قد مضى على انشطارها بين عالمين بعيدين كل البعد عن بعضهما أكثر من عقود أربعة. ربما لأول مرة تلامست أجسادهم التي لم تعرف عن بعضها بعضًا سوى حكايات، كما تلامست أصواتهم وصرخاتهم حول قضية واحدة. هذا ولم تكتف الساحة بتوحيد أبناء المدينة لا بل ذهبت إلى أبعد من ذلك. لقد ضمت إليها مجموعات خرجت بالمئات من مناطقها وأقضيتها قاصدة هذا المكان الذي بات مَحَجّة المنتفضين من أهالي الشمال. جاء هؤلاء من عكار والضنية والمنية ومن زغرتا والكورة وقضاء بشري. والظاهرة اللافتة على صعيد مشاركة أبناء هذه الأقضية تتعلق تحديدًا بالمجموعات التي جاءت من الأقضية ذات الغالبية المسيحية، ذلك أن أبناء هذه الأقضية[2] انقطعوا بهذا القدر أو ذاك عن المدينة غداة اندلاع الحرب

[2] القضاء هو قسمٌ إداريّ من المحافظة، مساوٍ للمقاطعة في فرنسا. يوجد في لبنان ٢٥ قضاء موزّع على ٨ محافظات. يترأّس القضاء قائمقام، ولكلّ قضاء مركز إداري غالبًا ما يكون أحد أهمّ مدن المنطقة

الأهلية في 1975 واستقروا في أقضيتهم، وبالتالي لم تعد طرابلس مكان سكن لهم ولا مكان بيع أو شراء.

أعادت الانتفاضة في ساحة النور أولاد وأحفاد هذا الجيل الذي ترك طرابلس منذ أمد ليقيم معها هذه المرة علاقة جديدة تمحي مخلّفات الحرب وأحقادها. من هنا، قد يكون الإنجاز الأكبر والأهم -إضافةً إلى إنجازات أخرى- الذي حققته ساحة النور طوال الأيام الستين من عمره الانتفاضة هو، من دون تردد، المصالحة التي أجرتها بين جماعات كان الانتماء الطبقي والاجتماعي والطائفي يفصل في ما بينها.

هذا لجهة تركيبة جمهور الساحة من النواحي الاجتماعية والمناطقية والطائفية، وما اختزنت هذه التركيبة من دلالات خلال السيرورات التي واكبت تشكّلها يومًا بعد يوم. أما على صعيد التنظيم والمطالب والتعاون والتكافل، فكان على أهل الساحة مواجهة مشكلة كيفية التعامل مع هذه القضايا، وذلك للتخفيف، قدر الإمكان، من فوضى قد تحدث من جرّاء هذا الحجم الهائل من الحضور. لذا، المهمة الأولى التي كان يتعين العمل عليها هي تنظيم هذا الحضور. تولت هذه المهمة، مجموعات مدنية متعددة وفي مقدمتها مجموعة «حراس المدينة» والذين وصفوا أيضًا «حراس الثورة»، هي مجموعة شبابية ذاع صيتها في آب/أغسطس من العام ٢٠١٥، مع أزمة النفايات التي أغرقت الشوارع في لبنان، شباب استطاعوا حينها أن يحموا مدينتهم من أطنان النفايات المهربة التي كانت تُرمى خلسة في الليل في مطمر المدينة أو على مفترق الطرق. تكونت مجموعة «حراس المدينة» حينها من 18 شابًا، برئاسة الشاب محمد شوك المعروف أيضًا بأبو محمود، وهو نفسه الذي قاد «حراس المدينة» بثقة إلى حراك ١٧ تشرين لتكمل مسيرتها وأصبح عددهم حوالي ١٠٠٠ شخص. مهمتهم حراسة الساحة، فقد قاموا بتوزيع الناس في هذا المكان أو ذاك من مداخل الساحة ونقاطها الاستراتيجية ومراقبة وضبط المشاكل التي قد تحصل بين هذه المجموعة أو تلك.

كانت شعارات ساحة النور في الأعم الغالب منها شبيهة بتلك التي كانت تُرفع هنا وهناك مع بعض الإضافات ذات النكهة الطرابلسية الخالصة. على هذا الصعيد، كان هناك إجماع حول بعض الشعارات وتباين في الرأي حول بعضها الآخر. الشعارات التي كانت محط إجماع هي تلك التي طاولت القضايا الاجتماعية على تنوعها واختلافها: تأمين وظائف للعاطلين عن العمل، ضمان الشيخوخة، تأمين صحي، تأمين الكهرباء، بيئة نظيفة، وغيرها من المطالب. أما على الصعيد السياسي فكان المطلب الأول إسقاط الحكومة وتشكيل حكومة تكنوقراط خالية من السياسيين -وذلك تحقيقًا للشعار الذي كُتب له أن يطغى على جميع الشعارات: «كلن يعني كلن» والمقصود به عدم استثناء أي واحد من الطبقة السياسية، وقضاء مستقل لا تتحكم به الأهواء السياسية وانتخابات نيابية مبكرة. غير أن قسمًا آخر من المطالب لم يلق الإجماع ذاته الذي لقيته المطالب الآنفة الذكر. كان على رأسها تلك المطالب التي شكّلت انقسامًا في الرأي، مثل المطالبة بدولة مدنية، وجاء على رأس المعارضين لهذا المطلب المجموعات ذات الميول الإسلامية،

أيَا من المطالب الأخرى التي لم تحظ بإجماع، المطالبة بقانون انتخابي جديد، والسبب في الرفض هنا أن الاقتراحات المطروحة كانت تتبنى فكرة أن الانتخابات يجب أن تُقام على أساس لبنان دائرة واحدة، وهو المطلب الذي لم يحظى بتوافق، وأخيراً، وليس آخراً، المطالبة بسقوط رئيسي الجمهورية ومجلس النواب. كل هذه الشعارات والمطالب كانت تتبلور في حلقات نقاش ضمت في المرحلة الأولى بعض المثقفين من المجتمع المدني وبعض أساتذة الجامعة، إضافة إلى بعض موظفي البنوك والتجار الذين يلمّون بما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية والمالية، إضافة إلى محاضرات اهتمت بالجوانب السياسية وقضايا المرأة وشؤون الموظفين خاصة الذين طُردوا تعسفيًا من أعمالهم.

هذا ولم تكتف ساحة النور بإطلاق الشعارات والمطالب بل كان يواكب هذه الأخيرة أغانٍ متعددة الألوان والاِتِّجَاهَاتْ تصب جميعًا في سياق يخدم أهداف الانتفاضة. من هذه الأغاني ما كان شبيهًا بتلك التي كانت تتردد في باقي الساحات ومنها ما كان نابعًا من الأوضاع الخاصة التي تعيشها مدينة طرابلس، على سبيل المثال: «أعطوني فرصة وبلا جرصة»، «يا راكب على الثورة»، «أفقر مدينة وأغنى زعماء»، «معلمي يا معلمي» التي كان المنتفضون يصرّون على غنائها باللهجة الطرابلسية التقليدية و «إنساني يلا باي» وهي الأغنية التي كان يرددها الشيوعيون الإيطاليون ضد النظام الفاشي. رافق هذه الأغنيات ذات طابع ثوري من مثل أغاني مرسال خليفة أو جوليا بطرس أو أغاني وطنية من مثل «راجع لبنان».

أما الخاصية الأبرز التي تميزت بها ساحة النور فهي تحولها إلى مكان للتضامن والتكافل والمساعدة بين الناس. لقد أمّنت الساحة الطعام لكل من يقصدها وبخاصة للفقراء منهم الذين شكلوا، كما أسلفنا، الحجم الأكبر من جمهور الساحة. لهذه الغاية قام بهذا الدور ما سمّي «وجبات الخير» وهي كناية عن وجبات طعام كانت تقدّمها في البداية بعض مطاعم المدينة، ثم ما لبث أن تطور الأمر بحيث اصبح للساحة مطبخها الخاص الذي أطلق عليها «مطبخ الثورة» الذي كان يتلقى مواده من بعض محال الحبوب والخضار. وعلى ما يذهب إليه الناشطون في الساحة كان يصل عدد الوجبات التي يقدمها هذا المطبخ إلى ألف وجبة في اليوم. بالإضافة إلى ذلك خُصص مكان لوضع الألبسة المستعملة التي كانت ترد إلى الساحة من بعض العائلات الميسورة، وكانت مجموعة من النساء تهتم بفرزها وتوزيعها على المحتاجين، وكذلك الأمر بالنسبة للبطانيات التي كثر توزيعها في الأسابيع الأخيرة التي شهدت موجة من البرد القارس. كما خُصص مكان للأدوية التي تم التبرُّع بها على من هم بحاجة إليها. إضافة إلى ذلك تشكلت مجموعة وظيفتها الاهتمام بمن هم بحاجة إلى بعض الرعاية الطبية، كما أُقيم مشفى ميدانيًا لهذه الغاية. ساعد في هذه العملية بعض الأطباء ولا سيما المتدرجون منهم الذين لا يزالون يتابعون دراستهم.

إلى هذا، لم تكتف الساحة بهذه التبرعات العينية، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، لقد بدا واضحًا خلال أيام الانتفاضة الستين أن قسمًا من أهل المدينة، لا سيما الفقراء منهم، ليس بمقدوره تأمين بدل إيجار منزله

أو دفع قسط مدرسة أولاده أو شراء كتبهم ومستلزماتهم. كان هذا الأمر واضحًا في كل مرة تسنى لأحدٍ من هؤلاء التعبير أمام شاشات التلفاز عن هذه القضية. لذا، تكفلت الساحة بعد التأكد من صحة الحالات التي تشكو من هذا الوضع تقديم مساعدات مالية بسيطة لم تكن تتجاوز أحيانًا المئة ألف ليرة، ثم جمعها من بعض العائلات الميسورة.

يؤشر كل ما سبق إلى جملة من القضايا والمسارات التي في حال كُتب لها أن تترسَّخ ستبني مَدَامِيك وقواعد جديدة يحتمي بها ويتكئ عليها اللبنانيون لصياغة عقد جديد غير العقد الذي هم عليه منذ نشأة هذا البلد. كيف تجلى هذا الأمر في ساحة النور وما الخاصية التي تميّزت بها على هذا الصعيد؟ صحيح أن ما جرى في الساحة يشبه إلى حد بعيد ما كان يجري في الساحات الأخرى. صحيح أن القسم الأكبر من الشعارات والمطالب والأغاني هي نفسها في ساحات أخرى، وصحيح أن ثمة لُحمة نشأت بين الناس الذين جاؤوا من دورهم وأحيائهم وشوارعهم ليُسمعوا صوتهم -كانوا يقولون نريد أن نتكلم، وصحيح أنهم جاؤوا جماعات متخففة بهذا القدر من انتماءاتها التحتية -وتحديدًا الطائفية- ليدخلوا في بوتقة أرحب، إلى ما كان يتكلم عنه الفيلسوف وعالم الاجتماع الألماني فردينان تونز (1855- 1936)، أي الانتقال من الجماعة إلى المجتمع.

ثمة أشياء أخرى أضافتها ساحة النور في طرابلس، بالإضافة إلى اللُّحمة التي ظهرت بين أبناء الأحياء الفقيرة والأحياء الأكثر يُسرًا، وبالإضافة إلى طبيعة المساعدات التي قدّمتها الساحة والتي -على حد علمي- لم تُقدمها الساحات الأخرى، وبالإضافة إلى إعادة فتح الأبواب بين المدينة وما يُحيط بها من أقضية، لا سيما الأقضية ذات الأغلبية المسيحية، ألم يقل لهم أبناء المدينة: «أخيرًا رجعتوا»؟، بالإضافة إلى هذا كله بدا أن المدينة كانت تُعبّر عبر الساحة عن وجع أصاب صورتها فجاء الوقت للتخلص منها، ولا أدري ما إذا كان هذا الوجع يطغى على الأوجاع الأخرى. كانت طرابلس بحاجة إلى كسر الصورة النمطية التي تكوّنت عنها على مدى سنوات طويلة، بأنها «مدينة إرهابية» أو حاضنة للإرهاب. فالفرحة العارمة التي كانت تستقبل بها أبناء جل الديب والزوق والجنوب وبعلبك هي تعبير عن أن القادمين للمشاركة في انتفاضتها قد عرفوا أخيرًا حقيقتها: المدينة التي عُرف عنها تاريخيًا أنها مدينة العيش المشترك ومدينة الذين يرتادونها من الناس الغلابة لشراء ما يحتاجون إليه، بحيث سُمّيت «أم الفقير».

انتفاضة أكتوبر: العصيان المدني العراقي كسجل أفعال عابر للقوميات[1]

زهراء علي [2]

مقدمة

بدأت الانتفاضة العراقية في أوائل أكتوبر/ تشرين الأول 2019 عندما خرج الآلاف إلى الشوارع في بغداد. وفي الأسابيع التالية، انتشرت بسرعة حركة احتجاجات عفوية ودون قيادة في جميع أنحاء البلاد، وتركّزت هذه الاحتجاجات في المحافظات الوسطى والجنوبية ذات الأغلبية الشيعية في العراق، بما في ذلك مدن النجف وكربلاء والناصرية والبصرة. وسرعان ما أعلنت الاحتجاجات عن مطالبها الأولية: خدمات عامة فاعلة مثل توفير المياه النظيفة والكهرباء وإنهاء النظام السياسي الطائفي والفساد المستشري، وقد سمح المجال لمطالب أكثر راديكالية ودعوات إلى الثورة، حيث ردد المتظاهرون شعارات مثل «لا وطن» و«نريد بلدًا» وكذلك الشعار الأكثر شيوعًا خلال الانتفاضة العربية في العام 2011: «الشعب يريد إسقاط النظام».

وقد واكب التكاثر الملحوظ لملايين العراقيين الذين ينتفضون في احتجاجات سلمية إلى حد كبير في جميع أنحاء البلاد الكثير من القمع والتنكيل المتزايدين. وعلى الرغم من ذلك، أظهر المحتجون التزامًا راسخًا بالعصيان المدني السلمي. وقد قاد هذه الاحتجاجات الشباب والمحرومون، بما فيهم العديد من النساء –بمساعدة سائقي سيارات التاكسي والتوكتوك من الأحياء الفقيرة. وقد انضم عراقيون من جميع الخلفيات والمناطق العراقية إلى صفوفهم أيضًا. وقد أضربت النقابات والاتحادات العمالية والطلابية على كلّ المستويات ودعت إلى العصيان المدني.

إن حجم الانتفاضة وتنوعها الاجتماعي والاقتصادي غير المسبوق لا يشيران إلى حدّة التمرّد على الظروف المعيشية السيئة و حجم الفساد -كما في حالة الانتفاضات الإقليمية الأخرى– فحسب، بل يوضحان كذلك الرفض القاطع للنظام السياسي الطائفي والعرقي والمحاصصاتي الذي فُرِض على العراق بعد الغزو الأمريكي في العام 2003 والذي يسيطر على فوائض الثروة النفطية المتنامية في العراق. وقد نَدد المتظاهرون بالفساد السياسي والطائفية والمحسوبية، فضلاً عن حكم الميليشيات والجماعات المسلحة المرتبطة بالنخب السياسية والتي تهاجم الصحفيين ونشطاء المجتمع المدني والمحتجين.

في الأساس، طالبت هذه الاحتجاجات العراقية التي يقودها الشباب ببلد جديد، متخطيةً بذلك المطالب السياسية المعنية والمتعلقة بالسياسات الانتخابية والإصلاحات القانونية. وتحدت الانتفاضة المعايير المجتمعية

[1] هذا المقال مُتَرجَم من اللغة الإنكليزية. ترجمته فرح الشامي، مسؤولة برنامج «المجتمع المدني والقانون والحوكمة» في معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأميركية في بيروت.

[2] أستاذة مساعدة في جامعة روتجرز، نيو جيرسي.

المحافظة المهيمنة، وطورت من خلال إجراءات جماعية وتنظيم قواعد سلوك جديدة حسًّا قويًا بالانتماء لدى الجميع.

السياق

بعد معاناة خلال الغزو الأميركي في العام 2003 والحرب الأهلية التي تلته، شهد العراق موجات من الاحتجاجات المدنية والسياسية الشعبية بداية من العام 2009 في جميع أنحاء البلاد. بالإضافة إلى الاحتجاجات في كردستان العراق، شهدت منطقة العنبر، ذات الأغلبية السنية، على سبيل المثال، احتجاجات ضخمة في 2012-2013 ضد الاضطهاد والاستبعاد الطائفيين الذين تم قمعهما بقوة من قبل حكومة رئيس الوزراء السابق نور المالكي.

لكن منذ العام 2015، أدى التصعيد غير المسبوق في الاحتجاجات الشعبية إلى حشد جيل جديد من الشباب العراقي وشريحة واسعة من سكان البلد. أُطلِقت الاحتجاجات العراقية لعام 2015، بشكل أساسي، من قِبَل الشباب الذكور اللذين لا يتعدى عمرهم سن الثلاثين عامًا، وهم متعلمين ومنتمين للشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة، ومعظمهم من المربين أو المعلمين أو موظفي الدولة. وابتداءً من يوليو/تموز 2015 توسعت احتجاجاتهم الأسبوعية التي كانت تحدث كل يوم جمعة لتشمل، في ذروتها، ما يقارب المليون متظاهر في كلّ أنحاء البلاد، بدلاً من عشرات آلاف المتظاهرين فقط.

ونددّ المتظاهرون بالفساد وطالبوا بدولة الرفاهية الفاعلة التي تعيد توزيع الثروة النفطية العراقية الغنية على مواطنيها وتقدّم الخدمات العامة اللازمة، لكن المهم في احتجاجات 2015 هو أنه في حين كانت تتردد شعارات مثل «باسم الدين سَرَقَنا اللصوص»، كان المحتجون يعبرون عن رغبتهم في نظام اجتماعي مدني –على أن يكون ذلك أساسًا لنضالهم. ويعبّر مفهوم المدنية عن رفض جوهري لنظام المحاصصة ولحكم الأحزاب السياسية الإسلامية التي تُسَنِّي الدين والانتماء الطائفي.

وقد نشأ السبب الجوهري للاحتجاج للتصدي لآثار الحرب الأهلية، حيث أصبح العراق بلد يفتقر إلى البنية التحتية ويتم فيه هيكلة مؤسسات الدولة على أسس الفساد ومحسوبيات الأحزاب السياسية. فبالنسبة للمحتجين، كانت النخبة السياسية الإسلامية، بطائفيتها وفسادها، هي المسؤولة عن الأزمة الاجتماعية والسياسية في البلاد. وبالتالي، أصبحت الإسلاموية والتكوين السياسي القائم على الهوية ككلّ أمرين مرفوضين بشكل متزايد -أو حتى بشكلٍ تام. وتجدر الإشارة إلى وجود فجوة جيلية مهمة بين الناشطين الذين ولدوا في أواخر التسعينيات والناشطين الذين ولدوا قبل ذلك: فالأصغر سنًا هم أكثر تطرفًا/جذريةً في مطالبتهم بالتغيير وفي رفضهم للنظام السياسي الحالي وللنخب المهيمنة وللمنظومة القائمة ككلّ.

لكن الأفراد الذين تولّوا قيادة حركة 2015 كانوا من الجيل الأكبر سنًا، وهم في الغالب رجال يتمتعون بخبرة سابقة طويلة في النشاط الاجتماعي، وينتمون إلى منظمات مجتمع المدني أو منظمات سياسية مثل الحزب الشيوعي العراقي. كما سرعان ما استولى التيار الصدري الإسلامي الشيعي

على الاحتجاجات وأقام تحالفًا مع الأحزاب والأفراد العلمانيين. حوّل هذا التطور الحركة الاحتجاجية إلى حركة إصلاحية أنشأت قائمة انتخابية تمّ ترشحيها في انتخابات العام 2018. وقاطع العديد من النشطاء الشباب الذين بادروا بالاحتجاجات في بغداد انتخابات العام 2018 بسبب شعورهم القوي بالغبن من قبل الصدريين ونظرائهم من الناشطين الأكبر سنًا في المجتمع المدني الذين تولوا قيادة حركتهم.

يرى عالم الاجتماع علي طاهر الحمود أن احتجاجات 2015 ليست سوى احتجاجات الطبقة الوسطى التي تسعى إلى إعادة فرض نفسها بعد عقود من الصمت[3] . وقد شهدت نهاية العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة في العام 2003 عودة ظهور هذه الطبقة التي دمرتها الأزمة الاقتصادية والحروب المتعاقبة. وكما أشار فالح عبد الجبار، فإن احتجاجات 2015 مثلت تحوّلًا من مفهوم «سياسة الهوية» إلى مفهوم «سياسة القضية»، حيث طرح المتظاهرون مطالب عابرة للطائفية تركز فيها على الخدمات العامة والوصول إلى الموارد. [4]

واندلعت الموجة التالية من الاحتجاجات –وهي أهمهم- في العام 2018 في البصرة، وهي محافظة غنية بالنفط وتُستَخرج منها معظم الثروات العراقية، لكنها تعاني من نقص حاد في البنية التحتية العامة ومن عدم وجود للخدمات الأساسية. كانت هذه الموجة من الاحتجاجات مختلفة عن موجة الاحتجاجات في العام 2015، حيث رفضت أن يكون لها قيادة رسمية وتجنبت الأحزاب السياسية وأي نوع من التنظيم المركزي. وكانت تتألف أساسًا من شباب متعلمين وغير متعلمين، تجاوزت مطالبهم مفهوم «المدنية» ليرفضوا النظام السياسي بشكلٍ تام ويدعوا إلى تغيير النظام. فلم يعد احتجاجهم فقط ضد المحاصصة الطائفية، إذ أصبحت الاحتجاجات داخل الطوائف نفسها، بل أصبحت موجّهة نحو الحاجة إلى دولة فاعلة وقادرة على توفير خدماتها لشعبها. ومن الجدير بالذكر أنه منذ احتجاجات البصرة هذه انتشرت في العراق الشعارات المعروفة والشائعة اليوم مثل «لا لا للأحزاب السياسية» و»نريد بلدًا».

تعاني محافظة البصرة من نسخة متطرفة من التحديات الرئيسية التي يواجهها العراق والتي يسميها عمر ديواشي «سمّ البقاء/ النجاة اليومية» والتي تشمل انتشار السرطانات واعتلالات الصحة في ظل غياب البنية التحتية للدولة والصحة والتعليم وغير ذلك من الخدمات العامة[5] . البصرة هي أيضًا المكان الذي أُعيد فيه توطين العديد من السكان الذين يعانون اقتصاديًا والمهجّرين جراء الحرب، مما خلق فيها توترات بين السكان المحليين والسكان الواصلين حديثًا[6] . وتطوّرت احتجاجات البصرة إلى احتجاجات حاشدة للفقراء والمحرومين ولكن دون أي وجود لتنظيم مركزي، مما جعل قمعها أسهل لقوات الأمن. وكجزء من أعمال الاحتجاج ومحاولة لاحتواء الغضب الشعبي، صوّت مجلس محافظة البصرة مؤخرًا على إعلان استقلاله الذاتي عن الحكومة المركزية.

[3] علي طاهر الحمود، ما وراء أحداث البصرة: المشكلات والحلول المقنعة، فريدريتش إيبرت شتيفتونغ: عمان (فبراير/شباط 2019).
[4] جبار. فالح. 2018. حركة الاحتجاج العراقية: من سياسة الهوية إلى سياسة القضية. سلسلة أورق مركز الشرق الأوسط التابع لLSE.
[5] عمر ديواشي، 2013. «سمّ الحياة والبقاء اليومي في العراق». جدليا، 13 أغسطس 2013.
[6] علي طاهر الحمود، سوسيولوجية الاحتجاج: قراءة في حركات الاحتجاج المدني في العراق بعد 31 تموز 2015. المجلة السياسية الدولية35-36 (2017): 705-732.

كما احتج المجلس على عرقلة تمرير الكوتة القانونية البالغة 5 دولارات لبرميل النفط الواحد والتي كان يجب منحها للمحافظة لتمكينها من تأسيس بنيتها التحتية وخدماتها.[7]

تحدي العنف الذي ترعاه الدولة

في بداية تشرين الأول/أكتوبر 2019 قُتِل أكثر من 700 شخص وجُرِح أكثر من 25,000 على يد الحكومة والجماعات شبه العسكرية التي استخدمت الذخيرة الحية والرشاشات والقنابل الصوتية ومدافع الصيد والدبابات المضادة للشغب والغاز المسيل للدموع[8]. كما قطعت الحكومة العراقية وسائل الإعلام والإنترنت والاتصالات، فضلًا عن حظر التجول. وقد تعرض العديد من المحتجين للتهديد والترهيب والاعتقال والضرب والاختطاف بل وحتى الاغتيال على أيدي قوات الأمن والميليشيات المسلحة المرتبطة بالمؤسسة السياسية العراقية.

ويمكن تحليل هذا العنف جزئيًا بالنظر إلى العسكرة المفرطة للدولة العراقية ولمختلف الجماعات المسلحة في أعقاب غزو تنظيم «الدولة الإسلامية». وبصورة أعم، تم توزيع الأسلحة منذ العام 2003على نطاق واسع وعلى مختلف الجهات الفاعلة مثل زعماء القبائل، والميليشيات المسلحة والقوات شبه العسكرية. وما يجعل هذا العنف متفشيًا ومعممًا هو أن المتظاهرين لا يواجهون نظامًا متماسكًا لأن الدولة العراقية لا تشكل دولة أو نظامًا مركزيًا قويًا، بالمعنى المتعارف عليه في أدبيات العلوم السياسية، وإنما كيانات عسكرية مجزّأة تتنافس فيها مختلف المجموعات السياسية على السلطة. وقد ازداد التسلّح العام، الذي اشتد بعد العام 2003، أكثر تطبيعًا بعد الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية سنة 2014.

اتسمت جميع الاحتجاجات في العراق بالعنف المسلح الذي يشمل الجماعات المسلحة والميليشيات التي يقودها أفراد من النخبة السياسية العراقية. في الواقع، هذا العنف الذي ترعاه الدولة هو بالضبط ما دفع المتظاهرين إلى النزول إلى الشوارع. بدأت إحتجاجات العام 2011، والعام 2015، وفي البصرة في العام 2018 بعد مقتل متظاهر شاب على يد قوات الأمن والميليشيات التابعة لها. كذلك، فإنّ قَتْل أكثر من مائة متظاهر مسالم في الأسبوع الأول من أكتوبر/تشرين الأول 2019، وفي الأغلب على يد قناصين ومسلحين، قد صعّد الانتفاضة ودفع بالملايين في الشوارع. وفي حين لم يُجر أي تحقيق حتى الآن بشأن عمليات القتل هذه، تُشير مختلف التقارير من مجموعات حقوق الإنسان[9] إلى أن هذا العنف تشنه قوات الأمن العراقية ومختلف الجماعات المسلحة والميليشيات التابعة للمؤسسة السياسية العراقية. وفي الواقع، تشير بعض التقارير إلى تنظيم حملات القتل والتخويف التي قامت بها الأجهزة الأمنية العراقية[10] .

[7] زهراء علي وصفاء خلف. «السخط الجنوبي يُبرز حركة احتجاج عراقية». التاريخ الحالي 803/117 (2018): 338-343.
[8] المرصد العراقي لحقوق الإنسان، هيومن رايتس ووتش، منظمة العفو الدولية وبيانات مختلفة أدلت بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.
[9] المرصد العراقي لحقوق الإنسان، هيومن رايتس ووتش، منظمة العفو الدولية وبيانات مختلفة أدلت بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.
[10] هيومن رايتس ووتش. العراق: الدولة تبدو متواطئة في مذبحة المتظاهرين. 16 ديسمبر 2019.

كما أن العنف الذي تمارسه الدولة هو عنف قائم على الجنس. ويتضح في طبيعة القمع الذي تمارسه المؤسسة السياسية العراقية أنها تحاول، من خلال قنواتها الإعلامية وحملاتها على وسائل التواصل الاجتماعي، تقويض الثورة في تصويرها على أنها «غير أخلاقية». وذلك باتهام الثوار بالانحراف الجنسي والفساد، وبنشر كل أنواع الشائعات حول «السلوك غير المشروع» بين الشباب في الخيام التي نصبت في ساحات الاحتجاج. ويستهدف القمع بشكل أساسي النساء، ولا سيما الشابات. وغالبًا ما يُستخدم عنف الميليشيات والتهويل والترهيب واختطاف المتظاهرين، كما في حالة سابا مهداوي وماري محمد، وزهراء علي في بغداد، أو حتى قتلهم، كما في حالة سارة طالب وزوجها عادل في البصرة، من أجل الحدّ من مشاركة المرأة أو منعها.

كما تتعرض النساء المشاركات في الانتفاضة للهجوم على وسائل التواصل الاجتماعي. فمثلاً، تحوّل وسم «بناتك ياوطن» الذي أُطلِق حول احتجاجات النساء في 13 شباط/فبراير إلى «عاهراتك ياوطن». أما على جدار النفق المؤدي إلى ميدان التحرير، وعلى اللافتات التي رفعتها الشابات خلال الاحتجاجات، فبرزت الجملة التالية «نساء ثورة أكتوبر ثائرات لا عاهرات».

المطالبة بدولة فاعلة

تتبع احتجاجات 2019 التي اندلعت في بداية تشرين الأول/أكتوبر نموذج البصرة في شكلها ومطالبها. إن هذه الانتفاضة لا تتمثل فقط بكون الشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة تسعى إلى إعادة فرض نفسها، بل هي تتعلق أكثر بالفقراء والمحرومين والمهمشين الذين يطالبون بنظام جديد. فالذين أطلقوا الانتفاضة لا يزالون كتلتها الصلبة، وهم البائعون المتجولون، والنادلون الذين يتقاضون أجورًا زهيدة، وأولئك الحمالون -الذين يحملون الصناديق الثقيلة في الأسواق، وسائقو التوكتوك الذين ينقلون الجرحى إلى المستشفيات ويقودون المحتجين من نقطة إلى أخرى ويساعدونهم على عبور الحواجز. وتشمل صفوفهم أيضًا العديد من الشباب الذين حاربوا تنظيم «الدولة الإسلامية» في الموصل والذين عادوا بعد المعركة من أجل مكافحة الفقر المدقع والبطالة. هؤلاء المنتمون إلى جيل الألفية والمحرومون يعلنون باستمرار أن «ليس لديهم أي شيء يخسرونه» وأنهم «يفضلون الموت في ميدان التحرير على العيش في الفقر واليأس».

ويطالب المتظاهرون بتغييرات جذرية، بما في ذلك إجراء انتخابات جديدة بعد تعيين رئيس الوزراء المؤقت المستقل عن الأحزاب الحاكمة، وقانون انتخابي ودستور جديدين، فضلًا عن محاكمة القادة السياسيين والجماعات المتهمة بالفساد والقتل واحتجاج العُزّل، يطالبون بإعادة توزيع الموارد النفطية الغنية في العراق لصالح الفقراء، وإقامة بنية تحتية لائقة، مثل خدمات الكهرباء والمياه والصحة والإسكان، فضلًا عن مؤسسات الدولة وخدماتها.

تحول ميدان التحرير في بغداد –وهو من أكثر الأماكن التي برزت وشهدت الاحتجاجات الجماهيرية– والساحات العامة للمدن في جميع أنحاء العراق إلى مساحات شاملة

يحكمها ويديرها المواطنون. في بغداد، شكل المبنى المهجور أمام ميدان التحرير والذي يطلق عليه عادة إسم «المطعم التركي» القاعدة الخلفية للانتفاضة، وتم تغيير اسمه إلى جبل أُحُد نسبةً لمعركة أُحُد بين المسلمين الأوائل وأعدائهم من قبيلة قريش. نُصِبت الخيام حول هذا المبنى وغطت ميدان التحرير وصولًا إلى الجسور الثلاثة الرئيسية في العاصمة حيث يقطن الناشطون بعيدًا عن سيطرة الدولة. وكان المحتجون فعليًا يحاولون إنشاء «أشكالًا جديدة للدولة» من خلال محاولة توفير الخدمات الصحية والتعليمية وتنظيم الخدمات العامة كتنظيف الطرقات وإعادة رسم اللوحات، وكذلك ترميم النصاب التذكاري العام وتجميل الأماكن العامة باستخدام الفن الأصيل والتصميم.

أظهرت هذه الانتفاضة الجديدة تطور أنماط العمل والتعبير ضمن إطار الناشطية المجتمعية والسياسية، والتي تجاوزت أنماط كلّ الحركات الاحتجاجية السابقة في البلاد. فقد تمتعت هذه الانتفاضة بشمولية غير مسبوقة تتمثّل بضمّها لشابات من جميع الطبقات الاجتماعية، واللواتي شعرن بالأمان والراحة في هذه الأماكن الجديدة وشاركن في الانتفاضة على مختلف أنشطتها ووجوهها –ابتداءًا من التواجد في خطوط المواجهة الأمامية وصولًا إلى الطهي وتقديم الأطعمة للمتظاهرين والرعاية الطبية للجرحى. وقد شارك في الانتفاضة كلّ الأفراد -بقدراتهم المختلفة- وخاصة من يعيش منهم في مساكن غير مستقرة وغير رسمية. وطوّر المحتجّون طرقًا أصلية للتعبير عن شعورهم بالانتماء إلى العراق واقترحوا أساليب مبتكرة للتضامن والمؤانسة، وهي أساليب تتجاوز الترتيب الهرمي الاجتماعي والسياسي. وتشمل هذه الممارسات الجديدة إنشاء المجلات والقنوات الإذاعية وتوزيع المواد الغذائية المجانية وإنشاء وحدات طبية ونفسية مجانية، وتقديم خدمات متنوعة مثل توفير الدواء وتصفيف الشعر وإقامة المسارح ودور سينما والمكتبات في الساحات العامة دون أي مقابل.

تحول ميدان التحرير في بغداد وميدان الحبوبي في الناصرية وساحات الاحتجاج في جميع أنحاء البلاد إلى مجتمع مُصغّر يجمع المتظاهرين الذين يحاولون تحقيق التغيير وعيشه. وإن ميدان التحرير مُنظّم على شكل ديمقراطية مباشرة، حيث يتم فيه اتخاذ أي قرار بعد التشاور مع جميع الخيام في الساحة، ومن ثم الإعلان عن القرار من خلال تعليق النص أو البيان المتفق عليه على جدران جبل أُحُد ونشره على وسائل التواصل الاجتماعي.

الخلاصة

تتجاوز الانتفاضة المطالب السياسية الضيقة، فالمحتجون لا يستنكرون النظام الاقتصادي والسياسي الذي يمارس من خلال الفساد والمحسوبيات والتدابير التمييزية فحسب، بل يستنكرون أيضًا المعايير الاجتماعية والمجتمعية للمنظومة الكاملة التي تفرض أسلوب حياة معياريًا ومحافظًا. ومن خلال شعار «نريد بلدًا»، طالب العراقيون بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية كما طالبوا بخدمات الدولة ومؤسساتها الفاعلة، مثل الرعاية الصحية والتعليم والإسكان والعمل وكل مستلزمات العيش الكريم. كما طالبوا بالحرية، وركزوا على ألّا تُقتَل الحرية من أجل الدين

أو الطائفة التي ينتمون إليها أو يرفضون التماهي معها. طالبوا بحرية اختيار أن يكونوا متدينين أو لا، وبحرية ارتداء الملابس كما يحلوا لهم، وكذلك بحرية التنقل عبر الحدود الاجتماعية والطائفية وبحرية الاختلاف.

لم يطالب المحتجون بالتغيير فحسب، بل حاولوا فرضه وعيشه، واقترحوا قواعد سلوك جديدة وبنوا حسًا قويًا بالتعايش عند الجميع. وقد ظهر ثمة تنوع كبير بين النساء المشاركات في الثورة: فمن بينهن الأم غير المتعلمة والمتوسطة في العمر التي ترتدي عباءة سوداء وتطبخ للمحتجين، ومن بينهن الطالبة المعاصرة والمتعلمة والمنتمية للطبقة الوسطى التي تقود النقاشات حول إصلاح قانون الانتخاب. كما من بينهن شابات من الأسر المحافظة ومعترضات على قواعد اللباس السائدة. ولكلّ أولئك النساء حيز مشترك يتسم بوجودهن في الساحات وفي وضعهن للاستراتيجيات وتنظيمهن للاحتجاجات الأسبوعية. كلهن يهتفن معاً «لا، لا، لا، لا تقولوا أنه مُخزٍ، صوت المرأة ثورة»، مدركات الطبيعة التخريبية لوجودهن.

«باص الثورة» تنقل بين الشمال وبيروت وتوقف في صيدا الجيش أوقفه لمنع التصادم بين المتظاهرين [1]

دخلت الاحتجاجات الشعبية شهرها الثاني مع إصرار المتظاهرين على الاستمرار بتحركاتهم، واختاروا أمس أن يؤكدوا على وحدتها بمبادرة أطلقوا عليها تسمية «عاهدير البوسطة» أو «بوسطة الثورة» التي تناقض مفهوم بوسطة (باص) عين الرمانة التي كانت شرارة الحرب الأهلية عام 1975. وتهدف المبادرة إلى التنقل بين المناطق اللبنانية لكسر الحواجز الطائفية والمناطقية، لكن انقسام المتظاهرين في صيدا حيال هذه المبادرة، حال دون وصولها إلى الجنوب. واتخذ الجيش اللبناني قرارًا بتوقفها قبل نقطة التظاهر في صيدا منعًا للتصادم بين المتظاهرين.

وكانت محطة انطلاق الحافلة صباحًا من منطقة العبدة-عكار، وأعلن منسقو النشاط أنها **«تهدف إلى المرور على كل ساحات الاحتجاج، من شمال لبنان، في ساحة النور بطرابلس إلى البترون وجبيل، فذوق مصبح وجل الديب، مرورا ببيروت، وصولاً إلى الجنوب، بعد أن تتوقف في منطقة خلدة، حيث قتل الشاب علاء أبو فخر»**. ورافق البوسطة عدد من السيارات في محطاتها كافة لترسم «جسر المحبة والوحدة الوطنية» وإزالة حواجز الطائفية والجدران بين المناطق.

وأكد الناشطون «أنهم غير آبهين بكل المعوقات وهم سيكملون مسيرتهم متضامنين لتحقيق مطالبهم في بناء دولة القانون والعدالة والحرية والإنصاف»، مؤكدين **«أن موقفهم قوي لأنهم لا يطلبون شيئًا شخصيًا بل جل طلبهم استعادة حقوقهم المشروعة كمواطنين ورفع الحرمان والظلم في المجالات كافة والعيش بحرية وكرامة ومساواة بعيدًا من المحاصصة والزبائنية وحصر السلاح في المؤسسات العسكرية والأمنية»**. ورغم أن الخطة التي وضعت لمسار البوسطة كانت تهدف إلى مرورها بعاصمة الجنوب صيدا ثم إلى كفررمان والنبطية، وتختتم الجولة في صور حيث تعقد جلسة حوارية بين أبناء الوطن من شماله إلى جنوبه، حالت الخلافات بين الناشطين دون تحقيق ذلك.

[1] وَرَدَ في جريدة الشرق الأوسط (العدد رقم 14964) بتاريخ 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2019
أُخِذَ من:
https://aawsat.com/home/article/1995236/%C2%AB%D8%A8%D8%A7%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9%C2%BB-%D8%AA%D9%86%D8%AA%D9%82%D9%84-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%B5%D9%8A-%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%AA%D9%88%D8%AA%D9%82%D9%81-%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%AA%D9%88%D8%AA%D9%82%D9%81-%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%AA%D9%88%D8%AA%D9%82%D9%81

وأصدر الحراك في صيدا بيانًا قال فيه إنه لا يرحب بالبوسطة لكنه لن يمنعها من المرور على الطريق البحري في الجنوب». وقال: «مع التأكيد على موقفنا الرافض لأي تدخل خارجي[2] ، نعلن نحن في صيدا تنتفض، عدم مشاركتنا في البوسطة التي تجول في المناطق اللبنانية، ورفعنا الكثير من علامات الاستفهام حول هذه الجولة، بدءًا بالمنظمين إلى العنوان، إلى المشاركين». وأضاف: «نرفض استغلال هذه الانتفاضة من أي جهة أو حزب سياسي له أجنداته الخاصة».

بعد ذلك، عادت مجموعة أخرى وأصدرت بيانًا أكدت فيه «أن المتظاهرين سيكونون بانتظار البوسطة في ساحة إيليا، وأن أي كلام آخر يصدر عما قالت إنهم مجموعات حزبية، عن رفض مرور وتوقف البوسطة في هذه الساحة لا يعبر عن كل الحراك ولا عن كل المدينة» وقالت: «من لا يريد أن تمر (البوسطة) في صيدا فلا يُحدث بلبلة وليغادر الساحة ولا يقف معنا، لأن هناك كثيرين يريدون استقبال البوسطة ويقفون معنا هنا وآخرون سيلتحقون بنا تباعًا».

وفي وقتٍ لاحق ومنعًا لحدوث أي بلبلة، عمد الجيش اللبناني إلى اِتِّخاذ قرار بتوقف البوسطة عند نقطة الملعب البلدي قبل الوصول إلى ساحة إيليا (ساحة التظاهر)، لتفادي المشكلات، بحسب ما قالت مصادر عسكرية لـ«الشرق الأوسط».

وتعليقاً على البلبلة التي أحدثتها البوسطة، قال نائب مدينة صيدا أسامة سعد في بيان: «حصل تشويش مرتبط بما قيل عن الجهة المنظمة والممولة، ما خلق تباينات وسط المنتفضين، وكانت هناك آراء متعددة تجاه التعامل مع البوسطة.

أما نحن، فنؤكد أن لا أحد في مدينة صيدا لديه مشكلة في دخول البوسطة، لكن الإشكال نابع من الأقاويل بشأن هذا النشاط

الشرق الأوسط

[2] المقصود هنا حزب القوات اللبنانية كجهة مُحتَمَلة لتنظيم فعالية البوسطة.

كنداكات السودان في الساحات المنتفضة

عهود وافي [1]

في الأسبوع الثاني من أبريل ٢٠١٩، ظهرت عبر وسائل التواصل الاجتماعي صورة يتداولها الجميع لشابة سودانية، تقف أعلى سيارة في وسط ميدان الخرطوم، وتهتف **«حبوبتي كنداكة»** ويرد عليها الحشد **«ثورة»**.[2] وبدأت القوات المسلحة التابعة للجيش النظامي باستخدام أساليب مختلفة لردع المتظاهرين، كان منها الذخيرة الحية بالإضافة إلى حملات الاعتقال التي ملأت ساحة الاعتصام على التوازي[3]، لتمتلئ بعدها وسائل الاعلام بصور وقصص كنداكات أخريات دعمن الثورة السودانية في بدايتها ونقلن الحراك من ميدان الخرطوم لساحة العاصمة.[4] كان الثوب الأبيض الذي اختارته هذه المرأة دعماً للحراك النسوي العمالي، قادر على اظهار دور السودانيات في الحراك السوداني وقيادتها للدعوات السلمية، ومن ثم انطلاق الثورة من ميدان الخرطوم إلى ساحة الاعتصام حيث أُسقط الرئيس عمر البشير ونظامه.

اتفق علماء الاجتماع على صعوبة تفسير الأحداث وقت حدوثها واستحالة توقع مردودوها إلا في حال كان الهدف الأساسي هو تتبع تسلسل الأحداث التاريخية وتحليلها بشكل يربط الأسباب بالآثار مثلما أوضحت منية بناني الشرايبي وأوليفيه فيليول في دراسة تم نشرها في ٢٠١٢ تحت عنوان «علم الاجتماع الخاص بالمواقف الثورية: عودة إلى الثورات العربية» حيث أوضحوا في هذه الدارسة أهمية النظر إلى الأحداث بشكل متكامل، في محاولة لفهم تعقيدات الديناميكيات الاجتماعية وعلاقات الأطراف المشاركة والمتعددة في الحراك، في إطار السعي لفهم تحركات الأفراد الفاعلين في الأحداث الثورية. يرى فيليول أن الثوار يضعون بذرة الحراك بدون السعي لهيكلته، لذلك غالباً ما يكون أفقيًا بدون قائد.[5] لتصبح بذلك الحركات الاحتجاجية هي الوسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية. وعلى هذا المنوال، يحاول هذا المقال تحليل وتوثيق تطور دور «كنداكات» السودان اللاتي أسهمن في عودة الروح للميادين وتعزيز قوتها التي سُرقت منهن على وجه الأخص خلال حكم الرئيس البشير.

تركز الورقة على تجربة السودانيات في ميدان الاعتصام؛ من حيث التنظيم وتفعيل دور الحراك والتفاوض للسلام وتكوين الدروع البشرية كمثال حي لإدارة الأزمة في ساحة الاعتصام لتقدم الورقة تحليًا للديناميكيات الاجتماعية لدور السودانيات.

تعتمد منهجية هذه الورقة على دراسة تحليلية لفترة الحراك السوداني الأخير والثورة التي أزاحت حكم البشير منذ ديسمبر ٢٠١٨ حتى نوفمبر ٢٠١٩، ودور السودانيات فيه،

[1] طالبة دكتوراه بجامعة Diderot Paris

[2] فيديو «محبوبي ثورة»، العين الإخبارية، ١١ إبريل ٢٠١٩.

[3] تحالف المعارضة السوداني: قوات الدعم السريع استخدمت الذخيرة الحية، يورونيوز، ١٤ مايو ٢٠١٩.

[4] قصص ألف كنداكة وكنداكة في حراك السودان، موقع السفير العربي، ٨ أغسطس ٢٠١٩.

[5] منية بناني الشرايبي وأوليفيه فيليول، علم الاجتماع الخاص بالمواقف الثورية: عودة إلى الثورات العربية، المجلة الفرنسية للعلوم السياسية، المجلد. رحلة. 62، لا. 5، 2012، ص. 767-796.

ذلك من خلال الاعتماد على بعض الشهادات والمقالات التوثيقية لتلك الفترة، مع الإشارة لبعض الأحداث التي حدثت في ديسمبر 2019. تهتم الورقة بتحليل دور السودانيات في المجال العام والذي انتقل للحراك حيث كانت العنصر الأساسي في نقل الحراك إلى ساحة الاعتصام والحفاظ على سلمية المتظاهرين.

بداية الحراك والموجه الثانية للثورات العربية وسقوط البشير ونظامه

أدت السياسات المحلية للإسلام السياسي بالتسعينات في السودان إلى انعزال المواطنين في الجنوب حيث الأغلبية مسيحية، أو في الريف حيث الصوفيين ولم يبقى إلا من انضم إلى الحركات الإسلامية جبرًا أو طواعيةً، أو من لم يحالفه الحظ للهروب من الخرطوم. ورغم ثراء السودان بالموارد الطبيعية مثل حقول الذهب، فإن البلاد تعرضت لأكبر تحدي اقتصادي لها بعد استقلال جنوب السودان، وذلك بسبب حقول النفط الجنوبية والتي كانت تمثل ثلاثة أرباع انتاج النفط للبلاد. وفي ٢٠١٦، بدأت الحكومة في تنفيذ شروط صندوق النقد الدولي وكان على رأس تلك الشروط خفض الدعم على الوقود، مما أثار الغضب الشعبي وأدى إلى نزول العديد من المتظاهرين إلى الشوارع مطالبين بعدم خفض الدعم على الوقود والخبز. وتوقفت بعدها حكومة الخرطوم عن شراء الأسلحة من كوريا الشمالية مما أدى لبدء رفع بعض العقوبات الاقتصادية الأمريكية من عليها كما أشار رافائيل شيفريلون-جويبيرت، العالم السياسي في معهد البحوث للتنمية الفرنسي، إن التحديات الاقتصادية التي واجهت السودان، وأثرت على أسعار الضروريات الأساسية كانت سبب أساسي في الضغط على الشعب بمختلف طبقاته.[6]

جاءت في 6 أبريل ٢٠١٩ الذكرى السنوية للانتفاضة الشعبية لعام ١٩٨٥، قامت التنظيمات النقابية (تجمع المهنيين) والجماعات المسلحة الناشطة منذ شهر ديسمبر ٢٠١٨ بنشر دعوات عبر وسائل التواصل الاجتماعي تدعوا لانضمام الشعب إلى الحراك السوداني والمشاركة في المظاهرات، ولاقت تلك الدعوات قبولًا إلى أن سقط البشير في ١١ أبريل 2019. قامت اللجنة الأمنية المكونة من الجيش وقوات الدعم السريع وجهاز الأمن والشرطة باعتقال البشير وكبار مسؤولي النظام الحاكم وتم الحكم عليه بالسجن في قضايا فساد لمدة عامين. وأعلن المجلس الانتقالي توليه لمجريات الأمور في البلاد لمدة عامين برئاسة نائب رئيس حكومة البشير ووزير الدفاع السابق مع الاحتفاظ بحالة الطوارئ التي فرضها النظام في شهر فبراير. لكن لم يرضى السودانيون بهذه الخطوات التي تشبه نظيراتها في دول الموجة الأولى من الثورات، والتي لم تحقق النجاح المرجو حينها.[7] لذلك اعترض الثوار على الإجراءات وطالبوا بسقوط نائب رئيس الحكومة اللواء أحمد عوض بن عوف مرددين «تسقط تاني»، مؤكدين على أهمية مطلب مدنية الدولة.

[6] عزة أحمد عبد العزيز وخديجة مدني، الثورة السودانية الثالثة تعيد النساء من جميع مناحي الحياة إلى خريطة الحياة العامة السودانية، نوريا، افريقيا، ١ يناير 2019.
[7] أنيت ويبر، هل انتهى انتقال السودان قبل أن يبدأ؟ ، ستاتفورد، ٢٥ يونية ٢٠١٩.

وقاوم الثوار محاولات إفشال الثورة، في يوليو ٢٠١٩ من خلال استخدام الأدوات السلمية المختلفة ضد عنف فض الاعتصام بهدف التعبير عن تمسكهم بأولوياتهم العشرة الأساسية والتي كان من ضمنهم حقوق النساء والالتزام بالمسار السياسي. وفي أغسطس ٢٠١٩، انتهى الاعتصام بنجاح تحالف المعارضة والتوافق على تشكيل مجلس سيادي مدني -عسكري يقوم بالإشراف على فترة انتقالية لمدة ثلاثة أعوام تلحقها انتخابات ديمقراطية.[8] وتم تعيين الاقتصادي عبد الله حمدوك رئيساً للوزراء. وفي سبتمبر ٢٠١٩ تم الإعلان عن مجلس وزراء مدني لإدارة الفترة الانتقالية، عُين فيه ست سيدات في مناصب مختلفة بمجلس السيادة والحكومة الوطنية من أصل ٣٢ منصب. وقام بعدها رئيس الوزراء السوداني بزيارة رسمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ولحق بهذه الزيارة تعيين أول سفير للولايات المتحدة في الخرطوم منذ 23 عامًا. ومن المفترض أن يركز هذا المجلس خلال السنوات القادمة على تحديد نظام السودان، ليعتبر نجاح الثورة الحقيقي مرتبط فقط بخطوات هذا المجلس ارتباط مباشر، ومرتبط بإمكانية إصلاح المؤسسات السودانية. بالإضافة إلى ذلك، تحدد المرحلة القادمة ديناميكيات العلاقات الدولية والجيوسياسية في المنطقة العربية.

رغم كل تلك الخطوات الإيجابية على طريق مطالب الحراك، بدأت تظهر في يناير ٢٠٢٠ بعض الاضطرابات في الأجهزة الأمنية نتيجة عدم سرعة المجلس لإعادة هيكلة تلك المؤسسات، مما تسبب في أول حركة تمرد بعد سقوط البشير ودخول أجهزة أمنية مختلفة منها المخابرات العامة التي رفض بعض العاملين به خطط التقاعد المقترحة. تم السيطرة على هذا التمرد سريعاً لكن في واقع الأمر فتح المجال للتخوف بخصوص الوضع في السودان وإمكانية إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية.

بالنظر للسودان، نلاحظ إتباع الحراك لنفس خطى الموجة الأولى للثورات العربية، حيث بدأت بدعوات للتظاهر ضد الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية وذلك من خلال وسائل التواصل الاجتماعي ومن ثم انتقلت إلى الميادين. ومثلت ميادين كل من مدينتي دمازين وعطبرة في السودان بداية تعبير المتظاهرين وإصرارهم على اسقاط النظام لتستمر التظاهرات لمدة أربعة أشهر كان نظام البشير يقاوم فيهم الاعتراف بمطالب المتظاهرين. لحق بهذه الفترة أربعة أشهر أخرى سعى خلالهم المتظاهرون إلى الوصول لمسار آمن للثورة، والذي يبدأ ببداية تحقيق أهدافهم فقط، ولحقت كل من بورتسودان وقضارف ودنقلا وبربر بتلك المدن ومن ثم بعض المناطق الريفية في الشمال، لتزيد الرقعة الجغرافية ومن ثم الأطراف المشاركة في الحراك. إلا أن الثورة السودانية ظلت صامتة دوليًا ووحيدة، في معزل عن معظم دول العالم، تُحارب في سكون رُغمًا عنها مستخدمة هتافات مشابهة لمطالبها «تسقط بس»، وذلك بعد أن تم إسكات أصوات الثوار إعلاميًا بقطع النظام لوسائل التواصل ولشبكة الانترنت فيما تزامن هذا مع استمرار زيادة أعداد المتظاهرين في الميادين المُصمتة.

وفي هذا الوقت، كان البحث عن حيز مكاني في العالم الافتراضي سمة من سمات جيل

[8] عهود وافي، تغيرات في المجال السياسي السوداني، سينرجي، ديسمبر ٢٠١٩.

الثمانينيات والتسعينيات، كوسيلة لاستعادة الحراك للحيز المكاني وبديل أساسي للأُطر التنظيمية الهيكلية التي خذلت أحلام الأجيال الشابة. إذ نتج عنه نوعًا جديد من «التشبيك الفكري»، وخلق ساحات بديلة أكثر اتساعًا لنمو الأفكار وتبادل النقاشات. كما اعتبر هذا العالم الافتراضي وسيلة لتسهيل «التشبيك الاجتماعي السياسي» كنتيجة لضيق مساحة الحركة في إطار التنظيم التقليدي. لذلك يعتبر العالم الافتراضي في الدول العربية بمثابة وسيلة سريعة وآمنة لتفادي مشاكل التنظيم «التقليدي الهيراركي» الذي قد يعرضهم للمساءلة القانونية أو الضغط الأمني وصولًا للاعتقال. إذ أدى تطور أدوات التواصل وسهولة التعامل معها إلى تأسيس أنماط جديدة للمشاركة السياسية والتحرر الفكري، والبحث عن الديمقراطية الالكترونية كمحفز للديمقراطية التمثيلية، ومن ثم استخدام العالم الافتراضي، كبديل للمشاركة السياسية التقليدية قبل اندلاع الموجات الأولي للثورات العربية. حيث أُعتبرت شبكات التواصل الاجتماعي آنذاك حيز مكاني مختلف، وغير تقليدي، ووسيلة لهدف حركي بالمقام الأول.

دور السودانيات في المجال العام

مثلت ساحة الاعتصام صورة مصغرة للمجتمع السوداني، وتعددت المبادرات والفعاليات بتعدد أطيافه الإثنية والثقافية والعمرية. فعلى سبيل المثال كان بعض من تواجد عند مدخل ساحة الاعتصام من الناحية الشمالية الذي يطل على النيل تجمع الفنانين المشاركين في الحراك، وفي المداخل الغربية كان يتمركز عمال الزراعة الموسميين «الجنقو»، بجانب مواطنين لا ينطبق عليهم تصنيفات سياسية محددة، لكنهم أتوا لساحة الاعتصام. ولعبت السودانيات دورًا محوريًا في المجتمع عبر تاريخ الحركات النسوية وغيرها، حيث تواجدت في المجال العام وعلى وجه الأخص في مؤسسات التعليم العالي، رُغمًا عن محاولات النظام السابق للتقليل من دورها خاصة في مجال العمل. ونتج عن ذلك لعب السودانيات دورًا مميزًا في ميدان الاعتصام؛ من حيث تنظيم صفوف المتظاهرين وأولويات الحراك، وتفعيل دوره والتفاوض من أجل الحفاظ على سلمية الثورة وتكوين الدروع البشرية كمثال حي لنموذج متكامل لإدارة الأزمة في ساحة الاعتصام وفي مواجهة التهديدات المتعددة.

مشاركة السودانيات في الثورة

أصبح الشعب السوداني في تاريخ الثورات الحديث وبسبب مساهمات السودانيات في الثورة هو أكثر الشعوب تمسكًا بسلمية الساحات والميادين لحين ضمان تحقيق مطالبه وبدون الوقوع في صراع مسلح، وذلك رغم مقابلته بالعنف المسلح، وقطع شبكة الإنترنت عليه. وكانت مجزرة ساحة الاعتصام هي القشة التي قسمت ظهر البعير، خاصةً بعد تعرض النساء المشاركات والمعروفات إعلاميًا بكنداكات الثورة في الاعتصام إلى الاغتصاب والضرب المبرح والسرقة والقتل. تقول بعض المواقع إن نسبة مشاركة السيدات في الحراك قد تجاوزت الـ٦٠% من مجمل الثوار، في إشارة إلى النسبة الكبيرة للسيدات اللاتي شاركن في الثورة وتواجدن في الميادين، مما جعل الثورة تعرف باسم «ثورة النساء»، فهتفن ضد الدولة العسكرية تارة وضد قيود أيديولوجية الإسلام السياسي وتوابعه الثقافية والخطاب المحافظ الذي يُحجم من حرية المرأة من خلال قوانين قهرية تارة أخرى.

بلغ معدل مشاركة السودانيات في سوق العمل حوالي ٢٤.٥% عام ٢٠١٩، أي أن واحدة من كل أربع نساء ممن يبلغ عمرهم ١٥ سنة فأكثر في السودان تعمل أو تبحث عن عمل، وذلك طبقًا لتقديرات قاعدة مؤشرات التنمية في العالم الصادرة عن البنك الدولي. كما بلغ معدل بطالة السودانيات ٢٣.١% عام ٢٠١٩، مما يعني أن من ٤ سودانيات يعملن أو يبحثن عن عمل فإن واحدة منهم تكون متعطلة لا تجد عملاً وذلك أيضا طبقاً لبيانات مؤشرات التنمية في العالم. واقتصر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للمرأة السودانية على ٥٦.٠٦% مقارنة بنحو ٦٥.٤٤% للرجال عام ٢٠١٨. كما بلغ معدل التحاق الفتيات الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاما بالتعليم الابتدائي على ٦١% عام ٢٠١٧. وارتبط اهتمام السودانيات بالعمل الاجتماعي والسياسي بمستوى التعليم والحالة الاقتصادية. أظهرت بعض الاحصائيات التي تم نشرها في إحدى الرسائل العلمية عام ٢٠١٥ إن نسبة الاهتمام بالشئون السياسية الخاصة بالسودانيات هي 57.2%، في حين كانت نسبة الانتماء الحزبي 38.9% والانتماء القبلي 64.1%.[9] كما عاشت السودانيات خلال حكم البشير تحت مظلة مجموعة من القوانين التي تسيطر على المجال العام، فتحكمت تلك القوانين في ملابس المرأة وسفرها ووضعت شروط لتواجد النساء في المجال العام.

ونتج عن ذلك استخدام أساليب عنيفة في محاكمة المرأة غير الملتزمة بتلك القوانين الصارمة. كما أعطى النظام السابق الحق في الزواج المبكر، بجانب الانتهاكات الجنسية التي تعرضت لها النساء في دارفور. جعلت هذه التجاوزات السودانيات أكثر وعيًا بحقوقها المنتهكة، خاصةً مع تواجدها في مؤسسات التعليم العالي، التي أتاحت لها الاضطلاع ورفع سقف الأحلام بالحصول على حياة طبيعية، لذلك سعت النساء إلى المشاركة في تلك اللحظة الثورية في الحراك لتأكيدها على رغبتها في تحقيق العدالة والمساواة وضمان الحياة الكريمة التي سُلبت منها. شهدت الحياة في السودان تحجيم لدور النساء في المجال العام وربط حصول العاملات في القطاع العام على الترقيات الوظيفية بمدى ولائهم للنظام كإحدى الشروط المنصوص عليها في «المؤسسات الكلية»، بعيداً عن الإنجازات على المستوى المهني.[10] أما المزارعات الريفيات، والنساء العاملات في المراكز الحضرية والنازحات، والسجينات فقد تعرضن جميعهن إلى مضايقات بأشكال مختلفة خلال حكم البشير، مما جعل من ثورتهم أمر لا مفر منه، وكل شيء كان متوقفًا على اندلاع الشرارة الأولى.

التمسك بالسلمية

كان السبب الرئيسي في نقل الحراك سلميًا من ميدان الخرطوم إلى ساحة الاعتصام حيث مقر قيادة الجيش آلاء صلاح، تلك الشابة صاحبة التوب الأبيض، الزي السوداني التقليدي للسيدات والذي يشير للجنوب تارة، ولونه الذي يعبر عن مناصرة العاملات تارة أخرى. حيث قامت وسائل الإعلام الأجنبي بتداول صورتها وهي تهتف أشعار وقصائد سودانية مناصرة

[9] عواطف أحمد فاروق عثمان، توجهات السودانيات نحو المشاركة السياسية (دراسة إحصائية تحليلية)، جامعة الجزيرة، إبريل ٢٠١٥.
[10] لمزيد من الأمثلة: المرأة في السودان: حضورٌ فاعل في الحياة العامة وسط كوابح متكاثرة، فَنَك، ٢٧ نوفمبر ٢٠١٨. والصحفيات السودانيات صعوبات في الترقي المهني، عاين، ٣١ مايو ٢٠١٧.

للمرأة ويهتف وراءها الثوار «ثورة». وكان لهذه الصورة العديد من المكتسبات التي لا يمكن اغفالها، فأصبحت هذه الصورة ايقونة ورمزاً للثورة السودانية بعد أن تم نشرها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ومن ثم سببًا جليًا في جعل العالم يُنصت للثورة السودانية ويتعاطف معها، جذبت انتباه الشعوب وليس فقط الأنظمة، لتكسب الحراك مساندة أكبر. جاء ذلك بعد محاولات الإعلام الرسمي السوداني والعربي التعتيم على الحراك.

قد تُفهم صورة الكنداكة بشكل يختزل ثراء الثورة السودانية في كنداكة الجنوب، ويُقصر هوية الثائرات باختلافاتهم في إطار واحد فقط. لذلك نرى أن العديد من نجاحات الثائرات لم يتم الاهتمام بها والترويج لها إعلاميًا بنفس الصخب. وعلى سبيل المثال، أدى الحراك إلى الكشف عن مجموعة من جمعيات للدفاع عن حقوق النساء البائسات التي كانت تعمل سرًا في عهد نظام البشير. ورغم التعريف عن أنفسهن، ومعرفة الدور الحقيقي الذي لعبته السودانيات في الخطوط الأمامية في ساحة الاعتصام، وتصدرها الموقف الثوري بشكل متكامل رغم التهديدات المرتبطة بإعادة سيرتها على مساحتها في المجال العام بشكل كامل، فإنها لم تحصل على ما سعت إليه.

ورجوعًا إلى آلاء حيث «قادت النساء لجان المقاومة والاعتصامات، وطرق الاحتجاج المخطط لها، وفُرض حظر التجول على العصيان، حتى في خضم حالة الطوارئ المعلنة التي تركتهم عرضة لقوات الأمن»[11].

وأضافت آلاء صلاح في اجتماع لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن في أكتوبر ٢٠١٩: «لقد تعرض الكثير منهن للتهديد والاعتداء وأُلقين في السجن دون أي تهمة أو إجراءات قانونية، وعلى الرغم من هذا الدور الواضح، على الرغم من شجاعتهن وقيادتهن، فقد انحازت النساء إلى جانب العملية السياسية الرسمية في الأشهر التي تلت الثورة.»[12] بعدها فقط بدأت أطراف متعددة في نشر بعض شهادات كنداكات الثورة عبر وسائل مختلفة في الفضاء الالكتروني، وكانت السمة المشتركة لمعظم هذه الشهادات هي السعي للحرية، ومناهضة مصادرة المساحات العامة مرة أخرى بحرية وسلام.

قالت إحدى المشاركات في الثورة « تحدثت النساء اللاتي قابلتهن في الاعتصام عن الأوقات التي قُبض عليهن. الأوقات التي فررن فيها من الشرطة والرصاص والغاز المسيل للدموع. قلن هذه القصص بالضحك والفرح. كانتا من النساء اللواتي اعتقدت أنهن شجاعات، غير مهزوزات، كآلهة، وكنت فخورة بمعرفتي لهن. وتمردنا معا. وتذوقنا الحرية تحت نفس الهواء.»[13] وشاركت الناشطة السودانية ناهد جبر الله، عضو تجمع القوى المدنية، شهادتها مع عدد من الصحف. وقالت جبر الله إنها شهدت عملية الفض، حيث تم إطلاق الرصاص الحي، وقنابل الغاز المسيل للدموع. مما أدى إلى احتماءها مع عدد من المتظاهرين في مبنى كلية الأشعة المقابل للقيادة العامة بساحة الاعتصام. ومن ثم تطورت المواجهة مع قوات الدعم السريع

[11] ب. ر.، شظايا (ديسمبر 2018 إلى يونيو 2019)، السودان، كحل: مجلة لأبحاث الجسم والجنس المجلد، 5 رقم 3، 18 ديسمبر ٢٠١٩، ص. 16
[12] كاتي ريل، الصورة الأيقونية لمساعدتها تغذي ثورة السودان. الآن، هي وغيرها من النساء يجري تهميشهم، تايم، ٣٠ أكتوبر ٢٠١٩.
[13] Ibid، ب. ر.، شظايا (ديسمبر 2018 إلى يونيو 2019)، السودان، كحل: مجلة لأبحاث الجسم والجنس المجلد، 5 رقم 3، 18 ديسمبر ٢٠١٩، ص. 16.

التي وصلت للمتظاهرين في مبنى الكلية واقتحمت المكان حيث تم الاعتداء على الرجال والنساء بالضرب وتهديدهن بالاغتصاب في حال تسمكهن بموقفهن في وجه قوات الدعم السريع.[14]

وتجلى دور السودانيات، فرفعن شعار «الوردة بديل للطلقة». وظهرت إحدى المتحدثات الرسميات باسم تجمع المهنيين السودانيين الذي أشعل فتيل الثورة، سارة عبد الجليل نقيبة الأطباء السودانيين في بريطانيا وعملت على توضيح أهداف الحراك ومطالبه على الساحة الدولية، ليبدأ دور المرأة في التبلور أكثر وأكثر في هذا الحراك. نتج عن أعمال العنف في ساحة الاعتصام مقتل ما يقرب من ١٠٠ شخص في يونيو. واعتقال أكثر من ١٠٠ ناشطة. ونُشرت شهادة إحدى المشاركات في فض الاعتصام، وقالت « كان الثالث من يونيو هو يوم تفريق اعتصام مقر الجيش. تم حرق روحي ودفنها هناك مع كل ما كان فيه عندما كنت هناك.أنا لن أكون نفس الشخص مرة أخرى أبدًا.»[15]

ساحة الاعتصام نموذجًا

تطور ظهور دور السودانيات منذ ديسمبر ٢٠١٨ ليعكس تأثيرهن على الحراك، والذي يتناسب مع تاريخ السودانيات قبل حكم البشير. وعليه بدأت السودانيات في التفاوض من أجل المشاركة مع القوى الثورية على الأرض واكتساب مساحة في الميادين من خلال فرض مواقعهم من جانب، ومن جانب أخر من خلال تنسيق مواعيد المشاركة مع نساء أُخريات أو مع أزواجهن لضمان وجود رعاية للأطفال. وشكلت النساء مجموعات عمل أثناء الحراك، يتقاسمن فيها الأدوار المختلفة، فتبقى الأولى في المنزل لرعاية أطفال مجموعة أخرى وإعداد الطعام وتشارك الأُخريات في الحراك، حتى تعود إحداهن ويتبادلن الأدوار. وتقوم البائعات بتوفير ما تحتاجه النساء في ساحة الاعتصام. وسمحت الأمهات للفتيات والطلبة بالمشاركة ومساندة الميدان، بل وفتحت السيدات منازلهن حين شرعت قوات الأمن في ملاحقة الشباب والشابات لحمياتهم والمطالبة بعدم القبض عليهم أو إلحاق الأذى بهم. وقاومت الأخريات اللاتي رفضت أسرهن المشاركة.[16]

كان الصوت الغالب للسيدات المناصرات للحراك والمثال الأكثر وضوحاً هو تنظيم إحدى الأمهات الطبيبات التي فقدت ابنها أثناء فض الاعتصام، مسيرة في مارس ٢٠١٩ تحت شعار «الأم لا تبكي، أخرج»[17]. وشهدت ساحة الاعتصام الكرنفالات والاحتفالات كما شهدت الاعتداءات على المعتصمين. إلى أن أصبحت ساحة الاعتصام والتي تقع في محيط المقر الرئيسي للجيش والمتمثلة في المساحة المادية من أهم مكتسبات الحراك. استقر الحراك في ساحة الاعتصام التي انتقل الحراك إليها بسبب كنداكات الثورة بهتافات وورود في تأكيد على الحفاظ على سلمية المتظاهرين. وأصبحت ساحة الاعتصام هي أرض الانتظار منذ ذلك الحين. وتواجدت السودانيات ليلًا في لجان المقاومة بأحياء العاصمة، فانشأن المتاريس، ووزعن الأدوار.

[14] ناشطة سودانية لـ DW: اعتداءات مروعة على نساء خلال فض الاعتصام، ٦ يونيو ٢٠١٩.
[15] ب. ر.، شظايا (ديسمبر 2018 إلى يونيو 2019)، السودان، كحل: مجلة لأبحاث الجسم والجنس المجلد، 5 رقم 3، 18 ديسمبر ٢٠١٩، ص. 16.
[16] توبة خليفي، مظاهرات السودان: كيف غنى السودانيون للثورة؟، BBC، ٢٥ ابريل ٢٠١٩.
[17] ضحايا ثورة السودان وجروح الأمهات التي لن تندمل، France 24، ١٩ مايو ٢٠١٩.

واعتنت النساء بالمصابين، وأطلق عليهم في احيائهم «كنداكات» أي ملكات محاربات.

شهدت الساحة أيضًا تغيير جذري في وعي السودانيين وتغير منظور المجتمع للمرأة، وانعكس هذا التغير في تطور الهتافات، من هتافات ذكورية مثل «سوف تسقط» و»سنتزوج من كنداكة» إلى «محبوبتي كنداكة، ثورة». كما ظهر في التمسك بسلمية الحراك، ففي بادئ الأمر من خلال استخدام السودانيات عدة أدوات للسعي في الحفاظ على سلمية الثورة خاصة مع تواجد جماعات مسلحة مختلفة وظهر الفخر بتاريخ السودانيات اللاتي تم إسكاتهن في بداية حكم البشير من خلال الهتافات المعتمدة على الأشعار مثل «كانت جدتي كنداكة»، ولم تكتفي الشابات بالهتافات، فملأت ميدان الخرطوم وشوارعه بالرسومات. وكان لشعارات الشابات والشبان الصوت الأعلى في الثورة السودانية، وفي اعتراض جلي على السير على نهج الآباء والرغبة في الاقتداء بالأجداد، فظهر هتاف «نحن الجيل الذي لا يمكن خداعِه» وهتاف «نحن الجيل الركيب راس» وأيضًا «نحن الجيل العنيد، لن يحكمنا رئيس رقص»

تواجدت السودانيات في الميادين العامة، وساهمن في تنظيم الحراك كما تفاوضن لضمان سلمية ساحة الاعتصام. فأصبحت ساحة الاعتصام منزلًا وأرضًا لانتظار نتيجة الحراك ووسيلة ضغط الثوار الأساسية. ويرجع ذلك لموقعه فهو يقع في محيط المقر الرئيسي للجيش. تبادلت السودانيات الأدوار في ساحة الاعتصام، ولم ينجح النظام السابق في ردعهن رغم استخدام وسائل متعددة لتشتيت قواهم. بل وتم الإعلان عن مجموعات من المناضلات المدافعات عن حقوق السودانيات واللاتي كانا يعملن بعيدًا عن أنظار النظام. ونجحت السودانيات في إدارة الميدان وتكوين الدروع البشرية حول ساحة الاعتصام رافعات شعار سلمية الحراك. ورغم محاولات الحكومة الحالية في الالتزام بأولويات الثورة، إلا أن السودانيات لم تبدأ بعد في الحصول على حقوقهن التي طالما حلمت بها، ليبقى الشارع هو المكتسب الأول والأهم لهن حتى الآن، وما تركه من تأثيرات اجتماعية خاصة بعد أن تم اختزال مشاركتها فيما عرف ب»أيقونة الثورة». في هذا السياق وتزامنًا مع التحدي الزمني، من الصعب التنبؤ بحصول السودانيات على حقوقهن في الوقت القريب، وإن حصلت علي جزء منه قانونيًا، يظل العائق الثقافي والتحديات الاجتماعية أشد خطورة، وخطوة لن تتغير إلا بتغير النظام التعليمي والقوانين المنظمة للمجال العام في السودان، وتوقف الجيش السوداني والقيادات الحاكمة عن مقاومة التغيرات التي تستهدف إصلاح المؤسسات الداخلية.

المصادر والمراجع

أنيت ويبر، هل انتهى انتقال السودان قبل أن يبدأ؟ ، ستاتفورد، ٢٥ يونية ٢٠١٩.

روسين ريتشارد، من دارفور إلى السودان، ما وراء البحار، المجلد 20، ٣، 2007، ص. 29-40.

الصحفيات السودانيات ... صعوبات في الترقي المهني، عاين، ٣١ مايو ٢٠١٧.

عزة أحمد عبد العزيز وخديجة مدني، الثورة السودانية الثالثة تعيد النساء من جميع مناحي الحياة إلى خريطة الحياة العامة السودانية، نوريا، افريقيا، ١ يناير 2019.

عواطف أآحمد فاروق عثمان، توجهات السودانيات نحو المشاركة السياسية (دراسة إحصائية تحليلية)، جامعة الجزيرة، إبريل ٢٠١٥.

قصص ألف كنداكة وكنداكة في حراك السودان، موقع السفير العربي، ٨ أغسطس ٢٠١٩.

كاتي ريل، الصورة الأيقونية لمساعدتها تغذي ثورة السودان. الآن، هي وغيرها من النساء يجري تهميشهم، تايم، ٣٠ أكتوبر ٢٠١٩.

المرأة في السودان: حضورٌ فاعل في الحياة العامة وسط كوابح متكاثرة، فَنَك، ٢٧ نوفمبر ٢٠١٨.

منية بناني الشرايبي وأوليفيه فيليول، علم الاجتماع الخاص بالمواقف الثورية: عودة إلى الثورات العربية، المجلة الفرنسية للعلوم السياسية، المجلد. رحلة. 62، لا. 5، 2012، ص. 767-796.

ناشطة سودانية لـ DW: اعتداءات مروعة على نساء خلال فض الاعتصام، ٦ يونيو ٢٠١٩.

توبة خليفي، مظاهرات السودان: كيف غنى السودانيون للثورة؟، BBC، ٢٥ ابريل ٢٠١٩.

ضحايا ثورة السودان وجروح الأمهات التي لن تندمل، France 24، ١٩ مايو ٢٠١٩.

عهود وافي، تغيرات في المجال السياسي السوداني، سينرجي، ديسمبر ٢٠١٩.

ب. ر.، شظايا (ديسمبر 2018 إلى يونيو 2019)، السودان، كحل: مجلة لأبحاث الجسم والجنس المجلد، 5 رقم 3، 18 ديسمبر ٢٠١٩، ص. 16.

الدور النسوي في ثورة لبنان: هل تظهر أدوار سياسية متقدمة وتعديلات في القوانين التمييزية؟

علياء عواضة [1]

في السابع عشر من شهر تشرين الأول، انطلقت الثورة في لبنان وبدأت معها موجة من الاحتجاجات الشعبية في كافة المناطق. كان الوضع الاقتصادي الخانق سببًا واضحًا ورئيسيًا للغضب الشعبي. جابت التظاهرات كافة المناطق اللبنانية من شماله إلى جنوبه، كانت النساء في المقدّمة؛ قيادةً ومشاركةً، وكحواجز منيعة أمام القوات الأمنية لحماية المتظاهرين في كثير من الأحيان.

فكيف كان مشهد مشاركة النساء في ساحات الثورة؟

بثت هذه الثورة الأمل بالتغيير في نفوس المواطنين والمواطنات، وتحولت شوارع الوطن إلى ساحات للتعبير عن سُخطِ ووجع عائلات حُرمت من رؤية أولادها لأنهم اضطروا للهجرة بسبب الوضع الاقتصادي الخانق الناتج عن الفساد من ناحية، حيث اِحتلَّ لبنان المرتبة 137 عالميا من أصل 180 دولة في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، وبسبب النظام الطائفي والعدوان الإسرائيلي المتكرر على البلاد وتدمير جزء كبير من البنية التحتية من ناحية أخرى. عبرت الثورة عن ألم ودموع أمهات بكين على بناتهن ضحايا الاغتصاب والعنف الأسري، وارتفاع نسب البطالة بين الشباب والشابات.

مشاركة استثنائية في الأعداد ووضوح في الأهداف والمطالب

منذ بدء ثورة 17 تشرين الأول، خرقت النساء اللبنانيات جدار الذكورية، واحتللن الشوارع والساحات وأعلنّ ثورتهن على النظام الأبوي بمختلف سلطاته. لا شكّ أن مشاركة النساء في الحراك كانت مؤثرة في دفع الحراك للأمام؛ فقد شكلت مشاركة النساء شكلت مشاركتهن حوالي 50% من مجمل عدد المتظاهرين في الساحات على اِمتِداد مساحة الوطن[2] ، وبغض النظر عن أن النساء كن يمارسن دورهن الطبيعي في التواجد في الميدان، فإن المشاركة أخذت طابعًا يعكس بشكل جلي التغيّر والوعي الحاصل في كل ما يتعلق بالنساء وحقوقهن.

فبين ابتكار الهتافات وقيادة التظاهرات وافتراش الشوارع كانت البوصلة الأساسية واضحة: «نحن موجودات هنا لمواجهة ومحاسبة منظومة أبوية وذكورية مارست ضدنا قمعًا ممنهجًا على مدى العقود الماضية، منظومة حرمتنا من منح حق الجنسية لعائلاتنا، قمعتنا اقتصاديًا وقامت بتسليعنا فاستسهل المجرمون ممارسة العنف الجنسي ضدنا، منظومة أقصتنا

[1] ناشطة نسوية.

[2] Understanding the role of Women and feminist actors in Lebanon's 2019 Protests, UN WOMEN , https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20arab%20states/attachments/publications/2019/12/gendering%20lebanons%202019%20protests.pdf?la=en&vs=2300

عـن مواقـع صنـع القـرار فأصبحـت مشـاركتنا السياسـية مقتصـرة علـى وزارة هنـا وأخـرى هنـاك وعـدد خجـول مـن النائبـات، منظومـة أبويّـة قامـت بإقصائنـا اجتماعيًـا ومنعـت إقـرار قانـون التحـرش الجنسـي بالنسـاء فـي البرلمـان وعاملتنـا كمواطنـات مـن الدرجـة الثانيـة يُحرمـن مـن أطفالهـن تبعـاً لرغبـة القاضـي ومزاجـه».

مطالـب كثيـرة حملتهـا النسـاء، فكانـت حناجرهنّ تصـدح طلبًـا للمواطنـة الكاملـة والتغييـر. مطلبان لا يتجـزءان أبـدًا: التغييـر طمعًـا بمسـتقبل ووطـن علـى قـدر الآمـال والطموحـات، والمسـاواة التـي لـن يُبنـى المطلـب الأوّل دونهـا. شـددت مجموعـة المطالـب علـى ضـرورة تعديـل قوانيـن الأحـوال الشـخصية وكذلـك إدخـال التشـكيلات الاجتماعيـة والاقتصاديـة التـي تسـتهدف إنصـاف المـرأة فـي بلـد يوصـف أنـه متحضـر، لكنـه فـي الواقـع يحتـل الموقـع 140 مـن إجمالـي 147 علـى قائمـة الديمقراطيـة الجندريـة الدوليـة[3]. كان أيضًـا مطلـب حـق النسـاء بمنـح الجنسـية لأسـرهن حاضـرًا وبقـوّة حيـث خُصصـت حلقـات نقـاش ونشـاطات حـول هـذا الموضـوع بالتحديـد.

عكسـت التظاهـرات التـي توحـدت تحـت مطالـب معيشـية واقتصاديـة واحـدة وضـوح الرؤيـة بشـكلٍ كبيـر لـدى النسـاء اللبنانيـات؛ رؤيتهـن لوطـن قائـم علـى العدالـة الاجتماعيـة التـي تتكّـرس بالمسـاواة. ومـن دون أدنـى شـك، فـإن الجهـد الضخـم الـذي بذلتـه المنظمـات النسـائية والنسـوية لمناصـرة القضايـا المطلبيـة الخاصـة بالنسـاء والعمـل علـى تعديـل القوانيـن التمييزيـة ورفـع الوعـي حـول هـذه المطالـب علـى المسـتويين المحلـي والوطنـي كان لـه الأثـر الكبيـر فـي مـا نـراه اليـوم فـي الشـارع، وذلـك مـن خـلال حمـلات التوعيـة المسـتمرة تجاه قضايـا النسـاء، ورصـد الانتهـاكات الممارسـة ضدهـنّ، ونقـد السياسـات التمييزيـة والعمـل علـى تعديـل عـدد مـن القوانيـن المتحيـزة ضـد النسـاء. كان هـذا العمـل التراكمـي للمنظمـات النسـوية الأسـاس لمـا نـراه اليـوم مـن مشـاركة النسـاء فـي الثـورة، مشـاركة غيّـرت فـي موازيـن القـوى وسـاهمت فـي تحفيـز الـرأي العـام علـى نصـرة نضـال النسـاء للحصـول علـى حقوقهـن بشـكل كبيـر.

عكـس هـذا التعامـل مـع حضـور النسـاء فـي الثـورات وتواجدهـن فـي الصفـوف الأماميـة عقليـة البعـض التـي كانـت ولا تـزال تـرى فـي النسـاء شـكلًا يصلـح فقـط ليكـون تابعًـا لمنظومة أبويـة تتمثّـل فـي الأحـزاب أو العائلـة؛ وجودهـا شـكلي ليـس لـه أي تأثيـر يذكـر علـى موازيـن القـوى أو السياسـات. وهـو تحديـدًا واحـد مـن الأسـباب التـي نزلـت النسـاء مـن أجله إلى الشـارع. نزلـت لتقـول أنـا باقيـة هنـا لتحقيـق التغييـر المنشـود. وقـد كان لافتًـا فـي هـذا الموضـوع التحـرش والتنمّـر الإلكترونـي الممنهـج. وكأنمـا حـق التظاهـر والمطالبـة بالحقـوق يتعـارض مـع شـكل النسـاء الجميـل والاكتفـاء بمشـاهدة التغييـر يُصنـع فـي الشـوارع والسـاحات مـن دون أن يكـون لهـنّ أي مشـاركة فـي إنجـازه.

وعلـى عكـس الكثيـر مـن الـدول العربيـة حيـث تشـير التقاريـر إلـى تعـرض النسـاء إلـى التحـرش خـلال مشـاركتهن فـي التظاهـرات، -ففـي مصـر مثـلًا حسـب تقريـر للأمـم المُتحـدة كشـفت فيـه أن نسـبة 99.3% مـن الإنـاث يتعرضـن للتحـرش والعُنـف الجنسـي فـي شـوارع ومُـدن مصـر، وهـو مـا يعنـي أن العُنـف الجنسـي يـكاد يطـول كل

[3] CNN Arabic , تقرير مكتوب

الإناث في مصر تقريبا- بقيت النساء اللبنانيات بمأمن واستطعن التنقّل بحرية بين الساحات ما عدا بعض الحوادث التي تمّ التبليغ عنها. كسر النساء في هذه الثورة حاجز الخوف ووقفن حاجزًا منيعًا أمام القوى الأمنية لحماية المتظاهرين من الاعتقال أو ضرب أحدهم، كسرن حاجز الخوف من التنقل ليلًا أو وحدهن وقمن بإغلاق الطرقات والتصدّي لأي محاولات لخرق الصفوف. كانت أيقونات الثورة الرافضات للعنف الموجّه ضدهنّ أكبر دليل على عمق ثقة النساء بأنفسهن وبغيرهن من النساء. وبعدما كان الرجال وفي كثير من التحركات السابقة يقومون بقيادة التظاهرات اختلفت المشهدية مؤخرًا لتتصدر المرأة الصورة وتكون سيّدة الميدان بثقة وقوّة.

كيف تعامل الإعلام مع مشاركة النساء؟

لقد كان لافتًا التغطية الإعلامية لمشاركة النساء في الثورة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. تعدت هذه التغطية كون النساء مجرد مشاركات هامشيات في كل ما يجري بل بتن جزءًا أساسيًا في التغطية الإعلامية للثورة عبر المشاركة في نشر الأحداث والظهور في تقارير تلفزيونية وبرامج حوارية ونشرات الأخبار.

رغم أن شوائب كثيرة اِعْتَرَتْ تغطية الإعلام المحلي للثورة، خاصة أن وسائل الإعلام في لبنان معظمها مملوكة من قبل أحزاب، فالإعلام اللبناني التقليدي مملوك، بنسبة 43% من قبل 12 عائلة لبنانية نافذة فقط، بحسب المسؤول الإعلامي في «مؤسسة سمير قصير» الأمر الذي أدى إلى طغيان الأجندة الحزبية على جوهر الثورة وعلى مشاركة النساء، وبذلك كان التعاطي الاعلامي مع الثورة مختلف من قناة لأخري ومن جريدة لأخرى على حسب أجندتها الحزبية.

فرض الواقع في كثير من الأحيان نقل وسائل الإعلام بشكل مستمر كافة التحركات التي تقودها النساء، معززة بقوة مواقع التواصل الاجتماعي، حيث تصدّرت صور اللبنانيات يفترشن جسر «الرينغ» منذ ساعات الصباح الأولى في كثير من الأيام أو يقفن كحواجز بشرية منيعة أمام القوى الأمنية عناوين الصحف ونشرات الأخبار. وقد كان واضحًا دور النساء الكبير في تحريك الرأي العام اللبناني وحثّه على النزول إلى الشارع للمطالبة بحقوقه لتحقيق دولة المساواة والعدالة الاجتماعية وللوقوف في وجه المنظومة الأبوية والعقلية الذكورية. أما صورة الشابة «ملك علوية» التي تركل حارسًا شخصيًا تابعًا لأحد الوزراء اللبنانيين، لمنعه من الاعتداء عليها وعلى المتظاهرين، فقد تحولت إلى «أيقونة» تُجسّد قوة النساء اللبنانيات وجرأتهن وإقدامهن في الدفاع عن أنفسهن.

كان حضور النساء في شوارع لبنان كبيرًا وواضحًا ويحمل تضامن بين كل النساء في كافة المناطق، فنجد نساء صور يهتفن لنساء طرابلس، ونساء طرابلس يهتفن لنساء بيروت، حاملات في كل لبنان مكبرات الصوت، طائفات في كل الأحياء، طامحات بغد أفضل وبوضع حدٍّ للظلم اللاحق بهنّ، راسمات الغرافيتي على الجدران تأريخًا لثورة كنّ وما زلن في صلبها. وعلى الرغم من حجم المشاركة الكبيرة والفعّالة للنساء، فإن بعض التقارير التلفزيونية والمقالات

أغفلت هذا الدور الأساسي واقتصرت على المميزات الجمالية للمشاركات في الثورة. ونذكر هنا عنوان صحيفة عكاظ السعودية في 21 اكتوبر/ تشرين الأول : 2019: (حسناوات #لبنان.. كل الحلوين «ثورجية»!). بعض وسائل الاعلام لم ترَ في مشاركة النساء في الثورة إلا أجسادًا ووجوهًا جميلة, متجاهلةً التمييز الواضح الذي تتعرض له النساء اللبنانيات على كافة المستويات: القانونية والاجتماعية زالسياسية والاقتصادية.

كان ذلك بسبب الصورة النمطية للمرأة اللبنانية والتي دأب الإعلام على تكريسها محليًا وإقليميًا وعالميًا عبر إقصاء النماذج الرائدة في مختلف المجالات والتركيز على الترويج للصور الجمالية فقط. تقول مراسلة «فرانس24» كارمن جوخدار, التي عملت لأربع سنوات في القناة على تقارير تغطي كافة الجوانب التي تعاني المرأة اللبنانية من الظلم فيها إن «المرأة اللبنانية التي خاضت مسارًا طويلًا في انتزاع الكثير من حقوقها وتقوم بشكل فردي وجماعي أحيانًا بالنضال للحصول على مزيد من الحقوق برزت اليوم كرائدة في الانتفاضة اللبنانية».

وتضيف: «بركلة امرأة بدأ الحراك في لبنان ليركل الكثير من الموروثات البالية وليسعى إلى إزاحة غمامة الظلم اللاحقة بحق المرأة اللبنانية بفعل القوانين الجائرة». تروي الكثير عن مشاركة المرأة «التي كانت في السابق تُشكّل دُعامة أساسية بالتحركات لتصبح اليوم قائدة قادرة على الدفاع بصلابة عن أفكارها». وتردف بالقول: «في الوقت الذي ترفض فيه الكثير من الأحزاب السياسية في لبنان الكوتا النسائية وتضع المرأة في كثير من الأحيان كمجرد ديكور لأي حكومة أو حزب لضروريات تجميلية أثبتت المرأة قدرتها على خوض غمار مغامرة السعي لتحقيق وطن يليق بها وبالإنسان». [4]

وتُذكر بالنساء اللواتي حملن أطفالهن إلى التظاهرات فيما لم تجد الأُخريات سوى ذكريات وصور تحملها لأبناء غادروا البلاد فكانت النساء تسعين لبناء دولة تحترم الإنسان من أجلهم جميعًا. وأكدت سعيها لمنح النساء مساحة للتعبير عن أفكارهن وقضاياهن ونضالهن خلال الحراك في ظل ما تتعرضن له من إقصاء من بعض وسائل الإعلام حتى في هذه المرحلة التي يجب أن تشكل مدماكًا للتغيير في البلاد.

جدران بيروت ومساحات النقاش

كان تواجد النساء في شوارع لبنان نتيجة تراكمات عبر سنين, فهن اللواتي لطالما حاربن المنظومة الأبوية على مدى السنوات الماضية بهدف تكريس حقوقهن, وكانت المطالبة بهذه الحقوق في الثورة من خلال أساليبها المتميزّة, بين الرسم على الجدران والمشاركة في مساحات النقاش, وقد احتلت النساء الميادين وأبدعت في أشكال التعبير لإيصال رسائلهن.

في وسط بيروت, وما بين الأبنية القديمة ذات الطابع التاريخي والجدران العادية, أشعلت أنامل النساء وريشة ألوانهن نيران الثورة فكانت رسومات متعددة من الجداريات تعكس طموحاتهن بلبنان جديد, لبنان «طائر الفينيق»

[4] مقابلة خاصة مع المراسلة كارمن جوخدار

الـذي يقـف شـامخًا بعـد كل مطـبّ يمـر بـه البلـد. ظلـم المحاكـم الدينيـة والثـورة علـى المنظومـة الأبويـة وراقصـة الباليـه الثائـرة. انعكـس علـى كل شـيء برسـومات حاضـرة بقـوة على الجـدران. بعـض الفنانـات اسـتخدمن أسـلوبهن الخـاص فـي التعبيـر عـن واقـع النسـاء فـي لبنـان وبعضهـن الآخـر لجـأ إلـى إبـراز العبـارات المعتمـدة فـي التظاهـرات لكتابتهـا أو رسـمها علـى الجـدران.

أمـا مسـاحات النقـاش، فقـد شـهدت مشـاركة واسـعة للنسـاء سـواءً علـى صعيـد المواضيـع المطروحـة والتـي تتعلـق بحقـوق النسـاء والقوانيـن المجحفـة بحقهـن، أو كمحـاورات حيـث أظهـرن مهارتهـن كمحـاورات مـن الطـراز الرفيع، واقتصاديـات ومحاميـات وحقوقيـات تنقلـن بيـن المناطـق ليتشـاركن مـع المتظاهريـن تجاربهـم فـي ظـل الوضـع الاقتصـادي وسـبل اِحْتِـوَاء الأزمـة الاقتصاديـة، وكذلـك خـوض نقاشـات حـول قانـون الأحـوال الشـخصية المدنـي، ودور النسـاء بشـكل عـام فـي المرحلـة الانتقاليـة ومـا بعدهـا. تقـول رنـا خـوري: «مشـاركة المـرأة فـي النـدوات والحلقـات النقاشـية فـي مختلـف السـاحات وعلـى اِمتِـداد مسـاحة الوطـن وفـي جميـع المواضيـع كسـرت الصـورة النمطيـة للمواضيـع التـي يمكـن للمـرأة أن تشـارك فـي النقـاش فيهـا. وعلـى الرغـم مـن أن النسـاء قـادرات علـى الحديـث عـن قضاياهـن وهـنّ أدرى بهـا، فـإن ذلك لا يعنـي أنهن لسـن مواطنـات يملكـن خبـرة فـي كثيـر مـن المجـالات وقـادرات علـى الحديـث عنهـا». [5]

جندرة الهتافات وتأطيرها خـدمّة للقضـيـة

«وبدنا دولـة مدنية.. المرأة تعطي الجنسـية.. نحن صوت الحرية وثورتنا نسوية»

تبـدّل شـكل الهتافـات فـي الثـورة فـي لبنـان بعـد أن كان يكتسـب فـي تظاهـرات سـابقة أُطـرًا محـددة لا يتـم الخـروج عنهـا إلا فـي التظاهـرات النسـوية والتـي تحمـل قضايـا محـدّدة، وفـي كل المناطـق، وعلـى الرغـم مـن الاختلافـات الجوهريـة مـن الناحيـة الاجتماعيـة، إلـى أن صدحـت أصـوات النسـاء بـكل مطالبهـن وبشـكل مكثّـف؛ فـي طرابلـس فـي شـمال لبنـان المدينـة التـي يوصـف المجتمـع فيهـا بالمحافـظ اخترقـت فيهـا المسـيرة النسـوية الشـوارع الداخليـة للمدينـة وهتـف النسـاء فيهـا «طالعـة بدهـا تتظاهر...طالعـة عالاعتصـام... طالعـة بدهـا حرّيـة... طالعـة تسـقط نظـام»، كذلـك أيضًـا هتـاف النسـاء يطالبـن بدولـة مدنيـة عادلـة ويرفعـن الصـوت ضـد المنظومـة الأبويـة ويـرددن: «طـاق طـاق طاقيـة.. ثورتنـا نسـوية.. يـا دولـة أبويـة.. يـا سـلطة ذكوريـة.. ثورتنـا نسـوية.» وفـي إطـار الانتـاج الثقافـي والفنّـي، لا بـدّ مـن الاشـارة إلـى المبـادرة التـي أطلقتهـا صحيفـة النهـار اللبنانيـة عبـر تعديـل كلمـات النشـيد الوطنـي اللبنانـي من «منبـت للرجـال» إلـى «منبـتٌ للنسـاء والرجـال».

[5] مقابلة خاصة مع الناشطة السياسية رنا خوري

النسويات المصريات: **تدعيم لا مركزية الناشطية رغم الملاحقات الأمنية**

محمود عبد الظاهر [1]

المجموعات النسوية الشابة في 2019: العمل تحت الحصار [2]

شهدت نهاية العام 2019 واحدة من أسوأ موجات القمع العامة في مصر، حيث جرى اعتقال ما يزيد عن 5000 مواطن ومواطنة من الشوارع، بحسب عدد من المنظمات الحقوقية المصرية، معظم هؤلاء المعتقلين والمعتقلات تم اعتقالهم بشكل عشوائي إثر تفتيش هواتفهم الشخصية وفحص منشوراتهم على مواقع التواصل الاجتماعي. كان العام نفسه قاسيًا على الحركة النسوية المصرية، فقد استمرت السلطات في تصعيد حربها ضد المنظمات غير المدجنة من الحركة باتباع سياسات القمع والاغلاق للمنظمات والاستهداف الشخصي والملاحقة للناشطات والناشطين.

ورغم الانكماش الواضح الذي طال أنشطة الحركة النسوية خلال السنوات القليلة الماضية إثر الضربات المتواصلة التي تلقتها من الدولة، وجدت بعض المجموعات النسوية الشابة لنفسها طريقة للتواجد والعمل خلال عام 2019. تلك المجموعات التي نجحت خلال السنوات التي تلت ثورة يناير 2011 في التمايز بشكل واضح عما سبقهن من نضالات للحركة النسوية المصرية[3] . تواجدت هذه المجموعات بشكل لافت في الفضاء الرقمي غالبًا وعلى الأرض أحيانًا لاستكمال ما بدأنه من حراك قبل سنوات. في الجزء التالي نستعرض بشكل سريع ما قامت به هذه المجموعات خلال هذا العام[4].

أولًا: **مجموعة جنوبية حرة**

المجموعة التي تم أطلاقها في أكتوبر 2012 جنوبي مصر بمحافظة أسوان، بهدف إلقاء الضوء على الناشطات الجنوبيات وتعزيز مشاركتهن في الحياة السياسية ومناهضة صور العنف المختلفة ضد النساء.

[1] باحث حقوقي مهتم بقضايا المدافعين عن حقوق الإنسان

[2] كتب محمود عبد الظاهر في مدوّنة هيباتيا لنشر ثقافة حقوق الإنسان التي أسسها ويديرها حاليًا، بتاريخ 8 آذار/مارس 2020
أُخِذَ من:
html?fbclid=IwAR27CPZXgbUM2uX0I7I1UxdppQhpu76f8m5Azi64caLT-.2019/03/https://hypatia1.blogspot.com/2020
PT2D46N29Pr6N8

[3] دفع هذا التمايز الاكاديمية والمترجمة المعنية بقضايا الجندر، د. هالة كمال لاعتبار هذه المجموعات يمثلن جيلا رابعا للحركة النسوية المصرية، وعبرت عن ذلك في عدد من الدراسات التي نشرتها بالعربية والانجليزية، يمكن الرجوع هنا لورقة بعنوان: «لمحات من مطالب الحركة النسوية عبر تاريخا» والصادرة عن مؤسسة المرأة والذاكرة عام 2016.
https://bit.ly/2xsVhlm

[4] اعتمد هذا الاستعراض على ما هو متوافر من معلومات وبيانات داخل المواقع الاليكترونية وصفحات فيسبوك الرسمية، الخاصة بهذه المجموعات.

استطاعت المجموعة قبل سنوات الحصول على تسجيل قانوني لها وبالتالي استفادت من وجود مقر دائم لها في تنفيذ عدد من الأنشطة على الأرض مثل تنظيم عدد من العروض السينمائية لأفلام ذات طابع نسوي خلال شهر مارس 2019 في إطار احتفال المجموعة باليوم العالمي للنساء, ونظمت عدد من البرامج التدريبية حول الصحافة النسوية بهدف تكوين نواة لمنصة صحفية اليكترونية جديدة تنوي إطلاقها تحمل اسم «جندريست»، بالإضافة لقيام المجموعة بتنظيم عدد آخر من الفعاليات التدريبية المتنوعة.

في نوفمبر من العام نفسه أطلقت جنوبية حملة اليكترونية عبر موقع فيسبوك تحمل عنوان «نوت بوك اورانج» بهدف التوعية بقضية التحرش الجنسي داخل الحرم الجامعي وتضمنت نشر شهادات مجهلة لناجيات من التحرش الجنسي معظمهن من مدينة أسوان.

ثانيًا: حركة بنت النيل

تأسست مجموعة بنت النيل النسوية في نهاية عام 2011 بمحافظة البحيرة بهدف دعم قضايا النساء داخل المجتمع المحلي والحد من مظاهر العنف ضدهن مثل التحرش الجنسي وقطع الأعضاء التناسلية للإناث وزواج القاصرات. ونشطت الحركة بشكل لافت في السنوات التالية لتأسيسها وقامت بتنفيذ أنشطة متنوعة داخل قرى محافظة البحيرة بدلتا النيل.خلال العام 2019 نفذت «بنت النيل» عدد من الفعاليات داخل ريف محافظة البحيرة حول جرائم قطع الأعضاء التناسلية للإناث «الختان» والحق في سلامة الجسد, كما نشرت المجموعة مطبوعة توعوية حول ذات الهدف.

النشاط اللافت للمجموعة على الأرض لم يمر مرور الكرام, فتم استهداف مؤسِسة الحركة ومنسقتها الناشطة أسماء دعبيس بأنواع مختلفة من الانتهاكات, بلغت ذروتها في سبتمبر الماضي حين تم اعتقال أسماء وزوجها المحامي الحقوقي وشقيقه من أحد المقاهي بمدينة دمنهور في سياق حملة القمع العنيفة التي تعرضت لها البلاد في سبتمبر 2019. وتعرضوا للاختفاء القسري لعدة أيام قبل أن يظهروا أمام نيابة أمن الدولة العليا كمتهمين في القضية رقم 1338 لسنة 2019 حصر أمن دولة عليا, والتي تضم آلاف من المقبوض عليهم في تلك الفترة وتتهمهم النيابة فيها بمشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أغراضها, وإنشاء موقع من مواقع التواصل الاجتماعي لترويج أفكار تلك الجماعة, ونشر أخبار كاذبة, والانضمام لمجموعة لتنظيم تظاهرة بدون ترخيص. في وقت لاحق تم الإفراج عن أسماء بينما لا يزال زوجها محبوسًا على ذمة قضية جديدة قضية جديدة, فيما يعرف في مصر بمصطلح «إعادة تدوير المتهمين» أو «تدوير القضايا».

ثالثًا: راديو بنات أوف لاين

هي مجموعة نسوية تنشط في محافظة الإسماعيلية. وتعتمد بالأساس على إذاعة مجتمعية نَسوِية تُبث عبر الإنترنت, وتهدف المجموعة لمناهضة العنف والتمييز المبني على أساس النوع الاجتماعي في المجالين العام والخاص, وتوفير مساحة آمنة للنساء للتعبير عن قضاياهن.

خلال عام 2019 وبمناسبة حملة الـ 16 يوم العالمية نفذت المجموعة حملة قصيرة بعنوان «فرض وصاية» بهدف زيادة الوعي المجتمعي فيما يتعلق بقضايا قطع الأعضاء التناسلية للإناث وزواج القاصرات, تضمنت الحملات دعوة الناجيات من تلك الممارسات لتوثيق تجاربهن, حيث قامت المجموعة بإعادة نشرها عبر موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك فيما بعد بالإضافة لنشر مقطع فيديو وعدد من الحلقات الإذاعية في ذات السياق, وقد صاحب الحملة الرقمية التي نفذتها المجموعة تنظيم عدد من جلسات التوعية بإحدى قرى محافظة الإسماعيلية حول ذات الموضوعات.

رابعًا: مجموعة أنثى:

هي مجموعة نسوية بمدينة دمنهور بمحافظة البحيرة. تسعى للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء, ونشر الوعي النسوي. خلال العام 2019 نفذت المجموعة حملة اليكترونية واحدة بعنوان «قلم مكسور» والتي استهدفت تسليط الضوء على حرمان النساء في الريف من حقهن في التعليم أو إجبارهن على دراسة تخصصات بعينها وقامت الحملة بتوثيق عدد من شهادات النساء ونشرها عبر صفحتهم على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك.

خامسًا: مجموعة براح آمن

بدأت المجموعة عملها عام 2015 كحملة رقمية تستهدف الضغط على صناع القرار في مصر لإصدار قانون يَحمِي النساء من العنف الأسري واتخذت من اسم القانون عنوانًا لها. وفي العام 2018 تم تأسيس المجموعة باسمها الحالي كمجموعة نسوية تستهدف توفير مجال خاص آمن للنساء بشكل عام وخالي من كل صور العنف والتمييز ضدهن. تعمل المجموعة من خلال أدوات متعددة منها التوعية, والرصد والتوثيق, والمناصرة والتشبيك.

تُعتبر «براح آمن» من أنشط المجموعات النسوية عبر مواقع التواصل الاجتماعي. في العام 2019 تفاعلت المجموعة مع عدد من وقائع الاعتداء على النساء, كما نفذت حملة رقمية قصيرة بعنوان «مش للستات بس» بهدف طرح إشكالية جنسانية النساء وأجسادهنّ في ظل ما يعانيهن من آثار جراء استخدام موانع الحمل. وبمناسبة حملة الـ 16 يوم العالمية لمناهضة العنف ضد النساء, أطلقت المجموعة حملة رقمية بعنوان «وأد منزلي» حول جرائم قتل النساء على خلفية الشك في سلوكهن, وهو ما يُعرف مجتمعيًا باسم «جرائم الشرف». ناقشت الحملة المنظور الثقافي والقانوني لهذه الجرائم ونشرت عشرات القصص وبعض الشهادات المسموعة حول ذات القضية. كذلك تفاعلت الحملة مع اليوم العالمي للمدافعات عن حقوق الإنسان حيث قامت بالتعريف بقضايا عدد من المدافعات المصريات المعتقلات على خلفية نشاطهن الحقوقي.

نشرت المجموعة تقرير رصدي سنوي حول جرائم العنف الأسري ضد النساء في العام 2018, ونشرت عدد من التقارير الشهرية الرصدية هذه الجرائم خلال عام 2019 وهي التقارير التي تم الاعتماد عليها في إصدار تقرير سنوي جديد في مطلع عام 2020.

انخرطت تلك المجموعات وغيرها في تدشين تحالف يحمل أسم «رابطة المجموعات النسوية الشابة» في مطلع العام 2018 . التحالف أطلق حملتين رقميتين خلال العام 2019. الحملة الأولى استمرت لمدة 3 أيام بعنوان «سلك شائك». أُطلقت في خضم الذكرى السنوية الثامنة لثورة يناير 2011, بهدف البحث عن أسباب عدم قدرة عدد كبير من النساء المشاركة في أحداث الثورة. وذلك من خلال عرض شهادات موثقة عن نساء خضن صراعًا ضد العقبات التي حالت دون مشاركتهن في أحداث الثورة. الحملة الثانية حملت أسم «من 19 لـ 19» واهتمت برصد والتعريف بمسيرة النساء خلال مئة عام هي عمر خروج النساء للمجال العام منذ انخراطهن في ثورة 1919 وحتى العام 2019.

لا يمكن إنكار حقيقة أن القمع أو مناخ التخويف العام للناشطين والناشطات قد أثر بشكل كبير على هذه المجموعات, فبمراجعة نشاط عدد من المجموعات الأخرى نجد أن أحد أهم المجموعات النسوية الرقمية التي ظهرت في السنوات الأخيرة وهي مجموعة ثورة البنات قد توقفت بشكل كامل عن العمل خلال عام 2019. بالإضافة إلى مجموعات أخرى تناقصت أنشطتها حتى الرقمي منها مثل مجموعة «دورك» النسوية والتي تنشط في محافظة قنا بصعيد مصر, واقتصرت فقط على المشاركة في الحملات التي أطلقتها رابطة المجموعات النسوية. بل أن المجموعات التي استعرضنا عملهن سابقا, غالبا ما أتسم عملهن بالـ «موسمية» حيث أرتبط نشاط تلك المجموعات الرقمي خلال العام الماضي بتواريخ بعينها مثل اليوم العالمي للمرأة وحملة الـ 16 يوم العالمية لمناهضة العنف ضد النساء. وحتى الكيان الذي جمع هذه المجموعات معا _رابطة المجموعات النسوية الشابة- فمنذ صدور البيان الختامي لحملة «من 19 لـ 19» في 17 مارس 2019 لم يُلاحظ أي نشاط للرابطة.

لا يمكن رؤية ذلك بمعزل عن الاستهداف المباشر الذي طال مؤسِسة حركة بنت النيل أسماء دعبيس وطال غيرها من عضوات هذه المجموعات في سنوات سابقة وتمثل في تضييقات على أنشطتهن على الأرض أو استهدافهن بشكل شخصي بالمنع من السفر والإخضاع لتحقيقات قسرية وغيرها. غير أن قياس حجم الانكماش في أنشطة هذه المجموعات لا يقارن بما طال عدد من المنظمات النسوية التقليدية. قد يرجع ذلك لأن هذه المنظمات تلقت ضربات مكثفة تطال الوسائل التقليدية التي اعتادت استخدامها في حين طرحت «المجموعات» وسائل جديدة منذ ظهورها. وقد تُفسر لامركزية انتشار هذه التنظيمات وصغر حجمها قدرتها على امتصاص الصدمة والاستمرار في العمل ولو بشكل أقل.

تميزت هذه المجموعة بلا مركزية الانتشار الجغرافي والتى كسرت احتكار العاصمة شبه الكامل للعمل النسوي المنظم, وسمحت لهذه المجموعات بالعمل على قضايا شديدة المحلية جنبًا إلى جنب مع القضايا العامة الكبرى, فيمكن أن تدشن أحد هذه المجموعات حملة ردًا على واقعة تحرش محلية, أو واقعة واحدة لتمييز قائم على أساس النوع.

أما عن الأدوات فقد استفادت تلك المجموعات بشكل كبير من التطور المتسارع في وسائل التواصل الاجتماعي وابتكرت من خلالها أشكالًا جديدة من التنظيم الافتراضي، ساعدتهن علي إزالة عوائق الزمان والمكان التقليدية بالإضافة لتجاوز عقبات أخرى تتعلق بالتمويل، وبصعوبة حشد بعض القواعد الجماهيرية المعينة لوجود عوائق اجتماعية أو أسرية، مثل النساء اللاتي يتعرضن للحبس المنزلي أو يعملن بهويات مستعارة خوفًا من انتقام أُسرهن. وبطبيعة الحال ساعدت تلك الوسائل في توفير قدر من الحماية النسبية للمنخرطات في تلك المجموعات من مخاطر الاستهداف الأمني الرسمي للناشطين والناشطات.

لا يمكن إهمال العوامل الشخصية أيضًا، فقد تميزت هذه الموجة من الحراك النسوي في مصر بجرأة راديكالية في طرح قضاياهن والدفاع عنها، تلك الجرأة التي ظهرت جلية في اشتباك هذه الموجة مع قضايا العنف الجنسي، فقد تعدى خطاب هذه الموجة الحديث عن التحرش الجنسي في الشوارع والمساحات العامة وهو ما كان تقدميًا بشكل كبير في 2011 وما تلاها. بل اشتبكت هذه المجموعات ومن ناصرهن من ناشطات وناشطين فرديين مع قضايا مثل التحرش والعنف الجنسي داخل التنظيمات السياسية الثورية نفسها، وخُضن معارك ضد رفاق الأمس من الناشطين والناشطات في الحركات السياسية والاجتماعية الأخرى، فأكدت هذه على مفهوم النضال المركب للنسويات في السياق المصري، والذي يتضمن نضال في سياق القضايا العامة ضد النظام القمعي الأبوي من خلال الانخراط في حركات التغيير الاجتماعي العامة، ونضال على خط متوازٍ معه ضد رفاقهن في ذات الحركات المنادية بالتغيير، سواء بهدف دفع مطالب النساء لمراتب متقدمة في قائمة مطالب تلك الحركات أو بهدف مناهضة التمييز والعنف الواقع على النساء المنخرطات في صفوف تلك الحركات.

إن استمرار هذه المجموعات في الوقت الحالي يمثل أهمية كبرى للحركة النسوية المصرية حيث يمكن لهن الدفاع عن مكتسبات الماضي والتمهيد لجولات جديدة من الصراع في المستقبل، والذي يحمل لهن كل الاحتمالات بحلوها ومرها.

التجمعات النقابية في الثورة السودانية [1]

نشر موقع وكالة أنباء الأناضول بتاريخ 17 أبريل 2019: «تجمع المهنيين»... ربان ثورة السودان (بروفايل) تحول مع بدء الحراك الشعبي المناهض لنظام الرئيس المخلوع عمر البشير إلى منصة لإعلان مطالبه وقيادة الجماهير في الشوارع[1]

في استلهام لتجارب نقابية سابقة، أسست جماعات ضغط مهنية من الأطباء والمهندسين والصيادلة والصحفيين والمعلمين «تجمع المهنيين السودانيين».

بدأ التجمع مشواره في 2018 بإجراء دراسات حقول الأجور في البلاد ومدى كفايتها لمتطلبات المعيشة، وقدم مذكرات حول هذه القضية لأجهزة حكومية تنفيذية وتشريعية.

وتحوّل مع بدء الحراك الشعبي في 19 ديسمبر/ كانون الأول 2018 المناهض لنظام الرئيس المخلوع عمر البشير إلى منصة لإعلان مطالبه، وقيادة الجماهير في الشوارع.

تحالف مهني مستقل

تداولت الأوساط المهنية تكوين تجمع يضم مهنيي البلاد في عام 2013، عقب انتفاضة الشغب السوداني المعروفة بـ«هبة سبتمبر/ أيلول»، وهي الاحتجاجات الأعنف في تاريخ حكم البشير، سقط فيها عشرات القتلى.

بدعوى بروز فراغ في قيادة الشارع، وعجز الأحزاب المعارضة عن مواكبة إيقاع الحراك، تكون التجمع في شكله الأولى في عام 2016، دون إعلان.

وفي مطلع عام 2018، خرج التجمع في شكله الأخير، من عدة جماعات ضغط مهنية لا تعترف بها حكومة الرئيس المخلوع البشير.

كانت أبرز هذه الجماعات: «لجنة أطباء السودان المركزية»، و«نقابة أطباء السودان الشرعية»، و«تحالف المحامين الديمقراطيين»، و«تجمع المهندسين السودانيين»، و«تجمع أساتذة الجامعات»، و«شبكة الصحفيين»، و«لجنة المعلمين»، و«اللجنة التمهيدية للبيطريين»، و«لجنة الصيادلة».

الأجسام المكونة

يتكون التحالف من مجلس يتخذ الصفة التشريعية، يصدر القرارات بواقع 2 من كل جسم، وسكرتارية تضم 6 أشخاص يتم انتخابهم من عضوية المجلس.

[1] أُخِذَ من:
https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%AA%D8%AC%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D9%86-%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%B1%D9%88%D9%81%D8%A7%D9%8A%D9%84/1454431

من أبرز قيادات التجمع وأعضاء سكرتاريته في المرحلة الأولى، الدكتور محمد ناجي الأصم من لجنة الأطباء المركزية، والأستاذ أحمد ربيع سيد أحمد من لجنة المعلمين.

أولى نشاطات التجمع، كانت إصدار دراسة في أغسطس/ آب 2018 حول الأجور في البلاد، ومدى ملاءمتها مع تكاليف المعيشة، نافشتها قيادات التجمع مع نواب البرلمان بناء على طلبهم، بعد إعلانها للرأي العام في مؤتمر صحفي.

ومع بدء ثورة السودان في ديسمبر/ كانون الأول 2018، تقدم «تجمع المهنيين» القوى السياسية والمدنية، وقاد الاحتجاجات في الشارع، ليتم الاتفاق على التفاف القوى السياسية والمدنية حول التجمع، وإصدار إعلان باسم الحرية والتغيير يكون بمثابة برنامج المرحلة توقع عليه كل مكونات المعارضة.

وتلخصت مطالب «تجمع المهنيين»، وقوى التغيير الأساسية في التنحي الفوري للبشير من رئاسة البلاد دون شروط، وتشكيل حكومة انتقالية من كفاءات وطنية لأربع سنوات، ووقف الانتهاكات وإلغاء القوانين المقيدة للحريات.

وقد تم الاتفاق على تلك المطالب، وصدرت كوثيقة موقعة في مستهل عام 2019 في الخرطوم باسم وثيقة «إعلان الحرية والتغيير». ووقعت على الوثيقة قوى مدنية، وتحالفات سياسية معارضة وحركات مسلحة، وأصبحت الوثيقة الرئيسية لقوى التغيير في السودان، التي يتم التفاوض بموجبها مع المجلس العسكري الانتقالي حاليًا، وكذلك تم بناًء عليها الاعتصام أمام القيادة العامة للجيش.

وردًا على اتهامات كانت تثيرها حكومة الرئيس المخلوع عمر البشير، وترددها الآن أطراف في الساحة السياسية؛ فحواها «سيطرة الحزب الشيوعي واليساريين بشكل عام على التجمع وإدارته من خلف الكواليس»، درج التجمع على التأكيد أنه يضم في تكوينه كل التنظيمات المهنية، التي تنتخب من تلقاء نفسها أجهزته دون وصاية من حزب سياسي.

وفي تعليق على الاتهامات، قالت القيادية بالتجمع، قمرية عمر، إن تلك الاتهامات محاولة (لنسف المصداقية) التي اكتسبها التجمع بين الجماهير.

وأوضحت في حديث للأناضول أن قيادة التجمع شاركت سابقًا أجهزة تنفيذية حكومية، وأعضاء في البرلمان في ورش حول الأجور، وقبلت دعوة من البرلمان نفسه في هذا الشأن، ما يغلق الباب أمام تلك الاتهامات، ويضعها في المكان الصحيح.

وفي 11 أبريل/ نيسان الجاري، عزل الجيش السوداني «عمر البشير» من الرئاسة، بعد 3 عقود من حكمه البلاد، على وقع احتجاجات شعبية متواصلة منذ نهاية العام الماضي.

وشكل الجيش مجلسًا عسكريًا انتقاليًا، وحدد مدة حكمه بعامين، إلا أن رئيسه «عوض بن عوف» استقال بعد يوم واحد من توليه المنصب جراء الرفض الشعبي، وخلفه «عبد الفتاح البرهان»، وسط محاولات للتوصل إلى تفاهم مع أحزاب وقوى المعارضة بشأن إدارة المرحلة المقبلة.

ANADOLU AGENCY

تجمع مهنيات ومهنيين في لبنان:
الاستفادة من الخبرات السابقة

إسلام الربيعي [1]

تميزت ثورة 17 تشرين في لبنان عن الحراكات أو الموجات الحراكية السابقة عليها بشموليتها ولا مركزيتها، في حين اتسمت الحراكات السابقة في لبنان بفئوية مطالبها أو تركزها في منطقة دون غيرها، فقد جاءت ثورة لبنان في 2019 جامعة لفئات اجتماعية ومناطقية مختلفة. سبق ثورة 17 تشرين 2019 حراكات متعددة في 2011 و2015؛ فجاء الحراك في 2011 ليطالب بإسقاط النظام الطائفي، وعلى الرغم أن الطلب هنا قد يبدو مطلب عام فإنه لم يلقى تواجد على أرض الواقع لينتشر بكل لبنان كما كان في 17 تشرين. والحراك الذي اندلع على خلفية أزمة النفايات في 2015 جاء متمركزًا فقط في المناطق التي كانت تخطط الدولة لاستخدامها كمطمر للنفايات.

من ثم كانت كل هذه الحراكات تتميز بالمركزية، على عكس ثورة 17 تشرين 2019، والذي كان الحراك فيها ممتدًا في معظم الأراضي اللبنانية، ترى جويل بطرس -إحدى الناشطات في الحراك وفي بيروت تحديدًا- أنه في 17 تشرين سقط الخوف فلم يعد اللبناني يخاف من اللبناني الآخر، ولم يعد يخاف من زعيمه السياسي، ففي هذا الحراك ظهر ولأول مرة أن المظاهرات في طرابلس ذات الأغلبية السنية تهتف للضاحية الجنوبية ذات الأغلبية الشيعية [2]. على هذه الخلفية من الحشد الشعبي جاءت نشأة تجمع مهنيات ومهنيين على غرار تجربة الثورة السودانية، وقد بدأت الخطوة الأولى بين أساتذة الجامعات من خلال وضع إعلان على منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر يدشن لهذه المبادرة[3] .

بدأت انطلاقة التجمع كمبادرة فردية من شخصين كرد فعل على غياب التنظيمات المستقلة وغير المتحزبة عن الحراك اللبناني حيث أنه لم تعلن سوى نقابة وحيدة فقط موقف واضح وصريح منحاز للثورة اللبنانية، في حين أن بقية النقابات قد آثرت الصمت أو اتخذت موقف ضد الثورة. هنا جاءت فكرة التجمع كإجابة على سؤال طرحه أساتذة الجامعات: ما هو الدور الذي يمكن نقوم به في الثورة؟

كإجابة على هذا السؤال ظهر تجمع بأكثر من تسع جامعات في الأيام الأولى للثورة اللبنانية، وبعدها بدأ يتلقى التجمع طلبات للانضمام من مهن أخرى، وكان القطاع الصحي من أول القطاعات التي انضمت للفكرة، وبعدها توالى انضمام أصحاب المهن الأخرى، فأصبح التجمع

[1] باحث مشارك في معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأميركية في بيروت.
[2] عمر سعيد، حوارات الانتفاضة اللبنانية| جويل بطرس: كُلّن ثورة مضادة، مدى مصر، 22 أكتوبر 2019، تاريخ آخر إطلاع: 5 يونيو 2020، https://madamasr.com/ar/2019/10/22/feature/%D8%B3%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%AD%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%84%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%84%D8%A7%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%A7%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%8A%D9%88%D9%%D8%AC%D9/84-%D8%A8%D8%B7%D8%B1%D8%B3%8A%D9%88%D9%%D8%AC%D9
[3] مبادرة الإصلاح العربي، تجمُّع مهنيات ومهنيين: لقاء مع ريما ماجد، 23 ديسمبر 2019، تاريخ آخر إطلاع: 8 يونيو 2020، https://www.arab-reform.net/ar/video/%D8%AA%D8%AC%D9%8F%D9%85%D9%91%D8%B9-%D9%85%D9%87%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%85%D9%87%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D8%B9-%D8%B1%D9%8A%D9%85%D8%A7-%D9%85%D8%A7%D8%AC%D8%AF/

يضم مهم من **«مهن صحية: طب- طب أسنان- صيدلة، وهندسة ومحاماة العمل الاجتماعي وأساتذة الجامعات وصحافة واقتصاد وسينما وكتابة»**[4] وبعدها تم خلق مظلة «تجمع مهنيات ومهنيين» لتنضوي تحتها كل هذه المبادرات.

جاء الحراك اللبناني في نهاية 2019، كجزء من الموجة الثانية من الربيع العربي، بعد قرابة تسع سنين من الموجة الأولى التي اندلعت شرارتها في تونس ومصر. أتاحت هذه الفترة للنشطاء اللبنانيين فرصة مراقبة تجارب الوطن العربي والتعلم منها، لا سيما التجربة التونسية والتعلم من دور الاتحاد العام التونسي للشغل في الثورة والمساهمة في عملية الانتقال الديمقراطي بعد رحيل زين العابدين بن علي. وكيف ساهم وجود أُطر نقابية ومهنية في عملية الانتقال الديمقراطي، خاصة بعد الأزمة التي مرت بها تونس بعد اغتيال كلًا من شكري بلعيد ومحمد لبراهيمي. قام الاتحاد بالضغط على حكومة حركة النهضة وإقامة حوار وطني أسفر عن انتخابات تشريعية ورئاسية في نهاية العام 2014.

أيضًا تأثر التجمع في لبنان بتجمع المهنيين في السودان والذي نجح بقيادته للحراك في السودان بعزل عمر البشير وإدارة المرحلة الانتقالية مع مجلس السيادة الانتقالي وعدم السماح له بالانفراد بالسلطة. يظهر تأثر الحراك اللبناني بشكل عام بالثورة السودانية وخاصة في مراحلها الأولى في نوعية الشعارات المستخدمة، ففي حين كان شعار الثورة السودانية «تسقط بس» و «تسقط تاني» كان شعار الثورة اللبنانية «كلن يعني كلن»، يأتي التشابه بين الشعاريين متمثلًا في وحدة مطلبهم برحيل النظامين المسيطرين على المشهدين في كلا الدولتين منذ عقود، سوء نظام المحاصصة الطائفي في لبنان، أو نظام البشير الإسلامي في السودان.

جاء بيان تجمع مهنيات ومهنيين التأسيسي في 28 تشرين الأول 2019، بعد اندلاع الانتفاضة اللبنانية بأحد عشر يومًا ليعلن مبادئه وأفكاره ومطالبه فأعلن في مقدمة البيان أنه **«نحن تجمع مهنيات ومهنيين من قطاعات مختلفة نعلن أننا جزء فاعل من انتفاضة 17 تشرين الأول 2019، في وجه الطبقة الحاكمة منذ [اتفاقية] الطائف ونظامها السياسي ونموذجها الاقتصادي، التي أثبتت عجزها عن إدارة الدولة وأوصلتنا إلى الانهيار والافقار، رغم التحذيرات المتكررة»**

وقد بلور البيان التأسيسي شعار الثورة اللبنانية «كلن يعني كلن» من خلال نص البيان على **«ومع استمرار انتفاضتنا وتصاعدها، نعلن عدم ثقتنا بالسلطة القائمة، ونرفض كل سياساتها الاجتماعية والاقتصادية والمالية والنقدية والخدماتية. كما نرفض كل أشكال الاقصاء والتمييز التي تمارسها هذه السلطة بحق النساء والفئات المهمشة.. إننا نضم جهودنا إلى جهود شعبنا من أجل التغيير الديمقراطي وبناء الدولة العلمانية على مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة. انطلاقًا من هذه المبادئ، ندعو جميع المهنيات والمهنيين للانخراط في هذا التجمع، والمشاركة الكثيفة في كل ميادين**

[4] البيان التأسيسي لتجمع مهنيات ومهنيين

الانتفاضة لحث النقابات والروابط على الانضمام إلى الانتفاضة من دون تردد»

استطاع التجمع في لبنان أن يبلور أهدافه في المرحلة التالية على الثورة، فكان الهدف الأول فيها مواكبة الثورة والعمل السياسي ودفع الحراك الثوري، والتأكيد على أنه بالفعل الحالة الحاكمة في لبنان هو فساد النظام الطائفي القائم على المحاصصة، وهو ما يجب التخلص منه، كما يجب أيضًا النظر إلى النظام النيوليبرالي والرأسمالي باعتباره أساس الأزمة اللبنانية[5] .

أما الهدف الثاني للتجمع فكان استعادة المساحات والتنظيمات النقابية التي سيطر عليها الأحزاب والنظام الطائفي منذ نهاية الحرب الأهلية وحتى وقت اندلاع الثورة مما أدي إلي تفريغ المجتمع المدني في لبنان من محتواه، وشددت د. ريما ماجد، أستاذة علم الاجتماع في الجامعة الأمريكية في بيروت، في هذه النقطة أن منذ بداية الثورة لم تعلن سوى نقابة واحدة موقفها المنحاز للثورة، على عكس بقية النقابات[6] . وتشدد ماجد أنه يجب استغلال العفوية التي بدء بها الحراك وعدم الاتكال عليها والبدء في بناء تنظيمات تتجاوز الطائفية والمناطقية، ومن هنا تنبع أهمية الدور الذي يلعبه التجمع في ظل نظام سياسي متمسك ومتوغل حتى القواعد ومسيطر على كل مساحات التنظيم[7] .

كما بلور التجمع مطالب فرعية لتحقيق الهدفين الأساسيين يمكن أن نراهم في إحدى التظاهرات التي نظمها تجمع مهنيين ومهنيات في: رفض أحزاب السلطة وإقامة حكومة انتقالية من خارج أحزاب السلطة واستقلالية القضاء ومواجهة الانهيار الاقتصادي[8] . ويقوم التجمع بالتنسيق مع التشكيلات النقابية المستقلة والبديلة والمجموعات القاعدية والمجموعات السياسية الموجودة بالفعل، كما ينسق مع طلاب الجامعات اللبنانية باعتبارهم عصب الانتفاضة اللبنانية والمحرك القوي لها، وكذلك يتعاون مع أساتذة الجامعات وأساتذة المدارس الثانوية، واللذين كانوا النواة الأساسية في تأسيس التجمع. وبسبب الانفتاح على كل هذه التنظيمات أصبح التجمع يضم أعضاء من قطاعات مختلفة أشار إليها البيان التأسيسي. من أمثلة التنظيمات التي يقوم بالتنسيق معها: «التيار النقابي المستقل» والذي يمثل أساتذة التعليم الرسمي و«نقابيات ونقابيين بلا قيود» الخاص بالتعليم الخاص، و«تجمع أساتذة مستقلين في الجامعات» و «نقابة الصحافة البديلة» و«نقابتي» الخاصة بالمهندسين، و «تكتل طلاب الجامعة اللبنانية» وغيرها من التنظيمات المستقلة والبديلة. هذا الانفتاح ساعد التجمع أن يكون رأس الحربة والعنصر الفعال في بناء تنظيم مدني قوي يتجاوز الانتماءات الحزبية والطائفية وقواعد

[5] تجمُّع مهنيات ومهنيين: لقاء مع ريما ماجد، مرجع سابق

[6] المرجع السابق

[7] عمر سعيد، حوارات الانتفاضة اللبنانية| ريما ماجد: الجيش ليس حلًا في أي بلد وصراعنا طبقي وليس طائفيًا، مدى مصر، 30 أكتوبر 2019، تاريخ آخر إطلاع: 11 يونيو 2020، https://madamasr.com/ar/2019/10/30/feature/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%AD%D9
84%D-%81%D8%A7%D8%B6%D8%A9-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9
/85%D8%A7%D8%AC%D8%AF%85%D8%A7-%D9%8A%D9%8A%D8%A9-%D8%B1%D9%86%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%9

[8] جنى بركات، مهنيات ومهنيون يدعمون الانتفاضة من أمام مصرف لبنان، العربي الجديد، 31 أكتوبر 2019، تاريخ آخر إطلاع: 8 يونيو 2020، https://www.alaraby.co.uk/society/2019/10/31/%D9%D9%85%D9%87%D9%86%D9%AA-%D8%A7%D8%8A%D9%88%
84%D8%86-%D8%A7%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%86-%D9%88%D9%8A%D9%86%D9%87%D9%85%D9
85-%85%D8%A7%D9%86-%D8%A3%D9%85%D9%81%D8%A7%D8%B6%D8%A9-%D9%86%D8%AA%D9%%A7%D9
86%86%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%81-%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%%D9

المحاصصة, خاصة وأنه يسعى للاستمرارية كجزء من نظام ما بعد المحاصصة[9].

ربما لن تكون تجربة التجمع في لبنان في نفس مستوى تجربة تجمع المهنيين في السودان بسبب تعقيد النظام الطائفي في لبنان وتجذر نظام الحرب الأهلية, ولكن التجمع نجح في تشبيك كتلة حرجة من المهنيين المهمومين بتحقيق وتمهيد الطريق لتغيير مؤسسي شامل وتجذير دولة القانون من خلال المناداة باستقلالية القضاء وعدم السماح بتدخل السلطة السياسية في أعمال القضاء[10]. وقد تمثل هذا التوجه في الدعم القوي الذي قدمه التجمع للعمل النقابي من خلال دعم المرشحين المستقلين, كما في حالة دعم ملحم خلف, المرشح المستقل والذي فاز بانتخابات نقابة المحامين في 17 تشرين الثاني 2019 في مواجهة مرشحي أحزاب السلطة.

ربما يشهد لبنان في المرحلة القادمة دورًا أهم لمثل هذه التنظيمات في وجه التنظيمات الحزبية الطائفية التي تكتلت لإجهاض ثورة 17 تشرين الأول.

[9] فاتن الحاج, تجمع مهنيات ومهنيين: المطالب الاجتماعية مدخلاً للتغيير السياسي, الأخبار, 18 أكتوبر 2019, تاريخ آخر إطلاع: 8 يونيو 2020, https://al-akhbar.com/Politics/279585

[10] العربي الجديد, مهنيات ومهنيو لبنان في مسيرة احتجاجية, 9 نوفمبر 2019, تاريخ آخر إطلاع: 8 يونيو 2020, https://www.alaraby.co.uk/society/2019/9/11/%D9%85%D9%87%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%87%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AD%D8%AA%85%D8%B3%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%AC%D9%8A%D8%A9

دور ميغافون في انتفاضة 17 تشرين الأول في لبنان: مقابلة مع جان قصير[1]

فرح الشامي[2]

تأسست ميغافون في العام 2017 عقب حراك العام 2015 في لبنان. ويُعتَبر تأسيسها عضوياً، إذ بدأت كمبادرة غير رسمية من قبل مؤسسيها عندما كانوا ناشطين سياسيين وطلاب منضمين للنادي العلماني في الجامعة الأميركية في بيروت. ثم تطوّرت هذه المبادرة بمرورها في كلّ محطات الحركة الاحتجاجية في لبنان وصولاً إلى حراك 2015 والانتخابات البلدية عام 2016. ففي هذه الفترة، ورغم أن البلد كان على مشارف الانتخابات النيابية، وبعد محاولات كثيرة من المؤسسين لإيجاد واختبار وبلورة أشكال جديدة من الصحافة البديلة التفاعلية، شعروا بفجوتين أساسيتين على صعيد المشاركة السياسية في لبنان: أولاً، شريحة كبيرة من الشباب اللبناني لم يعد يتابع الشؤون السياسية بالشكل الكافي، وأصبح المصدر الأساسي لمعلوماته السياسية وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك بسبب طريقة تقديم المادة السياسية من قبل وسائل الإعلام التقليدية ولأن المحتوى المقدّم لا يشبهه ولا يتناسب مع تطلعات الشباب وأولوياته. ولم يأت ذلك كنتيجة لقلة اهتمام الشباب بالسياسة في ذلك الحين بقدر ما هو نتيجة للترهيب من المتابعة السياسية والحاجة لأسلوب مبسط وجذاب في تقديم المعلومة للمساعدة في تعزيز التفكير النقدي. وثانياً، عدم وجود منبر يعرض المسائل بوضوح وشفافية وبصوت عالٍ، ويرغب في إضافتها إلى الأجندة المطروحة على مستوى صنع القرارات، كالمواضيع الحقوقية والمرتبطة بالفئات المهمشة (مجتمع الميم، النساء، العمال الأجانب، اللاجئين، إلخ) والمواضيع الاقتصادية من منطلق نقدي. ففي هذه الفترة بالذات، كان هناك حاجة ماسة لمجموعات سياسية معارضة تعلي الصوت وسقف المطالب وتتمتع بالجرأة الكافية.

هذا ما دفعهم لتأسيس ميغافون واستضافتها على منصات السوشيال ميديا حتى تصل إلى أكبر عدد ممكن من الناس وخاصة الشباب منهم. وميّزت هيكلية ميغافون التنظيمية شبه الأفقية المشروع الوليد عن غيره من منصات الصحافة البديلة المسجلة رسميًا، إذ تتألف ميغافون من مجلس أمناء يضم المؤسسين، ومن فريق إداري ينطوي تحته فريق تنفيذي متعدّد الاختصاصات من 10 أشخاص يشكلون فرق صغيرة متخصصة، فيهم شباب وخبراء كبار في مجالات الصحافة والعلوم السياسية والاجتماعية وكذلك التواصل والمعلوماتية والتصميم والسينما وغيرها؛ مما سمح باتخاذ القرارات وطرح الأفكار بطريقة تشاركية وجماعية، مع الخروج من مفهوم لجنة التحرير التقليدي والضيق. كما يسمح تعدّد الاختصاصات في انتاج المعرفة بطريقة مبتكرة وجذابة، عبر اعتماد تصاميم وأشكال مختلفة لعرض المادة

[1] جان قصير صحافي وناشط سياسي، من أحد مؤسسي منصة ميغافون وهو حالياً مديرها/رئيس تحريرها.
أجرى معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأميركية في بيروت هذه المقابلة مع جان قصير عبر تطبيق زوم بتاريخ الأول من حزيران/يونيو 2019.

[2] مسؤولة برنامج «المجتمع المدني والقانون والحوكمة» في معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأميركية في بيروت.

عمّا تقدمه المنصات الالكترونية المشابهة. يتشارك أعضاء فريق ميغافون -معظمهم من المتطوّعين- ذات المنظومة القيمية والأخلاقية وكذلك نفس الرؤية. كما يتمتع نظام عمل ميغافون بالمرونة وبكونه موجه نحو النتائج المتمثلة بالدرجة الأولى بالوصول إلى الرأي العام وتوعيته والتأثير به. وهذا ما دفع لجنة ميغافون للاستغناء عن المكتب والاكتفاء بإنشاء موقع الكتروني رسمي، تفاديًا لتكاليف إضافية دون جدوى، وهذا ما يكمن كذلك وراء قرارهم باللجوء إلى المنح كمصدر أساسي للتمويل تفاديًا لتداعيات التمويل الذاتي أو لأي أزمات مالية واردة.

على هذه الخلفية، قامت ميغافون بتغطية الثورة بقوة واستطاعت إحداث تأثير ملحوظ عبر تبني نظام وأسلوب عمل متينين. فبالإضافة إلى ما كانت قد اكتسبته من خلال سنتين من الخبرة في الشارع اللبناني والدروس المستفادة منه، وخاصة الخبرة في بناء الشراكات والمشاركة العامة، كانت ميغافون قد بنت -قبلِ الثورة- شبكة موسعة من القُراء والمتابعين والكُتاب والمشاركين. كل هذا مكّن ميغافون من خلق هوية مميزة لنفسها منذ العام 2017 وحتى انتفاضة 17 أكتوبر، ومن انتاج مواد تثير تفاعل الناس على وسائل التواصل الاجتماعي. وفور اندلاع الانتفاضة، اتخذت ميغافون قرار الانتقال من نهج الصحافة البطيئة إلى طريقة عمل أسرع تسمح للمنصة بأن يكون لها دور يومي في تغطية الأحداث اليومية وتحليلها. وكان في ذلك نقلة نوعية وتحدٍّ لا يستهان به لفريق العمل والذي نجح في ذلك رغم محدودية الموارد البشرية والمالية اللازمة.

قد وضعت ميغافون في بدايات الثورة الأولويات التالية: أولًا، التوثيق بجودة عالية، دون الاقتصار على البثّ المباشر من الشارع على الفضاء الالكتروني ولكن مع التركيز على نوعية الصورة المقدّمة وكيفية ترسيخها في أذهان المتابعين وعلى تخليد الشعارات والآراء والجداريات وغيرها من المواد الآتية من الشارع والقابلة للنسيان. وذلك طبعًا بعد التحقق من صحة المعلومة والرجوع إلى عدّة مصادر، كما اعتادت ميغافون وكما يجدر بالصحافة بشكل عام. ثانيًا، اهتمّت بتوصيل المعلومة بطريقة مختصرة ومبسطة في اللغة والمضمون ومستدامة لجمهورٍ لا يتابع السياسة بالضرورة، بل يُعدّ غريبًا على المجال السياسي بسبب طريقة تقديم وسائل الإعلام التقليدية للمادة السياسية، والمقصود هنا فئة الشباب. وثالثًا، إضافة المنحى التحليلي إلى نشاط ميغافون الذي كان يقتصر على الشرح والتفسير، من خلال إطلاق مشروع كتابة مقالات الرأي مع بداية الثورة. وأخيرًا، إضافة هذا المنحى التحليلي الجديد للفيديوهات، الأمر الذي كان من شأنه المساعدة في تفكيك خطابات السلطة والردّ عليها –لا سيّما خطابات الزعماء السياسيين الكبار الذين كانوا يشنون ثورة مضادة من خلال خطاباتهم الدورية الطويلة والمعقّدة وأحياناً الغامضة على الحشود الجماهيرية.

وقد صعدت أشكال مختلفة للميديا البديلة أثناء الثورة. وكان في صعود هذه البيئة الصحفية الجديدة في هذه الفترة الدقيقة أمر إيجابي جدًا. لكن ميغافون تميزت على وجه الخصوص في إظهار المعلومات بشكل أفضل وفي اتّباعها لاستراتيجية تواصل أكثر فعالية، ممّا عزز التشارك والتفاعل بين

الجمهور على وسائل التواصل الاجتماعي. والأهم كان اتباع ميغافون لمنطق اختيار طريقة تقديم المادة وتصميمها تناسبًا مع منصة المجال الافتراضي التي ستنشر عليها. فالهدف الأساسي كان التصوير والتأثير، وقد أثبتت ميغافون نجاحها في ذلك بقوّة الأرقام؛ المشاركات والمشاهدات والتفاعلات، والتي كانت عالية جدًا مقارنةً بالميزانية والموارد المتاحة.

يَعتبر قصير أن ما ساهم في إنجاح تجربة ميغافون خلال الثورة أيضًا هو أن المنصة جاءت متخصصة فقط في لبنان بينما أهتمت المنابر المماثلة بالعالم العربي ككل. وأضاف لعامل النجاح هذا عامل آخر وهو أن ميغافون كانت تُقدّم صحافة سياسية وقانونية واقتصادية وليس نوع واحد من الصحافة، مما حقق درجة عالية من التكامل. وقد أشار قصير إلى أنه من الصعب قياس مدى تأثير ميغافون المباشر على الحشد وفي الشارع، ولكن مما لا شك فيه أن المنصة قد أثرت فعلًا في ردّة فعل الشارع بشكل غير مباشر من خلال تأثير منتجاتها على مقاربات الأمور والمصطلحات المستخدمة.

أضاف مدير المنصة ورئيس تحريرها أن ميغافون قد تأثرت كثيرًا بصدى مُنتجاتها وفي كيفية تعاطي الجمهور مع هذه المنتجات، وأن ذلك قد دفعها عدّة مرات لإعادة النظر في بعض الأمور. وأكد أن المادة قد وصلت للجمهور المستهدف ونجحت في خلق نقاش وتفاعل في الاتجاهين، أي نجحت في تحقيق مبتغاها. وهذا ما سمح لها باحتضان واحترام الاختلاف في الرأي ضمن دوائرها، والناجم بشكل أساسي عن تغطيتها لأحداث يومية ومتسارعة جدًا –يصعب فهمها بنضج وعمق. وقد كان لمقالات الرأي تحديدًا الفضل في فتح مجال للاختلاف في الآراء واحتواء النقاشات الأيديولوجية والحفاظ على نوع من الحيادية. وقال قصير أن في هذا النهج تماشي مع طابع الثورة حينها -بألا يكون هناك صف أو صوت واحد يغلب على ما عداه من آراء.

وفيما يخص أوجه القصور في هذه المبادرة، ذكر قصير تأخُّر المنصة بعض الشيء عن تغطية الأحداث في مناطق خارج العاصمة بيروت ومن منظار كلّ لبنان. ففي المرحلة الأولى، غطت ميغافون الثورة من زاوية واحدة وهي زاوية بيروت نظرًا لوجود كلّ أعضاء الفريق في العاصمة، قبل التأقلم وإيجاد أسلوب عمل ملائم لتغطية المناطق الأخرى فيما بعد. وقد اعتبر قصير ذلك تقصيرًا إذ أن لا مركزية الثورة كانت أبرز ما ميزها منذ اليوم الأول. وظهر أن التقصير الثاني للمنصة، بحسب مديرها، يكمن في أنها اتخذت في بعض الأحيان خلال الانتفاضة مقاربات ندمت عليها فيما بعد، وربما لا تزال نادمة عليها حتى اليوم. وسبب ذلك هو –مجددًا- التسارع الكبير للأحداث والتطورات أثناء الانتفاضة التي لم تمنح الوقت الكافي لفهم أنضج للمعلومة.

إلى جانب التحديات البنيوية المتسمة بضيق الوقت وبمحدودية الموارد المادية والبشرية، التي تفاقمت أثناء الثورة مع تكاثر الضغوطات وقلة الوضوح وتراكم الأحداث والتغيرات، والتي حاولت ميغافون تخطيها باعتماد أسلوب عمل أكثر مرونة وفعالية (ومن ضمن ذلك الاعتماد على موظفين/متطوعين بتوقيت جزئي والتفكير في وسائل تمويل متنوعة وحديثة كالcrowdfunding)، سلط

قصير الضوء على تحدٍّ آخر مهم جدًا وهو أن منصات التواصل الاجتماعي التي تعمل عليها ميغافون غير مصممة للعمل الإعلامي وخاصة لعمل الإعلام البديل، حيث لا تميّز بين المادّة الصحافية كالتي تقدمها ميغافون وأي محتوىً آخر، ولم تأقلم سياساتها وبيئة عملها مع عمل وسائل الإعلام البديل المشابهة. وهذا ما عرّض ميغافون لمشاكل متعدّدة على مستوى التحقيقات الاستقصائية وإيجاد الراعين لإصداراتها؛ ومن ضمن ذلك استغلال معارضيها لنظامي الreporting والsponsorship الخاصين بوسائل التواصل الاجتماعي المستخدمة من قبل المنصة. فغالبًا ما استخدم المختلفين في التوجه والرأي عن ميغافون ومناصري الأحزاب هاتين الميزتين لشن حملات ضد ميغافون وحجب صفحاتها ومنشوراتها.

من ناحية أخرى، ظلت ميغافون محكومة بخوارزميات هذه المنصات التي تُحدّد مستوى وكيفية التفاعل مع المواد من خلال الكلمات المفتاحية، التي تمنح أهمية للمواد البصرية على حساب مقالات الرأي، فضلًا عن السياسات المجحفة الأخرى لمنصات التواصل الاجتماعي. وقد أضاع ذلك الجهد المبذول من قبل ميغافون في تحسين طريقة كتابة هذه المقالات حتى تصبح سهلة ومفهومة وأكثر فعالية عند الناس كما ضمن الأوساط الثقافية والناشطة. ومع تخطي الطلب على المواد السياسية والتحليلية لقدرة ميغافون على الانتاج وازدياد الاهتمام في الشأن العام والرغبة في فهمه بشكل أعمق، وتغيير ميغافون لطريقة إنتاجها للمواد نتيجة ذلك، واعتماد ميغافون على وسائل التواصل الاجتماعي إلى حدّ بعيد، أصبحت هذه المشكلة تشكل تحدٍّ أخطر وأكثر أهمية.

تأثرت ميغافون بالسياق السياسي والأمني التي تعمل فيه، بشكل عام، خاصة فيما يتعلق بالتعاطي القمعي من قبل القوى الأمنية وأجهزة الدولة، والتي استهدفت بالأذى والشتيمة فريق المنصة في الشارع. فثقافة العسكر والدولة الأمنية مثلت تحدٍّ خطِر وكبير على الإعلام الحرّ والممارسات السياسية، بشكل عام، وعلى ميغافون بشكل خاص. إلا أن ذلك كلّه لم يعيق نجاح تجربة ميغافون، التي تمكنت أيضًا من توسيع شبكاتها واستضافة المزيد من المفكرين والنشطاء خلال الثورة واستطاعت التعاون مع مجموعات حقوقية (مثل المفكرة القانونية) في إنتاج مواد مثمرة ومختلفة. هكذا أصبحت ميغافون مشروع مهم وقيد التطور، ارتبط باتساع المجال السياسي منذ بدء ثورة 17 تشرين الأول.

دور الخرائط في الحشد الجماهيري في لبنان منذ 17 تشرين الأول 2019:
مقابلة مع مجد الشهابي[1]

فرح الشامي[2]

لعبت الخرائط دورًا غير مسبوق في الحشد الجماهيري في لبنان منذ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر 2019، إذ كان من الملفت تأديتها لوظائف عدّة في نشر التوعية وتفعيل الحشد الشعبي ودعم لا مركزيته وتسهيل عمليات التنسيق ما بين المناطق، وذلك رغم غياب جهة قيادية أو لجنة تنظيمية واحدة للانتفاضة، لا سيّما على مستوى قطع الطرق وتحديد مواقع خيام الأكل والإسعاف وغيرها في الساحات، وكذلك مواقع المحاضرات والندوات والأنشطة المختلفة، إلخ. لذا، كان لا بدّ لمعهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأميركية في بيروت من إجراء مقابلة مع مجد الشهابي[3] لكونه ناشط يجمع بين المعرفة التقنية في مجالي الخرائط والحوسبة، من جهة، والاهتمام بالشأن العام والانخراط في الأنشطة الاجتماعية، من جهة أخرى؛ ولكونه أحد الراصدين لأحداث انتفاضة لبنان على السوشيال ميديا ومحلليها والمشاركين في تطوير العديد من الخرائط وفي مبادرات ومشاريع ذات صلة. وذلك سعيًا من المعهد للحصول على تفسير أعمق لشيوع الخرائط كأداة جديدة للحشد ولتوثيق تجربة إنتاجها على السوشيال ميديا -بتطبيقاتها المختلفة، وكذلك من أجل فهم هذه الظاهرة المُستَجَدة في الحركات الاجتماعية ضمن السياق اللبناني.

انطلق مجد الشهابي في هذه المقابلة من فكرة أن ما يعزّز دور الخرائط كأداة لتطوير الحشد الجماهيري في لبنان –كما في المنطقة العربية والعالم بأسره– هو كونها تمنح المشاركين في الاحتجاج معلومات مساحية سهلة القراءة، وأنه قد ازداد مؤخّرًا اهتمام الناس حول العالم بالمعلومات المسحية، وهذا ما يدعو لضرورة فهم «المكان» من خلال أساليب مختلفة، منها التحدث مع الكبار في السن ومحاولة فهم علاقتهم بالأرض، والتجوّل والاستكشاف، ومنها الخرائط. وهذا بدوره غذى موجتين ملحوظتين في العالم، هما موجتي ال«cartography» (رسم الخرائط) وال«counter-cartography» (رسم الخرائط المضادة): ففي حين تتمثل الأولى في رسم الخرائط المهيمنة التي تعتمدها الدولة والجيش Microsoftg Googleg ومثيلاتها، تعكس الأخيرة رسم الخرائط التي يصنعها الشعب من أجل تلبية احتياجاته وتحقيق أهدافه في خلق سرديات بديلة، خارجة عن المنظومة القانونية والسياسية والرأسمالية المُكرسة عبر الخرائط العادية المهيمنة.

[1] مجد الشهابي هو مهندس تصميم أنظمة وناشط حضري، يتابع حاليّاً دراساته العليا كطالب ماجيستير في التخطيط المدني في الجامعة الأميركية في بيروت، لبنان. مجد فلسطيني-سوري عاش في كندا حتى العام 2018، وهو بالتالي لم يكن متواجداً بشكل مباشر في الشارع خلال انتفاضة 17 تشرين في لبنان رغم وجوده في بيروت حينها، لكونه غير لبناني. إلّا أنه أمضى الكثير من الوقت خلال هذه الفترة يراقب التحركات على وسائل التواصل الاجتماعي ويتابع الأحداث ويتدخل من خلال مشاركته في المبادرات والمشاريع المذكورة في المقال من منطلق علمي وتقني يهدف إلى التوثيق والمساهمة بما يفيد لبنان والمنطقة العربية بشكل عام. وهذا هو الدافع نفسه وراء مشاركته للمعلومات الموجودة في هذا المقال معنا.

[2] مسؤولة برنامج «المجتمع المدني والقانون والحوكمة» في معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأميركية في بيروت.

[3] أُجريت هذه المقابلة عبر تطبيق زوم، في 21 أيار/مايو 2020.

أفاد الشهابي أن رواج الخرائط لم يبدأ فعليًا منذ 17 تشرين الأول بل بدأ قبل أسبوع من هذا اليوم، وهو الذي اعتبره «أسبوعًا غريبًا» حيث عقد «مختبر المدن بيروت» التابع للجامعة الأميركية في بيروت في مطلعه مُلتقى عن كيفية صنع الخرائط، وكان الشهابي من المشاركين فيه. وقد جمع هذا المُلتقى خبراء من فلسطين ومصر وسوريا ولبنان للتباحث في الطرق والأشكال المتعدّدة لصنع الخرائط لأغراض بديلة، تعويضًا عن إخفاقات السلطات في إحصاءاتها وخرائطها. ومن ضمن ذلك -على سبيل المثال لا الحصر، خرائط الإخلاء والخرائط التي استُخدمت في مصر عن توزّع السكان على المدارس والمستشفيات، وغيرها من الخدمات العامة، وذلك تعويضًا عن غياب الإحصاءات السكانية، والخرائط التي طُوِّرَت في سوريا من أجل تحديد مواقع الدمار ردًا على القانون رقم 10 والذي وُصف بأنه «ليس سوى عملية نهب لأملاك المواطنين الذين تمّ تهجيرهم من قبل نظام الأسد».

في ذات الوقت، اشتعلت الحرائق في جبال لبنان ولفت نظر الشهابي حينها –متأثرًا بخطاب الملتقى المتزامن مع هذه الأحداث– عدم وجود أي خريطة مفصلة عن انتشار الحرائق. وفي ذات الوقت أيضًا، صرح النائب اللبناني التابع للتيار الوطني الحُر ماريو عون عن اعتقاده بأن «هذه الحرائق مفتعلة وذات خلفية طائفية، إذ أنها محصورة في المناطق المسيحية». وهذا ما دفع الشهابي، بمساعدة من مارك فرة، أحد المشاركين أيضًا في ملتقى الخرائط البديلة، إلى جمع بيانات؛ صور وإحداثيات من «تويتر» عن أماكن اشتعال الحرائق ووضعها في جدول ومن ثم تحويلها إلى خريطة مصورة قام بنشرها على موقع Lebanonfires.xyz. وقد لاقت هذه الخريطة رواجًا كبيرًا على وسائل التواصل الاجتماعي، حتى أن أحد المتابعين، بعدما رآها على صفحة فيسبوك، قام بتحويلها إلى خريطة تفاعلية، مما زاد من فعاليتها وانتشارها. ولا شك من أن هذه الخريطة قد أثبتت بصريًا أن كلام النائب عون عار تمامًا من الصحة.

وبعد يوم واحد من إخماد الحرائق، أي في نهاية هذا الأسبوع، بدأ الحديث عن فرض ضريبة على تطبيق الواتساب واندلعت بعد ذلك مباشرةً الانتفاضة. وبدأ الناس بمطالبة الشهابي على وسائل التواصل الاجتماعي بصنع خريطة مشابهة تساعد في تحديد أماكن التجمع والتظاهر، ما جعله يلبي هذه الدعوة متبعًا المنهجية نفسها برصد واستخراج المعلومات من «تويتر» لتطوير هذه الخريطة التفاعلية ونشرها على موقع Lebanonprotests.xyz. وقد أثبتت هذه الخريطة أن المظاهرات منتشرة في كلّ أنحاء لبنان والتأكيد على أنها غير طائفية وغير مذهبية، ممّا شجع مجموعات كبيرة من الناس على النزول إلى الشارع والاحتجاج.

أيضًا، سمحت خوارزمية المنصة المستضيفة لهذه الخريطة بتتبّع أعداد الناس التي تزور الموقع وهم 20 ألف زائر يوميًا. هكذا بدأت حظوة الخرائط وازداد اهتمام الناس بكيفية استخدامها في سياقات مماثلة، وتوسعت بذلك استخدامات الخرائط خلال الانتفاضة لتشمل مواقع الحواجز على الطرقات وتسكير الطرقات والاشتباكات وسيارات الشرطة وما شابه، حتى وصل الأمر إلى إنتاج خرائط تحدّد تكوين الساحات وأماكن وجود الأرصفة والمنحدرات من أجل تسهيل وصول ذوي

الاحتياجات الخاصة ومشاركتهم. وهنا تبرز أهمية المعلومات المسحية والخرائط المضادة في كسر الهيمنة المفروضة من قبل السلطة وانتاج معرفة وسردية بديلتين لمعرفة وسردية السلطة, مع العلم أن هذه الأداة ليست كافية وحدها لتحقيق هذا الهدف بشكل كامل.

لفت الشهابي إلى ضرورة أن تكون هذه المعرفة البديلة المنتجة -أي الخرائط- مفتوحة المصدر (open source maps) لأن ذلك يُفعل العمل التشاركي بحيث يتمكن أي شخص من استخدام البيانات المسحية والاستفادة من الشفرات البرمجية المخزنة أو إضافة بيانات وشفرات جديدة إليها أو حتى اقتراح سبل للتحسين والتطوير في مضمون البيانات وطريقة عرضها لكي تصبح ذات تأثير أكبر, وما يتماشى مع مبدأ الcrowdsourcing, كما يسمح هذا الامتياز الذي يقوم بكسر مركزية المصدر والمنصة بمنع أي فرد أو جهة أو مجموعة من تملّك هذه البيانات أو تلك المنصة, وبالتالي منع السلطات من تطويقها واحتوائها واستيعابها وتقييدها والاستيلاء عليها.

أضاف الشهابي أن هذا الأمر يسمح بالاستفادة من البيانات والخرائط لأغراض متعددة. هذا هو الحال مع منصة «خريطة الشارع المفتوحة» (Open Street Map) والتي تعد بمثابة موسوعة مفتوحة المصدر للخرائط, أُنشِأَت عام 2004 وصارت من أهم منصات البيانات المسحية في العالم. وتعتبر تجربة «أطباء بلا حدود» خير دليل على ذلك, إذ أنهم يطلبون من المنصة فتح دعوة عامة مفتوحة وتطوير خريطة للأبنية والطرقات في القرى الريفية النائية والمهمشة, والتي ليس لها خرائط وليس من الممكن الحصول على بياناتها المسحية من قبل الدولة, من أجل إجراء حملات اللقاحات. فتقوم المنصة خلال يومين أو ثلاثة, ومن خلال متطوعيها الذين يعلمون على نظام ال tasking manager, باستخراج صور جوية من الأقمار الصناعية وصنع الخريطة المطلوبة. وكذلك الأمر مع تجربة الشهابي وصديقه مع حرائق جبال لبنان. فقد كان من الصعب إيجاد خريطة أو حتى بيانات مفتوحة المصدر وسهلة الوصول ومعقولة الكلفة عن الأبنية التي تضررت خلال هذه الحرائق. فنسقا مع Humanitarian Open Street Map من أجل إنتاج هذه الخريطة لأغراض مختلفة, منها استخدام الصليب الأحمر والدفاع المدني لها. وقد نجحا في إضافة 15 ألف بناية جديدة على الخريطة. ولا بد من الإشارة إلى أن قاعدة البيانات المنشورة هذه قد تُفيد أهداف وسياقات أخرى في المستقبل, كمشاريع التطوير العمراني.

أما خلال الانتفاضة اللبنانية, فقد برز استخدام الخرائط بشكل رئيسي في موجات إغلاق الطرقات –والتي جاءت على موجتين أساسيتين- على مبنى مجلس النواب. وقد ساعدت هذه الخرائط التفاعلية, التي كان يتم تحديثها كل ربع ساعة تقريبًا, الناس على تحديد نقاط التجمع والاحتجاج والإغلاق وخاصة النقص في الحشود, ممّا كان بمثابة دعوة للمتظاهرين للانضمام وتعويض هذا النقص. فشكلت هذه الخرائط مرجعًا مهمًا ومبسطًا وغير مركزي لكل المجموعات الناشطة خلال الانتفاضة من ناشطين وحقوقيين وطلاب وحتى ممن هم من عامة الشعب. هكذا كانت تنتج

الخرائط ويتم صنعها ومن ثم تُعدّل وتُستخدم بطرق مختلفة، لتختصر جهد هؤلاء الناشطين بإغنائهم عن الانضمام إلى عدة صفحات أو منصات أو مجموعات إلكترونية والرجوع إلى عدة مصادر.

لقد ساعدت هذه الأداة كثيرًا في الحشد حيث رأينا زُهاءَ 300 شخص ينضمون فجأة إلى نقطة معينة أو يتركونها للانضمام إلى نقطة أخرى. وقد تميّزت هذه الخرائط بالتحديد بكونها من أكثر عناصر الانتفاضة اللبنانية التي شهدت تنسيقًا بين القائمين عليها والذين لا يزالوا مجهولين. إلا أن هذا التنسيق لم يجعلها محكومة بمصدر واحد أو ملك لفرد أو جماعة معينة ولم يكسر لا مركزيتها، وهذا أمر إيجابي. ومن الجدير بالذكر أن خرائط قطع الطرقات على مبنى مجلس النواب جاءت مستلهمة من خريطة تفاعلية طوّرَت خلال المظاهرات في هونغ كونغ (HK Map)، والتي اندلعت قبل الانتفاضة اللبنانية بعدة أشهر، لإعلام الناس عن مناطق التجمع وقطع الطرق ووجود سيارات الشرطة. وقد حُوِّلَت هذه الخريطة إلى تطبيق قبل أن تطلب السلطات الصينية من متاجر التطبيقات محوها. كما كان استخدام هذه الخرائط خلال الانتفاضة في لبنان مستلهمًا من التحركات في شيلي في ذاك الوقت. وهنا يظهر وجه من وجوه الحركات الاجتماعية العابرة للقومية واستفادتها من تجارب وأدوات بعضها البعض.

فضلًا عن ذلك، أكد الشهابي على أهميّة التوثيق والأرشفة لأحداث الحركات الاجتماعية بشكل عام وخاصة في حالة الانتفاضة اللبنانية التي تُعتبر أقرب إلى كونها ثورة تتطلع إلى تغيير هيكلي جذري في ركائز السطة. وركّز على دور الخصوصية اللبنانية في أهمية التوثيق والأرشفة لأنهما يساعدان على خلق سردية موحدة لكلّ الشعب، معتبرًا أن أحد الأسباب التي منعت اللبنانيين من تخطي أثر الحرب الأهلية حتى اليوم هو غياب هذين العنصرين حول هذه الحرب، فأصبح لكل حزب أرشيفه ووثائقه، الأمر الذي منع خلق سردية موحدة ومتفق عليها بين كل اللبنانيين. ولهذا السبب، وتجنبًا للوقوع في الخطأ ذاته، ورغبةً من الشهابي وصديقيه؛ مارك فرّة ورمزي ناصر في تقديم مساهمة علمية ومجتمعية، أطلقوا مبادرة إنشاء منصة لأرشفة المعلومات وردود الفعل المنشورة على الفضاء الإلكتروني حول الثورة بشكل يومي من خلال زيارة مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة باستمرار والبحث في مجموعة مختارة من الهاشتاغز (مثل «لبنان ينتفض» و«17 أكتوبر») وجمع المنشورات. وقد تمّ وضع كل هذه المعلومات في قاعدة بيانات دون التفكير حتى الآن في أنماط استخداماتها في المستقبل، فالمشروع لا يزال قيد التطوّر.

إن هذا المشروع بدوره مستلهم من مبادرة «أرشيف 858» التي قامت بها مجموعة من الناشطين المصريين المهتمين بأرشفة 858 ساعة فيديو عن الثورة المصرية بطريقة متينة، من خلال تقديم عدد متن التصنيفات تُسهل البحث، مثل موضع الحادث، والمهتمين وغيره من التصنيفات. كما أن المنصة التي استخدمها الشهابي وصديقيه لأرشفة فيديوات من انتفاضة لبنان والتي لم ترى النور حتى وقت كتابة هذه السطور، هي نفسها المستخدمة من قبل «أرشيف

858». وهذا مثال آخر عن تجربة عابرة للحدود استفاد منها لبنان.

يعتبر الشهابي أن عملية التوثيق كانت قوية فعلًا على وسائل التواصل الاجتماعي خلال هذه الفترة، ولا سيّما توثيق الخرائط التي تم مشاركتها بشكل كبير وأخذت رواجًا. لكن هذا التوثيق لم يطال المنهجية بل فقط الخطاب والأحداث والتفاعلات. وأشار بخصوص هذا النوع الأخير من التوثيق إلى أنه لا بد من التحقق من صحة المعلومات والمواد المنشورة قبل اعتبارها موثّقة وأرشفتها، خاصة المعلومات المتداولة عبر الواتساب، وتحديدًا في ظلّ تقنية الWhatsApp Relay، والتي تحتوي على الكثير من المعلومات الخاطئة والمضللة.

أشار الشهابي أيضًا إلى أنه يجب ألا يغيب عن بالنا أن ما يتم توثيقه وأرشفته من المجال الافتراضي ليس كل ما يحصل على أرض الواقع ولكنه يمثل شريحة لا بأس بها منه. أما فيما يتعلق بمقارنة استخدامات صفحات فيسبوك وتويتر وانستجرام، فقد اكتفى الشهابي بتسليط الضوء على محدودية دور الوسيلة الأخيرة لكونها تقتصر على نشر المواد البصرية ولكونها أقل تفاعلية، يليها في المحدودية الفيسبوك لأن مجموعة الأصدقاء التي يمكن الوصول إليها من خلاله محدودة وهذا يجعله أقل فعالية وتأثير في الحشد الجماهيري. ويتقدم بذلك تويتر على الوسيلتين الأخرتين لأنه يسمح بالوصول إلى أكبر عدد ممكن من الناس.

وقد شدد الشهابي على أهمية التوثيق في كل الحالات والسياقات وتحديدًا في تحقيق ما حاولت الانتفاضة تحقيقه من خلق خطاب شعبي بديل وموحد، واستحداث طريقة تنظيم بديلة للتي يفرضها النظام السياسي، وكذلك منظومة حكم بديلة، من خلالها يمكن كسر مركزية الجيش والدولة وسلطة رأس المال وينصب التركيز فيها أكثر على مطالب الشعب ومعاناته ومظلومياته، فالتوثيق عنصر أساسي لانتاج المعرفة البديلة من خلال المعلومات والبيانات، ومنها بالتأكيد الخرائط.

إن انتاج المعرفة البديلة ضروري بدوره للإصلاح والتغيير والتعلّم من الدروس المستفادة مع مراعاة الخصوصيات، هنا أضاء الشهابي على تقصيره وزملائه على هذا الصعيد –بحسب اعتقاده– إذ لم يتمكنوا من الاستمرار في تقديم الوقت الكافي للمشاريع المذكورة، ولا من خلق شبكة أوسع من المتطوعين الذين يجمعون بين المعرفة التقنية والاهتمام بالنشاط الاجتماعي والشأن العام، ممّا أدى إلى تناقص الموارد بشكلٍ عام والموارد البشرية تحديدًا، ومن ثم واجهوا صعوبة في استكمال المبادرات وتطويرها. كذلك لم يتمكنوا من خلق بيئة ملائمة لمثل هذه الشبكة وهيكلة العمل بشكل مُنظم ومستدام. لكن ذلك لا يدل على الفشل، فكما استفاد لبنان من تجارب وأدوات حركات اجتماعية عربية وعالمية، استفاد الشعب الهندي من البرنامج والمنصة التي أنشأها الشهابي وصديقيه خلال تحركاته ضد رئيس الوزراء مودي وقانون الجنسية الجديد الذي أطلقه.

القسم الثالث:

مساحات تُصادر

الإعلام المصري في 2019:
حصار يكتمل ومساحة تفقد

مصطفى بسيوني [1]

مدخل

إحتلَّت مصر المركز 163 في التصنيف العالمي لحرية الصحافة لعام 2019 الصادر عن منظمة مراسلون بلا حدود[2] وذلك من بين 179 دولة، بينما إحتلَّت المركز الثالث في حبس الصحفيين، مشاركةً مع السعودية وسبقهما في المركزين الأول والثاني كلًا من الصين وتركيا، بحسب تقرير لجنة حماية الصحفيين[3]. لم تحقق الدولة المصرية تلك المراكز إلا بخطة ممنهجة ومقننة في مصادرة أي مساحة إعلامية حرة. كانت السلطة قد تعلمت الكثير من خبرات السنوات الماضية مما جعلها تضع السيطرة على الإعلام، وإغلاق أي مساحة ولو محتملة أمامه، في قمة أولوياتها.

لقد تميز المجتمع المصري بالاستجابة السريعة للمتغيرات في المشهد الإعلامي. فقد كانت كل مساحة جديدة تُفتح في الإعلام، بما يعني خروج تلك المساحة عن سيطرة السلطة، تؤدي لتغير في حالة الشارع السياسي والوضع الجماهيري في مصر.

ربما الأوضح على ذلك هو الأثر الذي تركته صورة استشهاد الطفل الفلسطيني محمد الدرة، في بداية انتفاضة الأقصى عام 2002.

الصورة التي نقلتها بعض وسائل الإعلام، أبرزها فضائية الجزيرة، انتقلت فورًا إلى صفحات الجرائد المصرية وأصبحت صورة العام في الشوارع والجامعات والمدارس وأماكن العمل، وكل مكان في مصر. انعكس انتشار صورة الدرة في صورة حراك ممتد في الشارع المصري، والذي مر بفترة جمود طويلة قبل ذلك الوقت، فانطلقت مظاهرات التضامن مع الانتفاضة الفلسطينية في أماكن عدة في القاهرة والمحافظات، وامتد الحراك ليشمل تلاميذ المدارس، وتشكلت لجان التضامن مع الانتفاضة وعبرت مواكب جمع التبرعات لإغاثة الشعب الفلسطيني في أحياء مصر، في تطور هام للحراك السياسي وقتها. كانت فضائية الجزيرة التي انعكس وجودها في الشارع المصري حديثة نسبيًا، فانطلاقها كان عام 1997 واستغرقت فترة حتى تنتشر في مصر، تبعها بسنوات قليلة ظهور فضائيات مصرية مستقلة وسعت نسبيًا من مساحة الإعلام غير التابع للدولة.

الحراك الذي انطلق مع صورة محمد الدرة استمر بدرجات متفاوتة، حتى أخذ دفعة جديدة مع غزو العراق في 2003، بنفس التأثير للفضائيات، ولكن عام 2004 شهد صدور جريدة المصري اليوم اليومية المستقلة، تلاها في 2005 صدور جريدة الدستور الأسبوعية المستقلة، واتسعت مساحة الإعلام المستقل عن السلطة أكثر، وإزدادَ تأثيره في المجتمع أكثر. اتسعت المساحة الجديدة للإعلام، فظهرت تغطيات صحفية مختلفة، لحركات الإصلاح الديموقراطي والتي انطلق

1 باحث وصحفي مصري

2 مرسلون بلا حدود التصنيف الدولي لحرية الصحافة https://rsf.org/ar/msr

3 تقرير لجنة حماية الصحفيين https://cpj.org/ar/2019/12/032818.php#more

أبرزها «حركة كفاية» في نهاية عام 2004، والتي أُسست لمناهضة توريث الحكم لجمال مبارك، والتي كانت من القضايا المسكوت عنها في الإعلام الرسمي. كذلك ظهرت تغطيات أكثر توازنًا وموضوعية للانتخابات التشريعية، ومعارك استقلال القضاء، والاحتجاجات الاجتماعية والسياسية، وقضايا الفساد، والتعذيب في مقرات الأمن، وتعديلات الدستور لتهيئة الأوضاع للتوريث.

يمكن القول إن المشهد الإعلامي تغير بالكامل في تلك الفترة، ولم تعد وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة هي المصدر الرئيسي للأخبار والمعلومات، كما أسهم انتشار الإنترنت، في تلك المرحلة، في انتشار المواقع الصحفية الإلكترونية، والتي خلقت تدفقًا أسرع للمواد الإعلامية، كما ساهمت في تعدد المنابر والوسائط الإعلامية.

المساحة الأهم التي فتحتها شبكة المعلومات الدولية للإعلام، كانت في الوسائل غير التقليدية، مثل المدونات ووسائل التواصل الاجتماعي. شكلت المدونات ثم وسائل التواصل الاجتماعي مساحة أكثر حرية من وسائل التواصل الإعلام التقليدية، حتى المستقلة عن الدولة منها. والأهم أنها كانت أكثر تفاعلية من كل وسائل الإعلام، فقد سمحت بالنقاش الحر دون قيود، ومنحت كل من يمتلك حاسوب وإمكانية للدخول على الإنترنت الحق في إطلاق منصة إعلامية خاصة به.

أثرت وسائل الإعلام غير التقليدية في المجتمع المصري سريعًا، ولكن أوضح تأثير لها كان في 6 أبريل 2008، عندما تبنت مجموعة من الشباب دعوة لعمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة للإضراب، ودعت للإضراب العام في مصر في نفس الوقت. ورغم أن الإضراب العام لم يتحقق بالفعل، إلا أن الدعوة للإضراب على صفحة فيسبوك تمكنت من حشد عدد ضخم، دفع الدولة لاِتِّخاذ تدابير أمنية غير مسبوقة، كما شهدت مدينة المحلة انتفاضة ضد الغلاء استمرت لثلاثة أيام. ولكن التأثير الأقوى لوسائل التواصل الاجتماعي كان في 25 يناير 2011، والذي شهد دعوة على صفحة كلنا خالد سعيد، على فيسبوك[4] للتظاهر في يوم عيد الشرطة المصرية، والتي شهدت استجابة قوية أدت لاندلاع ثورة يناير.

هكذا كانت كل مساحة يفتحها الإعلام، يقابلها فتح مساحة في الشارع، هذا أيضًا ما أدركته السلطة، فأخذت على عاتقها إغلاق كل المساحات. ليس فقط المساحات الجديدة التي فتحت بعد عام 2000، ولكن حتى تلك المساحات التي كانت موجودة قبل ذلك، وفي سبيل ذلك سخرت الدولة كافة إمكانياتها وسارت على عدة محاور لتتمكن من إغلاق تلك المساحات بشكل شبه كامل، ومع انقضاء عام 2019، يبدو أن الدولة قد سارت في هذا الاتجاه لأبعد مما تصور الجميع. كان بالفعل الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي واضحًا في التعبير مبكرًا عن تصوره لدور الإعلام في «صف» الشعب مترحمًا على إعلام الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر، والذي لم يكن سوى صوت السلطة[5].

[4] أطلقت الصفحة بعد مصرع الشاب خالد سعيد على أيدي الشرطة ونظمت عدة فاعليات ضد التعذيب قبل دعوة 25 يناير وحققت نجاحا كبيرا وقتها
[5] https://www.youtube.com/watch?v=UAjhdKwRMYQ 49 -48 الدقيقة

امتلاك وسائل الإعلام والهيمنة الناعمة

في الأسابيع الأخيرة من عام 2019, كانت مجموعة «إعلام المصريين» تتعاقد على إدارة الإعلانات في مرفق السكة الحديد في مصر[6]، وهو ما يعني أن المحتوى الإعلاني في مرفق السكة الحديد سيكون خاضعًا للشركة التي تهيمن عليها أحد أهم الأجهزة الأمنية في مصر. الشركة نفسها كانت بالفعل قد توسعت في وقت سابق في امتلاك وسائل الإعلام في مصر, سواء الفضائيات أو الصحف أو المواقع الإليكترونية لتصبح أكبر كيان إعلامي في مصر[7] , ووصل هذا التوسع إلى ما يشبه الهيمنة الكاملة على وسائل الإعلام في مصر قبل حلول عام[8] 2019 , عبر سلسلة من صفقات الاستحواذ على كبرى وسائل الإعلام. بالطريقة نفسها التي سعت الدولة بها للسيطرة على وسائل الإعلام اتجهت للسيطرة على الدراما, عبر الشركة نفسها التي استخدمتها أجهزة الدولة في السيطرة على وسائل الإعلام[9]. هكذا دخل الإعلام المصري عام 2019 وهو تحت سيطرة الدولة.

اتجهت الدولة لمصادرة المساحات التي تمكن الإعلام من فتحها في السنوات السابقة عبر مسار ناعم نوعًا ما, حيث عمدت فيه إلى السيطرة على وسائل الإعلام عبر التملك. اعتمدت الدولة في المرحلة الأولى على أحمد أبو هشيمة, أحد رجال الأعمال المقربين من الأجهزة الأمنية, كواجهة لأجهزة الدولة لشراء العديد من وسائل الإعلام, سواء صحف أو مواقع إليكترونية أو قنوات فضائية, وتوظيفها لدعم السلطة, كان هذا دور شركة إعلام المصريين التي تأسست عام 2013, بهدف إعادة الإعلام إلى حظيرة الدولة[10] . لم يستمر هذا الوضع كثيرًا, فبعد سنوات قليلة أزاحت الدولة الواجهة لتتصدر المشهد بنفسها ودون واجهة, فاقتحمت شركة شركة «إيجل كابيتال» المملوكة للمخابرات الساحة لتسيطر بنفسها دون وسيط[11] .

قضى هيمنة الدولة عبر أذرعها على وسائل الإعلام على أي فرصة حقيقية للمنافسة, ودفع وسائل الإعلام غير الخاضعة للدولة بشكل مباشر إلى الانكماش, والإغلاق أحيانًا, وكان آخر قرار بالإغلاق في 2019 لقناة «تن».[12] لم يكن غياب المنافسة واضطرار وسائل إعلام للانكماش والتوقف النتيجة الوحيدة لهيمنة أذرع الدولة على الإعلام, فقد أدى أيضًا إلى غياب أي مساحة مستقلة عن السلطة, فالهيكل الإعلامي الضخم الذي ضمته الدولة إليها -بالإضافة لسيطرتها أصلًا على اتحاد الإذاعة والتليفزيون, والمؤسسات الصحفية القومية- خلق إيقاعًا إعلاميًا موحدًا, وقضى على أي فرصة في التنوع, فأصبح من المعتاد أن تأتي صحف الصباح حاملة معها نفس العناوين دون أي تغير, وعادة يكون العنوان جملة قالها الرئيس السيسي في أحد المؤتمرات[13] , فأي خروج على «الاصطفاف»

[6] https://ara.reuters.com/article/ME_TOPNEWS_MORE/idARAKBN1YG1C8 جريدة المالي
[7] https://bit.ly/2YJ2UgF موقع مصراوي "كم شركة تمتلكها مجموعة إعلام المصريين
[8] https://www.almasryalyoum.com/news/details/1321596 المصري اليوم
9 https://www.bbc.com/arabic/middleeast-48178108 B.B.C هل بات الإنتاج الدرامي في مصر تحت سيطرة الدولة
[10] https://bit.ly/2YJ2UgF
"موقع مدى مصر "في عيد ميلاده ال59 حكاية التليفزيون المصري من طأطأ لإعلام المصريين
[11] https://bit.ly/2Pi80Nz موقع مدى مصر "تفاصيل استحواذ المخابرات العامة على إعلام المصريين"ا"
[12] https://bit.ly/2ssRelS اليوم السابع "رسميا قناة تن تعلن توقفها عن البث نهاية ديسمبر
[13] https://bit.ly/2YNvrkZ جريدة العربي الجديد

كان يجعل الهيمنة الناعمة تتراجع لصالح إجراءات أكثر خشونة.

لم يكن الايقاع الموحد في النشر فقط ولكن في التوقف عن النشر أيضًا, حيث امتنعت كافة وسائل الإعلام المحلية عن نشر خبر محلي، رغم نشره في وسائل إعلام دولية وعربية, حتى يصدر به بيان رسمي من الجهة المختصة, مثل التفجير الإرهابي أمام معهد الأورام في أبريل 2019, والذي راح ضحيته 20 قتيلًا, حتى أن وزارة خارجية البحرين قد أصدرت بيان بإدانة التفجير, إلا أن وسائل الإعلام المحلية تجاهلته تمامًا حتى صدر بيان رسمي من وزارة الداخلية نقلته وسائل الإعلام المحلية. تكرر الأمر مع عملية إرهابية استهدفت سياح في منطقة المتحف المصري الجديد في مايو 2019, ونشرت بالفعل العديد من وسائل الإعلام الدولية والعربية عن الحادث, وامتنعت وسائل الإعلام حتى عن الإشارة إليه حتى صدر بيان من الداخلية به[14] .

لم يكن الخروج عن حالة «الاصطفاف» تلك ليمر دون تكلفة, كان ذلك واضحًا في تغطية انتخابات الرئاسة المصرية عام 2018, حيث كلف عنوان جريدة المصري اليوم رئيس تحريرها منصبه الذي تركه في أعقاب العنوان الذي خرجت به الجريدة: «الدولة تحشد ناخبيها»، في الوقت الذي كانت فيه كل أجهزة الدولة, بما فيها حتى المؤسسة الدينية, تعمل بجدية لحث الناخبين على التصويت. بينما كانت نتيجة نشر موقع مصر العربية تقرير مترجم عن جريدة النيويورك تايمز, عن حشد الناخبين مقابل المال إغلاق الموقع والقبض على رئيس تحريره, عادل صبري[15] .

على مدار السنوات الماضية تمكنت بالفعل الدولة من بسط نفوذها على الإعلام عبر التملك والاستحواذ المباشر على أغلب وسائل الإعلام, ما مكنها من فرض خطابها وتسييده, والقفز على المساحات التي تمكن الإعلام من التمدد فيها في وقت سابق, بحيث لم يبق من تلك المساحات سوى استثناءات قليلة تخرج عن الإيقاع الموحد الذي خلقته السلطة. ولكن تلك الاستثناءات لم تقبل بها السلطة, وتوجهت إليها بإجراءات أكثر خشونة.

الحجب لمن يخرج من الحظيرة

في نهاية سبتمبر 2019 بلغ عدد المواقع المحجوبة في مصر زهاء 546 موقع, وذلك بعد حجب المزيد من المواقع في سبتمبر على خلفية دعوة للتظاهر وجهها أحد رجال الأعمال من الخارج. كان من ضمن المواقع التي خضعت للملاحقة الإليكترونية في سبتمبر الماضي مواقع التراسل الفوري, مثل سيجنال وواير وماسنجر وويكر, كان حجب بعض المواقع لفترة محدودة[16]. يعتبر حجب المواقع الإليكترونية هو المسار الثاني لمصادرة الدولة للمساحة الإعلامية التي فتحت قبل سنوات, وبينما اتسمت المرحلة الأولى بالنعومة, كان الحجب هو أول درجات الخشونة في تعامل الدولة مع الإعلام, الخارج عن سيطرتها.

بدأت الدولة في الاعتماد على حجب المواقع الصحفية المعارضة عام 2015, ولكن على نحو

[14] https://bit.ly/34ovQff رويترز
[15] https://www.bbc.com/arabic/middleeast-43669894 B.B.C العربية
[16] https://bit.ly/2YUbp8z التقرير ربع السنوي لحالة حرية التعبير في مصر من يونيو لسبتمبر 2019 مؤسسة حرية الفكر والتعبير

محدود، وأبرز المواقع التي تم حجبها في 2015 موقع جريدة العربي الجديد الصادرة من لندن[17] . عام 2017 توسعت الدولة في حجب المواقع الصحفية على نحو غير مسبوق، فحجب في هذا العام مئات المواقع الصحفية في فترة قصيرة للغاية، وتفاوت تقدير عدد المواقع التي حُجبت في 2017، وربما التقدير الأقرب للصحة هو تقدير مؤسسة حرية الفكر والتعبير، والذي رصد وصول عدد المواقع المحجوبة من 21 موقع في مايو 2017 إلى 465 موقع في ديسمبر من العام ذاته[18] .

المفاجأة ليست في هذا العدد الضخم من المواقع المحجوبة في وقت قياسي، ولا حتى في درجة التنوع الكبيرة التي جمعت مواقع من كافة الانتماءات السياسية والحقوقية، وتلك التي لا تنتمي إلا لمهنة الصحافة، وحتى المواقع الرياضية في قائمة الحجب، ولكن الأكثر لفتًا للانتباه أنه لم يكن هناك قرار مُعلن، ولا إعلان أي جهة مسؤوليتها عن الحجب، سواء قضائية أو تنفيذية.

يجب الإشارة إلى أن حجب مئات المواقع الصحفية، بالمخالفة للمادة 57 من الدستور المصري، والتي تنص على **«...كما تلتزم الدولة بحماية حق المواطنين في استخدام وسائل الاتصال العامة بكافة أشكالها، ولا يجوز تعطيلها أو وقفها أو حرمان المواطنين منها، بشكل تعسفي، وينظم القانون ذلك»**، وكذلك المادة 65 والتي تنص على **«حرية الفكر والرأي مكفولة. ولكل إنسان حق التعبيرعن رأيه بالقول، أو الكتابة، أو التصوير، أو غير ذلك من وسائل التعبير والنشر»**. وأيضا المادة 71 **«يحظر بأي وجه فرض رقابة على الصحف ووسائل الإعلام المصرية أو مصادرتها أو وقفها أو إغلاقها. ويجوز استثناء فرض رقابة محددة عليها في زمن الحرب أو التعبئة العامة»**، فضلًا عن مخالفتها للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان[19] ، من ثم أصبح الحجب أمرًا واقعًا دون أي إجراءات مسبقة أو تحقيقات أو حتى إعلان، وبالتالي ذهبت كافة جهود القائمين على المواقع المحجوبة لمعرفة سبب قرار الحجب أو التظلم منه أو حتى معرفة الجهة المسؤولة عنه هباء[20] .

لم يستمر هذا الوضع الغامض كثيرًا، ففي 2018 أضفت الدولة على حجب المواقع الصحفية طابعًا قانونيًا، وذلك عبر إصدار قانون مكافحة جرائم الإنترنت، والذي قنن حجب المواقع التي تبث من داخل الدولة أو من خارجها في حالة نشر عبارات أو أرقام أو صور أو أفلام أو أية مواد دعائية، أو ما في حكمها، مما يعد جريمة من الجرائم المنصوص عليها بالقانون، وتشكل تهديدًا للأمن القومي أو تُعرض أمن البلاد أو اقتصادها القومي للخطر. كذلك صدر قانون تنظيم الصحافة والإعلام، والذي حدد صلاحيات المجلس الأعلى للإعلام، وضمنها حجب المواقع الإليكترونية ومصادرة ومنع الصحف ووقف بث القنوات الفضائية.

هكذا أصبح حجب المواقع الإليكترونية واقعًا تشريعيًا بعد أن بدأ كقرصنة من قبل السلطة. والمفارقة، أن المجلس الأعلى للإعلام المنوط

[17] https://bit.ly/34tWsLS جريدة العربي الجديد: ارتفاع عدد المواقع المحجوبة في مصر
[18] https://bit.ly/2rFgfKY مؤسسة حرية الفكر والتعبير: بقرار أحيانا عن حجب المواقع في مصر
[19] https://bit.ly/2LZkvLY نقلا عن، غلق النوافذالرقابة على الأنترنت في مصر، مؤسسة حرية الفكر والتعبير
[20] https://bit.ly/38JLncD مؤسسة حرية الفكر والتعبير: قرار من جهة مجهولة، عن حجب المواقع في مصر

بـه حجـب المواقـع ومصـادرة ومنـع مختلـف وسـائل الإعـلام، تشـكل برئاسـة مكـرم محمـد أحمـد، والـذي كان نقيبًـا للصحفييـن فـي 2011، والـذي طـرده شـباب الصحفييـن مـن مقـر النقابـة خـلال ثـورة ينايـر كأحـد مظاهـر تحريـر النقابـة مـن سـيطرة السـلطة، فعـاد علـى رأس مجلـس يتمتع بصلاحيـات تمكنـه مـن الانتقـام مـن تلـك اللحظـة وكل مـا يمثلهـا.

اسـتمر حجـب مئـات المواقـع فـي مصـر منـذ عـام 2017 كأداة ثانيـة للسـيطرة علـى الإعـلام، ليطـول أي موقـع صحفـي غيـر قابـل للسـيطرة، سـواء بالتملـك أو بالتوجيـه، وظلـت تضـاف مواقع جديـدة إلـى القائمـة كلمـا ظهـر موقـع صحفـي علـى أي درجـة مـن الاسـتقلال. حتـى أن موقـع صحفـي باسـم «الكاتـب» تـم حجبـه قبـل مـرور عشـر سـاعات فقـط علـى إطلاقـه[21] ، الموقـع أطلقـه رئيـس تحريـره، خالـد البلشـي، المقـرر السـابق للجنـة الحريـات بنقابـة الصحفييـن، ورئيس تحريـر موقـع البدايـة الـذي تـم حجبـه مـن قبـل، وهـو أيضـا وكيـل نقابـة الصحفييـن فـي 2016 والـذي أُلقـي القبـض عليـه عقـب واقعـة اقتحـام نقابـة الصحفييـن، فـي مايـو 2016 بتهمـة إيـواء مطلوبيـن فـي النقابـة. قـد يصعـب طبعًـا معرفة تلـك المخالفـة التـي ارتكبهـا موقـع «الكاتـب» خـلال السـاعات التسـع الأولـى مـن إطلاقـه، وأي إجـراءات يمكـن أن تبـدأ وتكتمـل وتنفـذ فـي سـاعات معـدودة مـن إطـلاق الموقـع، ولكـن الواضـح أن مصوغـات الحجـب يمكـن اختصارهـا فـي اسـم رئيـس تحريـر الموقـع الـذي ينتمـي لتلـك المسـاحة التـي تحـاول السـلطة إغلاقهـا. هكـذا كانـت الصحافـة والإعـلام فـي مصـر فـي 2019 قـد تـم حصارهـا سـواء بتملـك أغلـب وسـائلها عبـر أذرع الدولـة الأمنيـة، أو بحجـب مـا بقـي منهـا خـارج الحظيـرة، ورغـم ذلـك لـم تكـن الخشـونة التـي أبدتهـا السـلطة عبـر الحجـب آخـر مـا لديهـا مـن خشـونة.

السجن يقضي على ما تبقى

يتفـاوت تقديـر عـدد الصحفييـن المسـجونين فـي مصـر عـام 2019، فبحسـب تقريـر لجنـة حمايـة الصحفييـن بلـغ عـدد الصحفييـن المحبوسـين فـي عـام 2019 فـي مصـر 26 صحفـي، لتحتـل بذلـك المركـز الثالـث إلـى جـوار السـعودية فـي حبـس الصحفييـن[22] . بينمـا يصـل عـدد الصحفييـن والإعلامييـن المسـجونين إلـى 38 فـي تقريـر للشـبكة العربيـة لمعلومـات حقـوق الإنسـان[23] . التفـاوت فـي التقديـرات فـي التقاريـر المختلفـة يرجـع لأسـباب عـدة، فمـن ناحيـة تعتبـر بعـض التقاريـر أن الصحفييـن هـم مـن يحملـون عضويـة نقابـة الصحفييـن فقـط، بينمـا يعمـل الصحفيـون لفتـرة قبـل الحصـول علـى عضويـة النقابـة، وفقًـا لشـروط العضويـة، ومـن ناحيـة أخـرى لا تحتسـب بعـض التقاريـر صحفييـن فـي السـجون لـم توجـه لهـم تهـم مباشـرة تتعلـق بالعمـل فـي الصحافـة. كمـا تختلـف أعـداد الصحفييـن المحبوسـين مـن وقـت لآخـر بسـبب إخـلاء سـبيل بعـض الصحفييـن الذيـن تجـاوزوا فتـرة الحبـس الاحتياطـي أو الذيـن حبسـوا لفتـرات قصيـرة.

تشـير كافـة التقاريـر الدوليـة والإقليميـة إلـى أن مصـر تعتبـر مـن الـدول الأولـى فـي حبـس الصحفييـن، وهـو مـا اسـتمر خـلال 2019 علـى

[21] https://bit.ly/2rNfjE4 مدى مصر بعد تسع ساعات من إطلاقه، حجب موقع الكاتب
[22] مصدر سابق
[23] https://www.anhri.info/?post_type=journalist
الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، قائمة بأسماء الصحفيين والعاملين بمجال الإعلام في السجون المصرية

نحو متسارع خاصة منذ سبتمبر، والذي شهد هجمة غير عادية على الصحفيين، على خلفية احتجاجات محدودة دعى لها محمد على رجل الأعمال المنشق عن النظام المصري. على خلفية محاولات تغطية تلك الاحتجاجات تم القبض على ستة صحفيين على الأقل في سبتمبر[24] ، ومنذ سبتمبر 2019 وحتى نهاية العام تم القبض على ما لا يقل عن 22 صحفيا[25]. كانت الملاحقة الأمنية للصحفيين قد تطورت بشكل ملحوظ قبل تلك الموجة، حيث قامت قوات الأمن في 10 سبتمبر 2019 بمداهمة منزل الصحفي مجدي شندي، رئيس تحرير جريدة المشهد، وعندما لم تجده في مسكنه، قامت بالقبض على نجله، والذي لم يكن له أي صلة لا بالصحافة ولا بالسياسة، وكل نشاطه أن يدرس الموسيقى ويعزفها[26] .

فضلًا عن القبض على الصحفيين على خلفية احتجاجات سبتمبر، كانت حصيلة القبض على الصحفيين عام 2019 كبيرة نسبيًا، وهو ما وضع مصر في المركز الثالث في قائمة الدول التي تحبس الصحفيين. بحسب قائمة الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، فقد أُلقي القبض على 16 صحفي على الأقل خلال عام 2019، ولكن يرتفع العدد إذا وضعنا في الاعتبار الصحفيين الذين ألقي القبض عليهم في 2019، ثم أطلق سراحهم في نفس العام، مثل الصحفي أحمد جمال زيادة الذي ألقي القبض عليه من مطار القاهرة، في يناير 2019، ثم أطلق سراحه مقابل كفالة عشرة آلاف جنيه، كذلك أُطلق سراح عدد من الصحفيين الذين أُلقي القبض عليهم خلال أحداث سبتمبر 2019.

على الرغم من تجنب سلطات التحقيق توجيه اتهامات مباشرة للصحفيين المحبوسين تتعلق بعملهم الصحفي، إلا أن قائمة الاتهامات لم تخل من تهمة «نشر وإذاعة أخبار كاذبة» لأغلبهم، بالإضافة لقائمة موحدة تقريبًا من التهم، تتضمن مشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أغراضها، وأضيف للكثير منهم تهمة إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. جدير بالذكر أنه ضمن الصحفيين المقبوض عليهم، سلافة مجدي وحسام الصياد، زوجين ولديهما طفل يبلغ سبعة أعوام فقط، وأُلقي القبض عليهما معًا من مقهى بأحد أحياء الجيزة، بينما جرى اعتراض إسراء عبد الفتاح في الطريق وإلقاء القبض عليها، وعند عرضها على النيابة اتهمت قوات الأمن بالاعتداء عليها بالضرب قبل العرض على النيابة وأعلنت الإضراب عن الطعام لحين التحقيق في اتهامها لقوات الأمن بالاعتداء عليها.

اقتحمت أيضًا قوات الأمن منزل كلًا من هشام فؤاد وحسام مؤنس فجرًا وألقت القبض عليهما، وهو ما تكرر مع أغلب الصحفيين الآخرين، ما عدا الذين قبض عليهم من المطار أو خلال تغطية الأحداث. ولم تخل القائمة من مراسلي الوكالات الأجنبية، مثل هشام فؤاد الصحفي في وكالة الأنباء الروسية، ومصطفى الخطيب مراسل وكالة أسوشيتدبرس الأميركية، كما تضمنت القائمة صحفيين من مؤسسات قومية، خالد داوود

[24] https://rsf.org/ar/news/-187 مراسلون بلا حدود، مصر، موجة قمع تطول الصحفيين وسط حجب المواقع
[25] https://rsf.org/ar/news/-207 مراسلون بلا حدود، مصر استمرار أسوأ موجة اعتقالات للصحفيين منذ 2014
[26] https://www.anhri.info/?p=10868 االشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، اختطاف بن رئيس تحرير جريدة المشهد من منزله واحتجازه كرهينة

من مؤسسة الأهرام، وأحمد شاكر الصحفي بمؤسسة روزاليوسف.

بدت مستويات السيطرة الأمنية على الإعلام واضحة للغاية، فالسيطرة الناعمة التي استخدمتها السلطة للسيطرة على الإعلام عبر تملك وسائل الإعلام والصحف وضمها لحظيرة السلطة، انتقلت إلى درجة من الخشونة عبر حجب جماعي للمواقع غير الخاضعة مباشرة للسلطة، ثم تكفلت الدرجة الأعلى من الخشونة بما تبقى من الصحفيين عبر القبض على الصحفيين وملاحقتهم أمنيًا، لتختفي بالكامل المساحات التي تنفس فيها من قبل الإعلام المستقل.

9102: نضوج ثمار الهيمنة

بحلول 2019، كانت الإجراءات التي اتخذتها السلطة لإغلاق المساحات التي أفلتت منها في الإعلام في السنوات السابقة قد اكتملت بالفعل، وربما لم يتبقى سوى لمسات سريعة، مثل تولي رئيس الهيئة العامة للاستعلامات، ضياء رشوان، منصب نقيب الصحفيين في انتخابات نقابة الصحفيين بعد فوزه في مارس 2019. وعلى الرغم من تولي منصب نقيب الصحفيين في السابق نقباء مؤيدون للسلطة بدرجات مختلفة، إلا أنها المرة الأولى التي يتم فيها الجمع بين منصب في الدولة بالتعيين، ومنصب نقيب الصحفيين بالانتخاب، خاصة وأن منصب رئيس الهيئة العامة للاستعلامات منوط به متابعة ما ينشر في الصحافة الأجنبية عن مصر والرد عليها، وحتى اتخاذ إجراءات ضدها، فالهيئة العامة للاستعلامات هي التي تعتمد المكاتب الصحفية الأجنبية والمراسلين الأجانب، وهو ما يتضمن تناقضًا واضحًا مع منصب نقيب الصحفيين، والذي من واجباته الدفاع عن حقوق الصحفيين وتحسين أوضاعهم المهنية.

انعكست الخطوات السريعة والصارمة التي اتُخذت للهيمنة على الإعلام بوضوح على الأداء الإعلامي طوال عام 2019، بحيث بدا واضحًا أن المساحات التي شهدها الإعلام من قبل قد أُغلقت بالكامل، ولم يعد في المشهد الإعلامي سوى صوت واحد؛ صوت السلطة، وقد تكفي إطلالة خاطفة في أي لحظة على المشهد الإعلامي لتؤكد ذلك، ولكن يتضح الأمر أكثر بالنظر لبعض المحطات الرئيسية في التغطية الإعلامية خلال 2019.

المحطة الأولى هي محطة التعديلات الدستورية. فقد تم طرح عدد من التعديلات على مواد الدستور المصري، والذي أُقر عام 2014، للاستفتاء، وكانت أهم التعديلات تلك المتعلقة بفترات الرئاسة، والتي كانت مقررة في دستور 2014 بفترتين فقط، أربع سنوات لكل منها، وبموجبها كانت تنتهي رئاسة السيسي في 2022 ولا يحق له الترشح لولاية ثالثة، بينما تغيرت الفترات في التعديلات إلى ست سنوات لكل فترة، على أن تحتسب من الفترة الحالية، بحيث تمد سنتين ويحق للسيسي الترشح لفترة جديدة تمتد لعام 2030.

اتسمت التغطية الإعلامية للتعديلات الدستورية في كل مراحلها بالانحياز الكامل لوجهة نظر السلطة، كانت نفس وسائل الإعلام التي دافعت بحماس شديد عن دستور 2014، وخاصة بمواد الرئاسة فيه هي التي تدافع أيضًا بنفس الحماس عن التعديلات.

ولكن لم يكن الحماس الشديد فقط ما ميز وسائل الإعلام في الدفاع عن التعديلات، ولكن الأهم هو اختفاء أي صوت معارض للتعديلات من وسائل الإعلام بحيث أصبحت وسائل الإعلام صوت واحد خلف التعديلات، فيما عدا استثناءات قليلة لمواقع محجوبة أصلًا[27] .

على الرغم من توحد الإعلام خلف التعديلات والتبني المطلق لوجهة نظر السلطة، لم تخل عملية الاستفتاء على التعديلات الدستورية من تضييقات على وسائل الإعلام، كان أبرز التضيقات منع الصحفيين من حضور فرز الأصوات، ومنع نشر نتائج الفرز الجزئي، كذلك منع صحفيين من التغطية خلال التصويت[28] ، كان هناك إصرار على إبقاء عملية الفرز وإعلان النتائج تحت السيطرة الكاملة للسلطات ومنع تسرب أي نتائج، حتى تصدر السلطات المختصة نتيجة واحدة. لم تكن التعديلات الدستورية في ربيع 2019 هي المناسبة الأولى التي يعزف فيها الإعلام على إيقاع السلطة، ولكنها كانت الاختبار الأول لقدرة الهيمنة الإعلامية للسلطة على إخراج مشهد شديد الأهمية للنظام في ذلك الوقت، وهو ما تحقق بتعبئة وسائل الإعلام قدراتها بالكامل، سواء لتسويق التعديلات الدستورية وأهميتها لدى الرأي العام، والحشد للتصويت بنعم في الصناديق يوم الاستفتاء، وكتم أي صوت معارض للتعديلات.

المحطة الثانية في 2019 التي عبرت عن توحد الإعلام خلف السلطة هي محطة وفاة الرئيس المصري الأسبق محمد مرسي. والذي وافته المنية أثناء جلسة محاكمته في 17 يونيو 2019. وفاة رئيس جمهورية أسبق أثناء جلسة محاكمته حدث رئيسي لوسائل الإعلام بغض النظر عن أي موقف من هذا الرئيس. ولكن مثلما وحدت وسائل الإعلام صوتها خلف السلطة في التعديلات الدستورية، وحدت صمتها خلف السلطة أيضًا في وفاة مرسي. قابلت وسائل الإعلام كافة الحدث بتجاهل شبه تام، ولم يظهر في الإعلام المصري سوى بيان موحد مقتضب عن موت محمد مرسي دون حتى ذكر أنه رئيس مصر الأسبق، اللافت أن الخبر نشر متطابقًا، أو بتغيرات طفيفة، في كافة وسائل الإعلام كالتالي **«توفي اليوم الإثنين، محمد مرسي العياط أثناء حضوره جلسة محاكمته في قضية التخابر، حيث طلب المتوفى الكلمة من القاضي، وقد سمح له بالكلمة، وعقب رفع الجلسة أُصيب بنوبة إغماء توفي على أثرها، وتم نقل الجثمان إلى المستشفى، وجار اتخاذ الإجراءات اللازمة»**[29] , دلالة على أنه من مصدر واحد، رغم أنه خبر وليس بيان رسمي من جهة رسمية، وهو ما أكدته بالفعل تقارير إخبارية أفادت بإرسال الخبر لوسائل الإعلام من جهة حكومية، عبر تطبيق واتساب، بتعليمات لإدراجه في الصفحات الداخلية، وهو ما يحدث على نطاق واسع في الإعلام المصري[30] .

المفارقة أن وسائل الإعلام التي ظلت صامتة أمام الحدث، تحولت إلى الصخب تجاه تداعيات نفس الحدث، كما لو كانت تداعيات الحدث أهم من الحدث. فعقب وفاة محمد مرسي صدرت انتقادات أممية لأوضاع السجون في مصر، معتبرةً أن سوء الأوضاع في السجون

[27] https://bit.ly/38KGolJ المرصد الإعلامي المصري، صحافة محاصرة في سياق انتخابي
[28] https://rsf.org/ar/news/-151 مراسلون بلا حدود، رقابة مشددة على تغطية الاستفتاء على الدستور المصري
[29] http://gate.ahram.org.eg/News/2224886.aspx النص نقلا عن موقع الأهرام الإليكتروني
[30] https://rsf.org/ar/news/-162 مراسلون بلا حدود، مصر تعتيم إعلامي تام في سياق وفاة محمد مرسي

كان أحد أسباب تدهور صحة محمد مرسي، والذي ظل في الحبس من منتصف 2013 حتى وفاته، وهو ما استدعى بالطبع رد من الخارجية المصرية، وهنا أيضا عادت وسائل الإعلام من الصمت لتوحيد صوتها مرة أخرى خلف السلطة لتهاجم التقارير الأممية وأي نقد موجه للأوضاع في مصر.

انتشرت ظاهرة أخرى بقوة في الإعلام، وهي حملات التشهير التي تشنها وسائل الإعلام في لحظة واحدة ضد مواقع إعلامية محددة أو صحفيين بأسمائهم، تناوبت تلك الحملات على العديد من المعارضين من اتجاهات مختلفة من الإعلاميين، وحتى من الحقوقيين والصحفيين، وفي الكثير من المرات كانت نفس التقارير تُنشَر في عدد من وسائل الإعلام بأسماء محررين مختلفين، وتنطلق في نفس الوقت، وتتوقف معًا.

هكذا أصبح الخروج عن صف إعلام السلطة بحثًا عن مساحة حرة خيارًا مستحيلًا، ذو عواقب غير مأمونة، وهذا ما شهده موقع مدى مصر في نوفمبر 2019. فعقب نشر قصة صحفية عن إيفاد محمود السيسي نجل الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى روسيا بهدف إبعاده عن المشهد في 20 نوفمبر[31] ، تم القبض على شادي زلط أحد صحفيي الموقع من منزله فجر يوم 23 نوفمبر. وفي اليوم التالي اقتحم عدد من رجال الأمن موقع مدى مصر، حيث صادروا هواتف العاملين بالموقع وحواسبهم، واحتجزوهم في غرفة واحدة بمقر الموقع، ومنعوا الدخول والخروج، ثم اقتادوا رئيسة تحرير الموقع واثْنَيْنِ من الصحفيين إلى قسم شرطة الدقي، قبل إخلاء سبيلهم بعد عدة ساعات وكذلك شادي زلط[32] . اللافت أنه لم يصدر من أي جهة في الدولة أي تعليق على القصة الصحفية التي اقتحم الموقع على إثرها، لا نفي ولا تكذيب، التعليق الوحيد كان اقتحام الموقع والقبض على الصحفيين.

اقتحام مقر موقع صحفي على إثر نشر قصة صحفية يعد تطورًا هامًا في علاقة السلطة بالإعلام، تطور يضاف إلى كل ما قامت به السلطة للسيطرة على الإعلام وفرض زيًا موحدًا على المشهد الإعلامي في مصر.

خاتمة

يمكن القول أن الدولة تمكنت بالفعل من الهيمنة الكاملة على المشهد الإعلامي في 2019. ولكن ما يقوم به الإعلام، في حقيقة الأمر، هو رواية ما يحدث، يحاول تصوير الواقع ونقله بما فيه، ومنع الإعلام من القيام بمهمته لن يغير شيء في الواقع، ولا فيما يشعر به الناس تجاه هذا الواقع، بدا ذلك واضحًا للغاية عندما ظهر الارتباك والتوتر على المشهد الإعلامي في مصر في سبتمبر 2019 مع تفجر قضية محمد علي وما تبعها، واتضح وقتها أن الهيمنة الإعلامية لا تضمن السيطرة على الشارع، وأن القبضة الحديدة لا غنى عنها للسلطة.

هكذا بكل أدواتها سعت الدولة على مدار سنوات لإغلاق المساحة التي فتحت للإعلام في مصر، شراء وحجب وحبس، حتى تمكنت بالفعل من العودة عن كل المساحات التي

[31] https://bit.ly/35xtbkv مدى مصر، مهمة عمل طويلة، إبعاد محمود السيسي إلى روسيا
[32] https://bit.ly/36IC9M2 بعد ساعات من اقتحام مدى مصر

كسبتها حرية الإعلام من قبل، وحتى أكثر من ذلك، لتحكم سيطرتها بالكامل، رغم ذلك، وقبل أسابيع من انقضاء 2019، يلمع ضوء خاطف من واقعة اقتحام مدى مصر نفسها، والتي يمكن اعتبارها الحدث الأهم في علاقة السلطة بالإعلام في العام المنقضي، ولكنها بقدر ما تكشف عن المدى الذي ذهبت إليه السلطة في ملاحقة الإعلام، فإنها تعلن أيضًا وبنفس القوة أنه لازال هناك من يُصر على فتح ثُقب صغيرًا -ولكنه مهمًا- في جدار الصمت.

حرية التعبير في جمهورية ما بعد 17 تشرين:
كيف تواجه آلة القمع لسلطة متهالكة؟

علي مراد [1]

«من الصعب الكلام، ومن الخطر التزام الصمت»
(مثل شعبي أفريقي)

شكلت لحظة 17 تشرين الأول مفصلًا رئيسيًا في الحياة السياسية في لبنان وحملت تحولات كبيرة في الحياة الاجتماعية اللبنانية. على وقع الانهيار الاقتصادي والنقدي الأسوأ على الإطلاق، جاءت 17 تشرين كي تغير المعادلة السياسية، فلم يعد الصراع الاجتماعي مسألة تكميلية ثانوية كما كان عليه الحال سابقًا، وباتت المسألة الاجتماعية اليوم هي حجز الزاوية ونقطة الارتكاز ومركز الجذب والطرد. وقد ترافق هذا التحول مع بداية تشكل وعي عابر للانقسامات السابقة وتداعياتها على المجموعات والأفراد، وعي يتجذر بشكل تصاعدي وذلك بمعزل عن مستوى الفعالية اليومية في الشارع. وقد تمظهر خطاب 17 تشرين بثلاثة مظاهر أساسية، أولهم: أنه كان خطابًا جامعًا لكل اللبنانيين واللبنانيات، وثانيهم: أنه أعلن القطيعة مع المنظومة السياسية القائمة، وثالثهم: إعلان سقوط الشرعية الشعبية عن السلطة السياسية ساعيًا لتقديم نفسه كخطاب متكامل يسعى مستقبلًا إلى تشكيل بديلًا جديًا للنظام القائم.

أمام هذه المتغيرات التاريخية، سعت السلطة السياسية إلى استعادة المبادرة ومحاولة قمع حرية التعبير هذه عبر محاولتها إعادة فرض آليات القمع المستخدمة في السابق بحيث سعت السلطة إلى انتزاع أوراق الضغط من الشارع عبر انتهاكات لحرية التعبير طالت الكثير من الناشطين والإعلاميين.[2] وقد شهدت المرحلة الممتدة من 17 تشرين وحتى نهاية العام 2019 العديد من الاعتداءات على الصحفيين خلال التغطية الإعلامية[3]. إذ أنه خلال التظاهرات التي انطلقت في 17 تشرين الأول، تعرّض عدد من مراسلي وسائل الاعلام اللبنانية إلى اعتداءات لفظية وجسدية خلال تغطيتهم للتطورات الميدانية. كما عادت استدعاءات مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية والأجهزة الأمنية، فبين 25 تشرين الأول/أكتوبر و30 كانون الأول/ديسمبر استدعى مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية سبعة ناشطين ووجه إليهم تهم مختلفة. [4]

على سبيل المثال، حقق مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية وحماية الملكية الفكرية

[1] ناشط سياسي وأستاذ مساعد القانون العام بجامعة بيروت العربية
[2] رصد حرية التعبير والاعلام: 17 تشرين الأول 2019 – 31 كانون الأول 2019، مؤسسة مهارات، ص 1، http://www.maharatfoundation.info/media/1771/foe-report-2019-web.pdf
[3] رصد حرية التعبير والاعلام: 17 تشرين الأول 2019 – 31 كانون الأول 2019، مؤسسة مهارات، ص 2
[4] رصد حرية التعبير والاعلام: 17 تشرين الأول 2019 – 31 كانون الأول 2019، مؤسسة مهارات، ص 4

مع أحد الناشطين على خلفية شكوى مُقدمة بحقه من قِبل رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لأحد المصارف، إثر نشر أحد الناشطين لمنشورات على صفحته الخاصة، وعاد المكتب واستدعى الناشط مجددًا بعد ساعات من انتهاء التحقيق للمثول أمامه مرة ثانية متجاوزًا صلاحياته بحيث بات يقوم بدور الضابطة العدلية، وهي الطريقة التي تلجأ إليها النيابات العامة لإجراء تحقيقات جزائية. وفي حادثة أخرى استدعى جهاز أمن الدولة أحد الناشطين للمثول أمامه، بسبب تغريدة نشرها على موقع التواصل الاجتماعي تويتر، وتحت موجة استنكار وتضامن مع الناشط على مواقع التواصل الاجتماعي، عاود المكتب الاتِّصَالَ به وألغى الاستدعاء[5] ، في حين كان قد أُبلغ أحد محاميه طلب المكتب حذف التغريدة مقابل إلغاء الاستدعاء وهو ما رفضه الناشط.

شهدت هذه المرحلة أيضًا حملات اعتقال للناشطين والمتظاهرين خلال تظاهرات 17 تشرين الأول 2019، حيث قامت عناصر أمنية بعدد من الاعتقالات والتوقيفات التعسفية بحق المتظاهرين، والتي تُعتبر إخفاءًا قسريًا وفقًا للاتفاقية الدولية لحامية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، إذ أن المحامين الذين تطوعوا للدفاع عن المتظاهرين اضطروا للبحث عن مكان الاعتقال من دون جدوى، إذ لم تُفصح الأجهزة الأمنية عن الاعتقالات التي تقوم بها ولم تعطي أية معلومات عن المعتقلين. كما أن هذه الاعتقالات لم تحصل بناءًا على إشارة قضائية أو في حالة الجرم المشهود، مع بروز دور هام لمخابرات الجيش فيها. ومنعت سلطات الاحتجاز مخابرات الجيش والشرطة العسكرية الموقوفين من التواصل مع عائلاتهم ومع المحامين ولم تكشف عن مكان احتجازهم سواء لذويهم أو للمحامين المتطوعين بالدفاع عنهم[6].

لم يتوقف الأمر على الاعتقال، إذ تم تسجيل حالات من التنمر والتحرش الإلكتروني ضد الصحفيات والناشطات[7] , وقد اتخذت إحدى الناشطات صفة الإدّعاء الشخصي على أحد الإعلاميين المقربين من دوائر السلطة بجرائم القدح والذمّ والتحقير والإيذاء المقصود والتحريض عليها، من خلال نشره على صفحته على «تويتر» تسجيلًا مصورًا، كما وقد تعرض عدد من الإعلاميين لعمليات تنمر من خلال نشر أرقام هواتفهم ليتعرضوا بعدها إلى ضغوط وتهديدات متنوعة[8].

منذ الأيام الأولى للاحتجاجات، سعت الحركة الاحتجاجية إلى تثبيت سردية سياسية تقوم في جوهرها على أن السلطة القائمة قد فقدت شرعيتها أو على الأقل لم يعد باستطاعتها اعتماد نفس وسائل الترهيب بحق الناشطين دون توقع ردة فعل من الشارع. أي أنه عندما يحدث وتتقاعس السلطة عن الحد الأدنى المقبول من التزاماتها تجاه الفئات الأكثر تهميشًا أو تجاه الطبقات التي يخطط لأن تدفع ثمن الانهيار المالي، تفقد الدولة قدرتها على فرض احترام القانون وضمان تطبيقه عبر

[5] رصد حرية التعبير والاعلام: 17 تشرين الأول 2019 – 31 كانون الأول 2019، مؤسسة مهارات، ص 4
[6] رصد حرية التعبير والاعلام: 17 تشرين الأول 2019 – 31 كانون الأول 2019، مؤسسة مهارات، ص 6
[7] رصد حرية التعبير والاعلام: 17 تشرين الأول 2019 – 31 كانون الأول 2019، مؤسسة مهارات، ص 9
[8] رصد حرية التعبير والاعلام: 17 تشرين الأول 2019 – 31 كانون الأول 2019، مؤسسة مهارات، ص 10

احتكارها الاستخدام الشرعي للعنف. بهذا المعنى, احترام القانون والخضوع لسلطانه هو نتيجة وليس منطلقًا, وهو الثمن الذي يتوجب على الأفراد دفعه مقابل حصولهم على الحد المقبول من الخدمات العامة ومن المشاركة الفعالة في العملية السياسية مع ضمان إمكانية التأثير والاختيار بين الخيارات المتاحة.

تفسر هذه السردية انسداد مجالات التفاوض والقواسم المشتركة بين الطرفين: سلطة قائمة قانونًا لكن الحركة الاحتجاجية تعتبرها فاقدة للشرعية الشعبية, في المقابل يعتبر نفسه قابضًا على الشرعية الشعبية لكنه لا يستحوذ على أدوات السلطة القانونية. تظهر الأمور وكأنها مواجهة بين قطبين: الاستقرار مقابل التغيير, حرية الاحتجاج مقابل احترام القانون, إغلاق الطرق مقابل تسيير شؤون المواطنين, مجلس نيابي قائم مقابل إعادة تشكيل السلطة, الطهارة اللفظية مقابل السِباب الاحتجاجي. لذلك تبدو اليوم التسوية مستحيلة, والتفاوض غير مجد طالما أن أحد الطرفين لم يتراجع, طالما أن كل طرف لا يعترف بشرعية الآخر. الاشتباك حتمي وهو مسألة وقت: إما أن يتم احتواء الناس المنتفضة وتنتزع السلطة منهم الشرعية الشعبية المستندة إلى مرجعية 17 تشرين, وإما أن تنصاع السلطة أمام ضغط الشارع وتعترف بعدم قدرتها على الخروج من هذا المأزق دون تقديم تنازلات جدية غير شكلية.

لا يمكن ذكر 17 تشرين بدون مقاربة مسألة حرية التعبير التي شكلت ركيزة أساسية للحركة الاحتجاجية حيث وصل النقد الكلامي للسلطة إلى حدود لم يعرفها لبنان في السابق حيث كسر اللبنانيون حاجز الخوف بدون أية تخوفات من الملاحقات الأمنية والتبعات القانونية, لكن السلطة السياسية لم تلبث أن بدأت محاولاتها لإسكات الشارع عبر الأساليب القمعية. تبحث هذه الورقة في الجوانب القانونية والاجتماعية والسياسية المحيطة بانتهاكات حرية التعبير قبل 17 تشرين وما بعدها وكيف باتت هذه المسألة متلازمة مع الاشتباك السياسي القائم, كما أنها تحلل سياق تفكك القويد العامة والذاتية لحرية التعبير.

أولًا: الإطار التشريعي والقضائي الناظم لحرية التعبير في لبنان

ترتبط صحة النظام الديمقراطي بشكل عضوي بحرية التعبير عن الرأي, ولا يمكن تأمين هذا الحق بدون صيانة الحريات الإعلامية واحترام تعددية الآراء التي تعبر عنها وسائل الإعلام. كما ترتبط ديمقراطية العملية الانتخابية بكيفية مقاربة الوسائل الإعلامية لهذه العملية, ولا يستوي النظام الديمقراطي إذا لم يتمكن الرأي العام من الإطّلاع على كافة المعلومات الضرورية لكي يتمكن من الحكم على الأفراد والمجموعات ويكون رأيه السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

1) حرية التعبير بين التكريس الدستوري والقيود القانونية

خصص الدستور اللبناني الفصل الثاني ليتناول حقوق اللبنانيين وواجباتهم فيما يتعلق بحرية الإعلام وحرية الصحافة. نصت المادة 13 على أن: **«حرية إبداء الرأي قولًا وكتابة وحرية الطباعة وحرية الاجتماع**

وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون».

تشير قراءة هذا النص إلى مجموعة من التوجهات التي تحكم الإطار الدستوري لحرية الإعلام في لبنان. لقد ربط هذا النص بين عدة أمور في آن واحد؛ من جهة أولى: تؤكد المادة 13 -والتي تعود للعام 1926 والتي لم يطرأ عليها أي تعديل يُذكر إلى يومنا هذا- أن تعبير «الحرية» قولًا وكتابةً يؤكد على أن وسائل الإعلام هي أحد أكثر الأشكال لضمان فعلي لحرية الرأي والتعبير. فالرأي لا يكتفى فقط بأن يكون حرًا بل يجب أن يتم ضمان حرية الوسائل الناقلة لهذا الرأي، سواء شفاهةً -كما كان منذ القدم، أو كتابةً عبر الصحف -كما كان عليه الحال حصرًا في العشرينات وقت كتابة الدستور اللبناني- واستطرادًا تمتد اليوم هذه الضمانة لتشمل كل الوسائل التقنية التي تسمح بنقل الرأي.

من جهة أخرى، تُحيل هذه المادة إلى الرؤية الشاملة لمفهوم ممارسة الحريات بحيث لا يمكن فصل أجزائها عن بعضها كما لو كانت بنيانًا قائمًا على أُسس لا يمكن التنازل عنها أو إسقاط أيًا منها، فالحق بإبداء الرأي لا يمكن أن يكون موجودًا إن لم يتلازم ويترافق مع ضمانات لحرية الإعلام والصحافة. وهذه الحرية الإعلامية لا يمكن أن تكون فعالة إن لم تترافق مع حرية الطباعة أي الحق في إصدار المنشورات وبمعنى أوسع امتلاك وسائل الاتصال التي تسمح بنشر الرأي الإعلامي.

ومن ثم عاد النص وربط بين الحرية الإعلام بمعناها الواسع بحقوق سياسية ومدنية أخرى كحق التجمع بما يعني من التظاهرات وكافة أشكال الاعتراض أو التعبير الجماعي في الفضاء العام وحق إنشاء الجمعيات بما فيها الأحزاب السياسية. وقد أراد النص من خلال ذلك التأكيد على الطبيعة التكاملية الكلية للحريات السياسية المتلازمة مع حرية الإعلام.

على الرغم من التكريس الدستوري لهذا الحق، فإنه من الملاحظ وجود مجموعة من القوانين التي تؤثّر على حرّية التعبير في لبنان، من دون تمييز واضح بين وسائل النشر ومواقع التواصل، مثل قانون العقوبات، وقانون أصول المحاكمات الجزائية، وقانون الحق بالوصول إلى المعلومات «حماية كاشفي الفساد»، وقانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي، وقانون المطبوعات، والقانون المتعلق بالبث التلفزيوني والإذاعي، والقانون العسكري. [9]

هذه القوانين تُستخدم غالبًا لقمع حرّية التعبير فقانون العقوبات هو أهمّ القوانين التي تقيّد حرية التعبير إذ غالبًا ما تستخدم مواد القدح والذم والتحقير وإثارة النعرات الطائفية والمس بالأديان لتجريم الخطاب على الإنترنت.هناك أيضًا ثغرات قانونية تؤثر على هذه الحرية، مثل منع قانون أصول المحاكمات الجزائية محامي المدّعى عليه من حضور الاستجواب، بينما يسمح قانون العقوبات للموقوف بالتواصل مع محامٍ عند

[9] « النقاش الإيجابي وتحسين القوانين لحماية حرية التعبير في لبنان»، تقرير عن ندوة من تنظيم منظمة SMEX, 06 حزيران 2019.
https://smex.org/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%86-%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D9%86%D9%88%D8%A7%D9%82%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%A7%D8%B4-%D8%A7%D9%86%D9%84%D9%8A%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D8%A8%D9/

توقيفه. على الرغم من ذلك، يُعتبر قانون المعاملات الإلكترونية الذي بدأ نفاذه في نوفمبر 2018 خطوة إيجابية، ولكنّه أعتبر أنّه يتضمّن ثغرات كثيرة تهدد حرية التعبير، منها المادة 118 التي وسّعت مفهوم «وسائل النشر» الوارد في قانون العقوبات الذي يُستخدم كسند قانوني لحظر حسابات الناشطين على مواقع التواصل.

في ظل البنية التشريعية هذه، لم تنجح المحاكم اللبنانية في إرساء اجتهاد قضائي متّسق بشأن حرية التعبير بشكل عام وحرية التعبير في الفضاء الرقمي على وجه التحديد. ففي حين يشير قانون المطبوعات إلى وجوب محاكمة الصحافيين أمام محكمة المطبوعات. وقد شهدت الأعوام الأخيرة مثول عدد من الصحافيين وغير الصحافيين أمام قضاة منفردين جزائيين، وكذلك أمام محاكم أخرى مثل المحكمة العسكرية في قضايا محدّدة. [10]

2) تكريس المقاربة الأمنية لقضايا حرية التعبير

على الرغم من القيمة الدستورية لحرية التعبير، فإن الانتهاكات المُرتكبة قد أدت عمليًا إلى تقويضه، إذ واجه الصحفيون والمدونون، بالإضافة إلى مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، العديد من الانتهاكات لحقهم بالتعبير. إلى جانب المحاكم، عملت هيئات أمنية غير قضائية على قمع حرية التعبير في الفضاء الرقمي. ومن الأمور التي تثير القلق أكثر هي استدعاء المُدعَى عليهم وتوقيفهم من قبل هيئات غير قضائية –مثل مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية وحماية الملكية الفكرية ومديرية مخابرات الجيش ومديرية أمن الدولة والمديرية العامة للأمن العام– سواء بناءً على طلب من المُدعِي العام أو من تلقاء نفسها.

وقد وثّقت منظمة سمكس في العام 2018 نحو 25 عملية احتجاز لعبت فيها أجهزة الأمن دورًا من أصل 36 حالة تتعلق بحرّية التعبير على الإنترنت. وغالبًا ما تحصل عمليات التوقيف والاحتجاز من دون حضور محامٍ، وتمتد إلى فترات زمنية طويلة، فيما قد يتعرض الموقوف للمعاملة المهينة والسيئة والحاطة بالكرامة الإنسانية، ناهيك عن التعذيب، في بعض الأحيان[11] .

في هذا الصدد، تبرز إشكالية أساسية متعلقة بمكتب مكافحة جرائم المعلوماتية والملكية الفكرية المنشئ بموجب مذكرة الخدمة رقم 204/609 الصادرة في 8 آذار/مارس 2006والذي ألحق بدائرة التحقيقات الجنائية الخاصة التابعة للشرطة القضائية في قوى الأمن الداخلي التي تركّز عادةً وبصورة محدودة جدًا على الجرائم ضد أمن الدولة والإرهاب وتبييض الأموال وجرائم السرقات الدولية. ففي العام 2006أُنشئ مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية وحماية الملكية الفكرية، ومن المفترض أن مهمة هذا المكتب هي ملاحقة المجرمين الذين يستخدمون الوسائل المعلوماتية العالية

[10] خطاب مرفوض: تقرير جديد عن حالة حرية التعبير على الإنترنت في لبنان، Social Media Exchange (SMEX)، كانون الأول 2019.
[11] تحليل مشهد حرية التعبير على الإنترنت في لبنان لعام 2018، منشورات سمكس، Social Media Exchange (SMEX) أيلول 2019.
https://smex.org/wp-content/uploads/2019/11/X_191125_FreeSpeechPostive_Report_AR_Interactive.pdf

في ارتكاب الجرائم كالقرصنة والتزوير وخرق الحسابات، إلا أن النيابات العامة تعمد على إحالة جميع الشكاوى المتعلقة بالكتابات والمنشورات على الإنترنت ليتم التحقيق بها في هذا المكتب مما جعله بحكم الواقع مكتب متخصص بملاحقة من يقوم بالتعبير عن رأيه على الإنترنت حتى بات عمله الرئيسي ملاحقة المدونين والناشطين بناءًا على إشارات صادرة من النيابات العامة[12].

تقوم مكاتب النيابة العامة بإحالة كافة القضايا المتعلّقة بالإنترنت إلى هذا المكتب وتمنحه صلاحية استدعاء أيّ شخص للتحقيق معه. ولا تقتصر ممارسات المكتب الحالية على الجرائم التقنية فحسب، بل تُغطي معظم القضايا ذات الصلة بالإنترنت بصرف النظر عن طبيعة الجريمة أو تفاصيلها، فقد تجاوز المكتب حدود صلاحياته في الكثير من الأحيان عن طريق إجراء تحقيقات بدون توفير ضمانات قانونية لخصوصية مستخدمي الإنترنت بالإضافة إلى مراقبته لأنشطة المستخدمين للفضاء الرقمي، حيث يقوم باستدعاء المُدّعَى عليهم، ومنهم الصحفيون، لإجراء استجوابات تستمرّ لساعات طويلة، في حين يرفض منحهم حق الاتصال بالمحامين، كما يحتجزهم أحيانًا قبل موعد المحاكمة.

لعل أخطر ما تكرس في تلك المرحلة هو إرغام الموقوفين التوقيع على ما يعرف بتعهد الصمت، حيث يفرض على المستدعى الالتزام الخطي المُسبق بالامتناع عن تناول الشخصية السياسية المدعية، أو الامتناع عن تناول القضية التي استدعي على خلفيتها في كتاباته. ويشكل هذا التعهد انتهاكًا صارخًا للحقوق الدستورية للمواطنين لا سيما حرية التعبير وحرية المعتقد، كما يفرض عليه الاعتراف الضمني بالخطأ الجرمي المنسوب إليه دون أن يكون قد صدر حكم قضائي في المسألة وذلك من خلال التعهد بعدم تكراره[13] .

ثانيا: 17 تشرين وتفكيك الضوابط الذاتية والعامة المقيدة لحرية التعبير

شكلت 17 تشرين مساحة تعبير خالية من القيود للجميع، الأمر الذي يشكل بحد ذاته قفزة نوعية للمجتمع اللبناني ويؤسس لتغيرات جذرية قد تحملها السنين القادمة. فمع اندلاع الاحتجاجات انتقل إلى مستوى المواجهة المباشرة مع السلطة متجاوزًا القيود الذاتية والعامة التي كانت قد فرضت نفسها تدريجيًا. لذلك كانت حرية التعبير مركزية بالنسبة لثورة 17 تشرين من ناحيتين اثنتين أولهما: قوة خطاب الشارع والروح النقدية العالية فيه والتي كانت سمة تجمع كل لبنان بمدنه وبريفه بشماله وجنوبه وسهله، وثانيهما: أن نوع هذا الخطاب كان يعلن قطيعة مع هذه السلطة السياسية.

لقد استطاعت لحظة ومن ثم مسار 17 تشرين انتزاع حق توسيع نطاق حرية

[12] رانيا حمزة، نقيب المحامين في بيروت يشكك في شرعية مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية، 2015/5/13، المفكرة القانونية https://www.legal-agenda.com/article.php?id=1105

[13] صابرين الموسوي، تعهد الصمت: «إجراء تعسفي باطل حكمان، صحيفة المدن، 2015/09/20 https://www.almodon.com/society/2015/9/20/%D8%AA%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%85%D8%AA-%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%AA%D8%B9%D8%B3%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D8%B7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%A7%D9%86

التعبير إلى أقصى مستوى من مستويات حرية التعبير، فالسياسيون وكذلك إعلاميو السلطة في لبنان كانوا يتمتعون بهالة تجعل مثلًا أي مواطن يرغب في أخذ صورة مع معهم ويقوم بنشرها على مواقع التواصل الاجتماعي، حتى وإن كان ضد خطه السياسي، ولكن في مرحلة ما بعد 17 تشرين تحطمت هذه الصورة، بحيث أصبح استعمال الكلام النابي والتعرض بالإهانة للسياسيين وملاحقتهم في كل مرة يخرجون فيها إلى الفضاء العام أداة حيوية في يد المحتجين، لا يقبلون التنازل عنها، ومن ثم أصبح حرمان السياسيين وأصحاب المصارف من حرية التواجد في الفضاء العام فعل ثوري مكتمل العناصر.

1) الدور الرئيسي للإعلام الرقمي في تغطية مجريات 17 تشرين

لقد أتت لحظة 17 تشرين لتحرر المسألة السياسية كما الاجتماعية من التقاذف السلطوي الذي أُستخدمت كمسألة تكميلية ثانوية في السياسة اللبنانية. لقد باتت مسألة التغيير السياسي والاجتماعي حجر الزاوية، وأضحى الموقف منها المعيار الأساسي لتحديد علاقات التحالف والخصومة السياسية. اليوم يتشكّل وعي عابر للانقسامات السابقة بين أطراف السلطة وتداعياتها على المجموعات والأفراد، وعي يتجذر بشكل تصاعدي وذلك بمعزل عن مستوى الفاعلية اليومية في الشارع.

وبمعزل عن نتائج المواجهة السياسية الاجتماعية المستمرة المستقبلية، تبقى 17 تشرين محققةً انتصاراً حاسمًا في معركتها الثقافية وفي تحرير الفضاء العام، بحيث أخرجت للعلن قيم وموسيقى واهتمامات وقضايا اجتماعية وقضايا مطلبية وقضايا جنسانية. لا يعني ذلك أن هذه القضايا والاهتمامات لم تكن موجودة من قبل، فالقضايا النسوية أو النقابية حاضرة منذ سنوات لكنها باتت اليوم قضايا عامة غير قابلة للتجاوز أو التهميش كما كان يحصل في السابق. أضف الى ذلك أن 17 تشرين بمفرداتها في الحيز العام: الصراع الطبقي والاوليغارشيا والشرعية الشعبية والعدالة الاجتماعية والجدال حول إشكاليات قانونية واجتماعية واقتصادية لم تكن يوما جزءًا من النقاش اليومي بين الناس حتى في حيواتهم اليومية، حتى السلطة وأداوتها الإعلامية باتت تستعمل هذه المفردات. كما فرضت إيقاعها واستعادت الفضاء العام أو بالأحرى حررته. استعادت ١٧ تشرين شوارع ومساحات كانت قد خسرتها. فمفردة «الرينغ» مثلًا لم تعد تشير اليوم إلى مجرد جسر في وسط العاصمة بل باتت اليوم مرادفة لانتفاضة الناس في بيروت، والحال عينه في ساحات المناطق.

في هذا السياق كان لمسألة حرية التعبير خلال الثورة دور أساسي في هذه التحولات إذ شكلت ظاهرة حاضرة بقوة، وكانت ركيزة أساسية للمواجهة. واستطاع الشارع فرض سرديته بمواجهة الطبقة السياسية محملاً إياها مسؤولية تدهور أوضاع البلاد واِتَّهَمَها بشكل علني واضح لا لبس فيه بالسرقة والفساد وطالبها بإعادة الأموال المنهوبة. بالمقابل فإن خطاب النقد اليومي للسلطة السياسية الذي رفعه اللبنانيين في كل مكان وعبر كل الوسائل الممكنة كرس ممارسة فعلية لحرية التعبير كما أنه من

جانب آخر شكل في الكثير من الأحيان الوسيلة الممكنة الوحيدة لدى اللبنانيين للدفاع عن حقوقهم في مواجهة السلطة.

كما تتضح محورية مسألة الحق في التعبير في المواجهة ضد السلطة عبر وسائل تعبير إبداعية غير تقليدية سواء عبر الرسم أو الغناء أو الموسيقى أو المقاطع المسرحية. تنوع هذه الوسائل لم يقتصر على مكان واحد في لبنان بل شمل كل المناطق اللبنانية وكان متوافقًا مع لا مركزية الثورة. ففي حين تنوعت وسائل اللبنانيين في النقد للسلطة السياسية من موقع المواطن في مواجهة السلطة فإن حرية التعبير في الثورة لم تتوقف عند هذا المظهر العام لنجد أن النسويات كن حاضرات وملفتات في إيصال قضيتهن، ومثل ذلك المثليين والعابرين جنسياً، ويمكن القول إن القضايا الإنسانية جميعها كانت حاضرة بقوة في المشهد الثوري وكانت إبداعية في طرق التعبير وهو أحد جوانب ازدهار الحق في التعبير وذلك عندما يتحول إلى إبداع خالص وهذا المشهد بالذات كشف مساحات حرية التعبير ضمن الثورة نفسها.

ولأن الشارع كان المكان الأساسي الذي أطلقت فيه الشعارات والبيانات والآراء، فإن حركة احتجاج رديفة لحراك الشارع اجتاحت وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التقليدية والفضاء الرقمي. فوسائل الإعلام التقليدية الحالية على تنوعها وسهولة استخدامها لعبت دورًا أساسيًا في ثورة 17 تشرين. وعلى الرغم من أن المحطات التلفزيونية اللبنانية لم تتفاعل بنفس الطريقة ونفس السرعة منذ الأيام الأولى؛ فبعضها بدأ بالتغطية المباشرة منذ ليلة الانتفاضة الأولى -قبل أن يتراجع، ووسائل أخرى لم تباشر نقلها المباشر إلا بعد أن تأكدت أن ما يحصل أكثر من حركة احتجاجية موضعية، يمكن القول أن انتشار الاحتجاجات على كامل الأراضي اللبنانية قد فرض نفسه على الإعلام المرئي بشكل لم يكن بإمكانه الامتناع عن التغطية وباتت الحركة الاحتجاجية حاضرة على المحطات اللبنانية وبالتالي في كل منزل في لبنان.[14]

لكن تفاوت أداء تلك المحطات في نقل أحداث الشارع فيما بينها، ومن ثم ظهور هذا التفاوت لدى المحطة نفسها بين حين وآخر وبين إعلامي وآخر، والذي بدوره فتح النقاش والتساؤلات حول مهنية الإعلام اللبناني، وما قد يخفيه هذا التذبذب في الموقف من نقل أحداث الشارع من تناقضات بين الأحزاب السياسية. لذلك السبب اِتَّجَهَ الجمهور إلى وسائل الإعلام الرقمي البديل. أمام هذ الواقع، لم يعد الفضاء الرقمي مجرد وسيط ينقل الخبر، بل أصبح صوت الحركة من جهة وصوت رافضيها من جهة أخرى، وبات يُجسّد، بالتوازي مع الإعلام التقليدي، طبيعة الانقسام الحاصل بين مؤيد ومعارض للثورة، كما بات يتم تصنيف الإعلاميين بين مؤيدين للانتفاضة ومعارضين لها، الأمر الذي تسبب بردود فعل عنيفة في بعض المرات ضد الصحفيين والصحفيات على وجه التحديد خلال التغطية الميدانية.

[14] على الرغم من تبعية الاعلام اللبناني للأحزاب السياسية والعائلات الثرية، إذ تسجل وسائل الاعلام اللبناني أعلى معدل من حيث التبعية السياسية 78.4% من المنابر الاعلامية التيتم تحليلها تنتمي مباشرة إلى الدولة أو الأحزاب أو شخصيات سياسية، فإن ذلك كان واضحاً من خلال أن نقل التحركات في الشارع كانت اضطرارية أحياناً لبعض الوسائل وخصوصاً عندما أرادت أحزاب سياسية التصويب على غيرها.
https://www.alaraby.co.uk/medianews/2019/10/18/

ليس بالقانون وحده تتم المصادرة:
استهداف النشطاء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان في مصر

إسلام الربيعي [1]

استخدمت السلطات المصرية في عام 2019، عددًا من الإجراءات الأمنية لاستمرار فرض سيطرتها على المجال العام. وقد وَطَدَ النظام أركان حكمه من خلال إصدار عدد من القوانين المُقيدة للمجال العام والتي تتيح له الاستمرارية، لذلك نلاحظ أن السلطات لم تتوسع في إصدار قوانين جديدة مرتبطة بهذا السياق كما حدث في السنوات السابقة، ولكن في المقابل توسعت في استخدام عدد من الإجراءات الأمنية، معظمها كان بدون سند قانوني، والبعض الآخر من خلال استخدام مدخل قانوني للتعسف وانتهاك الحقوق الأساسية للمدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين.

في هذا السياق تم رصد 5 إجراءات أساسية استخدمها النظام لمصادرة مساحات أكبر، بعض هذه الإجراءات مستمرة من السنوات الماضية وليست بجديدة، ولكنها قد تكون اِخْتَلَفَت في مداها وشكلها مثل إخفاء القسري، وبعض هذه الإجراءات هي قديمة بالأساس ولكن أُعيِد اختراعها من جديد مثل استهداف المحاميين الحقوقيين، أما النوع الثالث هو تطويع القانون وتفسيره لصالح النظام، أو استخدام القانون بشكل تعسفي ومن أمثلة هذه الإجراءات المراقبة الشرطية، وأخيرًا ظهر نوع جديد أو على الأقل لم يكن واضحًا في السنوات السابقة كما كان في هذه السنة، مثل تدوير القضايا للمدافعين عن حقوق الإنسان والمقصود بمصطلح تدوير القضايا هو أن يتم وضع المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء على ذمة قضايا جديدة بعد أن قضت النيابة أو المحكمة بإخلاء سبيلهم، وذلك حتى يضمن النظام استمرار فرض سيطرته عليهم وزيادةً في التنكيل بهم، أما آخر هذه الإجراءات الخمسة التي سنتحدث عنها هو ما يسمى بتأشيرة الأمن الوطني وهو الإجراء الذى بدونه لن يتم الإفراج عن الناشط أو المدافع. يُعتبر القاسم المشترك بين كل هذه الآليات والإجراءات هو الاهتمام بفرض السيطرة على الجسد.

أولًا: الاختفاء القسري

الاختفاء القسري هو "الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون"[2] على الرغم أن مصر لم توقع على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري[3]، فإن الدستور المصري قد نص

[1] باحث مشارك في معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأمريكية في بيروت.
[2] المادة الثانية من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسرى
[3] في دورة الاستعراض الدوري الشامل في 2014، تلقت مصر أربع توصيات بضرورة التوقيع على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وتعهدت بالتوقيع على الاتفاقية، إلا أنها لم تفي بالتزامها التي تعهدت به، بل شرعت في التوسع في استخدام الاختفاء القسري.

على أنه لا يجوز القبض على أي شخص أو تقييد حريته بأي شكل من الأشكال دون أمر قضائي، وقد ضمن له حقوقه أيضًا في الاتصال بمحاميه وذويه وأن يُقدَم إلى سلطات التحقيق خلال أربع وعشرين ساعة من وقت تقييد حريته[4].

لم تشكل الاتفاقيات الدولية أو الدستور المصري أي عائق أمام السلطات المصرية للاستمرار في سياسات الإخفاء القسري وغيرها من السياسات المخالفة لكل الأعراف المحلية والدولية، ويمكن تفهم وجهة نظر السلطة من القانون والدستور في أحد تصريحات الرئيس المصري السابقة بأن "الدستور المصري كُتب بنوايا حسنة والدول لا تُبنى بالنوايا الحسنة»[5]، هذا التصريح من قِبل رأس السلطة التنفيذية في مصر ما هو إلا بمثابة إرساء لعرف، وكذلك تصريح لهم بانتهاك القانون والدستور في التعامل مع المعارضين بشكل عام.

توسعت السلطات المصرية في عام 2019، وعلى عكس السنوات السابقة، في استخدام الاختفاء القسري بحق النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان، والذي عُد تطورًا كبيرًا في التعامل معهم، فقد تعرض عزت غنيم، المدير التنفيذي للتنسيقية المصرية للحقوق والحريات للاختفاء القسري، حيث تعرض غنيم للاختفاء لمدة يومين، ثم ظهر في يوم 3 مارس 2018 على ذمة القضية رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن دولة العليا، ثم قضت محكمة الجنايات بإخلاء سبيله في 4 سبتمبر 2018 بتدابير احترازية، إلا أن قرار إخلاء السبيل لم يُنفذ، وظل غنيم قيد الاختفاء القسري لمدة 5 أشهر، حتى ظهر في 9 فبراير 2019 متهمًا بالتهرب من التدابير الاحترازية وحبسه 45 يومًا على ذمة القضية ذاتها[6].

أيضًا، من الحالات التي تدل على التطور الفج في التعامل مع النشطاء والمدافعين، الإخفاء القسريّ لإبراهيم عز الدين، الباحث العمراني بالمفوضية المصرية للحقوق والحريات. أُلقي القبض على إبراهيم في 11 يونيو 2019، وظل مختفيًا لمدة 167 يومًا، إلى أن ظهر في نيابة أمن الدولة العليا في 26 نوفمبر، على ذمة القضية 488 أمن دولة، وهي القضية التي يوجد على ذمتها الكثير من السياسيين والحقوقيين اللذين قُبض عليهم في العام ذاته مثل الأستاذين بجامعة القاهرة، الدكتور حسن نافعة والدكتور حازم حسني، بالإضافة للناشطة السياسية إسراء عبد الفتاح[7] والمحاميين الحقوقيين عمرو إمام وماهينور المصري، وغيرهم.

أثبت إبراهيم عز الدين في أقواله أمام النيابة أنه «تعرض للتعذيب البدني والنفسي

[4] المادة 54 من الدستور المصري
[5] اليوم السابع، السيسي: الدستور المصري كُتب بنوايا حسنة والدول لا تبنى بالنوايا الحسنة، 13 سبتمبر 2015، تاريخ آخر إطلاع: 11 أبريل 2020، https://www.youm7.com/story/2015/9/13/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%A8%D9%86%D9%88%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D8%AD%D8%B3%D9%86%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%A7%D9%84-%D9%84%D8%A7-%D8%AA%D8%A8%D9%86%D9%89-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A9-2346160/
[6] المفوضية المصرية للحقوق والحريات، الحقوقي عزت غنيم: إخلاء سبيل ثم اختفاء قسري ثم ظهور وحبس مرة أخرى، 16 فبراير 2019، تاريخ آخر إطلاع: 11 أبريل 2020، https://www.ec-rf.net/?p=3089
[7] front line defenders, 2020 تعذيب و احتجاز مستمر للمدافعة عن حقوق الانسان اسراء عبد الفتاح، تاريخ آخر إطلاع 19 يونيو https://www.frontlinedefenders.org/ar/case/torture-and-ongoing-detention-woman-human-rights-defender-esraa-abdel-fattah

والترهيب والتهديد بالقتل وإجباره على كتابة اعترافات، والإِحْتِجاز في ظروف غير إنسانية، تعرض خلالها لممارسات الحرمان المطول من النوم والتجويع، والذي ساهم في زيادة معاناته وآلامه البدنية والذهنية والنفسية.»[8]

إرتبطَ الاختفاء القسري للناشط والمدافع عن حقوق الإنسان في معظم الحالات بتعرضه للتعذيب، وهو أيضًا لم يكن شائعًا من قبل، ولكن العام 2019 قد شهد توسعًا في كلا السياستين تجاه النشطاء، وهو ما لا يُمكن تصور حدوثه في السنوات السابقة، وكانت كل هذه الممارسات كرد فعل انتقامي من السلطة تجاه دور النشطاء على المستويات الإقليمية والدولية في التعريف بانتهاكات حقوق الإنسان في مصر وخنق المجال العام. نذكر هنا أن الناشط القبطي رامي كامل، قد قُبض عليه في 23 نوفمبر 2019، وتعرض للتعذيب بالأساس بسبب نشاطه مع الجهات التابعة للأمم المتحدة كالمقررة الخاصة للحق في السكن وغيرها من الآليات الأممية وقد أصدر خبراء أمميون بيانًا يطالبون بالإفراج عنه جاء فيه «لا ينبغي أن يواجه أي شخص التخويف أو المضايقة أو الأعمال الانتقامية من أي نوع بسبب مشاركته أو مساهمته في عمل الأمم المتحدة وآلياتها لحقوق الإنسان.»[9]

يجب الإشارة هنا إلى دور مؤسسات العدالة في دعم سياسات الإخفاء القسري والتعذيب تجاه الناشطين بشكل خاص والمعارضين بشكل عام، حيث لم تؤدي تلك المؤسسات دورها المنوط بها في التفتيش أولًا على مؤسسات الاحتجاز كإجراء استباقي لإيقاف هذه السياسات، وثانيًا في أنها لم تعطي للمعروضين أمامهم كمتهمين حقهم المنصوص عليه في الدستور والقانون من سماع أقوالهم فيما تعرضوا له من انتهاكات والتحقيق فيها بجدية. تُعتبر نيابة أمن الدولة العليا على رأس هذه المؤسسات التي تمارس انتهاكات ممنهجة تشمل النقطة المركزية فيها غض النظر عن انتهاكات السلطة التنفيذية متمثلة في أجهزة التوقيف والقبض على اختلافها[10].

ثانيًا:
استهداف المحاميين الحقوقيين

شهد العام 2019 استهداف المحامين الحقوقيين بشكل واسع لم تشهده السنوات السابقة، وقد تنوع الاستهداف ما بين توقيفهم وتلفيق عدد من الاتهامات إليهم، وقد ظهر نوع جديد قديم من استهداف المحاميين بشكل خاص والنشطاء بشكل عام، وهو الاعتداء الجسدي على النشطاء من قبل الشرطة أو أشخاص تابعين لهم على حد وصف النشطاء. يضع قانون المحاماة عددًا من الإجراءات الحمائية التي تحمي المحامين أثناء ممارسة عملهم، أمام الجهات الشرطية والقضائية، وتحميهم من التعسف، وتضمن لهم الاستقلال، بل إنها

[8] نُشرت أجزاء من شهادة إبراهيم في بيان صحفي أصدرته المفوضية المصرية للحقوق والحريات، وبه تفاصيل أكثر، للاطلاع على البيان من خلال الرابط التالي:
https://www.facebook.com/ecrf.net/posts/1455471181283277/

[9] بيان صحفي، «خبراء حقوق الإنسان: يجب أن تفرج مصر عن الناشط القبطي رامي كامل، المدافع عن حقوق الأقليات»، الأمم المتحدة، 11 ديسمبر 2019، تاريخ آخر إطلاع: 19 يونيو 2020،
https://news.un.org/ar/story/2019/12/1045211

[10] منظمة العفو الدولية، مصر: حالة الاستثناء الدائمة: انتهاكات نيابة أمن الدولة العليا، 27 نوفمبر 2019، تاريخ آخر إطلاع: 11 يوليو 2020،
https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE1213992019ARABIC.pdf

تُعطى للمحامي نفس الحصانة المعطاة لأعضاء المحكمة، في حالة إذا تعرض للإهانة أو التهديد بسبب عمله[11].

كما أشرنا سابقًا، إن النصوص القانونية والدستورية غير مفعلة على أرض الواقع، فقد شهد العام 2019 كثير من الانتهاكات بحق المحاميين، خاصة الحقوقيين منهم، وقد كانت ذروة الانتهاكات ضد المحاميين الحقوقيين عقب تظاهرات 20 سبتمبر، ووجود الكثير من المعتقلين، مما أدى لوجود احتكاك كثير بين المحامين وجهات القبض والتحقيق. مثال على ذلك، محمد الباقر، المحامي الحقوقي والمدير التنفيذي لمركز عدالة للحقوق والحريات، والذي تم إلقاء القبض عليه يوم 29 سبتمبر 2019 من داخل نيابة أمن الدولة العليا أثناء حضوره التحقيق مع علاء عبد الفتاح، الناشط السياسي الذي تم إلقاء القبض عليه في نفس اليوم عقب إنهاء فترة مراقبته في قسم الدقي، فبدلًا من أن يدافع الباقر عن علاء عبد الفتاح، وجد نفسه متهمًا معه على ذمة نفس القضية.

لم يكن الباقر الحالة الأولى لاستهداف المحامين. في 22 سبتمبر 2019، اُختطفت المحامية الحقوقية ماهينور المصري من أمام نيابة أمن الدولة العليا[12]، وظهرت في اليوم التالي أمام النيابة على ذمة القضية 488، بعد ذلك التاريخ بأقل من شهر، أُختطف المحامي الحقوقي عمرو إمام من منزله فجرًا[13]، وظهر بعدها للتحقيق معه أمام نيابة أمن الدولة العليا على ذمة نفس القضية.

أما عن الاعتداءات الجسدية، فقد تعرض جمال عيد، المحامي ومدير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، في 29 ديسمبر 2019، للاعتداء من قبل مجموعة من الأشخاص، وتهديد الجيران والمارة بالشارع من عدم التدخل من خلال إشهارهم مسدسات، وتقول الشبكة في بيان أصدرته، لأنه من قام بالاعتداء مجموعة من الضباط المسلحون، كان بينهم ضابط أمن وطني، أستطاع عيد التعرف عليه، لا يُعتبر هذا الاعتداء هو الأول على عيد بل سبقه ثلاث اعتداءات أخرى، حيث سُرقت سيارته في أكتوبر من نفس العام وفي العاشر من أكتوبر حدث اعتداء بدني آخر نتج عنه كسر في ضلوعه، والاعتداء الثالث كان تهشيم سيارة زميلته التي كان يستخدمها[14].

تكررت طريقة الاعتداء هذه من قبل في عام 2018 مع هشام جنينة، الرئيس السابق للجهاز المركزي للمحاسبات والذي كان ضمن الفريق الرئاسي للفريق سامي عنان الذي أعلن

[11] المواد 50، 51، 54 من قانون المحاماة

[12] بي بي سي عربي، اعتقال ماهينور المصري: نشطاء يتحدثون عن «اختطاف» ويطالبون نقابة المحامين بالتدخل، 23 سبتمبر 2019، تاريخ آخر إطلاع: 11 أبريل 2020،
https://www.bbc.com/arabic/trending-49798247

[13] الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، اختطاف عمرو امام المحامي بالشبكة العربية من منزله فجر اليوم، مزيد من العداء يظهره النظام البوليسي في مصر ضد حقوق الانسان وسيادة القانون، 16 أكتوبر 2019، تاريخ آخر إطلاع: 11 أبريل 2020،
https://www.anhri.info/?p=11490

[14] الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، اعتداء بوليسي جديد على مدير الشبكة العربية جمال عيد ضرب وإغراق بالبويه من قبل ضباط مسلحين وسيارات بلا أرقام، 29 ديسمبر 2019، تاريخ آخر إطلاع 11 أبريل 2020،
https://www.anhri.info/?p=13428

ترشحه للرئاسة[15]، ولكن تم استبعاده واعتقاله من قبل الجيش[16]. تعرض جنينة للاعتداء وهو في طريقه لحضور جلسة طعنه على قرار إعفاءه من منصبه، فيما بعد تم القبض على جنينة والحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمة بث أخبار كاذبة وإشاعات[17].

ثالثًا: المراقبة الشرطية

تُعتبر المراقبة الشرطية[18] من الوسائل القانونية التي تستخدمها السلطات المصرية بشكل تعسفي ضد النشطاء والمدافعين. قانونيًا تُعتبر المراقبة الشرطية عقوبة تكميلية هدفها الأساسي إعادة دمج الأشخاص اللذين قضوا فترة عقوبتهم في المجتمع، بشكل تدريجي، من خلال قضاء ساعات محددة بالمنزل، ولا يقضى الشخص المراقبة بالقسم إلا إذا لم يكن له محل إقامة معروف[19].

بما يعارض الهدف من المراقبة، شرعت السلطات المصرية في استخدام المراقبة الشرطية كوسيلة أخرى لإمعان التنكيل بالنشطاء والمدافعين من خلال إجبارهم على قضاء 12 ساعة يوميًا داخل قسم الشرطة التابع لمحل إقامتهم، وجدير بالذكر أن هذه الطريقة في تنفيذ المراقبة الشرطية لا تحدث إلا مع النشطاء والمدافعين[20].

يحكى أحد المدافعين عن حقوق الإنسان أثناء القبض عليه داخل أحد الأقسام أنه شهد حوارًا بين أمين شرطة وأحد الأشخاص الذي قضى عقوبته للتو وسيبدأ في تنفيذ حكم المراقبة الشرطية[21]:

«طلب أمين الشرطة من الشخص أن يكون في منزله من الساعة الثامنة مساءًا، وأكد على أن القانون ينص على تواجده بمنزله بدايةً من السادسة مساءًا، ولكن كشهامة من الأمين، على حد وصفه، طلب من الشخص أن يكون في بيته بداية من الثامنة»[22]

من خلال السطور السابقة يتضح أنه هناك طريقة مختلفة للتعامل مع النشطاء والمدافعين، اللذين سيقضون فترة مراقبة، بأن يتم التشديد عليهم وأن يُنفذ القانون

[15] الجزيرة. نت، الاعتداء على هشام جنينة قرب منزله بالقاهرة، 27 يناير 2018، تاريخ آخر إطلاع: 11 أبريل 2020،
https://www.aljazeera.net/news/arabic/2018/1/27/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%87%D8%B4%D8%A7%D9%85-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%86%D8%A9-%D9%82%D8%B1%D8%A8-%D9%85%D9%86%D8%B2%D9%84%D9%87-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9

[16] بي بي سي عربي، مصر: التحقيق مع سامي عنان رئيس أركان الجيش السابق واتهامه بالتزوير بعد إعلان ترشحه للرئاسة، 23 يناير 2018، تاريخ آخر إطلاع: 11 أبريل 2020،
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-42787278

[17] دويتش فيلة، مصر.. تثبيت حكم السجن خمس سنوات على هشام جنينة، 3 مارس 2019، تاريخ آخر إطلاع: 11 أبريل 2020،
https://www.dw.com/ar/%D9%85-%83%D9%8A%D8%AA-%D8%AD%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%AB%D8%A8%D9%84%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%86%D9%85%D8%B3-%D8%B3%D9%86-%D8%AE%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%8%D8%A7%D9%86%D8%A9/a-47756828%8A%D9%86%D9%85-%D8%AC%D9%87%D8%B4%D8%A7%D9%8%D9

[18] ظهر من رحم المراقبة الشرطية وسيلة أخرى اصبحت تستخدم في الآونة الأخيرة وهي إخلاء السبيل بتدابير احترازية، حيث يتم إخلاء سبيل النشطاء على ذمة القضية ويطلب منهم قضاء ساعات محددة أسبوعيًا داخل قسم الشرطة، إلا أننا هنا سنركز فقط على المراقبة الشرطية

[19] القانون رقم 99 لسنة 1945 لتنظيم الوضع تحت مراقبة البوليس

[20] الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، عقوبة فوق العقوبة المراقبة الشرطية وتطبيقاتها على المعارضين والانتهاكات المصاحبة لها، مارس 2018،
http://egyptianfront.org/ar/wp-content/uploads/2018/09/%25D8%25B9%25D9%2582%25D9%2588%25D8%25A8%25D8%25A9-%25D9%2581%25D9%2588%25D9%2582-%25D8%25A7%25D9%2584%25D8%25B9%25D9%2582%25D9%2-588%25D8%25A8%25D8%25A9-4.pdf

[21] تم تجهيل الأشخاص الذين أجرى الباحث مقابلات معهم حفاظًا على أمانهم الشخصي

[22] مقابلة عبر سكايب، 7 أبريل 2020

وفقًا لتفسيرهم، وهو التفسير الأكثر تطرفًا، وعلى الرغم أن هناك بعض النشطاء كانوا بالفعل لا يقضون اثنى عشر ساعة كاملة في المراقبة إلا أنهم أيضًا كانوا يتعرضوا للتضييق مثل الحرمان من الكتب ووسائل الاتصال مع العالم الخارجي، واحتجازهم في ظل ظروف غير آدمية، وتعريضهم للمعاملة المهينة مثل ما حدث سابقًا مع الناشط أحمد ماهر، الذى طُلب منه تنظيف قسم الشرطة، أثناء قضاء مراقبته بالقسم، ولكنه رفض، مما أدى إلى سحب متعلقاته الشخصية وحبسه في زنزانة[23].

لم تكتفى السلطات بأن تضع الناشط، أو المعارض بشكل عام، تحت تصرفها 12 ساعة يوميًا، ولكنها كانت تستمر في التضييق عليه، هنا نذكر الناشط علاء عبد الفتاح، الذي قضى فترة عقوبته بالكامل، وبعدها كان يتوجب عليه أن يبدأ فترة مراقبة شرطية لمدة 12 ساعة يوميًا لمدة خمس سنوات، ولكن تم القبض عليه من داخل القسم بعد انتهاء مراقبته في السادسة صباح يوم 29 سبتمبر 2019 والتحقيق معه أمام نيابة أمن الدولة العليا على ذمة قضية جديدة[24].

رابعًا: تدوير القضايا

ظهر مصطلح تدوير القضايا في بداية العام 2019، وهو الإجراء الذي تقوم به السلطات لكي تضمن أن يظل الناشط أو المدافع تحت سيطرتهم، وهو بديل للاعتقال الإداري الذي كان يمارسه نظام مبارك في التسعينات، فبعد أن يقضى الناشط فترة حبسه الاحتياطي والتي قدرها القانون بسنتين كحد أقصى، يتم إضافته على ذمة قضية جديدة[25].

في 12 ديسمبر 2019، وُضِع محمد القصاص، نائب رئيس حزب مصر القوية، على ذمة قضية جديدة، وذلك بعد أن صدر قرار من النائب العام بإخلاء سبيله، واجه القصاص في القضية الجديدة اتهامات بتمويل جماعة الإخوان المسلمين، وعقد لقاءات أثناء تردده على النيابات والمحاكم، مع العلم أن القصاص محبوس انفراديا منذ القبض عليه في 2017.[26]

القصاص ليس الحالة الوحيد ولكن هناك الكثير من الحالات، مثل المدون شادي أبو زيد والذي تم وضعه على ذمة قضية جديدة عقب إخلاء سبيله على ذمة القضية الأولى، أيضًا علا القرضاوي التي واجهت اتهامات في القضية الجديدة أنها تحرض

[23] الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، كيف أحيّت نيابة أمن الدولة الاعتقال الإداري؟ ورقة موقف حول نمط تدوير القضايا في نيابة أمن الدولة، 19 ديسمبر 2019، تاريخ آخر إطلاع: 19 يونيو 2020،
https://egyptianfront.org/ar/2019/12/admin-detention/

[24] منظمة العفو الدولية، مصر: اعتقال ناشط بارز ومحاميه: علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر، 11 أكتوبر 2019، تاريخ آخر إطلاع: 11 يوليو 2020،
https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/1141/2019/ar/

[25] الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، السلطات المصرية تتحايل على قرارات إخلاء السبيل بفتح قضايا جديدة للمتهمين (سمية ناصف ومروة مدبولي نموذجًا)، 11 يونيو 2019، تاريخ آخر إطلاع: 19 يونيو 2020،
https://egyptianfront.org/ar/2019/06/somayahh-and-marwa/

[26] الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، نيابة أمن الدولة تضع محمد القصاص على ذمة قضية جديدة، بعد إخلاء سبيله من نيابة أمن الدولة بعد حوالي عامين من حبسه، 12 ديسمبر 2019، تاريخ آخر إطلاع: 19 يونيو 2020، https://egyptianfront.org/ar/2019/12/kasas-918/

على النظام من داخل محبسها على الرغم من أنها محبوسة انفراديًا[27].

يرى أحد الباحثين الحقوقيين أن:

«ظاهرة تدوير القضايا عبث بفكرة العدالة والقانون، فتصبح السجون بالنسبة للنشطاء غرفة ذات باب واحد، ويسقطون في متاهة من القضايا التي تضمن بقاءهم في السجون لسنوات طويلة على سبيل الحبس الاحتياطي، حتى قبل مثولهم أمام منصات القضاء»[28]

خامسًا: تأشيرة الأمن الوطني

بعد أن تقضي النيابة أو المحكمة إخلاء سبيل الناشط أو المدافع، أو حتى بعد قضاء فترة عقوبته، لا يتم إطلاق صراحه عند هذه النقطة، بل يكون هناك إجراء إضافي ليس له سند قانوني، وهو أن يأمر جهاز الأمن الوطني بإطلاق سراحه من القسم التابع له، وبدون هذا الإجراء يكون الأمر القضائي بلا قيمة وفاقدًا للأثر، هذا الإجراء لا يحدث إلا مع السجناء والمعتقلين السياسيين فقط[29].

قرار إخلاء السبيل لا يعني أي شيء بدون موافقة الأمن الوطني وبالتالي قد يقضي المدافع شهورًا محجوزًا داخل القسم التابع له أو في مكان آخر –في الغالب يكون أحد مقرات الأمن الوطني وهي مقرات احتجاز غير قانونية- ما دام لم يأمر الأمن الوطني القسم بإخلاء سبيله، وهو ما حدث مع عزت غنيم كما أشرنا سابقًا، فقد ظل قرابة الخمسة أشهر مختفيًا إلى أن ظهر مرة أخرى، فتأشيرة الأمن الوطني لا تقضي في كل الحالات بتنفيذ حكم المحكمة، بل أحيانًا بإلغائه، من خلال إخفاء الناشط لفترة زمنية، ثم ظهوره من جديد إما على ذمة قضية جديدة، وهو ما يسمى بتدوير القضايا، أو عرضه أمام المحكمة بتهمة أخرى كما حدث مع غنيم، حيث أُتهم بالتهرب من تنفيذ التدابير الاحترازية.

ترى إحدى المحاميات الحقوقيات، أن تأشيرة الأمن الوطني:

«لا تعد سوى دليل على تحكم السلطة التنفيذية متمثلة في جهاز الأمن الوطني في مصائر المعتقلين السياسيين، ضاربين بقرارات وأحكام السلطة القضائية عرض الحائط.. وهذا يدل على أن أحكام السلطة القضائية غير مُلزمة وغير واجبة النفاذ من وجهة نظر ضابط الأمن الوطني، لأنه وبشكل غير قانوني نصب نفسه مالك مفتاح الحرية للمحبوس السياسي ولا أحد غيره يملك ذلك»[30]

وصفت منار الطنطاوي زوجة الباحث والصحفي هشام جعفر والذي ظل محبوسًا احتياطيًا لمدة ثلاث سنوات ونصف[31]، دون تهمة

[27] العربي الجديد، رغم إخلاء سبيلها... حبس علا القرضاوي على ذمة قضية جديدة، 4 يوليو 2019، تاريخ آخر إطلاع: 19 يونيو 2020، https://www.alaraby.co.uk/politics/2019/7/4/%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AD%D8%A8%D8%B3-%D8%B9%D9%84%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%B6%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B0%D9%85%D8%A9-%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9

[28] مقابلة عبر سكايب، 9أبريل 2020

29 الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، الإشارة فوق القانون ...عن تعطيل قرارات الافراج عن المحتجزين، انتظارا لاشارة الأمن الوطني، 15 نوفمبر 2018، تاريخ آخر إطلاع: 11 يوليو 2020، https://www.anhri.info/?p=3281

[30] مقابلة عبر سكايب، 9 أبريل 2020

[31] الحد الأقصى للحبس الاحتياطي سنتان وقد تخطى هشام جعفر المدة القانونية للحبس الاحتياطي

محددة[32]، وذلك بعد أن قضت المحكمة إخلاء سبيله في 27 مارس 2019:

«إجراء ليس له علاقة بالقانون لكن.. هو الكل في الكل و إنها مفتاح سليمان.. يفتح الأبواب ويغلقها»[33]

هشام جعفر ظل منتظرًا تأشيرة الأمن الوطني حتى 7 أبريل 2019، أي بعد قرار إخلاء سبيله بأحد عشر يومًا.

خاتمة

واصل النظام المصري إغلاق كل مساحات المجال العام في عام 2019، وركز في هذا العام على استهداف النشطاء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان من خلال اعتماد مجموعة من الإجراءات تهدف بالأساس للسيطرة على أجسادهم، وهذا ما ظهر من خلال مجموعة الإجراءات التي استخدمها النظام او استحدثها في 2019، بدايةً من التوسع في سياسة الاختفاء القسري وزيادة مداه كما رأينا في حالة إبراهيم عز الدين الذى قضى 167 يومًا مختفيًا قسريًا، وكذلك عزت غنيم الذى أختفى قرابة الخمسة أشهر، وزاد استهداف المحامين الحقوقيين من خلال اختطافهم، وعرضهم على نيابة أمن الدولة بتهم ملفقة، والاعتداء عليهم جسديًا كما كان في حالة جمال عيد، وإمعانًا في الخناق على الناشطين اللذين قضوا فترة حبسهم، استخدمت السلطات المراقبة الشرطية، بشكل تعسفي وبالمخالفة للقانون، من خلال إجبار النشطاء على قضاء نصف يومهم محبوسين، فيما عُرف في مصر بظاهرة "سجن نص اليوم" وقد ظهر نمط جديد من إجراءات النظام ضد النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان وهو تلفيق قضايا جديدة لهم عقب إخلاء سبيلهم على ذمة القضية الأولى. وأخيرًا ظهور ما يُسمى بتأشيرة الأمن الوطني وهو عدوان فج على سلطات القضاء المصري.

[32] محمد أشرف أبو عميرة، مدى مصر، هشام جعفر .. تمسك بالحوار ثم لبث في السجن بضع سنين، 7 أبريل 2019، تاريخ آخر إطلاع: 11 يوليو 2020،
https://madamasr.com/ar/2019/04/07/feature/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D9%87%D8%B4%D8%A7%D9%85-%D8%AC%D8%B9%D9%81%D8%B1-%D8%AA%D9%85%D8%B3%D9%83-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%-D8%A7%D8%B1-%D8%AB%D9%85-%D9%84%D8%A8%D8%AB-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%86/

[33] منشور على الصفحة الشخصية لمنار الطنطاوي على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، 5 أبريل 2019، تاريخ آخر إطلاع: 8 أبريل 2020، متاح على الرابط التالي
https://www.facebook.com/search/top/?q=..%20%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%20%D9%84%D9%8A%D8%B3%20%D9%84%D9%87%20%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%20%D9%84%D9%83%D9%86%20..%20%D9%87%D9%88%20%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%84%20%D9%81%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%84%20%D9%88%20..%20%D9%85%D9%81%D8%AA%D8%A7%D8%AD%20%D8%B3%D9%84%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%86%20..%20%D9%8A%D9%81%D8%AA%D8%AD%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D9%88%D8%A7%D8%A8%20%D9%88%D9%8A%D8%BA%D9%84%D9%82%D9%87%D8%A7

«حروب الفيديو» .. ثورات افتراضية في مجال عام مُحاصر

محمد أبو الغيط [1]

بقدر ما حازت مسألة انتاج المحتوى الافتراضي لأغراض صحفية أو سياسية على قدر واسع من البحث، بقدر ما ظل بحث تطوراتها الأخيرة خارج النمط المعهود محدودًا، وذلك رغم الاختلاف التام من المنظور السياسي لأوضاع ٢٠١٩ عن أوضاع ٢٠١١ مما استدعى استخدامات مختلفة، وفاعلين مختلفين، بل حتى الاختلاف التقني الكبير الذي حدث بين المرحلتين. وتبرز هنا ما يمكن أن نسميها ظاهرة «حروب الفيديو»، كأحد أبرز هذه التطورات.

من 2011 إلى 2019:
عقد يسبق فيه الاختراع الحاجة

شهد هذا العقد قفزات تكنولوجية متسارعة، أَنتَجَت أشكال التعبير الخاصة بها، فكما كان دخول الإنترنت ثم موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» بحد ذاتهما حدثًا ثوريًا، فإن أحداثًا أخرى صنعت طفرة الفيديو الأخيرة:

- في ٢٠١٦ أَطلقَ «فيسبوك» خدمة البث المباشر للمرة الأولى. منحت هذه الخاصية ميزة غير مسبوقة، فالآن بيد كل مواطن «بثه التلفزيوني الخاص»، كما أن الخاصية شملت جوانب تقنية أخرى مثل أن «اللايف» يُرسِل إشعارًا «notification» لكافة المتابعين في لحظة البدء ليبدأوا بالمتابعة ويشهد الجميع عدد المشاهدات لحظة بلحظة. خاصية أخرى تسمح بإرسال التعليقات مباشرةً، وهكذا أصبح التفاعل اللحظي بين الجمهور ونجم البث قائمًا، يجيب على أسئلتهم أو يحييهم بلفظ أسمائهم.

- شهد العقد الأخير قفزة في سرعات الإنترنت المتاحة للجمهور العربي، وانخفاضًا في أسعاره، سواء للمتلقين أو لصناع الفيديو. يمكن رصد التطور البارز في رفع وزارة الاتصالات المصرية للحد الأدنى من السرعة في مصر، أو في دخول الإنترنت السريع سوريا بعد طول حرمان قبل الثورة. المشاهد الذي يخشى فتح أي فيديو على هاتفه كي لا تنتهي «الباقة» يتراجع. ومن ناحية أخرى فإن العديد من صناع المحتوى العربي سافروا إلى الخارج حيث الانترنت أسرع والجوانب التقنية أكثر سهولة.

- ظهرت العديد من تطبيقات «المونتاج» للهواة مجانية أو بأسعار رمزية على الهواتف الذكية التي شهدت بدورها تقدمًا تقنيًا وانتشارًا يجاوز العقد الماضي، ما شجع قطاعات أضخم على الدخول لمجال صناعة المحتوى المصور.

- ظهرت منصات قائمة بالكامل على الصورة لا الكتابة، سواء «انستجرام»

[1] كاتب وصحفي

ثم لاحقًا «تيك توك» الذي غزا أجيال المراهقين بشكل خاص، وتضافر ذلك مع أزمة القراءة العامة بالمجتمعات العربية لتُنتج شريحة واسعة من الجمهور تضيق بالقراءة، بينما ترحب بالمشاهدة، وأصبح تعليقًا مكررًا على أي منشور مطول بشأن قضية سياسية أو اجتماعية أن يطلب الجمهور تحويله إلى فيديو، فالمحتوى الجاد غير متوفر كالمحتوى الترفيهي، وهكذا أصبح الطلب قائماً قبل العرض.

نماذج من «حروب الفيديو» في 2019 في المنطقة العربية:

1- محمد علي: القفزة العظيمة إلى الأمام

لا يعد المقاول والممثل المصري محمد علي محارب الفيديو الأول، لكنه بالتأكيد الأبرز في 2019، ويمثل ظاهرة غير مسبوقة بالعالم العربي. ظهر محمد علي في مطلع سبتمبر ٢٠١٩ ليُفجر سلسلة من المفاجآت، فالرجل الذي عمل مقاولًا مع القوات المسلحة منذ ١٥ عامًا، وبلغت أرباحه التي تحدث عنها فقط ما يوازي عشرات ملايين الدولارات، انتقل فجأة من مربع كاتم سر أسرة الرئيس والقائم على بناء قصورهم الرئاسية، إلى معارض السيسي الأول.

بأسلوبه الشعبي كان يكرر أنه يخوض لعبة ضد الرئيس السيسي شخصيًا، ويدعوه مرارًا أن يكون «الجيم فير» أي أنا تكون اللعبة عادلة، وهو ما اكتسب زخمًا هائلاً وحصد ملايين المشاهدات، سرعان ما تحول فيها خطابه من مظلومية خاصة إلى كافة القضايا العامة، تناول الانتخابات والدستور واتفاقية تيران وصنافير وسد النهضة وغيرها. انتقل محمد علي لاحقًا إلى خانة الفعل، أطلق دعوة للوقوف احتجاجًا أمام المنازل، لكن المفاجأة للجميع بما فيهم هو شخصيًا هو استجابة آلاف المصريين للتظاهر في الشوارع والميادين، مما أدى لإطلاق الأجهزة الأمنية أكبر حملة اعتقالات منذ فض رابعة، حيث تجاوز عدد المعتقلين ٤٠٠٠ شخص بمختلف المحافظات، وهو ما يؤشر لأن مشاركي الحراك كانوا بعشرات الآلاف على الأقل.

تدريجيًا فقد محمد علي جانبًا كبيرًا من بريقه بفقدانه العديد من مميزاته، فتكرار ظهوره على القنوات المحسوبة على جماعة الإخوان في تركيا أفقده ميزة الاستقلال وكونه قادم من معسكر السلطة أصلًا، كما أن محتواه تحول من المعلومات سواء المهنية الخاصة بالفساد أو حتى نميمة القصور إلى خطابية سياسية مكررة، ثم استهلك دعوات نزول الشارع التي باءت بالفشل، وإن كان العنصر الأهم بذلك ليست تحولات خطاب علي بل هي نفس الأسباب الواقعية لفشل حراكات الشارع بمصر بالسنوات الأخيرة، من حيث ضعف التنظيمات وقسوة القبضة الأمنية وغيرها.

انتهت مسيرة هذه الحرب نهاية درامية بإعلان محمد علي اعتزاله السياسة بعد عدم استجابة الناس، وذلك باعتبار أن ذلك لا يعني إلا خوفهم أو اختلافهم معه في الرأي، وبالحالتين لكم الاحترام، وللمفارقة أدت هذه النهاية بحد ذاتها إلى احتفاظ علي بجانب من مصداقيته. لكن أثار هذه «الغزوة» مازالت ممتدة إلى اليوم في أوساط الفيديو العربي، فقد فوجيء

الجميع بمدى فاعلية هذه الأداة، وعلى الفور ظهر عشرات المتفاعلين معه، سواء المؤيدين لدعوته أو المعارضين له، بل إن بعضهم حاول تقليد نفس حركاته وأسلوب حديثه الشعبي.

ولأول مرة نشهد غزوة مضادة منظمة لا تطوعية من معسكر السلطة، فقد ظهرت مقاطع فيديو متزامنة لفنانين جميعًا يصورون بهواتفهم -كذلك- من داخل منازلهم أو سياراتهم للرد على محمد علي، مثل أحمد فلوكس وأحمد العوضي، وكذلك ظهرت عدة مقاطع لمقاولين للرد عليه. بوضوح إذا كنت أنت مقاولًا وفنانًا وتستخدم هاتفك للتصوير، فسيرد عليك من جانبنا مقاولون وفنانون يستخدمون هواتفهم مثلك بالضبط.

ولأول مرة أيضًا تم استخدام سلاح «ملكية الفيديو»، حيث تم استخدام صفحات مملوكة لجهات حكومية أو أمنية مصرية، كصفحة «قناة الحياة» التي تقوم بتسجيل فيديوهات محمد علي كملكية خاصة لها، ثم تقدم شكوى ضده باعتباره سارقًا للمحتوى، فيتم حذف الفيديو وإذا تكرر الفعل يتم تعليق الصفحة. نجح هذا الأسلوب في مطاردة مقاطع محمد علي بكل مكان، إلا أنه سرعان ما قام البعض بتقديم مساعدة تقنية للتغلب على ذلك وتسجيل الفيديوهات لمالكها الحقيقي.

2- وائل غنيم: دع ألف فيديو يتَفَتح!

جاءت أحد ردود الأفعال الرئيسية الممتدة على غزوة محمد علي على شكل غزوة مضادة من الناشط وائل غنيم. وائل الذي اختفى تمامًا منذ ٢٠١١ باستثناء نشره عددًا محدودًا للغاية من الكتابات، عاد فجأة بحال مفاجأة، يبكي بهستيريا بينما هو شبه عار ويقوم بحلق شعر وجهه ورأسه، ويكيل السباب لمحمد علي مؤكدًا أنه لن يسمح له بتخريب البلد مرة أخرى وتكرار أخطائه والتسبب بموت المزيد من المصريين.

تحول وائل إلى ماكينة قصف عنيف بالفيديو، سواء من حيث نوعية المحتوى الذي تميز بالحدة وإطلاق الهجمات على هدف تلو الآخر، أو من حيث الوفرة البالغة لها، حتى أنه كان ينشر مقاطعه على «فيسبوك» عبر ثلاث صفحات، صفحتيه العامة والخاصة وكذلك صفحة كلنا خالد سعيد، بالإضافة إلى حسابه على تويتر، والذي ابتدع فيه طريقة الإفراط في الرد على تعليقات المتابعين المؤيدين أو المعارضين بمقاطع فيديو قصيرة للغاية.

اعتبر وائل نفسه سبباً رئيسياً في عودة محمد علي إلى رشده، وطلب منه الظهور معه في بث مباشر مشترك عبر «فيسبوك» للصلح. وفي نفس السياق خاض وائل غزوة كال فيها السباب البذيء للرئيس السيسي وأسرته فضلًا عن بن زايد بالإمارات، فتعرض شقيقه للاعتقال، ثم تم الإفراج عنه، وحكى وائل لاحقًا أن الإفراج تم بعد أن أرسل مقطع فيديو يعتذر فيه عما قال إلى جهة أمنية ما!

أطلق وائل عدة هجمات لاحقة على شخصيات بعضها من أصدقاءه السابقين، أو ضد خصوم سياسيين، مستحدثًا طريقة إغراق «التايملاين» بشكل مكثف بعشرات من التغريدات ومقاطع الفيديو القصيرة المربوطة كلها عبر وسم واحد، كما فعل في هجمة ممتدة ضد معسكر قطر وأميرها والجزيرة والإخوان. سلاح آخر مميز ابتدعه وائل في مقاطعه

المصورة هو ظهوره في مقاطع «يباهل» فيها خصومه، أي يدعو باللعنة على الكاذب فيهما ويدعو خصمه لتكرار نفس الفعل، وهو أسلوب أخذه منه لاحقا آخرون.

ومن اللافت للغاية أن «وائل الجديد» أحرز شعبية لدى جمهور جديد بدوره، أغلبه من طلاب الجامعات الذين لم يشهدوا الثورة، بل إن بعضهم لم يعرف وائل أبدًا إلا اليوم، ومن جانبه تفاعل وائل بذكاء مع جمهوره الجديد، مثل مقاطعه التي يدعو فيها للطلاب أثناء الامتحانات حسب الطلب حيث يكتب المتابعون أثناء بثه المباشر أسماء كلياتهم، أو مقاطع عديدة يوجه بها نصائح حياتية ودراسية.

طلب وائل من متابعيه التبرع له عبر حساب «باترون» لأنه يبذل جهدًا كبيرًا ويعطي جزءًا كبيرًا من وقته لأجلهم، ولأنه يهدف لإطلاق مشروع جديد يحمل اسم «التحرير لاب»، وضع له مستهدفًا مبدئيًا ٥٠٠٠ دولار بالشهر، إلا أن المتفاعلين وصلوا إلى نحو ٢٠٠٠ دولار فقط حتى وقت كتابة هذه الورقة.

3- معركة «المعيز» و«الخرفان»: أنياب السلطة الالكترونية

عبر سنوات كان عبدالله الشريف هو مدفعية الفيديو الثقيلة للمعارضة المصرية المحسوبة على معسكر الإخوان المسلمين، فأي مقطع له يجاوز حاجز المليوني مشاهدة بشكل اعتيادي، وبعضها كسر حاجز الملايين الخمسة، بينما يقارب متابعو قناته الثلاثة ملايين. سعى الشريف لتثبيت سرديات تحمل أهدافًا سياسية أو فكرية مثل حلقته المطولة الخاصة الإرهابي والضابط السابق بالجيش المصري والمفصول من الخدمة هشام عشماوي، كما سعى لتجاوز الحيز المصري إلى الحيز العربي العام وهو ما نجح فيه بجدارة، فحلقات خاصة بشؤون ليبية أو جزائرية أو سعودية حققت ملايين المشاهدات أيضًا.

ابتدع الشريف ما يمكن أن نسميه طريقة «القصف المتنوع المتزامن»، حيث يختار أهداف من الإعلاميين أو السياسيين ليطلق ضدهم قصفه الثقيل بالفيديو، ثم تنطلق رشاشات تغريدات «تويتر»، ليتفاخر بأنه ألصق اسمًا فضائحيًا وصل إلى «ترينـد» تويتر، وارتبط بخصومه في خوارزميات بحث جوجل، ثم يتم تغطية ذلك كخبر في مواقع مؤيدة لتياره السياسي وأحيانًا بمواقع منوعات ونحوها. هكذا أطلق وسم «جوز دينا» ضد المذيع رامي رضوان، و«المعيز» ضد مؤيدي السيسي في رد على توصيف مؤيدي الإخوان بالخرفان.

ومن اللافت أن عبدالله الذي حاز جانبًا كبيرًا من شهرته بفضل عرض مقاطعه على قناة الجزيرة مباشر مصر منذ عام ٢٠١٤، حافظ على صورة مدون الفيديو المستقل، فلا يبث إلا على قناته الخاصة على يوتيوب، ويصر على التأكيد بأن كل ما يفعله هو من أعمال الهواة وبأبسط الإمكانيات. هكذا لا يمكن تحميل أي جهة بعينها، بما فيها قطر التي يعيش بها، مسؤولية واضحة عما يبث، ولذلك تميز ببث مواد ذات حساسية خاصة كتصوير قال إنه من داخل أحد قصور السيسي، أو كمقطع لفضيحة جنسية لقيادي بوزارة الداخلية، أو مقطع لضابط في سيناء يمثل بجثة مجهول.

مع تعاظم تأثير عبدالله الشريف ظهرت ردة فعل مماثلة تمامًا من المعسكر المقابل، فبرزت أسماء مثل أمل عبدالله ومحمد

قنديل مدونو فيديو لا يتبعون أي جهة في الظاهر على الأقل، ويتبنون خطاب الدولة المصرية تمامًا، وذلك بأسلوب حديث مبسط وجذاب، وعناوين «ساخنة» متحررة من أي أعباء سياسية رسمية، تهاجم خصوم النظام المصري في قطر وتركيا، وتساند حلفاءه؛ الإمارات وحفتر.

تحمل صفحة محمد قنديل تاريخًا واضحًا من «شراء اللايكات» حيث يعود تاريخ الصفحة إلى ٢٠١١ كصفحة تحمل اسمًا عاطفيًا وتغير ٥ مرات، وهو ما يشير عادة لتغير المالكين، حتى حملت اسم قنديل في فبراير ٢٠١٩. في وقت مقارب تم انشاء صفحة «الكائن المولي-وزيرة السعادة» الخاصة في مايو ٢٠١٩. كلا الصفحتين يحمل حتى الآن نحو ربع مليون متابع.

تصدت أمل عبدالله لرواية الشريف حول هشام عشماوي، وكذلك بينما غاب أي رد رسمي تمامًا على مقطع عبدالله الشريف بشأن سيناء، عرضت أمل مقطعًا من أحد إصدارات تنظيم ولاية سيناء وأبرزت أن ملابسه هي نفس ملابس الشخص القتيل بفيديو عبدالله الشريف وأكدت أنه نفس الشخص العضو بالتنظيم الإرهابي. استخدمت أمل وقنديل نفس أسلوب عبدالله وأطلقا عليه لقب «الشيخ ترتر»، وفي المقابل أطلق عبدالله «سوكا تشققات» ضد أمل عبدالله، ثم «منديل المعيز» لوصم محمد قنديل. وقام المعسكر المقابل بدوره بنفس أسلوب «القصف المتنوع المتزامن»، فتقوم مجموعات إلكترونية بتصعيد الكتابة على الوسم إلى أن يصبح «ترند» على «تويتر»، ثم تقوم صحف محسوبة على نفس المعسكر السياسي بتلقف ما يحدث كأخبار يعاد انتاجها.

بعد طول تراشق بين المعسكرين تلقى الشريف ضربات قاصمة بإذاعة محمد قنديل مقاطع فيديو وصورًا ومحادثات خاصة تظهر فضائح جنسية للشريف، وهو ما حاول نفيه في البداية بتأكيد أن الصوت ملفق، ثم عاد للقول بأن كل المقاطع والمحادثات حقيقية لكن هو من تعمد تلفيقها لخداع قنديل، وهو ما أدى لانقسام واسع بين جمهوره تهرب منه بالقول أن شهر رمضان إجازة محددة سلفًا ليختفي، بينما أعلن خصومه من جانبهم احتفالات النصر.

٤- من الواقع المصري إلى الواقع الإقليمي: هل تظل سمات حروب الفيديو واحدة؟

الجهاديون من الرصاص إلى «الفيديو»: غزوات عابرة للحدود الوطنية

في يونيو ٢٠١٩ أطلق المُنظر الجهادي الأردني إياد القنيبي «غزوة» كبرى ضد الشاب المصري أحمد الغندور المعروف باسم «الدحيح»، أحد أهم صانعي محتوى علمي بالإنترنت العربي. اِتَّهَمَ القنيبي الدحيح بتعمد دس السم في العسل، ونشر الإلحاد بين الشباب العربي، بتناوله نظرية التطور ونظريات نشأة الكون وغيرها، ودعا الجمهور إلى مقاطعة مشاهدة الدحيح وحماية أبنائهم منه.

شهدت هذه الغزوة استخدامًا كثيفًا لهجمات مُنسَقة من جمهور صانع الفيديو، سواء بتكتلات من التعليقات تحمل عبارة «الدكتور إياد بيسلم عليك»، أو بوضع «ريآكت» الضحك على أي فيديو أو منشور على صفحة الدحيح أو من يؤيده، وهو ما أطلق عليه معسكر

الدحيح ساخرين «جهاد الريآكت»، وأصبح ركنًا أصيلًا من التراشقات المتبادلة لاحقًا قياس عدد «الريآكت» الضاحك الذي أحرزه جمهور كل معسكر في صف خصمه. لا يمكن قياس مدى نجاح دعوة مقاطعة القنيبي، فأرقام الدحيح لم تتأثر، برغم أعداد ضخمة ممن أعلنوا مقاطعته، فقد جذبت المعركة آخرين لمتابعته لأول مرة.

ظهرت العديد من مقاطع الفيديو للرد بدورها، مثل مقاطع أحمد فتح الباب، الذي عُرف شابًا ذو ميول إسلامية إصلاحية يكتب كثيرًا في التوفيق بين العلم والدين، لكنه ظهر بالفيديو للمرة الأولى في سياق استخدام نفس سلاح الخصم واكتشاف فاعليته.

ومن المهم للغاية هنا الإشارة إلى تاريخ إياد القنيبي غير المألوف بهذا العالم، فالرجل كان من أبرز المنظرين الجهاديين في العالم العربي، يمثل مع أبا محمد المقدسي وأبا قتادة الفلسطيني مثلث التنظير الجهادي بالأردن. نجد على قناته الرسمية في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥ نحو ٢٦٠ فيديو، كلها أمور دينية وسياسية، يعلق بصورة شبه يومية على أحداث سوريا ومصر وتونس وأفغانستان ومالي وغيرها، وهو واضح تمامًا في خطه الفكري مثل تحريم الديمقراطية، ورفض حدود الدولة القُطرية، ودعوته للجهاد وسيلة وحيدة لتحكيم شرع الله، امتدح الجولاني زعيم جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية أحيانًا، وانتقد أفعالًا لهم أحيانًا من موضع الناصح، وطالما انتقد الإخوان في مصر بحدة لقبولهم الديمقراطية حتى أنه وصف إقرار دستور ٢٠١٢ بأنه «شر أعظم من شر وقوع المرء في الشرك»!

قُبِض على القنيبي وسجنه لمدة عامين بين ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧، وحين عاد وجد عالمًا جديدًا؛ الأوضاع العسكرية والسياسية في سوريا تغيرت تمامًا، كما أن سياسة الأردن نحو الملف والضالعين به تغيرت، لم يعد قط إلى مواضيعه الأولى بل بدأ دروسًا علمية هي سلسلة «رحلة اليقين» بمنتصف ٢٠١٧ التي يركز فيها على نقد الأدلة العلمية للإلحاد مثل نظرية التطور. لقد تم تغيير العلامة التجارية بنجاح!

5- تجذير الثورات عبر الفيديو: جود الخطيب نموذجًا

في يناير ٢٠١٧ صدمت الناشطة والصحفية السورية جود الخطيب متابعيها بخلعها الحجاب في بث حي على موقع فيسبوك، وذلك من مقر لجوئها في السويد، لكن المستقبل كان يخفي لهم أنها أصغر مفاجآتها. تلقت جود هجومًا كاسحًا على فعلتها هذه، وقام بعض الشباب السوريين بتصوير مقاطع فيديو ردًا عليها أو سخريةً منها، كمقطع يظهر به شباب يتظاهرون بمشاهدة مقاطعها ويحدثون بعضهم مستعجلين أن يرون شعرها ويرجونها ألا تضيع الوقت.

ردت جود بطرح مشروع بالغ الصراحة للحريات الشخصية كافة، الدينية والجنسية، وصممت أن أهميتها لا تقل عن التحرر السياسي الذي ناضلت لأجله ضد بشار الأسد، كما قررت التعامل بنفس الأسلوب الصدامي، فاستخدمت أكثر أنواع الشتائم والسخرية بذائة وصراحة ضد خصومها، كان من أبرزها مقطع يسخر من حالة الحزن على وفاة الشيخ فتحي الصافي، طالها بسببه هجوم كاسح بمعسكر المعارضة وكذلك بمعسكر الموالاة الذي استخدم

مقاطع جود بوصفها نموذجًا للطعن الأخلاقي في شرف فتيات الثورة.

في المقابل، لم تتوقف جود لحظة عن أسلوبها الهجومي ضد خصومها، وكذلك عن كسر مقدساتهم، فتخصص فيديو لشرح مزايا العادة السرية وتدعو الفتيات اللاتي لم يجربنها لذلك، أو تصدم متابعيها بفيديو عن غشاء البكارة وآخر عن الجنس الشرجي، وبنفس الوقت لا تهمل التعليق على الأحداث السياسية البحتة بمعسكري السلطة والمعارضة، محتفظة طيلة الوقت بنزعتها الهجومية لتسفيه خصومها من الفريقين الذين يقابلونها بنفس الأسلوب.

6- في الاتجاه المعاكس: محاربي الواقع يلجأون إلى الفيديو

بخلاف الصورة المعتادة لمستخدمي أدوات الفيديو من عامة الناس والمحرومين من المنصات الإعلامية، فإن لحظات مفصلية أدت إلى أن يجد بعض أكثر الرجال نفوذًا وسلطة أنفسهم مجردين من أي سلاح إلا غزوة فيديو ذات تأثيرات درامية.

لعل النموذج الأبرز كان ظهور الرئيس التركي أردوغان باستخدام بث مباشر عبر الهاتف في ٢٠١٦ ليؤكد أنه مازال حيًا وحرًا، ويدعو شعبه للتصدي للإنقلاب، وهو ما كان له أثر بالغ الأهمية في إفشال الإنقلاب.

في ٢٠١٩ شهد جنوب اليمن قتالًا شرسًا أسفر عن خسارة القوات الحكومية الموالية للرئيس هادي لأغلب مناطق الجنوب لصالح قوات «المجلس الانتقالي» الانفصالية، وكان من المشاهد اللافتة مقطعًا لسيطرة هذه القوات على منزل وزير الداخلية أحمد الميسري، والذي اختفى وسط أنباء متضاربة.

سرعان ما ظهر الميسري مفضلًا ألا تكون منصته أية قناة، بل صفحته الخاصة على فيس بوك، ليتحدث بصيغة غير رسمية ساخرة: «نقر بالهزيمة في عدن، ونبارك للأشقاء في الإمارات بالنصر المبين علينا» موجهًا لومًا حادًا للسعودية، وسردًا صريحًا للأحداث من وجهة نظره. أدى ذلك لاكتساب الميسري شعبية واسعة بمعسكره، ولعله كان من أسباب تحفيز الجنود الموالين لهادي الذين جاءوا لاحقًا من الشمال لاستعادة ما فقدوه في إطار ترتيبات إقليمية.

نموذج آخر في اليمن هو محمد البخيتي، عضو المكتب السياسي لجماعة أنصار الله «الحوثيين»، الذي اشتهر بتكرار ظهوره الميداني مسلحًا ليوجه كلمات للأنصار والخصوم من مواقع الاشتباك، كظهوره في مطار الحديدة وغيرها ليؤكد عدم سقوطه، في محاولة لتعويض هيمنة الإعلام الخليجي في مقابل ضعف قناة «المسيرة» التابعة للحوثيين. في المقابل استخدم المعسكر المقابل نفس الأسلوب، وللمفارقة فإن علي البخيتي شقيق محمد ينتمي للمعسكر المقابل، ويرد على المحتوى الذي ينتجه شقيقه، كما تتكرر مقاطع الفيديو غير الرسمية لمراسل العربية محمد العرب بالمواقع التي فاز بها معسكره مؤخرًا هاتفًا «نحن هنا أين أنتم» ويوجه حديثه بالاسم أحيانًا إلى محمد البخيتي.

وماذا بعد؟

بوضوح منح الفيديو في هيئته الجديدة الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين أدوات جديدة، سواء أدوات إعلامية للصراع على السرديات والأفكار وجذب المؤيدين، أو أدوات للفعل بدايةً من حملات المقاطعة ومرورًا بدعوات التظاهر و حتى الحشد للقتال المسلح. تواجه الظاهرة تحديات عدة، أولها «تحدي الفطرية»، فالفاعلين التلقائيين يتحولون إلى احترافيين تدريجيًا، كما أنها تواجه مخاطر تحولها إلى ساحة لاقتتال الدول والفاعلين الرسميين، فيتم ضخ استثمارات بملايين الدولارات للإنتاج والدعاية ما يغير موازين المعادلات، كما حدث سابقًا فيما يعرف ب«اللجان الإلكترونية» أو «الذباب الإلكتروني» الذي أدى لفقدان جانب من مصداقية منصات التواصل سابقًا كأداة للنقاش أو قياس مؤشرات الرأي العام.

تحدٍ آخر هو «تحدي الفاعلية»، فالظاهرة تظل جزءًا من الناشطية الافتراضية التي مردها غلق المجال العام والإعلام الحر، أغلب هؤلاء المحاربين كانوا سيخوضون معاركهم عبر وسائل الإعلام، أو بمناظرات واقعية كما حدث بعد ثورات ٢٠١١، وكانت بعض الدعوات ستتخذ مناحٍ مختلفة، ففشل حملة مقاطعة رامز جلال لا يمكن قياسه فقط بقوة أو ضعف الاستجابة لحملة وائل غنيم، بل بأولوية العلاقة السياسية بين مصر والسعودية والتي قد تجعل البرنامج يستمر حتى لو افترضنا نجاح المقاطعة ونجاح سحب الإعلانات أيضًا، علمًا بأن الإعلانات بدورها تخضع لموازنات سياسية عدة فلا شركة سعودية ستعلن على قناة قطرية والعكس، أي أن المعيار الوحيد ليس رأي الجمهور، وبالطبع ليس نجاح أو فشل حروب الفيديو. لكن بالمقابل فإنها بالتأكيد تفتح حدودًا مختلفة مازالت قيد التشكل والتجريب والقياس واكتشاف الحدود، كأنه سلاح جديد قد يفاجيء مالكه قبل غيره.

20 سبتمبر:
احتجاجات محدودة وقمع مستمر

إسلام الربيعي [1]

لم تؤد تظاهرات 20 سبتمبر في مصر إلى انفراجة في المجال العام، وإنما جاءت لتُصادر مساحات إضافية، لم تكن مُصادرة بهذا الشكل من قبل، فقد طورت الجهات الأمنية عدد من الآليات واستخدمتها بشكل مُمنهج للسيطرة على مساحة أكبر من المجال العام، كرد فعل على الحراك المحدود والتظاهرات التي بدأت في 20 سبتمبر 2019، تلبيةً لدعوة الفنان والمقاول محمد علي، وقد أصبحت هذه الآليات بعد ذلك التاريخ من ضمن آليات النظام لمصادرة مزيد من المساحات في مصر.

انقسمت الآليات والأنماط التي استخدمتها قوات الأمن إلى نوعين: النوع الأول كان استجابة للحراك والسيطرة عليه، مثل القبض العشوائي واستهداف مساحة التعبير الإلكتروني من خلال فحص الهواتف الشخصية للمارة بالشوارع، أو استهداف الأشخاص اللذين قاموا بنقل المظاهرات على حسابتهم الشخصية على فيسبوك، أما النوع الثاني فكان عبارة عن إجراءات استباقية لضمان عدم تكرار هذه الاحتجاجات في المستقبل مثل تفتيش المنازل، وبالتأكيد تفتيش الهواتف الشخصية أيضًا، وفرض السيطرة على المقاهي الشعبية في المناطق المحيطة بأماكن التظاهرات، وقد ظلت هذه الآليات مستمرة حتى بعد انتهاء موجة الاحتجاجات.

أولًا: القبض العشوائي

لم يكن القبض العشوائي ممنهجًا في عقيدة النظام الأمنية في الفترة السابقة على 20 سبتمبر، خاصة في الفترة عقب منتصف 2016 وحتى منتصف 2019، أي قرابة الثلاث سنوات، وهي الفترة الخالية تمامًا من أي حراك في الشارع المصري، وعلى الرغم من وجود خبرات سابقة للنظام مع سياسة القبض العشوائي، بل وصدور أحكام ضد المقبوض عليهم عشوائيًا، لم تكن ضحايا هذه السياسة بالأعداد الضخمة التي تم القبض عليها في أعقاب مظاهرات 20 سبتمبر، فقد وصل عدد المقبوض عليهم في هذه الفترة قرابة الخمسة آلاف[2].

جاءت هذه الممارسة الجديدة من خبرة التعامل مع 20 سبتمبر، فالشرطة لم تقم بالتعامل مع الاحتجاجات بالعنف المتوقع، ربما كان ذلك بسبب عدم توقع تلبية دعوة الفنان والمقاول المصري محمد علي، أو أنها لم تتلقى أوامر مسبقة عن كيفية التعامل، وقد يُرجح هذا الاحتمال أن عبد الفتاح السيسي لم يكن بمصر آنذاك، ولكن بنيويورك ليحضر

[1] باحث مشارك في معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأمريكية في بيروت.

[2] العربي الجديد، مصر: 4321 معتقلاً باحتجاجات سبتمبر أكثرهم في الحبس الاحتياطي، 19 أكتوبر 2019، تاريخ آخر إطلاع: 9 يونيو 2020، https://www.alaraby.co.uk/society/2019/10/19/%D9%85%D8%B5%D8%B1-4321-%D9%85%D8%B9%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%A7-%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%AA-%D8%B3%D8%A8%D8%AA%D9%85%D8%A8%D8%B1-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1%D9%87%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A8%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7-%D8%B7%D9%8A

جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة, ونتيجة لذلك قد اتسم تعامل الأمن مع الاحتجاجات في الساعات الأولى منه بعشوائية شديدة, لدرجة أنه في بعض مشاهد الاحتجاج قد مر المتظاهرون بجوار سيارات الأمن المركزي دون أي تعرض لهم, وهو شيء لم يكن متوقعًا على الإطلاق, إلى أن تغيرت المعاملة تمامًا وبدأت إجراءات القبض والتوقيف تتخذ شكلًا أكثر تنظيمًا ومنهجية.

ثانيًا: استهداف مساحة التعبير الإلكتروني

ظهرت آلية جديدة للإعلام المعارض مع ظهور الفنان والمقاول محمد على كمعارض للنظام, من خلال تصويره لفيديوهات وبثها على مواقع التواصل الاجتماعي منتقدًا النظام الحاكم في بنائه قصور رئاسية جديدة, وقد لاقت هذه الطريقة رواجًا وانتشارًا واسعًا في ظل سياسات الحجب التي يتبعها النظام المصري مع المنصات الإعلامية المستقلة, وسيطرة أجهزة الدولة على الصحافة والإعلام.

خرج من رحم فيديوهات محمد على طريقة أخرى في النشر والاعتراض حيث بدأ بعض المتظاهرين ببث مباشر للتظاهرة على حساباتهم الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك, وهى آلية لم تكن مستخدمة في الاحتجاجات المصرية بهذا الشكل من قبل, فلم تكن ظهرت بعد في السنوات الأولى للثورة المصرية في الفترة من 2011 وحتى 2013, وكذلك لم تكن هذه الآلية متبعة في الحراك الذى شهده الشارع المصري في منتصف 2016 احتجاجًا على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية, والتي أسفرت عن تنازل مصر عن جزيرتي تيران وصنافير للجانب السعودي.

لجأ المتظاهرون لهذه الطريقة ليقينهم أن وسائل الإعلام المصرية لن تقوم بنشر أي أخبار أو تفاصيل عن هذه المظاهرات, وقد قام الأمن باستهداف هؤلاء الأشخاص اللذين يقومون بالبث وتوجيه عنف مضاعف لهم مقارنة بالمتظاهرين الآخرين, وأبرز مثال على ذلك أن أحد الأشخاص الذي قام ببث مباشر -من شرفة منزله- للاشتباكات التي دارت بين المحتجين وقوات الشرطة في مدينة السويس أُلقي القبض عليه, وقد ظهر في مقطع آخر وهو يقول أن قوات الشرطة في طريقها للقبض عليه من داخل منزله[3].

ثالثًا: فرض السيطرة على المقاهي الشعبية

اِتَّبَعَ الأمن آلية أخرى للسيطرة على المجال العام بعد قمع الاحتجاجات, وهى مصادرة مساحة المقاهي الشعبية, وهى بمثابة إجراء احترازي لضمان عدم تكرار الاحتجاجات مرة أخرى, فبعد أحداث 20 سبتمبر ولفترة طويلة, مُنعت المقاهي من العمل, وبالتحديد المقاهي المتواجدة بمنطقة وسط العاصمة, فقد جاء أوامر لها بالإغلاق لحين إشعار آخر, وكان السبب الأساسي وراء إِجْبار أصحاب المقاهي على الإغلاق أن الشرارة الأولى التي انطلقت منها تظاهرات 20 سبتمبر كانت من قِبل رواد المقاهي اللذين شاركوا في

[3] لحظة القبض علي #محمد_السيد الذى قام بعمل بث مباشر من بيتة للمظاهرات السويس 22 9 2019, 24 سبتمبر 2019, تاريخ آخر إطلاع 16 يونيو 2019 https://www.youtube.com/watch?v=EEQJ1JcXqTs

الاحتجاجات عقب نهاية مباراة كرة قدم بين فريقي الأهلي والزمالك.

قد اندلعت التظاهرات في أكثر من مكان بالعاصمة، وكان على رأس الأماكن التي اندلعت بها المظاهرات في العاصمة شوارع مثل رمسيس ومحمد محمود وهي المناطق الأيقونية للثورة المصرية، وشهدت مدينة السويس احتجاجات واشتباكات أقوى مع قوات الأمن، وقد استمرت المظاهرات في السويس فترة أطول حتى بعد اِنتِهاء المظاهرات في القاهرة، في حين شهدت محافظات أخرى مظاهرات أقل حجمًا.

رابعًا: تفتيش الهواتف الشخصية

طورت هذه الاحتجاجات طريقة تعامل الشرطة مع المارة ففي محيط المناطق الحيوية أو المعروفة عنها باندلاع التظاهرات منها مثل كوبرى قصر النيل، ومحيط ميدان التحرير، فأي مار تنطبق عليه المواصفات كمتظاهر أو معارض محتمل، كان عُرضة للتوقيف والتفتيش، وركزت الجهات الامنية اشتباهها في التجمعات الشبابية، أو إذا كان الشخص يحمل «حقيبة ظهر»، هذه المواصفات وغيرها جعلت الكثيرين عُرضة للتوقيف، وأصبح متوقعًا بعد ذلك التاريخ طلب الاطِّلاعُ على هواتف من تنطبق عليه هذه المواصفات وتفتيش حساباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي وتطبيقات المحادثات[4].

بدأ النشطاء ينبهون بعضهم البعض لتكرار هذه الظاهرة وتفشيها، وفى سبيل تفادي التوقيف ظهرت آلية للتغلب على ذلك الطلب غير القانوني وهى إِنشاء حسابات وهمية على مواقع التواصل الاجتماعي وذلك في حال تعرضهم للتوقيف والتفتيش في الشوارع لا يجد المُفتِش أي منشورات سياسية معارضة على مواقع التواصل الاجتماعي وهى كفيلة وحدها بأن تقوم قوات الأمن بالقبض على هذا الشخص وتعرضه لسلسلة من الانتهاكات[5]، جدير بالذكر أنه قبل التفكير في إنشاء حسابات وهمية ذكر بعض الأشخاص أنهم قاموا بحذف التطبيق من هواتفهم الشخصية لتجنب هذه المرحلة، ولكنهم كانوا يواجهوا شكوكًا أكثر حولهم بحجة أن كل الناس لديها حساب على فيسبوك، وهو الرد الذي تلقاه أحد الأشخاص أثناء توقيفه، لذلك ظهرت فكرة إنشاء حساب وهمى لتجنب الاعتقال.

[4] بيان صحفي، على الحكومة احترام الحق في التجمع السلمي والتظاهر والحق في الخصوصية، والتوقف عن الانتهاكات الجسيمة للدستور والإفراج الفوري عن كافة المحتجزين على خلفية هذه القضية والقضايا ذات الطابع السياسي، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 27 سبتمبر 2019، تاريخ آخر إطلاع: 9 يونيو 2020،
https://eipr.org/press/2019/09/%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%8A%D9%81%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D8%B4%D9%88%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%82%D8%A8%D8%B6-%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B6%D8%AE%D9%85-%D9%85%D9%86%D8%B0-%D8%AA%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%A9%D8%8C-%D9%88%D8%A3%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%82%D9%88%D9%81%D9%8A%D9%86

[5] سمير النمر، مواطنون فيسبوكّيون شرفاء: دليل من ثلاث خطوات، مدى مصر، 27 ديسمبر 2019، تاريخ آخر إطلاع 16 يونيو 2020،
https://madamasr.com/ar/2019/12/27/feature/%d9%85%d8%ac%d8%aa%d9%85%d8%b9/%d9%85%d9%88%d8%a7%d8%b7%d9%86%d9%88%d9%86-%d9%81%d9%8a%d8%b3%d8%a8%d9%88%d9%83%d9%91%d9%8a%d9%88%d9%86-%d8%b4%d8%b1%d9%81%d8%a7%d8%a1-%d8%af%d9%84%d9%8a%d9%84-%d9%85%d9%86-%d8%ab%d9%84%d8%a7%d8%ab/

خلاصة

إن كل مساحة حاول المحتجون استخدامها في 20 سبتمبر وما بعدها قابلها الأمن بتصعيد جديد في آلياته العنيفة. فلما خرجت المظاهرات والاحتجاجات من المقاهي، قابلها الأمن بإغلاق المقاهي في محيط المناطق الأكثر عرضة للتظاهر، وبالتأكيد في الفترات التي كان يسمح فيها للمقاهي بالعمل بشكل شبه طبيعي ظل مرتادوها عرضة للقبض والتفتيش، وهو ما حدث بالفعل خاصة في مقاهي شارع محمد محمود تحديدًا ونطاق وسط البلد بشكلٍ عام.

وحين نقل المحتجون أحداث التظاهرات بشكل مباشر على حسابتهم الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي، قامت الجهات الأمنية برصدهم والقبض عليهم ونكلت بهم أكثر من غيرهم من المتظاهرين، بل واِتَّبَعَ الأمن آليات أخرى كإجراءات احترازية مثل تفتيش المنازل في محيط مناطق وسط العاصمة، باعتبارها المناطق الأكثر احتمالية لخروج التظاهرات منها، وكإجراء آخر احترازي قامت الشرطة بتفتيش الهواتف الشخصية للأفراد المارة بهذه الشوارع في حال اشتباههم وفحص حساباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي.

اعتقال عمر الراضي يختم 2019.. حصاد سنة «صعبة» على الصحافة في المغرب[1]

هي أيام قليلة قبل نهاية 2019 التي ما ودعت المغرب إلا وصحفي آخر خلف القضبان، بعد قرار محكمة البلد متابعة الصحفي عمر الراضي في حالة اعتقال، بسبب تغريدة على تويتر انتقد فيها الراضي محاكمة نشطاء حراك الريف.

سنة يعتبر العاملون في المجال الصحفي والإعلامي بالمغرب، أنها «صعبة» عليهم، وهو ما تؤكده التقارير الدولية التي صنفت المغرب في اللون الأحمر إشارة إلى وضعية «صعبة» للصحافة في البلاد، الأمر الذي لا تنفيه بدورها النقابة الوطنية للصحافة، التي رصدت «عودة قوية للإدانات والغرامات الثقيلة» و«فرض واقع يمس بحرية النشر والتعبير».

عمر الراضي خلف القضبان بسبب تغريدة

يوم الأربعاء الماضي، 25 كانون الأول/ديسمبر، نشر الصحفي المغربي عمر الراضي صورة لاستدعاء وصله من الفرقة الوطنية للشرطة القضائية المغربية، للمثول أمامها. وقال الراضي: «تم استدعائي مجددًا من طرف ضابط في الفرقة الوطنية للشرطة القضائية للمثول أمامها صباح غد، وللمرة الثانية في سنة 2019. حقيقة لا أعرف سبب الاستدعاء هذه المرة، عكس المرة الأولى التي كانت متعلقة بتغريدة لي حول الأحكام التي طالت نشطاء حراك الريف».

لاحقًا سيتأكد أن سبب الاستدعاء هو التغريدة نفسها، إلا أنه في هذه المرة سيتابع في حالة اعتقال كما قررت ذلك المحكمة، موجهة له تهمة «إهانة القضاء»، كما صرح بذلك لموقع اليوم 24، قائلًا إن «الأمر يتعلق باستمرار تحقيق سابق حول تدوينة كان قد كتبها على حسابه بموقع التواصل الاجتماعي».

ورفضت هيئة الحكم بالمحكمة الابتدائية في مدينة الدار البيضاء، ملتمس السراح المؤقت الذي تقدم به دفاع الصحفي عمر الراضي عصر يوم الخميس الماضي، 26 كانون الأول/ديسمبر الجاري، بعدما أعلنت

[1] كتب فريق تحرير موقع «ألترا صوت» (Ultra Sawt) بتاريخ 28 كانون الأول/ديسمبر 2019 أُخِذَ من:
https://www.ultrasawt.com/%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84-%D8%B9%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%B6%D9%8A-%D9%8A%D8%AE%D8%AA%D9%85-2019-%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%B3%D9%86%D8%A9-%D8%B5%D8%B9%D8%A8%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A7-%D8%B5%D9%88%D8%AA/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D9%88%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9

ذات الهيئة تأجيل النظر في الملف إلى الثاني من كانون الثاني/يناير المقبل، وذلك بحسب ما صرحت به هيئة دفاع الصحفي.

وقال محامي عمر الراضي، إن «قرار المحكمة برفض تمتيع عمر الراضي بالسراح المؤقت جاء بالرغم من الدفوعات التي تقدمنا بها، والتي ضمت ملفًا طبيًا حول الحالة الصحية لعمر الراضي».

وأضاف: «واعتراضنا على الاعتقال الاحتياطي بالنظر إلى كونه يخص فقط الحالات الإستثنائية، بالاضافة إلى دفوعات أخرى تتعلق بقرينة البراءة وإمكانية اللجوء إلى تدابير قضائية أخرى بديلة للاعتقال الاحتياطي من أجل المحاكمة العادلة».

وفي نيسان/أبريل الماضي، استدعي الراضي للتحقيق أول مرة، بسبب تغريدته المذكورة. واستمع له أمام قسم الجرائم الإلكترونية لدى الفرقة الوطنية للشرطة القضائية، إذ تركز الاستجواب حول ما تم اعتباره «إهانة» لشخص القاضي الذي ترأس جلسات الاستئناف والنطق بالأحكام في حق معتقلي الحراك.

ويُعرض الراضي بنشاطه السياسي السابق ضمن حركة «20 فبراير» في 2011. وكذا بمشاركته في حلقات برنامج «ملحمة العدميين»، البرنامج المثير للجدل الذي احتضنته جمعية «جذور». وهو البرنامج الذي أصدرت بسببه محكمة الدار البيضاء قرارًا بحل الجمعية، في حكم ابتدائي تأكد في الاستئناف.

تضامن واسع مع الراضي

ما حدث مع الراضي، أطلق حملة تضامن واسعة معه وإدانة لاعتقاله، قادتها فعاليات إعلامية وحقوقية وسياسية، مغربية ودولية، من بينها حزب الاشتراكي الموحد، وشبيبة اليسار الديمقراطي والتي تنضوي تحتها القطاعات الشبابية لخمس أحزاب يسارية مغربية.

ونشرت شبيبة اليسار الديمقراطي بيانًا ندد فيه بـ»حملة الاعتقالات التي تطال المناضلين والمناضلات، لا لشيء إلا لتعبيرهم عن رأيهم عبر وسائط التواصل الاجتماعي»، مطالبة بإطلاق السراح الفوري لكل «المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم معتقلي حراك الريف والصحفي عمر الراضي».

فيما غرّدت سميرة سيطايل، الصحفية المغربية ومديرة القناة الثانية 2M، عبر حسابها على تويتر، قائلة: «السخط الذي أحسه عمر الراضي أصابنا جميعًا»، في إشارة إلى ردة الفعل على الأحكام التي طالت نشطاء حراك الريف. وأضافت سيطايل: «إذا كان هذا الاحساس ينتهي بعمر داخل السجن، فقط اسجنونا جميعًا».

وفي تفاعل آخر مع القضية، غرد الفنان المغربي وعضو فرقة هوبا هوبا سبيريت الموسيقية، رضا علالي: «ليس هناك تهديد أخطر لاستقرار البلاد من توزيع الإحباط بكرم».

ومنذ اعتقال عمر الراضي، تداول العديد من مرتادي مواقع التواصل الاجتماعي في المغرب وسم «#الحرية_لعمر_الراضي» مرفوقًا التضامن مع الصحفي المعتقل. كما أنشأ

نشطاء حقوقيون صفحة على فيسبوك وحسابًا على تويتر للمطالبة بإطلاق سراح الراضي.

دعا الناشط المغربي، عبد الله عيد، إلى إطلاق حملة على شاكلة «خارجة عن القانون»، للدفاع عن الحريات العامة في المغرب، قائلًا إن ما يقع «لا يمكن السكوت عنه لساعة أخرى أو دقيقة بل يجب فضحه في كل المنابر وبكل الوسائل الممكنة!».

حصيلة سنة صعبة على الصحافة في المغرب

عرفت سنة 2019 العديد من القضايا التي طالت حرية الصحافة في المملكة المغربية. كان أبرزها قضية الصحفية هاجر الريسوني وخطيبها الحقوقي السوداني رفعت الأمين، اللذين أدينا في جريمة «إجهاض غير مرخص» قبل أن يطلق سراحهما بعفو ملكي، فيما يؤكد نشطاء وحقوقيون أن السبب الحقيقي في التوقيف هو مقالات الريسوني ومجمل عملها الصحفي.

وبالتزامن مع ذلك، عزز القضاء المغربي الحكم الابتدائي في حق الصحفي توفيق بوعشرين، رئيس تحرير جريدة أخبار اليوم، بالسجن 12 سنة نافذة.

كما أدين أربعة صحفيين آخرين بالسجن ستة أشهر موقوفة التنفيذ، وغرامة مالية تعادل ألف دولار، فيما بات يعرف إعلاميًا بقضية «نشر أخبار صحيحة»، والتي توبع فيها كل من الصحفين محمد أحداد، عبد الحق بلشكر، عبد الإله سخير وكوثر زكي، لـ«نشر معطيات سرية » تتعلق بأعمال لجنة تقصي الحقائق (برلمانية) حول التدقيق بصندوق التقاعد، في كانون الأول/ديسمبر 2017.

وفي تفاعل مع الحدث، نشرت النقابة الوطنية للصحافة المغربية بيانًا افتتحته بالتعبير عن «خيبة أمل» الأوساط الصحفية، قائلة: «كنا نأمل بأن يصحح هذا الحكم، وتبرئة الزملاء من تهم تثير السخرية والاشمئزاز، إلا أن كل ذلك تبخر»، طارحة علامات استفهام كبيرة حول «مدى تعزيز الحماية القانونية للصحافيين في قضايا النشر لتجاوز التأويلات المتعسفة وفتح صفحة تعامل متفهم لخصوصيات المهنة وتزكية منافذ التعامل السليم والإيجابي مع قضايا النشر».

هذا وصنف التقرير السنوي لمؤسسة مراسلون بلا حدود أوضاع حرية النشر والتعبير في المغرب بـ«الصعبة». وقد احتل المغرب، حسب تصنيف مراسلون بلا حدود، المركز 135 ضمن 180 دولة، متراجعًا مركزين عن العام الماضي.

ultra صوت

إسماعيل محمد علي[1]

«تجمع المهنيين السودانيين»... هل يصمد كرمز للثورة أم تعصف به الخلافات

على الرغم من التأييد الشعبي الواسع الذي يحظى به «تجمع المهنيين السودانيين» إثر قيادته أكبر ثورة شهدها السودان منذ استقلاله في عام 1956, أطاحت نظام الرئيس السابق عمر البشير في 11 أبريل (نيسان) الماضي بعد حكم دام 30 سنة, إلا أن تصدعاً بدأ يلوح في الأفق بسبب خلافات نشبت بين مكونات هذا التجمع حول قضايا عدة. وطرح ذلك أسئلة كثيرة حول مستقبل «تجمع المهنيين» الذي نال ثقة واحترام السودانيين الذين يعتبرونه «رمز» الثورة السودانية, فهل يصمد ويحافظ على رمزيته من خلال تجاوزه تلك الخلافات أم ستعصف به الرياح إلى المجهول؟

سحب الثقة

من أبرز مظاهر الخلافات, دعوة «شبكة الصحافيين السودانيين» التي تُعدّ إحدى أبرز مكونات «تجمع المهنيين», إلى سحب الثقة من سكرتارية التجمع, مطالبةً في مذكرة موجهة إلى قيادات «التجمع» بتشكيل سكرتارية جديدة من كل الكيانات المشكِّلة للسكرتارية الحالية, فضلاً عن «تغيير مندوبي «التجمع» في المجلس المركزي لقوى «إعلان الحرية والتغيير» لفشلهم في التصدي لمهمات العمل التنظيمي والتفاوضي والقيادي».

وأشارت «شبكة الصحافيين السودانيين» إلى «ضرورة إنشاء جسم تنسيقي من ثلاثة أعضاء يتولى مسؤولية التنسيق مع ممثلي الحرية والتغيير في المجلس السيادي, ومجلس الوزراء يعمل كسكرتارية مهمتها التنسيق في المواقف بين التجمع والجهاز التنفيذي والتأكد من تنفيذ بنود الإعلان وتوفير المعلومات المطلوبة للطرفين». كما تضمنت مطالب «الشبكة» إعادة هيكلة تجمع المهنيين بما يشمل تأسيس مكاتب متخصصة في مختلف المسارات. ورأت «الشبكة» أن «هذه المطالب هي أقل ضروريات تصحيح المسار, وحماية التجمع, وتخليصه من حالة الاختطاف الراهنة, ونهوضه لتولي مسؤولياته حفاظاً على مكتسبات الثورة».

وتفاجأت الشبكة بتسريب المذكرة الداخلية في بيان جاء فيه أنه «في سابقة هي

[1] كتب إسماعيل محمد علي بموقع إندبندنت عربية في 31 أكتوبر 2019 :
أُخِذَ من:
https://www.independentarabia.com/node/68036/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/%D8%AA%D8%AC%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%87%D9%84-%D9%8A%D8%B5%D9%85%D8%AF-%D9%83%D8%B1%D9%85%D8%B2-%D9%84%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A3%D9%85-%D8%AA%D8%B9%D8%B5%D9%81-%D8%A8%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%A7%D8%AA%D8%9F

الأولى من نوعها تفاجأت شبكة الصحافيين السودانيين بتداول وسائل التواصل الاجتماعي خطاباً تنظيمياً داخلياً وجِّه إلى مجلس تجمع المهنيين وتم إيداعه لدى مجلس التجمع عبر إحدى الوسائل التنظيمية الناظمة لعملنا»، لافتةً إلى أن «الخطاب يمثل تحقيقاً للخطوة التي أعلنت عنها السكرتارية في بيان جماهيري وعدت من خلاله بطرح رؤيتها لإصلاح التجمع على النقاش داخل قنواته الرسمية». وتأسفت الشبكة لهذا الحادث الذي تجاوز أعراف وقواعد العمل التنظيمي المتبعة، موضحةً أنها لا تدري حتى الآن الجهة التي سربت الخطاب، ما سيقودها إلى تقديم طلب تحقيق رسمي في هذا الشأن.

تجاوزات واتهامات

من جهة أخرى، اتهمت نقابة الأطباء المنضوية تحت مظلة «تجمع المهنيين السودانيين»، قادة التجمع «بارتكاب تجاوزات والانحراف عن مسار الثورة وأهدافها»، مؤكدةً ذلك في بيان أوضح أن «قادة التجمع مكنوا نقابات النظام السابق من الاستمرار في عملهم». واتهم البيان أحد أبرز قادة التجمع أحمد ربيع الذي وقّع الوثيقة الدستورية مع المكون العسكري، بأنه «يمثل هزيمة لخط الثورة وقواها الحية ونقاباتها الحقيقية». وطالب البيان بمحاسبة ربيع وتعليق عضويته وتكوين سكرتارية جديدة.

وسبق أن اتهم ناشطون سياسيون ربيع بارتكاب تجاوزات، وذلك بالتوقيع على الوثيقة الدستورية من دون موافقة مكونات «تجمع المهنيين» الرافضة أي شراكة مع المكوّن العسكري الحالي.

هزيمة المؤسسية

تجمع المهنيين السودانيين من جانبه، أشار في بيان إلى إن «نقل الخلافات والصراع إلى الإعلام والرأي العام يخدم إضعاف الروح التحالفية وهزيمة المؤسسية التي تمثل أساس مشروع التجمع»، مبيناً أن «الخطوات المختلفة التي اتخذها التجمع منذ تأسيسه مروراً بقيادته للثورة وحتى تشكيل السلطة الانتقالية المدنية كانت تعبر عن الرؤية الجماعية والمشتركة لأجسام التجمع المختلفة». ونوّه إلى أن «الدورة التنظيمية لتجمع المهنيين وهياكله وسكرتاريته المنتخبة وفق اللائحة، تبلغ سنتين تنتهي في يوليو (تموز) 2020»، مشدداً على «ثقة التجمع في تجاوز التحديات والمضي نحو تحقيق كل أهداف الثورة، لا سيما طموحات وآمال الحركة النقابية في بناء نقابي ديمقراطي ومستقل».

خطوات تصحيحية

وقلل القيادي بتجمع المهنيين السودانيين جعفر علي في حديث إلى «اندبندنت عربية» من الصراع داخل تجمع المهنيين، معتبراً «ما حدث هو خطوات تصحيحية تحدث بشكل طبيعي وبالتالي هذا أمر ضروري وحتمي»، مؤكداً أن «ما يجري الآن داخل مؤسسات التجمع هو مجرد اختلاف في الرؤى والمنهج وليس في القضايا الأساسية والمبادئ المتفق عليها». وأوضح أن «كل مكونات التجمع تقف يداً واحدة لتحقيق أهداف الثورة ولا يمكن التفريط بسهولة في موروثات الشعب السوداني والتي يُعد تجمع المهنيين أبرزها». وزاد أن «الأدوار التي سيلعبها تجمع المهنيين ستكون أكبر خلال الفترة المقبلة، وأمامه معارك استعادة النقابات ومراقبة اداء الفترة

الانتقالية، ومع ذلك نرى أن هناك ضرورة لتطوير هياكل هذا التجمع وكذلك ميثاقه، وبلا شك كل ذلك سيحدث قريباً».

مشوار التجمع

وبدأ «تجمع المهنيين» مشواره في عام 2018 بإجراء دراسات حول الأجور في البلاد ومدى كفايتها لمتطلبات المعيشة، وقدم مذكرات حول هذه القضية لأجهزة حكومية تنفيذية وتشريعية. وتحوّل مع بدء الحراك الشعبي في 19 ديسمبر (كانون الأول) 2018 المناهض لنظام الرئيس السابق عمر البشير إلى منصة لإعلان مطالبه، وقيادة الجماهير في الشوارع. وفي 25 ديسمبر (كانون الأول)، كانت الدعوة الأولى من تجمع المهنيين لتظاهرة نحو القصر الجمهوري لتسليم مذكرة لرئاسة الجمهورية تطالب بتنحّي الرئيس فوراً عن السلطة استجابةً لرغبة الشعب السوداني وحقناً للدماء. واقترح «التجمع» أنه في حال وافق البشير على التنحّي، تتشكّل حكومة انتقالية ذات كفاءات وبمهمات محدّدة ذات صبغة توافقية بين أطياف المجتمع السوداني. ونفت قياداته وجود نية لتحويل التجمع إلى كيان سياسي، مشيرةً إلى أن العديد من المهنيين هم بالفعل أعضاء في أحزاب سياسية.

ويتكون تجمع المهنيين من كيانات مهنية عدة أبرزها لجنة أطباء السودان المركزية، وتحالف المحامين الديمقراطيين، وتجمع أساتذة الجامعات، وشبكة الصحافيين السودانيين، ولجنة المعلمين.

وبدأ السودان في 21 أغسطس (آب) الماضي، مرحلةً انتقالية تستمر 39 شهراً، تنتهي بإجراء انتخابات يتقاسم خلالها السلطة كل من المجلس العسكري (المنحل)، وقوى إعلان الحرية والتغيير، قائدة الحراك الشعبي. ”

INDEPENDENT
عربية

The Asfari Institute for Civil Society and Citizenship
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة
www.activearabvoices.org